

الأقتصاد الإسلامي

مدخلٌ ومنهاجٌ

بحثٌ فيها اجتمع للناس من دراساتٍ اقتصادية ، في القرنين الأخيرين
وجه خاص .. وما عادت به هذه الدراسات من استقراراً ومن اضطراباً؟
وتمهيداً لدراسة الاقتصاد الإسلامي .. إذ مادته وفيرةٌ جداً .. وما هذا
الذي نُقدّمه للفاري - إلا « مدخلٌ ومنهاج » ..

الكتاب الأول في المدخل

عيسى عبيدُه

أستاذ الاقتصاد الإسلامي

كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

— — —

الطبعة الأولى

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

المؤلف :

عيسى عبده

أستاذ الاقتصاد الإسلامي

كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

أستاذ الحضارة الإسلامية بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة النيبية،
أستاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة عين شمس وبالجامعة الليبية،
أستاذ منسب بكلية الهندسة بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية،
أستاذ منسب بالمعهد العالي لشؤون المظن والمعهد العالي للدراسات الإسلامية،
ومحاسب قانوني « سابقاً ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول المؤلف :

«... ولقد نظرتُ في كثير مما أخطته يدُ الإنسان،
فلم أجدُ كمقالِ العمادِ^(١) صواباً،
ولقد نظرتُ في كتاب الله... وعجبتُ،
كيف يُدعى ما عده كتاباً!؟»

(١) الإشارة إلى «العماد الأصفهاني» وقوله :

«إن رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده
لو غيّر هذا كان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو
تدّم هذا كان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من
أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر.»

مقدمة

يقول بعض البسطاء: إن الاقتصاد علم مستورد، ولا عهد للمسلمين به إلا نقلا عن الغرب.. وهذا الغرب قد نقل عن الإغريق.. ومن ثم غرق الكثير من بلاد المسلمين في بحر الجُمُجى من ضلالات الرأسمالية وبغيها.. واصطبغت المعاملات بالكثير من صبغة الغرب.. وقد كان مستعمرا جامرا ولأنه لا يزال!!

ثم تهاوت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر.. وقطع خصوم الإسلام أوصالها من مطلع القرن العشرين^(١) وبخاصة من بعد الحرب العالمية الأولى.. وذهبت فرق المسلمين كل مذهب.. واتبه بعضها إلى خطورة الغرب فاتجه إلى الكتلة الشرقية. وبدأت الشيوعية تسرى في خفاء حتى انقضت الحرب العالمية الثانية، وقد كانت روسيا حليفة للغرب الاستعماري وانتصرت على المحور المشهور (طوكيو / برلين / روما) وفي ظل هذا الحلف العسكري بين الرأسمالية والشيوعية اتسعت فرص انتشار المذاهب اليسارية في أرض المسلمين.. وضاق المحافظون من بقايا الدولة العثمانية بهذا الاتجاه وتجمعوا لصد التيار الذي يهدد مصالحهم.

وهكذا انقسم العالم الإسلامي (وبخاصة ما كان منه في دائرة الدولة

(١) في عام ١٩٠٧ اجتمع مؤتمر في لندن لدراسة مذكرات الاستعمار وما يواجهه خلال القرن الجديد (أى المشرن) ومن بين الدراسات ذات المغزى الخطير قول بعض المؤتمرين بأنه لا أمل في استغلال موارد القارة السوداء (إفريقيا) .. ولا أمل في القضاء على الدولة العثمانية في الوقت ذاته .. مانق القريط الساحلى فى شمال أفريقيا تحت سيطرة المسلمين .. ومن ثم كانت لمعدى التوصيات : القضاء على هذه الوحدة المتصلة فيما بين المغرب العربي والمشرق العربي بتقسيم الأرض إلى دويلات مستقلة .

العثمانية حال وجودها) إلى قسمين مميزين في شئون الاقتصاد .. أحدهما نصير للرأسمالية والآخر نصير للشيوعية .

فظهرت في أرض المسلمين مذاهب : الاشتراكية العلمية (الحديثة) واليسار الوطنى والماركسية الإسلامية^(١) واشتد العداء بين مجموعتين كبيرتين من فئات الدولة العثمانية وبقايا الأمة الإسلامية .. وكان ذلك من أواسط القرن الحالى .

وأسهمت أجهزة عديدة في تثبيت هذه المذاهب في أرض المسلمين .

ولسنا الآن بصدد هذه الأوضاع ، ولكننا نقول : سلّم الجيل الحاضر من الأمة الإسلامية بأنه ليس فى الأرض إلا كتلة غربية وكتلة شرقية .. وأنه لا مفر من اللحاق بهذا الركب أو ذاك .

وسلّم بعض من الجيل الحاضر بما هو أسوأ من ذلك .. فقبل الدعوى الخبيثة . . . القائلة بأن الاقتصاد غريب عن الإسلام .. وهنا نقف لحظات لنقول :

يرجى الاقتصاد فى كسب المعاش وإشباع الحاجات والادخار والاستثمار وفى ملكية الأشياء وتمليكها .. وفى هذه الأمور ينفق الناس معظم الدخول أو ينفقون الدخول كلها فى بعض البيئات .

فإذا كان الإسلام قد خلا من وضع القواعد لكل ما تقدم ذكره .. فهل يكون شرعا كاملا ؟ .. وإذا كان الإسلام برسائلته الخالدة .. قد أهمل

(١) الماركسية الإسلامية « وافدة فكرية » جديدة فيما نعلم .. ولماها أحدث صيحة فى عالم الفكر الاقتصادى المماصر .. ظهرت فى إيران ، ولم تثبت قوائمها بمد ، ولعلها بثت للزركة القديمة على أنها وكثيرا غيرها من المذاهب المماصرة ردودا . فمل للظلم القدى يقع فيه بعض الحكام .

النظر في مقومات الحياة الدنيا .. وترك هذا الأمر لمفاليك القرن التاسع عشر ومن جاء في إثرهم .. فهل يكون هذا الشرع كاملا ؟ .

إن الله جل شأنه يثبتنا في سورة المائدة بأنه قد أكمل الدين وأتم النعمة فهل نقبل هذا القول .. أم تتركه جانبا ؟ .. هذه القضية البسيطة الواضحة تجيبه المكابرين بموقف لا بد أن يكون لهم فيه رأى وقرار .. وفي هذا الموقف يقول المنصفون : أيها الناس .. لا يصح في انفسهم أن يخلو الإسلام من شئون الاقتصاد وإلا لما كان دينا كاملا .. وهذا - إذن - دليل عقلي على أن الإسلام لا يمكن أن يخلو من كل شئون الاقتصاد .. مادامنا نؤمن بالرسالة الخاتمة ، وبأنها جاءت كاملة .

وما بنا من حاجة إلى مزيد من البيان إن كنا مسلمين ، لأن الله أكرمنا ، وأنبأنا بقيمة هذا الدين ، فقال جل شأنه :

« اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون ، اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً (١) » .

وقال أيضا : « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين (٢) » .

يخلص مما تقدم أننا نؤمن بأن هذا الدين هو الحق ، وأنه كامل ، ومن ثم لا يجوز عقلا أن يخلو من تنظيم كسب المعاش ، هذا عن الدليل العقلي .
بقي تصديق ذلك بالنقل الصحيح ، فيجتمع الدليلان العقلي والنقلي ، على القول بأن الإسلام شامل لكل ماثيره الدراسات الاقتصادية من أصول وفروع ، وبعد إدراك ذلك ، يتقدم الدارس المتخصص إلى الموازنة فيجد أن دور الإسلام في هذه الدراسات لا يقف عند حد اشتغالها ، بل يتعدى ذلك إلى التفرد بأمر أهمها :

(١) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٨٥ من سورة آل عمران .

- أن الاقتصاد الإسلامى محيط بالكليات والجزئيات ،
- وأنه ، فى إحاطته هذه ثابت على الزمان والمكان ،
- وأنه ، شامل للجنس البشرى بغير تمييز ،
- وأن مصدره الأول مفارق لقدرات البشر لأنه وحى من عند الله .
- وأن مافيه من اجتهاد .. مقصور على المسائل والفروع دون الأصول ،
والكليات .. ومن ثم فإن قوائمه دقيقة و يقينية وشاملة .

* * *

وفى هذه الصفحات بداية متواضعة لبيان ماجاءت به النقول المنصفة من تأييد لما نقول به .. ولقد جعلنا هذا الكتاب بةسميه (المدخل والمنهاج) ، فى سلسلة تصدر تباعا إن شاء الله تعالى ويُعرف كل كتاب بالرقم الذى يحمله . حال ظهوره ، فنقول : الكتاب الأول ، الكتاب الثانى ، الكتاب الثالث . وهكذا إلى ما شاء الله .

واتباع هذا الأسلوب يستلزم شيئا من الإيضاح . . فنقول :

أولا : تتحدد مادة الكتاب فى أوله ، فقد تتناول النظرية الاقتصادية . أو الفكر الاقتصادى أو الرأى .. كما قد تتناول قضية خلافية تقع فى ميادين التطبيق مثال ذلك : أساليب الصيرفة ، توزيع السكان ، اشتغال المرأة . بكسب المعاش إلى آخر هذه القضايا المعروفة والتي تهتم الرأى العام فى البلاد العربية بل وفى العالم بأسره .

ثانيا : قد يلحظ القارئ أن الكتاب الثالث مثلا كان أولى بالتأخير إلى ما بعد ظهور الكتاب الرابع والخامس . . ومن حقه إذن أن يثير مشكلة الترتيب مقررًا أن المناطق يسانده ولا يساند المؤلف فيما ذهب إليه فى تتابع ظهور المادة الاقتصادية ونشرها على القراء . . ولكن إذا عرف القارئ .

بمواقف هذا التصرف لأقره ومن ذلك : ما نرجوه من أن تنتشر هذه المادة في بلاد عربية كثيرة ويقع كل منها في إطار قانوني مستقل ، والأظمة في كل بلد معايرها .. فالبلد الذي يأخذ بواحد من المذاهب الاشتراكية قد لا يرحب بالموازنة بين هذا المذهب وغيره .. وكذلك الحال في البلد الذي يأخذ بالمذهب الرأسمالي ، وفي بعض البلاد تشتد الحاجة إلى مزيد من السكان كما في ليبيا والسودان ، وفي بعض آخر من البلاد يتكاثر الخلق بسرعة تفوق القدرة على التنمية الاقتصادية . . والحدود السياسية حواجز مقدسة في زماننا هذا - بصرف النظر عما نظنه صوابا - فإذا تناولنا الدعوة إلى تحديد السكان بالثقة العلمية .. وإذا حمدنا من الحجج والبراهين ما نستطيع أن نجمله في هذا الخصوص فإن أقوالنا لا تلقى ارتياحا في البلد الكثيف أو المكتظ وإن كانت تجد التشجيع في بلد يحتاج إلى أضعاف سكانه الحاليين .. ولمزيد من بيان هذه الجزئية الهامة نقول : إن الأرض الزراعية في الجزائر تزيد على ٧٠ مليون فدان أما السكان فلا يزيدون على خمسة عشر مليونا وهنا مجال لمزيد من العناية بتنشئة النسل والإكثار منه وزيادة قدراته الإنتاجية .. وتتشجيع الهجرة من خارج البلاد إلى داخلها . . ومثل ذلك يقال عن السودان حيث تزيد الأرض الصالحة للزراعة على ما تى مليون فدان ولا يزيد عدد السكان على سبعة عشر مليونا . . وعكس ذلك يقال عن بلد مكتظ شديد الكثافة السكانية مثل مصر بحدودها السياسية الحاضرة (أى بصرف النظر عن خطوات الوحدة التي نرجوها النجاح) .

وهكذا يتضح أن الكلام عن السكان يلقى الترحيب في بلد عربي ويشير الاعتراض في بلد آخر ، لذلك فقد رأى المؤلف أن يقسم المادة الاقتصادية على كتب وكتيبات تظهر تباعا . . دون الالتزام بحجم نموذجي لسلك الكتب المتتابعة ودون الالتزام بإظهار جزء متكامل من مجلد أول وثان وثالث على نحو ما هو متبع في الدراسات العلمية الرتيبة .

وبحسب المؤلف أن يختار قضية واحدة أو عددا من القضايا الفكرية
تظهر معاً في كتاب يحمل الرقم المسلسل الذي يدل على ترتيب النشر في هذه
نظروف الخاصة .

* * *

واقدر كنا نرجو أن يكون الكلام عن الاقتصاد الإسلامي فوق المذاهب
والعقائد الوضعية .. وفوق الفكر والرأى .. ولكن ، كما يعلم القارىء من
غير شك ، لم يسلم الدين الإسلامي بمصادره الوثيقة العظيمة من خلاف حول
التأويل والتفسير .. ولذلك لا يكفي أن يقول الكاتب إن الحكم الإسلامي
كما يفهمه في قضية ما هو كذا .. لأن الرد عليه يجيء من جماعات (المجتهدين)
الذين لا يخلو منهم أى جيل .. منهم المخلصون ومنهم دون ذلك — والله
أعلم بالسرائر .

* * *

وهذا القدر من الإيضاح إذن يكفي لبيان الظروف التي أملت علينا لإظهار
هذه المادة الاقتصادية في كتب وكتيبات .. كل منها نافع فيما نرجو وإن كان
التسلسل المنطقي قد يختلف مع الترتيب الواقعي أحيانا .

· والله في خلقه شئون ، نحمده تعالى على ما قدر وهدى وندعوه أن ينفع
بهذا القليل الذى نقدمه « وكل شئ عنده بمقدار » .

المؤلف

شعبان ١٤٩٣ هـ
سبتمبر ١٩٧٣ م } الجيزة فى

أصل هذا الكتاب

— يقول المؤلف : كتبتُ بعض هذه الصفحات فيما بين شهر رمضان من سنة ١٣٩٢ هـ وشهر ربيع الآخر من سنة ١٣٩٣ هـ .

— وبعض آخر سبق ظهوره في طبعة أولى من دراسات هادفة إلى وضع الاقتصاد السياسي في الميزان .. تمهيداً للدخول في المنهج العلمي المناسب لدراسة الاقتصاد الإسلامي .. ومن ثم كان الوزن القسط للاقتصاد السياسي جزءاً لا ينفصل عن المدخل إلى دراسة الحضارة الإسلامية (١) وبخاصة في فرعها المختص بما يكون به تماسك البدن والجنس .. أي في شؤون السلعة والطبقة والخدمة (٢) على ما هو مشهور في الدراسات الاقتصادية المعاصرة .. وهي ثمرة جهود متصلة في مائتي عام مضت .. أو تزيد ولقد رجعتُ خلال الصيف من عام مضى ، إلى المادة المطبوعة لتهذيبها بالحذف وبالإضافة لما زيد من البيان .

— وطائفةٌ ثالثة من هذه البحوث .. أصلها محاضرات عامة ألقيتها في مراكز الثقافة ومن خلال أجهزة الإعلام وفي بعض المعاهد العليا والجامعات .. وكان لإلقاء المحاضرات والإسهام في الندوات العلمية أثر كبير عند المؤلف

(١) يهمل ذكر الحضارة الإسلامية هنا .. عرضاً . على أساس أن كثيراً من الدراسات الإنسانية يدخل في مفهوم الحضارة عند كثير من الكتاب .. والاقتصاد دراسة إنسانية .. ثم إن المؤلف يفضل البحث في « القيم الإنسانية » وتفرد الدين بوضع قواعدها الدائمة .. ويرفع هذا كله فوق ما يقال له « حضارة » ، وقولنا هذا يشير إلى كتاب تحت لإعداد .

(٢) فأما الاقتصاد الإسلامي فينفرد بالتحديد الوافي لجمال الدراسة فزيد على القدر المعروف شأننا آخر . هو « الزينة » قال تعالى « وما أوتيتم من شيء فتناع الحياة الدنيا وزينتها وما عند الله خير وأبقى ، أفلا تفلحون » الآية ٦٠ من سورة القصص .

بما عليه من الزملاء ومن الدارسين خلال اثني عشر عاما استمر فيها الجهد لإرساء هذه الدراسة على أسس علمية ، ووضع مفرداتها في إطار جامع .. ولعل شيئا من ذلك قد كان .

وفيما تقدم من بيان عن أصل هذا الكتاب ، قد ركف ، لولا أن في النفس شيئا لا يدخل في نطاق الشئون الخاصة ، حتى يجوز كتابته ، وإنما هو أمر عام يهم المشغولين بالدعوة إلى الإسلام قولاً وعملاً .. ومن ثم أرى من واجبي إضافة هذه الكلمات استطراداً مما تقدم ذكره عن المحاضرات والندوات العلمية وأجهزة الإعلام .. ذلك أنه ،

فيما بين عامي ١٣٩٠ و ١٣٩١ هـ قمت برحلة حول العالم .. وتوقفت عند القليل من البلاد في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا ثم في الخليج العربي وأكبر الظن أنني خرجت من هذا التجوال بقدر من العلم والمعرفة يزيد كثيراً على ما قدمته للناس .. ففي اليابان ألقيت عدداً من المحاضرات ، خلال شهر واحد بكل من جامعات طوكيو وأوزاكا .. وفي مراكز الثقافة في بعض البلاد .. وفي مسجد « كوييه » وفي جزر متناثرة .. ومن تجاربي ما هو جدير بالذكر هنا .. ففي جامعة أوزاكا للدراسات الأجنبية ، مثلاً حيث ألقيت بعض المحاضرات عن « الإسلام والنشاط الاقتصادي » كان اهتمام الكثرة من الطلاب والأساتذة الذين تابعوا المحاضرات .. يستوقف النظر .. ومن ذلك أن أستاذين حرصا على الاتصال بالمحاضر خارج قاعات الدرس لمزيد من التعرف ... أحدهما « كاجايا ... KAGAYA » وهو رئيس قسم لبعض الدراسات الشرقية ، والآخر « إيكيديا ... EKIDA » وهو أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية .. بالجامعة المذكورة (١) .

طلب هذان الأستاذان مزيداً من نشرات التعريف بالإسلام .. وقال

الثانى منهما « إيكيدا » إنه عكف على ترجمة القرآن من الإنجليزية إلى اليابانية مع زميل له .. وأتم العمل في بضع سنوات ، ولا يذكر أنه رأى ، في القرآن ، أثراً للدراسات الاقتصادية التي سمعها من كاتب هذه السطور .. ورتب على ذلك أن دراسة الإسلام ليست كما كان يتصور من حيث البساطة أو السذاجة ! ثم يقول : إنه يعترف بأنه نصف مسلم ونصف بوذى .. وكان لزاماً أن أعتب على ما قاله .. فبينت له أنه ما قرأ القرآن ، ومن ثم لا محل للأسف على نقص العلم به .. لأنه « لا علم » بإطلاق .. فالقرآن يُقرأ كما جاء من عند الله وحسب ، بالنص وبالإيضاح المعتمد من الثقات من أهل النظر في كتاب الله (١) أما أن يكون الأستاذ الياباني نصف مسلم ونصف بوذى .. فهذا قول يأباه الإسلام ، وما عليه إلا أن يصبر ويتابع حتى يقتنع .. فإذا عرف من الدراسة الشاملة من هو الخالق عز وجل وما الغيب ، وما الرسل ، وما الدين .. فإنه بعد ذلك يقلع عن الشرك بالله ، فما كان « بوذا » إلا رجلاً صالحاً كما يقول أتباعه ، .. وليس لله شركاء .. ومحل النظر هنا أكبر من أن يشار إليه عن بُعد ومن ثم نزيد الأمر إيضاحاً فنقول عن اليابان :

— هذا الشعب الشرقى الذى أذهل العالم بقدراته الفائقة وبنظامه وبسلوكه .. قد زاد على مائة ملايين وعشرة ملايين (١١٠ ملايين) .. ولم يدخل في الإسلام من هذا الجرم الغفير إلا تسعمائة (أى أقل من ألف نسمة) بعد جهود متصلة لمراكز الدعوة إلى الإسلام خلال أربعين عاماً على حين أن الذين اعتنقوا المبادئ اليسارية المتطرفة والوجودية والإلحاد قد زادوا على أحد عشر مليوناً في فترة ما بعد الحرب .. . أى في خمسة

(١) بعد طول أناة ، وبعد قدر مناسب من البحث ، يعتقد المؤلف ان ترجمة القرآن ضرب من الحمال .. ولذلك لا يفضل نفسه بالبحث في التعليل والتحرير إذ الأمر متمنع أساساً وفى هذا تفصيل يخرج عن نطاق البحث الحالى .

وعشرين عاماً !! فما السر في هذه المفارقة ؟ وما السر في فشل الدعاة إلى الإسلام ونجاح غيرهم ، ونحن نعلم أن الأولين على حق وأن الآخرين على ضلال ؟

تقع الإجابة على هذا التساؤل في صميم مادة هذا الكتاب .. وفي صميم الرسالة التي يتجه إليها بعض المصلحين ، بعد أن يتسوا من الأخذ عن الغرب ، ثم يتسوا من الأخذ عن الشرق .. وذلك أريد أن استطرده حتى أصل مع القارئ إلى تجلية الحقيقة ما وسعني الجهد .. وسأبقى الجواب لحظة ، لأنتمقل إلى موقف آخر لبعض الفتيات في اليابان .. من المسلمات قالت لإحداهن : لقد آمننا بهذا الدين عن فهم واقتناع^(١) ومضت أعوام ونحن نعيش في هذه البيئة التي نشأنا فيها . فلا الإسلام ينتشر ولا نحن نملك الصمود وحدنا .. وحين تدخل إحدانا إلى بيت رجل بوذي .. فإنها تعود أدراجها إلى دين زوجها .. ثم أضافت على استحياء : لقد نسيت الاسم الذي ارتضيته يوم أسلمت .. حتى ما عدت أذكر نطقه ولا هجاءه فاضنك بالعبادات وبالأحكام ؟ .. لم تكن هذه الفتاة هي الوحيدة في لقائي ببعض الأسر المسلمة التي تعيش في أعماق جزر اليابان .. بل كن كثيرات نسبياً ، ومن الحديث إليهن علمت أن المرأة ، غير المسلمة ، تنصت لما فيه صلاح حالها في الحياة الدنيا .. علمت من المرأة اليابانية التي ارتضت الإسلام ديناً .. أنها قد أحبت من آدابه وأحكامه ما يحفظ على المرأة حياءها وطمهرها .. وما يحميها من طغيان الرجال وابتداهم للنساء بالثمن .. أحبت من الإسلام أنه يحفظها من الضياع .

ثم عدت بالذاكرة إلى أحاديث الطلاب في طوكيو .. وفي أوزاكابووجه

(١) انصافاً لرحل فاضل من الدعاة إلى الإسلام .. تقول إن الشيخ محمد جميل .. من « لاهور » كان ناشطاً في الشرق الأقصى بدافع من نفسه .. نجوا من عمرين عاماً .. ولا يمكن جهود الأفراد غير كافية وما في المتن من إشارة ، يرجع إلى جهود محمد جميل .

خاص .. كما عدت إلى أحاديث « كاجايا » و « إيكيدا » وعلمت أن الرجل الياباني يجب من الإسلام حضه على الشقاء في سبيل طلب العيش .. وكفالاته . ثمرات العمل الشريف مع تتابع الأجيال ، بالميراث ، وحرصه على إقرار الأمن والعدل فيما بين درجات المجتمع وفيما بين الشعوب .. هذه زاوية نظر .. وللنساء زاوية أخرى .. وكل فريق يهتم في المحل الأول بما يعنيه .. أو بما يصلح من شأنه .. ثم إنى ذكرت قول الله تعالى « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين (١) » .

— حدث مثل ذلك في الولايات المتحدة .. بعد اليابان .. في جامعات كاليفورنيا وبيركلي وساتانفورد .. ثم في شيكاغو .. وكان البرنامج عندئذ يضم عشرين جامعة في الوسط والشرق من الولايات .. ثم يضم جامعات أخرى في كندا .. ولكنى توقفت في شيكاغو وتعطل البرنامج لعارض صحى . ثم تابعت من جديد ، بمقدار ، في سويسرة ، ثم في (أبوظبي) .. وأينما ذهبت وجدت ظمناً للدين الحق ، فالرجال تعبوا من الجدل حول النظم الاقتصادية ويرون أن البشرية في مأساة .. إذ لم يبق فيها وضع اقتصادى « مقدس » كما زعم علماء الاقتصاد من الإنجليز في القرن التاسع عشر (٢) ثم عصفت رياح الفكر بكل ما كان مقدساً من قبل .. والناس في فزع من ضياع الأسرة وابتدال الجنس .. وإذ لم تجد الشعوب المتفوقة في الحضارة المادية حلاً لمشكلاتها .. فقد ضاقت بالنفس البشرية وبالأرض وما عليها ومن عليها .. واتجهت إلى الفضاء .. وحققت بعض النجاح ، ولكن ماهى النتائج العملية من حيث وصول الناس إلى مزيد من الرفاهة وقدر معقول من قرار النفوس ؟ لا شيء .. لا شيء .. فالإنسان من أديم الأرض وخروجه منها كبير النفقة :

(١) الآية رقم ١٢٥ من سورة النحل .

(٢) عرض « مارشال » لهذه القضية الهامة بإسهاب وبإقتدار في مؤلفه الرئيسى المصهور ..

وقد جئنا بطرف من أقواله في بعض موضوعات هذا الكتاب .

إلى حد مانع من المتابعة ومن التوسع في نقل الجماعات لتعيش في أجرام السماء!!
إذن هو الهروب من مشكلات الأرض ، وشغل الناس بفتوح علمية وإنجازات جسام .. ولقد نجح هذا كله بمقدار ، وإلى زمن محدود ، ثم عاد الناس يتسألون : عاد الرجال يتلمسون المنهج الواضح إلى كفالة الأمن والقوت ، وعاد النساء إلى التساؤل عن المصير الذي ينتظرهم في ظل حضارة مادية تعود بالناس إلى حياة الغاب .. أو إلى ما هو أضل سبيلاً !! وفي هذا تفصيل تفيض به الأنباء ويعف عنه القلم .. وإذنه لخطر داهم يهدد الأمة الإسلامية في العقيدة وفي نظامها الاجتماعي الذي كانت تجسد عليه إلى عهد قريب .. فكيف نواجه الخطر ؟ هذا هو السؤال .

والجواب : أن الدعوة إلى الحياة الفاضلة المستقرة لا تكون بأسلوب واحد على مر العصور .. بل تتغير الأساليب لتواكب الزمن .. مع بقائها في الإطار المحكم الذي دلنا عليه القرآن وهو القول الحق الذي لا يُبلى طرائقه . ولقد حلمت - أيها القارئ - من حديثي إليك فيما تقدم من سطور .. أن الشعوب المتقدمة في شوق إلى أسلوب للدعوة مناسب لأحداث هذا الزمان .

وفي شؤون المعاش وكسبه ، وتوزيع الأرزاق وتملك الثروات وتتابع الأجيال دون إهدار لجهد السلف ولا حق الخلف .. مجال - أي مجال - لجلاء جانب من تفرد الإسلام بالكمال وبالثبات جميعاً .. ولهذا كانت دراسة الاقتصاد - في نور الإسلام - فرعاً كبير القدر في دراسة الحضارة .. ولهذا أيضاً كان دور الجيل المقبل على الحياة دوراً مرجحاً لجل ما أشرنا إليه من آمال ومن تبعات .

الباب الأول

مدخل البحث

الاقتصاد الإسلامي في كلمات

Economics as per Islam in a nut - shell



في هذا المقال عرض واضح وشديد الإيجاز للمادة الاقتصادية ، كما فهمها المؤلف ، بعد دراسة تسكاد أن تكون متصلة في خمسين عاماً من وقتنا الحاضر .. ولهذا المقال أهداف أهمها :

١ - الإحاطة ، قدر الطاقة ، بالمادة الاقتصادية التي يقال لها عادة « الاقتصاد السياسي » كما يقال لها أحياناً « علم الاقتصاد » وما هي بعلم له أصول ثابتة إلا في القدر القليل من حصاد القرنين الأخيرين (التاسع عشر والعشرين للميلاد) وذلك تمهيدا للوازنة بينها وبين الاقتصاد الإسلامي .

٢ - توكيد هذا المعنى الذي تقدم ذكره من حيث إن هذه المادة كثيرة الشعب ، وفيرة العناصر ، شديدة النزاحم فيما بين الأفكار والآراء .. ومن ثم كانت الفلسفات التي عُرِضت بأسماء أصحابها وما أقاموه على فلسفتهم من مذاهب وعتائد .. أكثرها تافه وأقلها قد ينفع الناس ، ولكنه - مع ذلك - لا يستقر .. لأن باب الجدل يبقى مفتوحاً على مصراعيه .. لكل وافر من الأجيال وفي شتى أقطار الأرض .. ولذلك كانت هذه الدراسة بحمة أصابت الفكر البشري .. في عهد الثورات الصناعية والفرنسية والاجتماعية والثقافية والسياسية .. وهذه كلها قد تراكبت في وقت معاً .. خلال مائتي عام مضت .. وأضاعت ثمرات التقدم التكنولوجي المذهل الذي هُدى إليه الإنسان حتى ظن أنه « قادر عليها » ، وما زادت قدرته

هذه لإاجودا .. فالغنى شقي بغناه وكذا العالم وصاحب السلطان ، والفقير محروم كما كانت حاله قبل الكشوف والمخترعات .. وإنما الشيء كثير .

٣ - التنبيه إلى طائفة من الأمور التي اصطلح عليها بعض المدارس الاقتصادية من غربية وشرقية وما بينهما .. كقول بأن « الاقتصاد السياسي » منقطع الصلة بالدين .. ومنقطع الصلة أيضاً بالأخلاق وبالمثل العليا .. ومن ثم كانت هذه المادة جديرة بأن تسمى « الاقتصاد الوضعي » لأنها من عند الناس ، في معظمها ، وإذا استثنينا القدر القليل من الحقائق العلمية التي لا تثير خلافاً (كالعرض والطلب ، وجهاز الثمن ، وسلم التفضيل وبعض قوانين المنفعة والغلة ونظريات النقود) لوجدنا أن المادة الاقتصادية تصطبغ بالصبغة الشخصية subjective مما يباعد بينها وبين « العلم » .

٤ - ومن أهداف هذا المقال وضع إطار محكم يضم علم الاقتصاد بين دفتيه .. فلا يعود العقل العربي يتخبط بين الفكر والرأى والعلم .. إلى آخر ما سيجيء في موضعه من هذا الكتاب .

فهذا خطأ شديد الخطورة على الأمة الإسلامية التي عرفت في تاريخها المجيد أن الدراسات الإنسانية تقع في إطار ثابت من أحكام الدين .. والاقتصاد فرع من هذه الدراسات التي تعرف عادة بقولهم « humanities » . حقاً إن تحديد الدخول ، ووضع القيود على حجم الملكية ، والدعوة إلى شيء يقال له « العفة الاختيارية^(١) » وإباحة الربا والمتاجرة بالأمن ..

(١) العفة الاختيارية .. دعوة قال بها ماثلث .. ولهذا ذكر مناسب في بعض مقالات . هذا الكتاب .. وسيملم التاريخ أنها دعوة كاذبة فاسدة ودليل ذلك أن صاحبها عجز عن ممارستها في حياته الشخصية ، وفي سلوكه بنيه وبناته . حياته .. أما الإسلام . فلا يدعو إلى رهبانية مستديمة ولا مؤثمة .. وإن أطلق عليها للتصوية ، قولهم « العفة الاختيارية » .

حقاً إن هذا كله معروف في الدراسات الاقتصادية .. بل معروف بوفرة شديدة الإزعاج للباحث المنصف .. فنحن إن لا ننكر أن هذه الدعوات الفاسدة كائنة في مراجع الاقتصاد .. ولكننا ننكر عليها - وعلى كثير غيرها - أن ترقى إلى مرتبة العلم الذي يستتير به الجنس البشري في معاشه ، فيأخذ من الدنيا بنصيب .. ويتنقى فيما آتاه الله « الدار الآخرة » وقد تصدر هذه الدعوات عن مفكر عانى في حياته ألواناً من الظلم و صنوفاً من الشقاء .. حتى إذا أتيت له فرصة الظهور في محيط جاهل .. عمد إلى صياغة نظرية تُنسب إليه وتابعه في هذا الأمر قطعان من البشر .

٥ - ذكر طائفة من الأصول التي لا يتسع هذا الكتاب لعرضها كما ينبغي ، وذكر طائفة من المشكلات الاقتصادية التي لا يكاد يخلو منها جيل أ والتي استشرى خطرهما في البلاد الإسلامية لعهدنا الحاضر . . ومن ذلك ظاهرة تفاوت الأرزاق والظاهرة السكانية والائتمان والتأمين . . وهذه المشكلات بدورها لا يضمها كتاب بل لا تضمها موسوعة . . فلكل واحدة منها دراسات مستفيضة وكل دراسة تكفي لإصدار مؤلف قائم بذاته ويتولى ذلك القادرون المخلصون إن شاء الله رب العالمين . أما دورنا المتواضع في شأن الأصول المتروكة ، وكذلك المشكلات ، فهو مجرد الإشارة إليها وبيان وجه الحق الذي نؤمن به بعد دراسة مستأنية وتكاد أن تكون متصلة لخمسين عاماً كما قلنا من قبل . أما حكمة ذكر هذه الأمور ذكراً سريعاً فترجع إلى الرغبة في إبداء الرأي والتنبيه إلى ضرورة متابعة البحث في هذه القضايا التي تركناها من كتاب يقف عند حد التمهيد وبيان منهج العمل (١) .

٦ - ومن أهداف هذا المقال مواجهة الرأي العام في العالم الإسلامي

(١) وقد يتسم الوقت مستقبلاً لماودة النظر فيما تركناه ، وبما ذكرناه بإيجاز شديد .. وكل شيء بأمر الله سبحانه وتعالى .

بكلمات موجزة وصریحة تجبر المشتغلين بالدراسات الاقتصادية على أن يخرجوا من كهف الصمت الذى لجأوا إليه وأن يعلنوا فى وضوح إن كان الإسلام قد عرض للدراسات الاقتصادية أم أهملها كما تزعم الكثرة الذاهلة عن حقائق الأشياء وعن قيمة هذا الدين المتين .. إتمد تابع المؤلف التذكير بهذه الدراسات فى محاضرات عامة وفى مناهج محدودة الأثر لطائفة من المعاهد والجامعات خلال عشرات السنين .. وبدأ رأى العام يهتم بما يمكن أن يقال فى هذا الميدان .. وظل المتخصصون المقروضون على شباب الأمة الإسلامية .. ظل هؤلاء يدرسون « علمهم » المستورد من الشرق ومن الغرب .. فنههم من أباح الربا ومنهم من آمن بالحدود السياسية الفاصلة بين جزاء متكاملة من أرض المسلمين ومن ثم دعا إلى نشر الثقافة الجنسية .. ومنهم من أجاز أكل الربا بحجة أن بعض المذاهب يميز ذلك « ونقول : وليس الأمر كما يقولون » ومنهم من نقل عن المستشرقين أن الدين الإسلامى إنما جاء للعرب وليبتئهم المحدودة بالزمان والمكان ومن ثم لم يكن هذا الدين ، فى تقديرهم ، ديناً عاماً أرادت به العناية الإلهية أن يكون رحمة للعالمين ومنهم من أقام المناظرات والموازنات بين كتلة شرقية وكتلة غربية وحسب وكأنما هذه الأرض لم تشهد من النور إلا أقوال الرأسماليين وأقوال خصومهم وما هى بأنوار ولا بأضواء ، وما هى إلا سراب .. ومنهم الخبراء الذين جمعوا بين الدراسات النظرية وبين التجربة المحلية أو على نطاق عالمى ووصلوا إلى مراكز مرموقة وأصبح لهم فى البلاد الإسلامية شأن يذكر بل أصبحت كلماتهم حجة بالغة عند حكام الأمة الإسلامية .. واستناداً إلى « علمهم وخبرتهم » ظهرت فى بلاد المسلمين تيارات فكرية بالغة الخطورة .

كل ذلك فى أرض المسلمين استناداً إلى آراء الخبراء والعلماء أو أديعاء الخبرة والمعرفة . ومن أخطر ما انتهت إليه هذه التيارات الخبيثة القول

يتطوّر النساء^(١) وسيعلم القارىء من بعض فقرات هذا الكتاب أن المرأة على مركز المرأة كما حددهته الشريعة الإسلامية قد انتهى بتدمير الأسرة الإسلامية في بعض درجات الأمة ويهدد بانتشار هذا الأذى في درجات أخرى ما لم تدركنا رحمة الله قبل أن يفوت الأوان - يقول المؤلف : من أهداف هذا الكتاب إلزام المتخصصين من العلماء والخبراء بأن يقولوا كلمتهم في هذه الدعوة الصريحة إلى ضرورة الرجوع إلى الدين في كل أمر إنساني . . هذا ابتداءً ، ثم يقول المؤلف إن الرجوع إلى الدين فيها عدا الأمور الإنسانية أيضاً فرض عين ، فما كان الدين خصماً للدراسات الأخرى التي تتناول الطاقات والموارد وما كان التقدم التكنولوجي لإثارة انتفاع الجنس البشرى ببعض ما أودعه الله من أسرار الخلق واستخلافه في الأرض ليعمرها بالعلم وبالتطبيق . . وبعبارة موجزة يقرر المؤلف أن الفصل بين الدين والدنيا وبين الدين والعلم وبين السلوك الشخصي والسلوك العام . . هذه كلها بعض جنيات المستشرقين والمستشرقين . . لا نريد بذلك علماء الغرب والشرق وحسب . . بل لعلنا نريد في المحل الأول بعض أبناء هذه الأمة الذين يحسبون على الإسلام ثم يُنزلون بآبائهم من الضر والبلاء ما لا يقدر عليه الأعداء السافرون .

٧ - ومن أهداف هذا المقال تصحيح طائفة من الأخطاء الشائعة مما له أسوأ الأثر على مستوى الثقافة بوجه عام وما يؤدي إلى تضليل العامة الذين ليس لهم من الثقافة نصيب كاف . . ومن المتفق عليه في شأن هذا المقال الذي لا يزيد على كلمات شديدة الإيجاز أننا لا نريد الإحاطة بل نريد التنبيه . . والأمل كبير أن يحمل قولنا هذا بعض الكتاب على حصر هذه الأخطاء والحد من خطر انتشارها تمهيداً للقضاء عليها .

(١) عقدت مؤتمرات لتحقيق هذه الأغراض وكانت مناسبتها بالغة الصراحة فاجتمع نواب من الخبراء في تطوّر النساء في بعض البلاد الإسلامية لتنظر في تحرير المرأة وتشغيلها ورواساواتها بالرجال . . إلى آخر ما هو معروف في وقتنا هذا .

٨ - وكذلك نريد التنبيه إلى طائفة من الأعلام الذين جاء ذكرهم في دراسات جادة - كتلك التي قام بها البعض بشأن الآثار العلمية العظيمة لابن خلدون - وأعلام آخرون لم يرد ذكرهم في المؤلفات على ما لهم من صلة وثيقة بظهور هذه التسمية المشهورة « الاقتصاد السياسي » في اللغة العربية ومن هؤلاء خليل غانم الذي يحى ذكره في الموضع المناسب في كتاب تال إن شاء الله تعالى . . . وإن كان الأثر العلمي لبعض هؤلاء لا يكاد يذكر . . . ولكنهم سبقوا إلى الكتابة فيما يعرف الآن بعلم الاقتصاد . . . ومن المفيد أن نشير إليهم ولو بكلمة عابرة .

* * *

وفي ختام هذا التمهيد نقول بأننا ما قصدنا إلى تحقيق جميع الأهداف التي تقدم ذكرها . . . بل نرجو من الدارسين لهذه المادة . . . أن يذكروا جملة ما قصدناه عند النظر في الفقرات الواردة بعد ، ولقد يرضون عن بعضها . . . أو يظل الهدف غير قريب . . . وما التوفيق إلا من عند الله ، سبحانه وتعالى ، إنه على كل شيء قدير .

تعريف

« يبحث الاقتصاد فيما يكون به تماسك البدن والجنس »

هذا التعريف شديد الإيجاز وبالغ الدقة وهو مأخوذ من أقوال السلف الصالح^(١). وتوضح قيمته على شيء من البيان فنقول : خُلِقَ الإنسان من ماء وطين ولا تستقيم حاله في الحياة الدنيا إلا على شيء من هذا الأصل أى أصل الخلق .. والحاجات الحيوية للأدنى جاء ذكرها في سورة طه في قوله تعالى : « إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحي^(٢) » ومن هذا القول الحق نرى بوضوح أن الحاجات الحيوية للأدنى هي أربع عدداً لا تزيد ولا تنقص ، وبيانها : الحاجة إلى الطعام والكساء والماء والمأوى وهذه كلها من ماء وطين أو من أحدهما كالماء فقط ، ويلاحظ هنا أن الجنس لم يرد ضمن الحاجات وإنما حذفه كاتب هذه السطور استناداً إلى النص الوارد في سورة طه .. وهو بذلك - أى المؤلف - يعارض كل مدارس الجغرافيا البشرية على التعميل لا يتسع له المقام - ومع ذلك يقول التعريف بأن الاقتصاد يبحث فيما يكون به تماسك البدن والجنس فكيف نذكر الجنس في التعريف ثم نرفض القول بأنه حاجة need ذلك بأننا لسنا هنا بصدد تحديد حاجات الإنسان بل بصدد تحديد مجال البحث في

(١) أصل هذه الصياغة للعالم الجليل محمد عبد الرؤوف المناوى في كتابه فيض القدير بمناسبة كلامه عن بعض أحاديث الصوم .

(٢) الآيتان رقم ١١٨ و ١١٩ من سورة طه - وفيهما من العلم ما يستحق العرض في بحث قائم بذاته ولقد سبق للمؤلف أن عالج هذا الموضوع في بعض المذكرات التي نفذت في المحاضرات العامة .. أما ذكره هنا فهو مجرد إشارة إقتضاهها سياق الكلام .

المادة الاقتصادية وهذا البحث ملحوظ فيه وجود الزوجة والولد مع رب الأسرة . وبعبارة أخرى إن الأصل في النشاط الاقتصادي أن يكون له وعاء . وهذا الوعاء هو المجتمع ويتألف المجتمع من وحدات والوحدة التي لا تقبل التجزئة .. والأسرة لا تقوم على رجلين كما لا تقوم على امرأتين إذ لو حدث ذلك لانهى العمران وأجدبت الأرض .. والحق أن هذا المعنى بالغ الوضوح ولذلك لا نريد أن نستطرد وبحسبنا أن نقول إن كل تصرف اقتصادى ملحوظ فيه كيان الأسرة ووجودها كحقيقة مهمة على إرادة الفرد حال تصرفه .. وفي ظل الأسرة يكون القرار .. بمعنى الاستقرار رأى الهدوء وانتظام العيش وصلاح حال الجيل الذى يعمر الأرض والذى يليه وهكذا من جيل إلى جيل .. فتماسك البدن والجنس إذن هو الجزوة المتقدمة التي تدفع الفرد إلى اتخاذ سلوك اقتصادى معين وأول هذا السلوك هو السعى إلى كسب المعاش .. هذا إن أردنا الإجمال أما التفاصيل فأمرها مشهور ومنها اتخاذ الحرفة أو الصناعة أو المهنة ومن التفاصيل أيضاً المعاملات من بيع وإجارة ومنها اتخاذ الضوابط على السلوك الاقتصادى بالالتزام الاعتدال فى الإنفاق وتجنب قدر من الدخل وتوظيفه .. هذه كلها تفاصيل يجمعها سعى الفرد إلى كسب معاشه ليومه ولغده ، وتوفير قدر من الأمن لذاته دون الوقوف عند حد الحاجات الشخصية للفرد الناشط فى الحياة الاقتصادية بل مع إدخال حاجات الزوج والولد ضمن دائرة اهتمام كل فرد .

وهكذا يتضح بجلاء أن تماسك البدن والجنس لا ينفصل أحدهما عن الآخر فى الحياة الرتيبة المستقرة .. والأصل فى دراسة الأمور الإنسانية أنها تلتزم الإطار المنطق مع الفطرة .. وهو بعينه ما رسمته الشريعة لأنها إنما جاءت بتنظيم حياة الناس فى حدود طاقاتهم ورغباتهم الطبيعية التي لا تطغى على حقوق غيرهم ولا تخرج بهم عن جادة الصواب .

* * *

هذا إذن تعريف جديد للاقتصاد .. أما الاقتصاد الإسلامى فما كان

بدعا في الدراسات الاقتصادية بل هو الأصل ولذلك اخترنا هذا التعريف دون أن نحاول حجب التعاريف الأخرى ، إذ كانت نتاج فكر واجتهاد . . . وسيجد القارئ أثارة يسيرة من التعاريف الأخرى التي قالت بها المدارس الاقتصادية ، وهي لا تخلو من صواب .

* * *

الأسرة

في كل مجتمع نوعان من المؤسسات أحدهما نصت عليه الشريعة والآخر أسفرت عنه التجارب التي مارسها الإنسان . فأما النوع الأول فيقتصر على مؤسستين اثنتين هما الأصل في العمران ، وقد أقامهما الرحمن . . . وزيد بهما الأسرة والمسجد . . . وأما النوع الثاني فيتألف من صنوف شتى لا تقع تحت حصر كالسلطات المؤسسة - بكسر السين - « pouvoirs constituants » والسلطات المؤسسة - بفتح السين - « pouvoirs constitués » . . . ومعلوم في دراسة القانون أن السلطات المؤسسة بكسر السين تظهر في المجتمعات على شيء من التباعد مثل الجمعية الوطنية ومجلس قيادة الثورة ، وما شئت من هيئات مماثلة على تفاوت فيما بين أقطار الأرض ، وعلى مر الأجيال . . . وأما السلطات المؤسسة - بفتح السين - فمنها السلطات التنفيذية أو الحكومة ، والسلطات التشريعية كالمجالس النيابية ومجالس الأمة وديوان المحاسبة ، والسلطة القضائية التي تقوم على تطبيق القوانين . . . ومع تدفق الفكر السياسي في ظل المذاهب اليمينية والمذاهب اليسارية توافرت أسماء أخرى لسلطات أخرى مؤسسة - بفتح السين - كاتحادات العمال والنقابات والمنظمات السياسية الأخرى . .

ونحن لا نعرض هنا لهذه المؤسسات لأنه يقع خارج مجال هذا الكتاب .

على أن صلة هذا النوع الثابت الراسخ « الأسرة والمسجد » بالدراسات الاقتصادية تتطلب منا شيئاً من البيان فنقول : إن رب الأسرة يحمل أمانة كبرى نحو الجيل الذى يعيش فيه بوجه عام ونحو الدائرة الضيقة التى يحمل المسئولية فيها أى الزوج والوالد ومن ثم يكون النشاط الاقتصادى هو السلوك الظاهر الناتج عن الجنوة المتقدمة التى أسلمنا الإشارة إليها . . . ولكن ما دخل المسجد هنا ؟ فنقول : إن المسجد هو بيت الله حيث يتعبد الفرد الذى يحمل الخلافة عن الله فى أرضه سواء أكانت هذه الخلافة محدودة بالدائرة الضيقة - دائرة الأسرة - أو يحمل الأمانة فى دائرة أوسع حتى تشمل المصنع أو المتجر أو المصلحة أو الهيئة أو الإقليم أو الأمة الإسلامية كلها . . . وكل سلوك يصدر عن الإنسان فى المجال الاقتصادى أو فى غيره ينطوى على سلطان يمارسه الفرد . . . فى البيع والشراء يملك المشتري قدرأ من النقود ، والنقود سلطان فى الحياة الاقتصادية . . . بل إن سلطان النقود عجيب (١) والبائع يملك السلعة وفى وسعه أن يجسها أو يفضها أو يحتكرها أو يرفع من سعرها بغير مبرر . . . وله فى ذلك كله سلطان . . . وصاحب المصنع يملك فتح الأبواب للأيدى العاملة كما يملك الخدم الطلب على اليد العاملة . . . هذا فى الاقتصاد الرأسمالى . . . أما فى ظل المذاهب اليسارية فإن الحاكم الذى يهيمن على المؤسسات الاقتصادية يمارس هذا السلطان بأعوانه . . . فيصل بعض الناس ويحرم البعض ويختار القرب لزيد والبعد لعمرو وفقاً لما يظنه من ولاء بعض الناس لفكره أو ما يلمحه من اعتراض على هذا الفكر . . . إذن للحاكم سلطان اقتصادى . . . ولا نريد بذلك أن ننفي وجود مثل ذلك فى ظل الرأسمالية بل نقول بأن هيمنة الحاكم فى ظل المذاهب اليسارية أبعد

(١) من التعاريف المقبولة للنقود قولهم « النقود سلطان يملكه حائزها على ما عند

غيره من السلم والخدمات » وهذا هو النس فى بعض المراجع الأجنبية :

هدى عن نظيره في ظل المذاهب اليمينية ولسنا هنا بصدد المفاضلة . . بل نقول إن الاقتصاد الإسلامى إذ ينتسب للشريعة الغراء لا يفصل نشاط الدنيا بكل فروعها عن العبودية التى يستشعر بها المؤمن وهو بن يدى الله ومن ثم كان للمسجد دوره الأصيل فى النشاط الاقتصادى وإن كان لا يتضح إلا لذوى البصائر .

* * *

لا نريد أن نقف عند هذا الحد الذى يكفى لمادة الكتاب ، وإلا كان ذكرنا للمسجد غير منصف — لذلك نورد هذه الضميمة اليسيرة للتنبية إلى قدر المسجد فنقول : إنه المؤسسة الثانية من حيث الترتيب الزمنى فيما نفهمه من قصص القرآن الكريم . . ودخول المسجد فى حياة كل فرد يوثق الروابط بينه وبين خالقه جل شأنه لأنه عن المسجد تفرعت كل المؤسسات الشرعية التى كانت أصلا بعض نشاطه . . فالقضاء العدل إنما بدأ فى المسجد ، والتعبئة من أجل الجهاد ، والعلم . . وبعبارة أخرى إن كل ما يصلح المجتمع الإنسانى قد بدأ فى المسجد ولا يجوز أن تغيب هذه الحقيقة عنا حين نرى الجامعات ومعاهد المعرفة وميادين التجارب ومؤسسات التدريب على الدفاع . . فنقول بأنه لا يجوز أن نتحدثنا هذه الظاهرة فنظن أن صلتها بالمسجد قد انقطعت . . ولذا وجد من يتبنى هذه الدعوى فهو مفسد ولعل هذا الذى نقول به من أول أسباب الضياع الذى حل بالأمة الإسلامية . . وعندنا أن التخصص الوظيفى والتفريع الذى يقتضيه هذا التخصص لا يطغى على الرابطة الأصلية ولا يجلبها . ويترب على ما تقدم أن الأمة الإسلامية تستطيع أن تنشئ من معاهد العلم والجامعات ماشاءت ومن ميادين التدريب على الدفاع ما يتفق مع سير الأحداث وتستطيع أن تقيم صرح القضاء عالياً وأن تنشئ من أجهزة الإعلام ما يساير الزمن نقول بأن الأمة الإسلامية تستطيع أن تفعل هذا كله وأمثاله دون أن تنسى أن الأصل فى رد المظالم

ونشر التعليم وبث الدعوة وحشد الطاقات لملاقاة العدو إلى آخر ما يصلح عليه المجتمع الإنساني الفاضل .. الأصل في هذا كله أنه يصدر عن المسجد فإن تباعدت المؤسسات الجزئية عن المؤسسة الأصلية بالنتشت الجغرافي فإن هذا لا ينفى بحال من الأحوال بقاء الروابط التي تشد الحاكم والقاضي والمعلم وقائد الجيش إلى المسجد .. أى إلى الركوع والسجود .. أى إلى تقوى الله.

• • •

وما نريد بما تقدم توفية هذا الأمر الخطير حقه بل نريد أن نضع المسجد في موضعه الصحيح من المجتمع الإسلامى ثم نقول بأن الأسرة التي من أجلها ينشط الفرد نشاطاً اقتصادياً يحمله على أن يتعامل مع الناس وأن يلجأ إلى الحاكم .. أى أن يلجأ إلى سلطات الأمن ورجال العدالة وهو بصدد كسب المعاش واستيفاء الحقوق وفض المنازعات ، وهذه كلها شؤون تدخل في اختصاص المؤسسات الوظيفية .. هذا إذا كنا نتكلم عن مجتمع إسلامى وعن اقتصاد إسلامى .

* * *

أولاً يذكر القارىء أنه حين يقف بين يدى الله جل شأنه فإنه يتلو من آيات الذكر الحكيم ما ينبئ عن الغيب وعن الآخرة وعن البعث وعن الحساب والشواب والعقاب كما يتلو أيضاً أحكاماً في كتابة الدين وشهادة الشاهد؟ أولاً يتلو رب الأسرة وهو بين يدى الله قوله جل شأنه « يا أيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين ، إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون (١) » كما يتلو أيضاً قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم

واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون^(١)» ويتلو كذلك في صلاته قوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون^(٢) » .

* * *

أولاً يقف المصلى بين يدي الله ويقول « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل^(٣) » كما يتلو أيضاً « فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه ولا تسكتوا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم^(٤) » .

يتساءل المؤلف أو ليست هذه الآيات وغيرها من أحكام المعاملات والتجارة وكسب المعاش وسائر وجوه النشاط الاقتصادي ؟ أو ليست هذه الآيات مما يجوز التعبد به بين يدي الله ؟ .

بلى وربى إنها كذلك ومن ثم كان فصل الحياة الدنيا عن الآخرة خطلاً في الرأي .. ترتب عليه الزعم بأن النشاط الاقتصادي منقطع الصلة بالدين وبأن شؤون الأسرة والدار منقطعة الصلة عن شؤون الآخرة وهيمنة المسجد على السلوك الظاهر والباطن لأفراد المسلمين .

* * *

يخلص مما تقدم أن المؤلف يرى للأسرة والمسجد المراكز المميزة في الحياة الاقتصادية .. وبهذا النظر وحده يمكن للكاتب وللقارئ أن يقدر فرعا من فروع المعرفة يقال له « الاقتصاد الإسلامى » .

(١) الآية ١٧٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

خصائص الاقتصاد الإسلامي

قبل أن نتكلم عن خصائص الاقتصاد الإسلامي ننبه إلى أهم وجوه الشبهه ووجوه الخلاف بين هذه الدراسة المستمدة أساساً من الكتاب والسنة وبين الدراسات المشهورة باسم علم الاقتصاد .

لإذن سنعرض لأهم وجوه الشبهه ثم أهم وجوه الخلاف وأخيراً نركز على الخصائص التي تفردها الاقتصاد الإسلامي .. وقد يكون الشبهه كاملاً أو ناقصاً وكذلك الخلاف .. أما الخصائص فليس لها نظير فيما نعلم إلى يومنا هذا ولعله من الخير أن ننبه إلى أن الجهود التي سبقت في هذا المضمار وإن كانت مشكورة، إلا أنها اعتمدت في الأغلب الأعم على دراسات مستقرة في كتب الشريعة وفي كتب الاقتصاد السياسي وخرجت من هذا كله بخليط متجانس أو غير متجانس ولكنه في جميع الحالات خلا من أي إطار محكم يجمع الاقتصاد الإسلامي في صورة واضحة ومحددة على النحو الذي عالجناه في بعض فقرات هذا الكتاب وبخاصة في الباب الأخير منه الذي يتكلم عن المنهاج . أما عن وجوه الشبهه ووجوه الخلاف فنقول :

أولاً - وجوه الشبهه :

الاقتصاد الإسلامي مادة ذات شعب فيها أصول وفروع ومسائل وكذلك الاقتصاد السياسي فيه علم وفكر ورأي .. وفيه أيضاً ما ينبئ على هذا كله وقد جئنا به تفصيلاً في موضع آخر حين عرضنا لمفاهيم الدراسات الاقتصادية وقلنا إنها ستة عشر . إذن في كل من الدراسات الاقتصادية الإسلامية والوضعية هناك أصول ثابتة وفروع وميادين تطبق فيها مسائل جدلية . غير أن ما في الاقتصاد السياسي من أصول علمية قليل جداً

ولا يكاد يظهر إلا في الدراسات العلمية الخالصة أى في الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمى وأكثر الاقتصاد السياسى طغياناً على الحياة البشرية المعاصرة هو الفكر الاقتصادى .. ولمزيد من الإيضاح نقول : إن العالم يشقى من شىء اسمه الصراع الإديولوجى بين الرأسمالية والشىوعية وكلاهما من الفكر وماهما من علم الاقتصاد فى شىء .. ولو كان لعلم الاقتصاد اليد العليا فى الدراسات وفى التطبيق - كما هى الحال فى علوم الطاقات والموارد - لما كان هناك شرق وغرب ودعاية عريضة لكل من الكتلتين . هذا عن الاقتصاد السياسى . أما الاقتصاد الإسلامى فأصوله وفيرة وشاملة وثابتة وسنعلم نبأ ذلك قبل أن نفرغ من الاطلاع على هذا الكتاب ثم يحىء التطبيق وعندئذ يظهر الخلاف فى بعض الجزئيات التى لاتمس الجوهر . نقرر ذلك حتى لا يظن بعض الناس أن الاقتصاد الإسلامى خال تماماً من وجهات النظر التى تجد أسانيداً فى الفقه وهو بدوره حافل بالجزئيات الخلافية . هذه مسألة جوهرية تعود إلى مزيد من إيضاحها فنقول : إن الملكية الخاصة أمر مستقر فى الشريعة الإسلامية ولا يجوز لكسب - الاقتصاد الإسلامى أن يناقشوها من حيث المبدأ - والحال غير ذلك فى الاقتصاد السياسى - ثم نقول إن الزكاة ركن من أركان الإسلام وإنما يجب على الملك الخاص بشروط معلومة كأن يحول الحوّل على فائض المال وكان تنضج الثمار ويحصد الحصاد ، هذه أمور مستقرة وهى من الأصول وهى بدورها لا تقبل الجدل ولكن يجوز إخراج الزكاة مقدماً إن حلت بالناس أزمات اقتصادية تلجىء الحاكم أو تلجىء صاحب المال إلى اتخاذ إجراء كهذا ؟ وإذا أخرجت الزكاة مقدماً فهل تقبل عند الله على أنها زكاة أو على أنها صدقة وإذا حل الموعد الأصلى لإخراج الزكاة فهل يتعين إخراجها من جديد ؟ أم إن القدر الذى أخرج مقدماً يُجزئى عن الزكاة فى موعدها ؟ وهل تسقط الزكاة بعد أن وجبت ؟ وهل مصارف الزكاة تنسج للاجتهاد أم لأنها توقيفية ؟ هذه أمثلة من الفروع والمسائل التى تدور حول إخراج الزكاة وحول مصارفها .. وللفكر الراشد

المستتير دوره في مواجهة هذه الجزئيات وقد يختلف الناس حول بعض الفروع والمسائل التي من هذا القبيل . . والفرق واضح بين إنكار الزكاة وإنكار الملكية كما في الاقتصاد السياسي وبين استقرار كل من الملكية وتكاليها . . وفتح الباب بعد ذلك للاجتهد في أمور فرعية لاتمس الأصل بإطلاق (١) .

ومن وجوه الشبه أيضا أن كلامنا من السلع والخدمات يقع في مجال دراسة الاقتصاد الإسلامي وغيره ، وإن كان الاقتصاد الإسلامي ينفرد بعد ذلك بإضافة لم ينتبه إليها كاتب إلى يومنا هذا وهذه الإضافة مستمدة من القرآن الكريم . إذن كثير من الموضوعات الاقتصادية التي يعالجها باحثون متخصصون يفيد الدارس للاقتصاد الإسلامي دون أن يتقيد بكل مايقول به الآخرون وبخاصة عندما يخرجون من مجال العلم إلى ميادين الجدل ، وفي هذه المناسبة نريد أن نذكر بأن الاقتصاد السياسي من الدراسات الخادمة أي أن الوقوف على حقائقه الكلية والجزئية يمهّد لفهم الاقتصاد الإسلامي . ويترب على ذلك أنه من الخطأ التعرض لدراسة الاقتصاد الإسلامي مع جهل الاقتصاد السياسي ، ولقد ترتب على هذه الجرأة أن صدر عن بعض الناس آراء سقيمة وأراد هذا البعض أن يحمل أحكام الشريعة على شبهات خيّل إليه أنها صواب ومن ذلك مثلا . كاتب يقول « فصل في تطويع أحكام الشريعة للمعاملات المعاصرة ١١ » واضح للقارئ أن قولنا كهذا يكفي لاستبعاد الكتاب كله ، من زمرة الدراسات الجادة . . لأنه دليل على التلّف للوصول إلى شيء جديد وإن كان بالجرأة على أحكام الشريعة . وكاتب آخر يفتي بأن إيداع الأموال في البنوك الربوية مع اشتراط تجنيبها عن رأس مال البنك هو عمل جائز شرعا ! وواضح لكل مطلع على أوليات الدراسات المصرفية أن هذا القول يدل على

(١) لاجمال المناقشة أي مسألة وردت في هذه الفقرة بتوسع لأنها تنطوي على تفصيلات هامة . . ولها دراسة خاصة بها ، تحت الإعداد . . والله المستعان .

الجهل التام بالاقتصاد السياسى وبخاصة فى كل ما يتصل بالدراسات النقدية
والمصرفية لأن البنك لا يشتغل برأسماله وإنما يشتغل بودائع الناس . وما كان
المصاحب الرأى أن يفتى بما أفى به لو أنه عرف القدر المناسب من أصول
الصيرفة فى عهدنا الحاضر وفى زمناتها التاريخية (١) .

ثانيا - وجوه الخلاف :

قلنا إن الاقتصاد السياسى علم خادم على حين أن الاقتصاد الإسلامى
علم مخدوم ومعنى ذلك أن دراسة الاقتصاد السياسى ميسورة لمن جهل
الشريعة ، على حين أن دراسة الاقتصاد الإسلامى غير ميسورة لمن جهل
الاقتصاد السياسى . ومعلوم أن درجات الأقدار اليتيمية من المعرفة - التى
يجوز أن تسمى بلفظة العلم - هى درجات ثلاث تمنحها تلك المعارف أو
العلوم على النحو التالى : علوم خادمة ، وعلوم خادمة مخدومة معا ، وعلوم
مخدومة غير خادمة (٢) ويقع الاقتصاد الإسلامى فى الدرجة العليا أى المخدومة
غير الخادمة .

وبما تجدر الإشارة إليه أن الأمة الإسلامية وقد فقدت شخصيتها فى
الأجيال القليلة الماضية التى صاحبت ضياع الدولة العثمانية أصيدت بنوع
خطير من الولاء السلبي جعلها تؤمن بكل ما هو مستورد من نتاج المصانع
على نتاج المزارع إلى نتاج الفكر الطليق وقد يكون هذا النتاج ضلالا .
ووزنه بالقول الصريح . . إلى أن الكثرة من المعاهد العلمية والجامعات فى

(٢) نسيك الآن عن ذكر الكتب والكتابات عند ما نورد بعض السقطات التى وقع فيها
خريق من الناس حاول أن يسهم بالرأى فى الدراسات الاقتصادية الإسلامية . . فإن كان لتذكر
المراجع وصاحبه شأن فى دراسات مقارنة أكثر عمقا وشمولا فمندئذ نعدل عن الإبهام
على الإعلام .

(٢) للعالم الجليل الدكتور محمد عبد الله دراز - رحمه الله - بحث قيم فى خصوص العلوم
الخادمة والمخدومة جاء فى كتاب « الدين » وأن كان المعنى الأصل هو من التراث الإسلامى
كما فى كشف المصطلحات لفتهاوى وغيره من المراجع .

البلاد الإسلامية قد شهدت من نحو مائة عام مضت إلى يومنا هذا تباعدا مستمرا عن الشريعة .. وقربا من الدراسات الإنسانية التي تصدر عن المفكرين في الغرب وفي الشرق .. وبعض هذه الدراسات فاسد وبعضها لا يخلو من صواب ولكنها تتفق في أمر واحد هو « عدم الاستقرار » فما من جيل من العلماء يجيء إلا يهدم ما بناه الأولون ويتدع من عنده نظريات في نظم الحكم والاساطات والحقوق والالتزامات والاجتماع والمجتمع والنفس والتربية . ومن جملة هذه الدراسات غير المستقرة الجانب الأكبر من الدراسات الاقتصادية . وبعبارة أخرى الاقتصاد كله إلا ما كان منه في أضيق الدوائر التي يصح وصفها بالعلم .. وإلى هذه الأوضاع الخطيرة ينسب المؤلف ويلتس العذر لمن وضعوا المناهج ولمن شغلوا الكراسي لعشرات السنين لأنهم جميعا (١) حرروا من دراسة التراث الإسلامي الغنى بمادته . وأول ما حرروا منه القرآن والسنة « وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم » وفاقد الشيء لا يعطيه ثم إن أحمد شوقي الشاعر يقول :

وإذا المعلم ساء لحظ بصيرة جاءت على يده البصائر حولا

يقول المؤلف بأنه لاخير في أن ننعى على المعاهد والجامعات ما أصابها ولاخير في البكاء والرتاء وإنما هذه دعوة صادقة إلى من بيدهم أمر هذه الأمة أن يعيدوا النظر في برامج التعليم من أول المراحل وأن يعيدوا للمسلمين عوامل الرشاد والعزة .. ومن أهم الأسباب المؤدية إلى تحقيق هذا الرجاء وضع الدراسات الدينية في موضعها الصحيح في جميع المراحل - وبعد التحصين بالدين والعلم يستطيع الدارس أن يطلع على فروع شتى من المعرفة وإن كانت مخالفة لما تلقاه أول مرة .

(١) إلا ما ندر .. ولا حكم لنا ندر .

ثالثا : خصائص .

في هذه الفقرة نورد ما نفرّد به الاقتصاد الإسلامى . . وليس له نظير عند
أية مدرسة اقتصادية (١) ومن ذلك :

١ - ليست الندرة أصلا من أصول الخلق وإنما هي مجرد ظاهرة ترجع
إلى أسباب يدركها كل اقتصادى على قليل من التأمل، وأهم العوامل التي تؤدي
إلى وجود هذه الظاهرة وتعميقها ما يلي :

(أ) عجز الإنسان عن الإفادة بما في الأرض من طيبة ومن خدمة . .
ذلك أن الإنسان وإن تجمع في تنظيم ناجح يظل محدود القدرة فهو لا يستطيع
مثلا أن يفيد بما في الأرض من شجرة وما فيها من ماء ومع ذلك يقل المعروض
عن الشجر ومن الماء ، بسبب عجز الإنسان عن الإحاطة وعن التنظيم إلى
المستويات الكافية لاستيعاب ما خلقه الله للجنس البشرى .

(ب) في هذا المخلوق الأدمى قدر من الغرور وهو عادة يبالغ في تقدير
ذاته وقيّمته . ولذلك يميل إلى التباطؤ والدعة بقصد التقليل من تضحياته
الخاصة وشقائه في سبيل كسب المعاش . . وبعبارة موجزة إذا استطاع أن
يقعد عن طلب الرزق نهائيا وأن ينعم في الوقت ذاته بكل ما يرغب فيه فإنه
لا يتردد . . ولعل معظم الناس على هذه الحال إلا من فهم معنى الأمانة وتقوى
الله وقليل ما هم . . إذن يقعد الناس عن طلب الرزق طلبا للراحة ويتنافسون
في الحصول على المزايا ومن ثم تكون الندرة .

(ج) يتلف الناس كثيرا بما ينتجونه (ولأنه لقليل فسببها لما ورد في البند

(١) نبيه القارىء لى أن هذه الفقرة من أهم ما تضمنته الكتاب الذى بين يديه ولست كنا
واعينا فيها الإيجاز المديد لأن الكتاب كله لا يزيد على تمهيد أو مقدمة، ومن ثم أسميناه
بالمدخل . . وبعبارة أخرى لا تزيد هذه الفقرة على إشارات وتنبهات . . ومن بعدها
تفصيل كثير لا يحىء في المدخل .

السابق مباشرة) يتلف الناس كثيرا مما ينتجونه بتوجيهه إلى ما ليسهم في الرفاهة الاقتصادية كإنشاء أجهزة الدمار وأدوات التخريب كالأسلحة بأنواعها وهي مشهورة.. وبما ينفقون في مشروعات غيرها أولى بالتقديم كغزو الفضاء، وبما يثيرون من حروب باغية يدعى القادة والساسة أنها حروب دفاعية والحق أنها اعتداء وظلم، كما هو ثابت في تاريخ الإمبراطوريات القديمة والمعاصرة. هذا كله إلتلاف لجانب مما يتم إنتاجه رغم قلته النسبية .

(د) وبعد هذا كله يبقى قدر من السلع والخدمات يتظالم الناس في قسمتها فنجد التزويد في ناحية إلى حد الإلتلاف ونجد الجربان في نواح أخرى إلى حد الهلاك جوعا .. ولقد بلغت الجرأة بعلماء الاقتصاد حدا مذهلا عندما نراهم يبررون إلتلاف المحاصيل بقصد المحافظة على مستويات الأسعار وضمان أكبر ربح احتكاري يمكن الوصول إليه !

* * *

هذه إذن عوامل أربعة تفسر لنا ظاهرة الندرة التي يختارها الكتاب في الاقتصاد السياسي لتكون محور البحث .

أما الاقتصاد الإسلامي فيقرر أن الأصل في الخلق هو الوفرة .. الوفرة المطلقة والوفرة النسبية ذلك أن تقدير العزيز الحكيم القاهر فوق العباد لما هم فيه من حاجة لا يمكن أن يجيء مقصرا عما يلزم بل هو كاف ويزيد .. وما الندرة النسبية إلا عرض يظهر ويختفي ويساعد الإنسان بغائه وبجوده، على تعميقه وانتشاره وتكرار ظهوره . وبحسبنا هنا أن نورد آيتين للتذكرة .. قال تعالى « قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين . وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين ، وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين » (١).

(١) الآيات ٩ و ١٠ من سورة فصات .

٢ - مبادئ الدراسة :

تفرد الاقتصاد الإسلامى بتحديد المجالات التى تنشط فيها هذه الدراسات ولم يفتن لهذه الحقيقة كاتب من قبل ، وسندنا فى ذلك من قوله تعالى : « وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها وما عند الله خير وأبقى أفلا تعقلون » (١) .

فأما لفظة المتاع الواردة فى الآية فترمز لكل من السلع الاقتصادية والخدمات ، ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يستمتع بالسلعة إلا إذا اقترنت بالخدمة .. فقد يشتري قاشا صالحا لعمل الثوب وهذا القماش سلعة ولكنه لا يستمتع بها إلا إذا اقترنت بخدمة الحائك الذى يعد الثوب ليكون صالحا للاستعمال . وكذلك السيارة سلعة اقتصادية ولكنها لا تكون متاعا إلا إذا وجد من يقودها . يستوى فى ذلك أن يكون قائد السيارة أجيرا أو يتولى صاحب السيارة قيادتها بنفسه .. وواضح للقارىء أن اقتران السلعة بالخدمة شرط للاستمتاع بها . وهنا يلحظ القارىء مثلا من القدرة الخاصة لمفردات القرآن فهى ليست كغيرها من المفردات بل تتميز بأنها تحمل من المعانى ما تنوء به العبارات الكاملة . إذن قوله تعالى « فمتاع الحياة الدنيا » هذا القول يفتى عن ذكر السلع والخدمات جميعا (٢) . ويحىء حرف الواو للعطف فيقول الله جل شأنه « وزينتها » والزينة هى ما ليست من السلع ولا من الخدمات ومع ذلك يسعى إليها الناس وينعمون بها ويقبلون التضحيات من أجل الحصول عليها ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإسلام لم يحرم

(١) الآية رقم ٦٠ من سورة القصص .

(٢) تركنا الكلام عن الطيبات المجابية والاقتصادية لأننا نفترض فى القارىء العلم بمبادئ الاقتصاد ، ومعلوم أن الطيبة الاقتصادية تتميز عن السلعة بخلوها من مراحل الامداد والتجهيز .. فنلا الخضر الصالحة للاستهلاك فورا والفواكه من الطيبات الاقتصادية ، ولكن الثوب سلعة .. ولقائله تركنا ذكر الطيبات الاقتصادية اكتماء بذكر السلع .

الزينة . . ودليل ذلك من قوله تعالى :

« يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ، قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون (١) » .

ولكنه حذرنا من الإسراف فيها كما هو واضح في النص الذي تقدم ذكره . كذلك وردت الزينة في معرض التنبيه إلى خطورتها وما تؤدي إليه من كبر وغرور كما كانت الحال مع قارون قال تعالى : « إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين » إلى قوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم » إلى قوله تعالى : « نجسنا به وبداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين » ونحن نأسف لتجزئة الآيات على هذا النحو والاكتفاء ببعضها وننصح القارئ بأن يقرأ عن قصة قارون وأمواله وزينته فيما تسر له من المراجع وبخاصة القرآن الكريم في سورة القصص ، من الآية رقم ٧٦ إلى الآية رقم ٨٤ ، مع الاطلاع على بعض كتب التفسير التي يرتاح إليها القارئ كروح المعاني وروح البيان وغيرهما ثم يقرأ طرفاً من قصص الأنبياء وفي قصة موسى عليه السلام جاء ذكر قارون وزينته .

يقول المؤلف ما كانت الزينة محرمة ولكنها في المزالق أخطر من المتاع وقد جهل كتاب الاقتصاد كما جهلت كل المدارس هذا الميدان من ميادين الدراسات الاقتصادية إذ يستند فيه السلوك الاقتصادي على الموازنة بين

التضحية وبين إرضاء الغرور والكبرياء ولقد حفل التاريخ بأمثلة تقدمت فيها الزينة على متاع الحياة الدنيا ومن أجلها ضعفت نفوس بشرية.. فسخرت السلطان من أجل الاحتفاظ بالزينة أو الفوز بها وإن كان في هذا التصرف تدمير للمصالح.. ولعل الأمة الإسلامية قد لقيت في هذا الباب ، في عهود ضعفها ، ما لم تلقه أمة أخرى . وليس هذا هو مجال توفية قضية الزينة حقها وما جنته على البشرية إذ أسرفت فيها ، إن هي إلا ذكرى للذاكرين .. وحسبنا أن نقول بأن الاقتصاد الإسلامي يبحث في ميادين ثلاثة هي السلعة والخدمة والزينة ، وبهذا تفوق على غيره من كل الدراسات المشابهة .

* * *

الكامل بين علوم الدين والعلوم الإنسانية

نريد في هذه الفقرة أن نشير إلى تفرد الاقتصاد الإسلامي بقضية هامة هي الجمع بين الآخرة والأولى في دراسة الأموال والاستمتاع بها بحيث إنه يترتب على إنكار التوحيد مثلا آثار اقتصادية بالغة الخطورة . ومعلوم لكل مطلع على مراجع الاقتصاد التي زحمت التراث الإنساني .. أن هذا القول مرفوض عند من يقال لهم الثقات .. ونحن بدورنا نرفض رفضهم هذا .

ويأسف المؤلف إذ يضطر إلى القول الصريح فيقرر أن هذا كله لا يزيد على رسوخ في الجهالة .. ويرتب على ما تقدم أن فصل العلم عن الدين خرافة وكذلك الزعم بأنه لا صلة بين التوحيد وبين الرواج الاقتصادي .. يقول المؤلف بأن هذا كله يتردد بين الجهل والجرأة على الحق وضعف العقيدة .. ويدعو المؤلف كل كاتب في الاقتصاد أياً كانت المدرسة التي ينتمي إليها إلى تأمل هذا القول الحق لعله يعلم بأن الاقتصاد الإسلامي إذ أخضع دراسة السلعة

والخدمة والزينة لحكم الله إنما قد تفرد بتقرير الحقيقة الاقتصادية وأسبابها
ووسائل الاقتراب منها (١).

ونختم هذه الفقرة بآيات من كتاب الله تساند الرأى الذى اتهمنا إليه بل
هى الأصل فيما قرناه من قبل.. قال تعالى: « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة
ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم
لا يعقلون ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا
ما وجدنا عليه آباءنا .. أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون ، (٢).

* * *

ومن خصائص الاقتصاد الإسلامى أنه يعترف ببعض المفاهيم العلية
كالقوانين والنماذج والمعادلات وطائفة أخرى من ضوابط الدراسة التى
أشتهر أمرها فى القرنين الأخيرين .. ولكن بعض هذه الضوابط يدخل فى
مجال الاقتصاد الإسلامى بغير تحفظ (كقانون العرض والطلب) وبعضاً
آخر يدخل بقيود أو شروط (كقانون جريشام) وطائفة ثالثة لا يقرها
الإسلام (كالندرة النسبية حين يظن الاقتصاديون أنها أصل فى الخلق)
وطائفة رابعة يتفرد بها الاقتصاد الإسلامى (كالقول بأن الوفرة أصل ،
والتوازن أصل) . ويقدر ما يتوافر للدارس من ثقافة اقتصادية واسعة ومن
نظر سليم فى التراث الإسلامى ... يكون إلمامه بهذه الفروق والمواقفات .
ومن المصطلحات ، أيضاً ، ما يتعين قبوله على النحو المستقر فى المراجع
المعتمدة لأنه ما بلغ هذا المستوى إلا بعد جهود علمية متصلة . . وكل جهد
يبدله الباحث مع التجرد عن الهوى ، جدير بالكشف عن حقيقة أو الاقتراب
منها ، ومن ثم يزيد القدر المخزن من المعرفة ويتوافر للدارسين ثروة من
المصطلحات المقبولة قبولاً عاماً .

(١) جاء المؤلف فى موضع تال يبحث مناسب الحجم عن الحقيقة الاقتصادية .

(٢) الآيتان ١٠٣ و ١٠٤ من سورة المائدة .

في ضوء ما تقدم من تصنيف المفاهيم وما في حكمها .. سنضرب الأمثال من كل طائفة تقدم ذكرها .. وسيكون في وسع القارئ أن يتابع وأن يقيس باجتهاده الخاص حين يملك القدرة على الاجتهاد .. وفيما يلي البيان :

أولاً — مفاهيم مقبولة أو جديرة بالاعتبار (١) : العرض والطلب — عوامل الإنتاج — تناقص الغلة — المنفعة — تناقص المنفعة — القيمة — القيمة الحدية — المنافسة — الاحتكار — العمالة الكاملة — البطالة بأقسامها المشهورة — الأثمان — المستوى العام للأسعار — اقتصاديات الوحدات الصغرى — اقتصاديات الوحدات الكبرى — الدخل الأهلئ — الثروة القومية — البناء الاقتصادي — الشبكة الاقتصادية — الإنفاق — سلم التفضيل — الادخار — الاستثمار — المرافق العامة — الميل (كما عند كينز ويعبر عنه بقوله Propensity — الاستعداد) كما عند لارنك شتايدر ، ويعبر عنه بقوله disposition . .

ثانياً — مفاهيم يرد عليها قيد أو تحفظ : قانون جريشام .. القائل « بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول » وهذا صحيح في بيئة شديدة التدلى .. يحرص الأفراد فيها على اكتناز العملة وتحقيق الربح من الفروق بين ثمن المعدن الذي سكت منه النقود ، وبين سعرها الرسمي ... نقول : إن هذا لا يتأتى إلا في حالات تغفل فيها سلطة الإصدار عن الموازنة بين القيمة الحقيقية والقيمة الرسمية للنقود المساعدة (كالنقود الفضية^(٢) والنحاسية) مع وجود جمهور له خصال اليهود .. أما الإسلام فله حكمه في الإنفاق وفي

(١) لا مجال لتكر شيء من التفصيل هنا .. لأن هذه المفردات والمعارات الاصطلاحية معلومة ولا تثير خلافاً بين الكتاب .. إلا ما ندر .. ومن ثم فهي خادمة للاقتصاد الإسلامي ، والمفروض أن يبحث القارئ عنها في مظانها .. وقد يحىء ذكرها مرضياً في بعض ما نذكره إن شاء الله تعالى .

(٢) الفضة هنا غير خالصة بل تنلب عليها معادن أخرى ، وفي هذا تفصيل معلوم لمن

تحريم الاكتناز مما يجعل هذا المفهوم السقيم (الذي يقال له قانون جريشام) مجرد قول يصدق على مجتمع لا يلتزم بحكم الإسلام ومن الأمثلة الهامة في هذه المجموعة من المفاهيم .. جهاز الثمن .. وبيان ذلك :

جهاز الثمن

PRICE - APPARATUS

عندنا أن جهاز الثمن : معادلة رياضية يتم بموجبها توزيع الخدمات والساح والطيات والزينة .. في سوق الاستهلاك ، وفقا للقدرات والاستعدادات النفسية للمستهلكين .. دون إخلال بما يكون للتوقعات من أثر على الإنفاق (١) . ولا جدال في أن وجود هذا الجهاز (جهاز الثمن) ناتج عن الأوضاع الطبيعية وعن فطرة الإنسان وما فيها من تفاوت .. ولا تثريب على هذا الجهاز ولا مناقشة بشأنه .. إلا في قولنا « إنه معزول تماما ، في الاقتصاد الإسلامي .. عن أمور أربعة .. بيانها : العدل ، والأمن ، والولايات العامة ، والأنساب » (٢) .

ثالثا - مفاهيم ينكرها الاقتصاد الإسلامي : ومنها القول بأن مافي الأرض من طيبة ومن ثروة يتصف بالندرة كأصل من أصول الخلق .. ولقد عرضنا لهذا الأمر في الموضوع المناسب .

رابعا - مفاهيم ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي : كالقول بالوفرة المطلقة وبالوفرة النسبية .. وقد تقدم ذكر ذلك .

(١) نقول في أول هذه الفقرة (عندنا) تنبيها الى أن هذا التعريف من قبيل الاجتهاد .
واعلمه مقبول عند خاصة الدارسين للاقتصاد .

(٢) هذه الأمور الأربعة جديدة بإفراد بحث خاص بها . في كتاب آخر أو في كتيب قائم بذاته .

أخطاء بالفتاوى الخطورة

اشتمل كثير من البحوث التي نشرت في الأعوام الأخيرة على أخطاء لا يجوز السكوت عنها .. وربما كان ذلك بسبب الرغبة في الملاءمة بين أحكام الإسلام وصور حديثة أو صور قديمة انتشرت في بلاد المسلمين . ومثل هذه الأخطاء تعتبر مصدر خطر على عقول الشباب لأنها تهدم الفواصل بين المفاهيم وقد تؤدي إلى صبغ الدراسات التقليدية الأصيلة بصبغة غريبة أو شرقية . ثم إن آثار السكوت على مثل هذه الأخطاء تهوّن من شأن ثبات المسلمين على الأصول التي لا يرقى إليها الشك بحجة التطوير والتمدين والسير مع الحضارة .. الخ ولا نريد ذكر الكثير من هذه الأخطاء فضلا عن أننا لا نريد الحصر لأن المجال لا يتسع لذلك .. وإنما ننبه لهذه الظاهرة ونضرب الأمثال ولا نستبعد أن يعنى الكتاب الذين وقعوا في مثل هذه الأخطاء بالرجوع إلى الحق وتصويب أخطائهم والحذر من الوقوع في مثلها مستقبلا، ومن ذلك .

أولا : نقرر بوضوح وبعبارة ثابتة قطعية أن الزكاة ليست ضريبة وأن القول بمثل ذلك لا يجد سندا من العقل ولا من النقل .. ذلك ان الضريبة تكليف مالى يفرضه ولى الأمر بما له من سيادة وفقا لبعض النظريات السياسية واستنادا إلى العقد الاجتماعى الذى طغت فكرته على عقول المسلمين بل إن بعض الكتاب المتخصصين فى القوانين المالية fisc ذهب إلى أن ولى الأمر شريك للموئل ومن ثم يولد الإيراد مثقلا بحق الشريك أو بحق السيادة أو بالإلزام التعاقدى وفقا لما ذهب إليه جان جاك روسو .. ولا شأن للإسلام بهذه الأمور التى تؤلف جزءا من السياسة الوضعية بقواعدها الكلية والجزئية ، ومنها الشؤون المالية .. إنه من المسلم به أن ولى الأمر يستطيع أن يفرض تكاليف مالية بالإضافة إلى العبادات المالية الثابتة فى الإسلام كالزكاة.

والصدقات والكفارات .. هذا صحيح وينبئ عليه أن البلد الإسلامى قد يفرض الضرائب استنادا إلى أن ولى الأمر يقدر الأمانة ويحملها على النحو الذى يرضى الله فنحن لانعترض على فرض الضرائب وإنما نقول إن الضرائب ليست من الزكاة ، وإن الزكاة ليست ضريبة ، بل هى عبادة مالية وهى ركن من أركان الإسلام . ونلاحظ ما يلى :

١ — قد تفرض الضرائب وقد تلغى وقد ترفع نسبتها من الدخل أضعافا مضاعفة كالضريبة على الأرباح الاستثنائية وعلى الدخول (وعلى الشرائح العليا بوجه خاص) وفى مثل هذه الحالات قد تصل إلى ٩٠٪ من الأقدار العالية من الدخول .. ويجوز بعد ذلك أن تلغى من أساسها . ثم لأنها لا تحصل إن حل بالمول خسائر . وهذه كلها تفصيلات يفكر فيها رجال التشريع المالى ويتدعون لها القواعد وفقا لحاجة الدولة إلى أموال عامة تواجه بها النفقات العامة ، أما أحكام الزكاة فثابتة ومستديمة وتقع فى خمس شعب تكفل الفقه بشرحها لمن أراد أن يتفقه فى الدين .

٢ — وعاء الضريبة الربح .. على حين أن وعاء الزكاة رأس المال هذا فى التجارة . وفى الأنعام تؤخذ الزكاة من رأس المال وفى الزروع تجبى الزكاة من المحاصيل .. وفى السكنوز وما فى بطن الأرض من ثروات ، تجبى على الثروة وبعبارة موجزة إن الوعاء يختلف .. والوعاء هو الأصل الذى تؤخذ منه الفريضة المالية . وبين أوعية الضرائب وأوعية الزكاة فروق واضحة بالإضافة إلى أن مصدر التشريع الإسلامى هو الكتاب والسنة وما يضاف إليهما من إجماع واستحسان .. الخ . على حين أن مصدر التشريع المالى « لإرادة الفرد » وإن شئت فهى لإرادة الحاكم .

٣ — مصارف الزكاة ثابتة شرعا ، وهى وإن كانت منوعة إلا أن الأصل فيها أنها سلوك ظاهرى يجد علته فى العبودية والطاعة لله جل شأنه ، على حين

أن مصارف الضرائب قد تصلح من شأن الأمن وقد تفسد . . ونادرا ما يرمى ولي الأمر وجه الله في توجيه مصارف الضرائب بل إن له دوافع منها تثبيت حكمه والقضاء على خصومه ومعارضيه . . ومن المشهور في تاريخ الاقتصاد السياسي (قبل أن تنفصل عنه اقتصاديات الدولة أو المالية العامة) أن ولاية الأمور كانوا يحرصون على تحقيق فائض من الذهب عن طريق فرض الضرائب والمصادرة . . بقصد استخدام هذا الذهب في رشوة قواد الأعداء وتخريب اقتصاديات الخصوم . . بل هكذا كان الاقتصاد السياسي في القرون الوسطى ، وواضح أنه يتعين تبرئة التشريع المالي الإسلامي - وبخاصة ماورد بشأنه نص قطعي الثبوت وقطعي الدلالة كما هي الحال في نصوص الزكاة - من أشباه هذه النقائص التي يتلبس بها بعض الأعمال التشريعية الوضعية . . ومن ثم يجب تبرئة مثل هذا التشريع من شبهة الحشر في زمرة الضرائب الوضعية .

ثانيا : زحفت مفردات من الكتلة الغربية وأخرى من الكتلة الشرقية على لغة العرب وحملتها الصحف والكتب وانعكست آثارها على دراسة الاقتصاد الإسلامي فيما يزعم الكتاب الذين تعرضوا له . . وإذا كانت السياسة الوضعية تضم بين دفتيها السياسة المالية كما يريدتها الحكام ، فإن بعض المفاهيم والمصطلحات السياسية زحفت بدورها على الأمة الإسلامية وصبغت أساليب بعض الكتاب . . والذي نراه أن مصطلحات الفقه الإسلامية والثروة اللفظية البالغة الغنى جديرة بأن تغنينا عن استخدام مفردات غربية ذات صبغة لا تمت للإسلام بسبب . . ومن ذلك على سبيل المثال :

قال بعض قواد الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر - أى من نحو مائة عام - بأن بلاد المسلمين التي تقع في ملتقى القارات هي شرق أوسط Middle East على أساس أن موقع بلادنا هذه متوسط من حيث الأبعاد الأرضية بين الولايات المتحدة وبين أفريقيا وآسيا وأوروبا . . وقد انبرى البريطانيون لمعارضة هذا الرأي . . وقالوا إن هذا الشرق يجب

أن يسمى بالشرق الأدنى Near East وحجة البريطانيين أن بلادنا أقرب إليهم جغرافيا وأقرب إليهم مودة !!

هذان عملاقان من عمالقة الإمبريالية يتوفران على دراسة أنقاض الدولة العثمانية وابتداع وسائل نهب مواردها. ومن هذه الوسائل تثبيت مثل هذه المعاني الغربية في عقول الناس.. فالأمريكي يقول إن أرضكم أرض وسط — من وجهة نظرنا — فيما بين مواقع المعمورة التي نبسط عليها سلطاننا بعد انقضاء دولة الإسلام — والبريطاني يقول بل أرضكم يا عرب أدنى إلينا من حيث المسافات ومن حيث المودة.. وكان البريطاني يقول نحن أولوا قربى! يقول المؤلف: إنه لا تثريب على الطغاة ولا على عمالقة البغي عندما يتنافسون في إيها منا بأن أرضنا أرض وسط أو أرض قريبة من الجزر البريطانية ومن قلوب البريطانيين.. هذا كله معقول لأن الظلم من شيم النفوس ومن قدر ظلم.. ولكن المؤلف ينعى على الكتاب العرب وأساتذة الجامعات ورجال الحكومات أنهم يترددون في هذا المنزلق الخطير عندما يتابعون أقوال المستعمرين إلى حد أنك لا تكاد تجد مجالا قد خلا من هذا الشعار الظالم الغريب عن بيتنا وعن تراثنا وعن ديننا ولا نريد الحصر بل نضرب مثلا.. طيران الشرق الأوسط.. وفي لغة السياسة والدبلوماسية وعند صياغة المعاهدات والوفقات تجد هاتين العبارتين تتنازعان الصدارة.. وقد ألفت الناس في بلاد العرب هذه الفرية حتى أصبحت تجرى على كل لسان وتركنا وراءنا ظهريا النص الذي كرمنا به رب العزة في كتابه إذ يقول: « فله المشرق والمغرب » ويقول « رب المشارق والمغرب » وفي هذا القدر من التنبيه ما يكفي للرجوع إلى التسمية التي رضيها الله جل شأنه حينما هيأ للمسلمين أن يستقروا في ملتقى القارات وأن تكون عندهم من الموارد ما تنحني له هام الجبارة.. وعقدنا أن التسمية الصحيحة إذن هي « المشرق العربي ».

أصول الاقتصاد (أو قوانين الاقتصاد)

الأصل هو ما يُبنتى عليه من حيث إنه يبنتى عليه.. هكذا يقول التهانوي في موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية (١) .. وفي معاجم اللغة «أصل الشيء هو أساسه» وقد يذهب بعض الكتاب إلى التسوية بين لفظة الأصل ولفظة القانون بالمعنى العلمى الدقيق الذى يراد به «وجود علاقة ثابتة ومطردة بين مجموعة من المفردات» ومؤدى هذه الأقوال أنه لى تكون النظرة إلى الأشياء والوقائع نظرة علمية فإنه يتعين وجود «أصول للعلم المعين» أو قوانين لهذا العلم - كذلك يذهب بعض الكتاب إلى تقسيم القوانين إلى مجموعات وإلى درجات يعلو بعضها بعضا فمثلا يقال : إن علوم الجوامد والطاقات تشغل بقوانينها أعلى المراتب ؛ لأنها تحدد علاقات ثابتة ومطردة بين ظاهرات أو وقائع يكثر تكرارها . واستنادا لما تقدم تقبل بعض فروع المعرفة فى أعلى مراتب العلوم كالطبيعة والكيمياء والهندسة ودراسة الفضاء بما فيها من قوى للجاذبية وقوى طاردة . . وتعتبر خصائص المواد والطاقات من الفروع الدقيقة واليقينية فى الوقت ذاته . . ولذلك تسمى هذه كلها علوم الدرجة الأولى وتقع قوانينها فى مرتبة القوانين البالغة الدقة أو قوانين الدرجة الأولى . . ثم يقول الكتاب أيضا إن الدراسات الإنسانية كدراسة المجتمع والاجتماع والنفس البشرية وأصول الحكم ونظم الحكم والنشاط الاقتصادى والحقوق والالتزامات . . هذه كلها علوم من الدرجة الثانية أى إن قوانينها لا تصل إلى مرتبة القوانين الأولى ولذلك ينشئ لها الكتاب مرتبة ثانية، ويقررون فى وضوح أن قوانين الاقتصاد (وهذا هو موضوعنا) لا تتصف بالثبات ولا بالشمول ولا بالدقة ثم يقولون : : إنها غير يقينية بل هى احتمالية . . وسنعود لهذه الجزئية الهامة فى موضع تال . . ولكننا

(١) راجع موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروفة بكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للمولى محمد أعلى بن على التهانوي .

نذكرها هنا تمهيدا للقول بأن الاقتصاد الإسلامى قد تفرد دون الدراسات الاقتصادية كلها بوضع مجموعات من القوانين البالغة فى دقتها مبلغ قوانين الجوامد والطاقات . . وبعبارة أخرى للاقتصاد الإسلامى قوانين تتصف بكونها يقينية وليست احتمالية، ودقيقة وليست نسبية، وشاملة وليست جزئية تتوقف على بيئة المكان والزمان . . ثم إنها قوانين ثابتة لا تتغير مع نزعات النفس ولا مع أهواء الحكام .

إن موضع الدراسة الوافية (بالقدر المناسب) لهذه القوانين ومنهج استنباطها من التراث الإسلامى ابتداء بالقرآن والسنة يجرى - إن شاء الله تعالى - فى الجزء الثانى من هذا الكتاب . . ومهما بالغنا فى العناية فإن الكتاب بجزئيه لن يخرج عن أسلوب الإشارات والتنبيهات ولذلك أسميناه « مدخل ومنهاج »، ولم نزعم أنه « أصول الاقتصاد »، لأن الإحاطة بهذه الأصول هى عمل موسوعى لا يقدر عليه فرد ولا جماعة فسيبقى القرآن الكريم معيناً لا ينضب . . ولا يحمل هذا القول على أن فى القرآن ما لا يقدر العقل البشرى على إدراكه . . فاجاء إلا ليكون نورا وهدى . . ولكن كتاب الله أكبر من الأجيال كلها . . ولقد وقف المؤلف أمام بعض آيات الذكر الحكيم على مدى ثلاثين عاما . . وذلك فيما يتصل بقدر يسير من فروع المعرفة المتصلة بالمال وتقليبه وكسبه وحيازته وتداوله وتوظيفه وتوريثه . . ثم وجد المؤلف أن التراث غنى بهذا كله ولكن الأقوال متناثرة . . والجمع بين شتاتها بقصد التصنيف وحسن العرض لم يجد من يُعنى به إلى وقتنا الحاضر . . ولذلك وقف المؤلف أمام العدد اليسير من الأمثلة وأدرك ما فيها من أصول تنطبق على كل مستحدث من الصور فى المعاملات وفى الأساليب وفى الأوضاع الاقتصادية وما هو أكبر منها . ومن ذلك مثلا قوله تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (١) ولفظة العفو هنا تنصرف

(١) من الآية رقم ٢١٩ من سورة البقرة .

إلى المال الفاضل نسبيا بحيث إن إنفاقه في سبيل الله لا يعود بالحرمان على صاحبه وعلى أهل بيته . . . أو يقال كما في لغة الاقتصاد العفو من المال هو « ما إن أخذه من صاحبه لا يوجب ولا يستأزم منه تضحية تذكر » فإذا رجعنا إلى النظريات المشهورة في اقتصاديات الدولة (كما كانت تسمى إلى أوائل القرن التاسع عشر) فسنجد نظريات يقال لبعضها « نظرية المنفعة . . . benefit theory » ويقال لبعض آخر « نظرية القدرة أو المقدرة ability theory » وبدراسة هذه النظريات من تاريخ الاهتمام إليها إلى وقتنا هذا نجد أنها تتعثر من حيث الواضح . . . ومن حيث الاقتناع بضرورة الالتزام بما جاءت به . . . ومن ذلك مثلا أن نظرية المقدرة هي الأولى في كل الفرائض التي يجسبها الحاكم من الرعية وهذا أمر متفق عليه في الدراسات الاقتصادية وفي المالية العامة . . . ومضى على التسليم به عشرات السنين ولكننا نجد إلى يومنا هذا رسوما جرمكية على التبغ مثلا ورسوما للسيارات تجبى على أساس القيمة أو على أساس المنفعة وفي كلا الحالين يخرج الرسم على نظرية القدرة أو يصطدم بها . فإذا جاء نقد من المصلحين إلى خبراء الضرائب والرسوم قالوا : تجب التفرقة بين الضريبة والفريضة والرسم . . . ثم يدخل هؤلاء الخبراء في مناقشات فلسفية يريدون بها الدفاع عن ضعف التشريع المالى الوضعى . . . وكل ذلك على الرغم من التقدم المزعوم في الفقه المالى الوضعى والتشريعات الضريبية والاعتبارات الاجتماعية التي يأخذ بها الساسة وأصحاب الفكر الاقتصادي من أجل مصلحة الشعوب . . . ثم تبقى الرسوم الجرمكية وتبقى رسوم السيارات وكثير غيرها فوق طاقة العامة من الناس . . . وتبقى الآية الكريمة التي تخاطب النبي عليه الصلاة والسلام وتدعو أمته إلى اتباعه تبقى هذه الآية مصدرا لقاعدة تصنف بالثبات فهي لا تتغير مع الهوى ولا مع المكان والزمان . وتبقى يقينية لا مجال فيها للاحتمال وتبقى شاملة للناس جميعا حتى أهل الذمة الذين يعيشون في أرض المسلمين ولا يدينون دين الحق . . . تبقى هذه القاعدة لتقول للحاكم : لا تأخذ من الرعية إلا ما إن أخذه منهم لا يوجب ولا يعود .

عليهم بالحرمان... ومثل آخر نضربه من ضريبة التركات ورسم الأيلولة فهذه
فرائض مالية أخذها المسلمون في عهد ضعفهم عن الفريضة . . . وقد حدث
ذلك عندما حيل بين المسلمين وبين التراث الذي وكل لإيهم أمر اتباعه
«والدعوة إليه . . . أما القواعد التي تؤخذ من الحديث الشريف فتتلخص فيما
يراه القارىء بوضوح من النصوص التي نورد مثلا منها : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً وضياعا فعلى
«ولي» ومعنى الحديث أن التركة للورثة وأن الدين الذي لا يقدر على
يقوم به ولي الأمر وأن الضياع (جمع ضائع كالجياح جمع جائح) فإلى بيت
المال أى يربط لهم من النفقات ما يسد الحاجة إن لم يكن لهم مال وهذا
هو المفهوم من وصفه عليه الصلاة والسلام الزوجة التي يتوفى عنها زوجها
«واليتامى الذين فقدوا العائل . . . بأنهم عيال أى فى حاجة إلى من يعولهم
أو ضياع (بكسر الضاد) أى لأنهم فقدوا من يرضى عليهم الأمن والغنى عن
الناس .. حين كان رب الأسرة حيا يقوم بوظيفته .

° ° °

ليس من أهداف المؤلف أن يرقى هذه المسألة حقها هنا .. لأنها جاءت
عرضا ؛ جاءت لتقرير أمر واحد هو أن الاقتصاد الإسلامى وحده تفرد
بوضع الأصول والقوانين الجديرة بهذه التسمية .. وفيما يلي البيان بإيجاز .

تقع قوانين الاقتصاد الإسلامى فى أربع مجموعات :

- | | | |
|------------------|---|----------------------|
| المجموعة الأولى | — | ضوابط الخلق |
| المجموعة الثانية | — | ضوابط سلوك الأفراد |
| المجموعة الثالثة | — | ضوابط المجتمع |
| المجموعة الرابعة | — | ضوابط الحركة والسكون |

وبشكل مجموعة مما تقدم ذكره مصادر بالغة الغنى والوفرة . . . وسيليس

القارىء شيئاً من ذلك حين نضرب الأمثال من الكتاب والسنة في المحل الأول . . ثم من بقية مصادر الشريعة الإسلامية بالقدر المناسب لإثارة الالتباه . . دون التوفية .

وفيما يلي البيان :

عن المجموعة الأولى — ضوابط الخلق . . نريد بهذه العبارة أن نذكر القارىء بأن الكوكب الذى نعيش فيه لم يُخلق دون أن تكون له قوانين تحكمه . . إذ ثبت من المشاهدة ومن البحوث العلمية ونتائجها التى تجتمعت جيلاً بعد جيل أن ضوابط الخلق (أى القوانين الحاكمة لكل شئ فى الوجود) ثابتة وشاملة ومن أهم الضوابط التى تعيننا فى دراسة الاقتصاد ما يلي . . التوازن - الوفرة - الدائمة الأزلية بشعبتها الرأسية والأفقية - التفاوت - التكامل .

ولقد سبق القول بأن توفية هذا الموضوع حقه لا تجيء هنا . . وبناء على ما ذهبنا إليه فى هذا الخصوص نقرر أننا نريد الحصر لكل ضوابط الخلق كما لا نريد تجلية كل واحد من هذه الضوابط تجلية كاملة ، بل نريد وحسب أن ننبه إلى أن السلوك الاقتصادى للناس يجرى فى إطار من القوانين الحاكمة للوجود المشهود . . وبعد هذا التنبيه نعرض لكل من هذه الضوابط بإيجاز فنقول :

التوازن :

التوازن حالة من النسبية بها يتحقق الوضع الأمثل . . وله صور شتى ، منها التكافؤ التام كما فى كفتى الميزان ومنها التناسب الذى لا يصلح شأن الخلق إلا بوجوده . . مثال ذلك بين الرجال والنساء أو بين الذكورة والأنوثة توازن من نوع التكافؤ أى إن عدد كل من الجنسين يكاد أن يكون مساوياً للجنس الآخر فى كل العصور . . وإن كانت هناك فروق يسيرة من وقت

لاخر فإنها لا تكسر القاعدة . . إذن لا نريد القول بأن خمسين في المائة من سكان الأرض هم من أحد الجنسين بصفة مستديمة بل نقرر أن النسبة تدور حول الخمسين في المائة وإنما بزيادة يسيرة أو بنقص يسير ، وفي دراسة الأحياء (Biology) نجد أمثلة لا تقح تحت حصر ويعنى المتخصصون بدراستها كنسبة السكر في الدم ونسبة الكرات البيضاء إلى الكرات الحمراء في الدم أيضا وارتباط هذه النسب بالأعمار عند كل من الذكور والإناث. ومعلوم من أبسط الاطلاع على مبادئ علم الحياة أن الدوازن هنا بعيد عن التكافؤ .. فمثلا قد يكون عدد الكرات البيضاء ستة آلاف وعدد الكرات الحمراء ثمانية ملايين في كل مليمجرام من الدم ، وتوافر هذه النسبة يكون تركيب هذا السائل الحيوى في حالته المثلئى ، أى يكون في حالة توازن . أما التطبيق على الظاهرات الاقتصادية فنراه واضحا في كل ميدان فمثلا بين الموارد والطاقات توازن وبين المواد الغذائية والبشر توازن وبين كمية الماء وجملة البشر في أى زمان توازن بمعنى « حالة من النسبية بها يتحقق الوضع الأمثل » . أما مصدر هذه الحقيقة فن نص القرآن الكريم ومن المشاهدة العلمية المستمرة على تعاقب الأزمان وفي شتى قطاعات الأرض .. وهنا يجب الانتباه إلى أن التفاوت الشديد في توزيع الخيرات على الأرض وفي توزيع أسباب الحياة قد يؤدي إلى وفرة في ناحية وقحط في ناحية أخرى .. وهذا يتطلب من الإنسان أن يبذل الجهد في سبيل كسب معاشه فهو بيني السدود ويحفر القنوات وينقل البذور من أقصى الأرض إلى أقصاها حتى يجد الناس كفايتهم ، هذا صحيح .. وهو لا يتعارض مع ما نقرره من حيث الكفاية والتوازن في جملمته أى في الأرض كلها، ويترتب على إخفال هذا القانون (١) أو إنكاره مواجهة الحياة بشيء كثير من الرعب خشية نضوب الموارد وفرة الماء والغذاء مما يهدد البشرية كلها بالفناء كما يزعم بعض الكتاب في

(١) ترد لفظة القانون ، رادفة لفظة الأصل ولفظة الضابط . إذ المعاني متقاربة فيما نحن بصدده وتكاد هذه الألفاظ أن تكون من المترادفات في هذا البحث .

المادة الاقتصادية.. وواضح أننا نرفض هذا القول ونقرر أنه على مر التاريخ لم يحدث أن نضبت الموارد من الأرض كلها .. وإن كان قد حدث جفاف في ناحية وفيضان في أخرى .. ووفرة مذهلة في ناحية وقحط في غيرها .. ومن شأن الشقاء في الحياة الدنيا (أى شقاء البدن والذهن في كسب المعاش) أن يعمد الإنسان بفكره وجهده إلى علاج هذه الظواهر ، وإلى إعادة التوزيع بما يحقق العدالة أو يقترب منها . ومفروض في الدراسة الاقتصادية الجديرة بهذه التسمية أن تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهة للمجتمع البشرى كله .. فإن قصرت الدراسة أو قصر الناس في التطبيق فليس العيب في ضوابط الخلق وإنما العيب في سلوك الناس .

وفي ختام هذه الفقرة نورد النص القرآني الكريم الذى يقرر خلق كل شيء في حالة توازن قال تعالى : « والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون » (١) .

الوفرة :

نريد بالوفرة من حيث إنها ضابط من ضوابط الخلق أن ما فى الأرض من طيبة أو مورد جامد أو سائل وما فيها من طاقة .. يتواجد بكثرة تزيد على الحاجة .. هذا هو معنى الوفرة « Abundance » فى الدراسات الاقتصادية . ويلاحظ القارىء أننا خرجنا من تقرير التوازن الذى يحقق الحجم الأمثل فى حالات بعينها من حالات الخلق ، كتركيب الدم ، إلى قانون آخر ينبى عن الوجود نقص الأشياء عما يلزم الناس . وبعبارة أخرى إن قانون الوفرة من ضوابط الخلق ، كما فى دراسة الاقتصاد الإسلامى ، يعارض الندرة التى يجعلها كتاب الاقتصاد السياسى محور دراستهم .. وهنا يتعين التركيز على التفرقة الدقيقة بين الوفرة والندرة .. ذلك أن الندرة هى مجرد ظاهرة تكاد تسود

(١) من الآية رقم ١٩ من سورة الحجر .

معظم الظواهر الاقتصادية وتخلق المتاعب للناس .. فنحن إذن لا ننكر الندرة بل ننكر وحسب أن تكون أصلا من أصول الخلق . ولمزيد من البيان نقول: إن الأحياء المائية في البحار وفي المحيطات تفوق حاجة الإنسان في أى وقت .. ومع ذلك تقل الأسماك في بعض الأسواق أو تختفى .. . ويترتب على ذلك تذبذب الأسعار بشدة وارتفاعها حتى تخرج عن طوق أوساط الناس . وما يحدث للأسماك يحدث لكثير من الأرزاق أى الأقوات وما فى حكمها . إذن لا وجه لإنكار الندرة ولكن أسبابها تقطع بأنها ظاهرة يشترك الإنسان فى صنعها بحكم قصور قدرته وبحكم سوء تصرفه ولأهمية هذه التفرقة بين الوفرة والندرة نورد فيما يلى أسباب الندرة وهى :

١ - قدرة الإنسان على الإفادة بما فى الأرض هى قدرة محدودة .. فالشجر كثير ولكنه يعجز عن قطعه ونقله وتهيته لإشباع الحاجات .. والماء كثير ولكنه يعجز عن تنقيته كله وتحويله إلى ماء عذب وشق الترع للوصول به إلى أرض ميتة فيحييها ... وهكذا يتوافر فى الأرض من الخيرات ما يزيد على الحاجة ولكن قدرة الإنسان على أخذ الكفاية هى قدرة محدودة تقعد به عن استيعاب ما فى الأرض من طيبة ومن موارد ومن طاقات .

٢ - بالإضافة إلى القصور الطبيعى فى قدرة الإنسان بالقياس إلى آثار خلق الله فيما يتجلى من وفرة المخلوقات المسخرة لرفاهة الإنسان ، فإن هذا الكائن آدمى يقعد مختارا عن طلب الرزق .. لأنه قاصر أو لا كما ذكرنا فى البند الأول ومتبلد كما ذكرنا فى البند الثانى ... ومن القضايا المشهورة فى دراسة الاقتصاد السياسى أن كل إنسان يريد أن يقدم أدنى قدر من التضحيات ويريد أن يحصل فى مقابل ذلك على أكبر قدر من الرفاهة ! فالعامل يريد أن يشتغل أقل عدد من الساعات وصاحب المال (أو صاحب المشروع) يريد أن يواجه أقل ما يمكن من المخاطرة .. والمرابى يريد أن يستمتع

بالانتظار دون بذل أى جهد فى سبيل كسب المعاش . . بل يرقب مرور الزمن وكأن الانتظار باب من أبواب الإنتاج . . وكل واحد من هؤلاء ينتظر أكبر جزاء فى مقابل أقل عطاء !

٣ — يُتلف الناس بسوء تديرهم أو بغباهم وبجهااتهم قدرا كبيرا من الموارد فيما لا يعود على البشرية بشئ من الرفاهة . . ومن ذلك مثلا أنهم ينتجون من وسائل الدمار ما يستنفد فى العام الواحد نحو من مائتى ألف مليون جنيه استرليني . . فإذا جئنا بإحصاء دقيق لجملة ما تنفقه البشرية فى جيل كامل أو فى قرن من الزمان من أجل صنع وسائل الدمار ، لكان الرقم بالغ الخطورة . ومن الأمثلة أيضا : ما ينفقه الناس على مشروعات لا تسهم فى الرفاهة ، مثل غزو الفضاء . . فقد أنفقت الولايات المتحدة وحدها ثلاثين ألف مليون دولار قبل أن تحقق ما تسميه بالمعجزة وهى نزول أول إنسان على تربة القمر . . . وقد تساءل الكتاب عما يمكن أن يسهم به مثل هذا الجهد فى إشباع حاجات الناس ولقد يقال إن هذا تقدم علمى وفيه مصلحة كبرى فى رصد الأجرام أو التنبؤ بالتقلبات الجوية أو التجسس على بلاد الأعداء . . وكل هذا صحيح ولكن الاقتصاد السياسى يبحث فى الاستعمالات البديلة للموارد والطاقات المتاحة للجنس البشرى وهى بحكم ظاهرة الندرة النسبية لا تكفى لمواجهة ضرورات الحياة ، فكيف يصبح القول بعد ذلك بتفضيل هذه المشروعات الخيالية على سد حاجات الناس فى الولايات المتحدة بالذات فضلا عن بلاد أخرى كثيرة تعيش فى حرمان ؟! ومعلوم أن ثلاثين فى المائة من سكان الولايات المتحدة يعيشون عند مستوى الكفاف أى عند المستوى الذى يبقى عليهم أحياء ! إذن حين ينفق الناس فى أرقى الأمم التى يقال لها متمدنة جانبا من الأرزاق التى ينتجونها (وهم عاجزون وقاعدون عن طلب الرزق كما عرفنا فى البندين الأول والثانى) نقول كيف يجوز عقلا إتلاف بعض ما يتحقق فى مراحل الإنتاج . . بتوجيه هذا البعض إلى وسائل

الدمار ، أو إلى المشروعات الخيالية ؟ ولإذ كان هذا كله يجرى بسوء تدبير الإنسان فإن هذا البند الثالث يدخل في دعم ظاهرة الندرة النسبية .

٤ — يضاف إلى البنود الثلاثة سائفة الذكر بند رابع بالغ الأهمية وهو أن ما يتبقى من ناتج يصلح لإشباع الحاجات وتحقيق شيء من الرفاهة .. يتظالم الناس في توزيعه فيما بينهم . . ومن ثم نجد قلة يملك كل فرد منها ألوف الملايين من الدولارات كمنقذ سائل ويملكون القصور والغابات وعشرات السيارات للفرد الواحد مع استحالة الاستمتاع بهذا كله في حياة الفرد .. هذا في ناحية وفي ناحية أخرى نجد أفواجا من البشر يُحدّون بالملايين يعيشون إما عند مستوى الكفاف وإما تحت هذا المستوى ، ومن ثم تفتك بهم المجاعات وتحطمهم الأوبئة . . وبانتشارها تعم الناس جميعا ، من مترفين ومحرومين . . قال تعالى « يا أيها الناس إنما بغيتكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ثم إلينا مرجعكم فننبئكم بما كنتم تعملون » (١) .

يخلص مما تقدم أن الندرة النسبية ظاهرة لا شبهة فيها . . فهي قائمة ، ولكن أسبابها التي تقدم ذكرها تنفي أن تكون أصلا من أصول الخلق . . أي أن تكون من ضوابط الخلق . . وهذا يفسح المجال لإقرار ما تقدم بيانه من حيث إن الوفرة أصل من أصول الخلق .

* * *

بقي التنبيه إلى أن الوفرة التي نريدها هي وفرة مطلقة ووفرة نسبية . . كما أن الندرة التي نراها ظاهرة اقتصادية هي ندرة نسبية وحسب . . وعلاجها أو تخفيفها ميسور إذا أحسن الناس التصرف بأن يبذلوا الجهد غاية الجهد في سبيل كسب المعاش ، وإذا ضنوا بنتائج جهودهم أن تذهب هباء فيما لا يسهم في الرفاهة ، وإذا حرصوا على العدل في التوزيع . . والتوزيع اصطلاح

(١) من الآية رقم ٢٣ من سورة يونس ، ونوصي القارىء بتلاوة ما قبلها وما بعدها .

اقتصادي مستقر يراد به إعطاء كل عامل من عوامل الإنتاج جزاءه العادل..
ومن ثم ينتفي التظالم الذي أشرنا إليه . . ولعل هذه الغاية هي من أهم الغايات
التي يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها ، أو الاقتراب منها .

الدائرية الأزليّة :

ضابط لا يخطيء أو قانون صارم يحكم الخلق في كل عصر . . نراه في
تعاقب الليل والنهار ، وفي تتابع فصول السنة ، وفي ظاهرة الحياة التي تبدأ
من ضعف إلى قوة ثم تترد إلى الضعف من جديد . . نراه في ظاهرة الحياة
وحقيقة الموت وتتابع الأجيال . . وهو كغيره من ضوابط الاقتصاد الإسلامي
وقوانينه له صلة مباشرة بنشاط الفرد من أجل ذاته ومن أجل أسرته . . وله
صلة بالتركيب الاجتماعي وبالروابط التي تجمع الناس في بقاع الأرض . .
والتي تجمعهم على تعاقب الزمن . ويتعين تقسيم هذا القانون إلى شعبتين
إحداهما رأسية والأخرى أفقية . وفيما يلي نورد بياناً موجزاً بفعل هذا
القانون في ميادين النشاط الاقتصادي وفعله في دفع الفرد إلى اتخاذ سلوك
اقتصادي معين وما يترتب على ذلك من آثار على المكان أي أفقياً ، وعلى
الزمن أي رأسياً . . فنقول : الدائرية الأزلية الأفقية هي الأصل في كل
الآثار التي تترتب على التصرف الاقتصادي ، ولتوضيح ذلك نضرب بعض
الأمثال : حين ينفق الفرد بعض دخله للحصول على سلعة استهلاكية
أو خدمات فإن الدينار الواحد الذي يخرج من يده في مقابل السلعة أو الخدمة
ينتقل إلى يد ثانية ، فثالثة ورابعة . . وهكذا حتى يصل الدينار إلى مكتنز
أو إلى مصرف يودعه خزائنه (١) . من هذه الظاهرة البسيطة يتضح أن الفرد

(١) نرى ضرورة التحفظ هنا لأن الدينار الذي يدخل المصرف يترك أولاً في الدفاتر
لصالح من أودعه ثم يكون الدينار المادي من المعدن أو من الورق معداً للخروج من جيبه ،
وهكذا تتضاعف الآثار . . ولما نريد في المتن أن نكتبني بأبسط نماذج التصرف الاقتصادي
لمجرد الإيضاح .

لا يستطيع أن يتحكم في ديناره بعد أن يخرج من يده كما لا يستطيع أن يحدد المرات التي ينتقل فيها هذا الدينار من يد لأخرى ولا الاتجاهات التي يتخذها دينار معين . وإنما الأمر اليقيني هو أن التصرف الاقتصادي الواحد يخلق من بعده سلسلة من التصرفات من مكان إلى مكان . وهذه المتابعة المكانية تعرف في الرياضة بأنها « أفقية » . ويقال في الدراسات الاقتصادية المشهورة لتعريف هذه الظاهرة بأنها « مكرر استعمال الدخل » ويقال أيضا بأنه كلما ارتقى المجتمع اتسعت الدوائر الأفقية التي يخرج إليها الإنفاق . . وكذلك تزيد السرعة مع ارتفاع الوعي . . والمحصلة الأخيرة هي زيادة في الدخل القومي وارتفاع في مستوى الرفاهة . . ولهذا قال الله جل شأنه في وصف المتقين : « وما رزقناهم ينفقون » وفي الآية الكريمة بكامل نصها خمس خصال للمتقين منها أنهم ينفقون . وهنا نرى الربط واضحا بين الإنفاق الذي تحكمه الدائرية الأزلية ومن ثم تكاثر الأرزاق وارتفاع مستوى الرفاهة . . كل ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط هذه المعاني بالتقوى أي خشية الله في السر والعلن وفي القول والعمل . وفي الفقرة التي ذكرناها آنفا وهي جزء من الآية يلاحظ القارئ أن النص يقرر إنفاق بعض الرزق لا (كل الرزق) وذلك في قوله تعالى « وما » وهي للتبويض أي للخص على إنفاق بعض الرزق وتجنب الباقي لتوجيهه إلى تكوين إضافات رأسمالية تبنى أجهزة الإنتاج . نريد بهذا الاستطراء أن ننبه القارئ إلى أن فقرة واحدة من الآية الثالثة من سورة البقرة تتضمن من أصول الاقتصاد ما أشرنا إليه إشارة عابرة . . وعلى ذكر الربط بين الإنفاق وهو سلوك اقتصادي وبين التقوى وهي من الكمالات الروحية . . نشير إلى أن القرآن الكريم يكرر بعض المعاني في أكثر من آية مع ثبات الاتجاه ووحدة المعنى . وفي خصوص ما نحن بصدده يقول الحق تبارك وتعالى في سورة الحج « ان ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم » (١) وهكذا نرى وقع الإنفاق في إحداث تيارات

(١) من الآية رقم ٣٧ من سورة الحج .

من التصرفات الاقتصادية التي تتسع وتنشئ سلسلة من الدخول . . بل جملة من الحلقات التي تدخل كل منها في سلسلة كالتى ضربناها من قبل مثلاً . . والنتيجة : أن التصرف الواحد يحدث شبكة من التصرفات . ومن حيث إن وحدة الخلق ثابتة بالتحليل العلمى وبالمشاهدة ، فإنه يطيب لنا أن نذكر القارىء بالآثار التي تترتب على إلقاء حجر واحد على صفحة الماء وما يتبع ذلك من دوائر يعقب بعضها بعضاً . . أفقيّاً على سطح الماء .

ليس من العسف إذن ولا من المبالغة أى نقول بأن التدخل فى طريق الدينار الذى يخرج من يد مالكه يؤدى إلى وقف سلسلة متعاقبة الحلقات . ويؤدى إلى بطء تداول النقود . . ومن ثم يؤدى إلى عكس النتائج الطيبة التي وصفناها فيما تقدم حين يترك الإنفاق طليقاً من كل قيد إلا قيد الاعتدال الذى تقرره الآية الثالثة من سورة البقرة بقوله تعالى « بما » كما تؤيده نصوص أخرى كقوله تعالى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً » (١) .

* * *

أما الشجبة الرأسية فى قانون الدائرية الأزلية فنراها واضحة فى تعاقب الدورات الكاملة فى كل نشاط اقتصادى بحيث إنه يبدأ من نقطة معينة وينتهى عند نقطة بدايتها وبهذا تتم دورة كاملة لا ليتوقف النشاط بل لبدأ من جديد . . ومن الأمثلة التي توضح فعل الدورة الأزلية الرأسية ما يلي : يبدأ المنتج باقتناء الخامات والعوامل المساعدة ويستأجر العمال ويعد لهم الأدوات الآلية والآلات والطاقة التي تحركها فتدور عجلة الإنتاج وتسير الخامات فى طريقها مرحلة بعد أخرى لتسكون سلعة . . وفى مسيرتها هذه تحتوى على عوامل مساعدة أو على عناصر تدخل فى تكوين السلع . . كدخول الطاقة .

(١) الآية رقم ٦٧ من سورة الفرقان .

الكهرية في تكوين السماد .. وكذلك تتأثر السلعة في مسيرتها بعوامل تساعد على تهيئتها دون الدخول في تكوينها كالأحماض في عمليات الحفر وما يشبهها .. ثم يجيء عنصر كبير الخطر في الدراسات الاقتصادية وهو عنصر العمل ونراه يدخل في تهيئة السلعة وجعلها صالحة لإشباع الحاجات ، ويقال عندئذ بأنه تبلور مع الخامات ومع العوامل المساعدة. ولتنظيم أو المخاطرة دوره كذلك في هذه المسيرة .. وأخيرا يصل الإنتاج إلى نهايته وتفقل الدائرة للمرة الأولى (أى من الخامات إلى السلعة) وعندئذ تنتقل السلعة إلى المتاجر ومنها إلى سوق الاستهلاك ويحصل التاجر على الثمن مضافا إليه ربحه . ومن قبيل ما دفع التاجر جملة التكاليف مضافا إليها ربح الصانع .. ومن هذا القدر الذى يقبضه الصانع يجد من جديد المال الحاضر الذى يقتنى به الخامات والعوامل المساعدة والطاقة والجهد البشرى ماثلا في أداء العمال لوظائفهم .. وتبدأ المسيرة من جديد مبتدئة من الخامات ومنتهية بالسلعة التامة الصنع ثم تباع للتاجر ، وهكذا تبدأ الدائرة الثالثة فالرابعة .. الخ مع تعاقب أيام العمل .

من هذا النموذج البسيط للشعبة الرأسية نجد أن هذه الحركة الدائرية لا تتوقف إطلاقا في كل فروع النشاط الاقتصادى .. وإذا كنا قد ضربنا مثلا بالغ التبسيط من الصناعة فإننا نشير إلى أمثلة أخرى كالزراعة ، إذ يبدأ المنتج الزراعى باقتناء البذور والمخصبات ويوفر الجهد المطلوب من العمال ومن الماكينات ومن الأنعام أيضا .. وباستزراع الأرض وانقضاء الفترة الزمنية المناسبة وتأدية الخدمات التى يستلزمها لإنتاج المحاصيل حتى يحين وقت الحصاد .. وإذا بالناتج سلعة أو طيبة اقتصادية (١) .

* * *

(١) نريد بالسلعة ذلك المنتج (فتح التاء) الذى تزيد فيه آثار الحرفة اليدوية أو الصناعة الآلية إلى حد تختفى معه معالم الخامات الأولية . كالسيارة مثلا. ونريد بالطيبة ما يكون فيه فعل الطبيعة غالبا كالمحاصيل والفواكه فان أثر جهود الإنسان لا يكاد يذكر بالقياس الى فعل الطبيعة . والطبيعة هنا هى واحدة من سنن الله فى خلقه ولا نرى استنكار هذه اللفظة لأن فريقا من الناس يمثلها الى الوجودية والى الإلحاد .. والحق ان الطيبة هى بعض خلق الله جل شأنه ودليل على قدرته .

بقى من قوانين المجموعة الأولى (أى من ضوابط الخلق) قوانين أخرى
نذكر منها : التفاوت ، التكامل ، التخصص . . وهذه بدورها ضوابط
لا تخطىء ولا تلين . . واستناداً إلى وجودها فى عالم الحقيقة يتابع الإنسان
بذل نشاطه الاقتصادى .

ويلاحظ القارىء أننا أسهبنا بعض الشيء فى الكلام عن الأمثلة الأولى
من ضوابط الخلق وهى التوازن والوفرة والدائرية الأزلية . . ونرى فى
هذا القدر ما يكفى . . وذلك لأن المقال الحالى الذى نضعه للكتاب الأول من
هذه السلسلة لا يعرض أصلاً لتفصيلات الدراسة المنهجية للاقتصاد الإسلامى . .
ولعل القدر الذى قدمناه يعطى فكرة عن مدى الجدية البالغة لهذه الدراسة
التي لا تنسك للاقتصاد السياسى ولا ترفضه . . بل تعتبره من الدراسات
الخادمة التي تمهد لدراسة مخدومة . . تتناول سلوك الإنسان من أجل حصوله على
ما يكون به تماسك البدن والجنس .

* * *

نتنقل الآن إلى قليل من البحوث الهامة كالاتحاد والنفس ، توطئة
للكلام عن الدراسات الاقتصادية الخالصة . . ذلك أن العلوم الإنسانية كل
لا يتجزأ . . ومن الأخطاء التي وقع فيها بعض الاقتصاديين أنهم حاولوا عزل
الاقتصاد عن كل ما عداه من دراسات هي بطبيعتها مبهدة ومكتملة . . وفي هذا يقول
« ماينوسكى » إن محاولة عزل الاقتصاد عن بقية دراسات الإنسان قد انتهى
إلى « عقم النظرية الاقتصادية وتطبيقاتها . . واللفظة التي استخدمها هي ما ترجمناه
حرفياً « Sterile » . . لذلك (ولغير ذلك من الأسباب) نرى صواب
القائلين بتكامل الدراسات الإنسانية وخطأ الفصل بينها حقا إن
التخصص يفتضى التوفر على فرع من المعرفة . . هذا صحيح . . ولكن الاقتصادى
الذى يجهل الاجتماع والمجتمع والنفس . . فحين بأن يعود بدراسته إلى الإنسان
الآلى . . وهو خرافة كبرى .

ومن الغريب أن فريقاً من النابيين في الدراسات الرياضية يفرض قدراته على مفاهيم الاقتصاد ويحاول جذب هذه المادة إلى مجال الدراسات الرقمية الخالصة « exact sciences » . . . ومن ثم كانت مدارس الاقتصاد الرياضى والتحليلي . . . نقول إن هذا عجيب . . . ولكنه قائم . . . ومن حوله جدل مقيم نلمس آثاره في الاجتماعات الدورية للهيئات البالغة التخصص . . . كالجمعية الدولية للاقتصاد السياسى بلندن^(١) ولا سبيل إلى حمل الناس على مذهب واحد ولا منهج واحد .

وإذا كنا نحمد بكتابتنا هذا للاقتصاد الإسلامى فقد تعين التنبيه إلى أن التسليم بوجود إطار حاكم وضوابط لا تلين . . . هو أمر جوهرى فى هذه الدراسة . . . ومن ذلك : تفاوت القدرات وتفاوت الاستجابة لهذه القدرات . . . وهذه وتلك من تقدير الخالق جل وعلا . . . لحكمة واضحة وباقية على الأزل . . . وتنعكس آثارها فى التخصص الوظيفى ودوره البناء حين تتكامل الجهود وتتضافر . . . بدلا من التباغض الذى تدعو إليه المذاهب اليسارية ، مثلا . . . نقول بما تقدم وتمسك به . . . ولا يعيننا أن ينكره أنصار الاقتصاد الرياضى ومن يدور فى فلسفتهم ، ولا ما يقول به أنصار الفصل بين الاقتصاد وسنن الخلق الغالبة على أمرها .

* * *

هذا . . . ولا يكون الأخذ من الدراسات الإنسانية الأخرى إلا بمقدار . . . مراعاة لحجم الكتاب . . . ومن أجل ذلك جئنا فى هذا الباب ببعض الأبحاث التى تلقى شعاعاً من ضوء على النفس . . . وهى الباعثة والدافعة إلى اتخاذ كل سلوك باطن وظاهر . . . ومن السلوك ما يدخل فى مجال الدراسات الاقتصادية .

(١) فى مقدمه الكتاب الدورى الذى أصدرته هذه الجمعية عام ١٩٦٢ عن « نظرية رأس المال » تحذير مقيد من المبالغة فى اخضاع هذه الدراسات للرياضة . . . وقال الكاتب « إن هذا ترف علمى . . . ولأن نتائجها لا تبرر الجهد المبذول من أجل تحقيقها » .

الحاجات والدوافع

Needs and Incentives ..

يقول الدكتور أحمد عزت راجح في تعريف الدافع (١) :

إن تعريف الدافع موضع جدل بين العلماء الذين ينتمون إلى مدارس مختلفة ومن ثم لاتزال نظريات الدوافع حزبية بل كثيرا ماتبدو قاصرة يعوزها الشمول والتعميم .

فن العلماء من يعرف الدافع بأنه كل ما يقع إلى السلوك ذهنيا كان هذا السلوك أو حركيا، وآخرون يعرفونه بأنه حالة مؤقتة من التوتر النفسى أو الجسمى تثير السلوك حتى تزول هذه الحالة ، ومنهم من يقول إن الدافع عامل أو استعداد داخلى يثير السلوك ويوصله ويسهم فى توجيهه إلى غايات أو أهداف معينة .. وظاهر من هذا التعريف أنه أضيق من التعريف الدارج الذى نطلقه على كل ما يدفع إلى السلوك .. سواء كان مصدره داخليا أو خارجيا كما أنه يدخل الغاية أو الهدف فى تعريف الدوافع . وبعبارة أخرى فالدافع قوة محركة وموجهة فى آن واحد ، فالكلب الجائع يضرب فى الأرض ذات اليمين وذات الشمال يتحسس .. لاتصدده الحواجز حتى يقع على طعام يأكله فيهدأ ويستريح وينام .. والشخص الذى يؤلمه ضرسه يقوم من فورهِ يجرب ما لديه من أدوية مسكنة فإن لم يجد نفعاً أخذ يرتدى ملابسه ويسارع إلى أقرب طبيب .. وقل مثل هذا فى الطفل الذى يشعر بالوحدة والعزلة فيأخذ فى التماس من يؤنسونه أو يلعبون معه من الأقارب والأصحاب .

(١) عن كتاب « علم النفس الصناعى » للأستاذ الدكتور أحمد عزت راجح .

يتضح من هذه الأمثلة أن سلوك الإنسان والحيوان ينشط بتأثير دافع ثم يستمر ويتواصل ولا ينتهي إلا متى وصل الفرد إلى غاية أو هدف . . . وكان السلوك وسيلة لإزالة هذا التوتر أو خفضه أو كآته وسيلة يستعيد بها الفرد توازنه الذي اختل من جراء نشاط الدافع .

وظاهر من هذا أن الدوافع (أشياء) لا نلاحظها مباشرة بل نستنتجها استنتاجا من السلوك الظاهر . . . مثلنا في ذلك كمثل الفيزيقي لا يلاحظ الجاذبية مباشرة بل يلاحظ ظواهر مختلفة تشترك كلها في صفة واحدة هي التحرك إلى مركز الأرض .

فإن كان السلوك متجها إلى الطعام استنتجنا دافع الجوع وإن كان متجها إلى الماء استنتجنا دافع العطش وإن كان متجها إلى التماس الأمن استنتجنا دافع الخوف . . . وهكذا .

واللغة تحتوي على ألفاظ شتى مختلفة تحتل معنى الدافع . . . ومنها :

الباعث - الحافز - الرغبة - الحاجة - الميل - النزعة - القصد - العاطفة - الغرض - النية - الإرادة وبعض هذه الألفاظ يكون مرادفا للآخر وأبعض يحتاج إلى تمييز .

إننا نسارع إلى القول بأننا في حياتنا العادية نستخدم هذه الألفاظ كأنها تفسر بذاتها سلوك الناس فنقول إن فلانا يتصرف على هذا النحو لأنه يريد ذلك أو لأنه يميل بطبعه إلى ذلك أو لأن سلوكه يمتشي مع أهدافه .

الواقع إن هذا ليس بتفسير بل هو تهرب من التفسير فالألفاظ قد تفيد في التصنيف لاني التفسير ولو استخدمناها في التفسير كنا كمن يقول :

« إن فلانا نام لأنه نعان » فالمهم أن نبحث لماذا اختار هذا السلوك دون غيره . . . فالسلوك تسهم في تحديده وتعيينه عوامل أخرى غير الدافع .

بعض المصطلحات

الدافع والباعث : (Motive, Incentive)

الباعث موقف خارجي يستجيب له الدافع . فالطعام باعث يستجيب له دافع الجوع والماء باعث يستجيب له دافع العطش ، وقل مثل هذا في التنافس والثواب والعقاب . والبواعث نوعان إيجابية وسلبية فالإيجابية ما تجذب الفرد إليها كوجود جائزة أو مجال للترقية . . والسلبية ما تحمل الفرد على تجنبها والابتعاد عن عواقبها كالقوانين والزواجر الاجتماعية التي تحمل الفرد على تعديل سلوكه أو كتمه في بعض المواقف . وغنى عن البيان أن الباعث الإيجابي في موقف معين أو لدى فرد معين قد يكون باعثا سلبيا في موقف آخر أو لدى فرد آخر . . فالطعام لا يثير الشهية في الشعبان بل قد يثير في نفسه النفور . . والمطرب الواحد قد يشجى بعض السامعين ويزعج البعض الآخر .

الدافع والرغبة :

الغاية من السلوك إن كانت ماثلة أمام الإنسان ومال إلى بلوغها كوجود طعام أمامه أو مسألة يريد حلها كانت غاية شعورية . وسمى الدافع في هذه الحالة رغبة ، أما إذا كانت غامضة مال السلوك إلى التخبط كما هي الحال في سلوك الكلب الجامع وفي سلوك شخص لا يعرف ما يريد .

ومن أظفر ما يميز الإنسان عن الحيوان قدرته على تصور الغاية من سلوكه والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية . فالطيور التي تهجر من مكان إلى آخر لا تدرى على التحقيق الغاية من هجرتها والسنجاب الذي يجمع الجوز والبندق في فصل الصيف ويدخره لياكله في الشتاء لا يكون من دون شك شاعرا بالغاية من سلوكه . . من أجل هذا فالرغبات مقصورة على الإنسان دون الحيوان .

الدافع والحاجة :

الأصل في الحاجة Need أنها حالة من التوتر والقلق والضيق تنشأ حين يثار دافع .. ولا تلبث أن تزول حين يشبع الدافع ، ثم أطلقها المعالجون النفسيون وعلماء النفس الكيمايكي على حالة الحرمان والتأزم النفسى الموصول التي يعانها الفرد إذا هبطت دوافعه الأساسية أى أعيقت عن الإشباع .. كالمريض النفسى أو الطفل المشكل كالذى يسرق أو يكذب أو يقضم أظافره أو تتنابه مخاوف شاذة أو يتبول تبولا لا إراديا .

وكثير من علماء النفس يستخدمون لفظ الحاجة اليوم على أنه مرادف لاصطلاح الدافع وربما كان هذا يرجع إلى تعقد الحياة الاجتماعية .. هذا إلى خوف الإنسان الموصول من قيام العقبات والحوادث فى سبيل دوافعه المتشعبة .. كل أولئك يجعله فى حالة مزمنة من التوجس والاحتياج .

١ - حاجات أساسية : Basic أى إنها أساس سلوك الإنسان مهما كان نوع الحضارة التي ينتمى إليها كالحاجة إلى الأمن .

٢ - حاجات مشتقة : Derived يكتسبها الفرد ويتعلمها ويتخذها وسائل لإرضاء حاجاته الأساسية فالحاجة إلى الأمن مثلا تفضى إلى الحاجة إلى المال والحاجة إلى المال تخلق الحاجة إلى مضاعفة الجهد أو إلى المغامرة أو إلى تعلم لغة أجنبية وهذه تولد الحاجة إلى السفر أو الهجرة .

ومثلها فى الحياة اليومية الحاجة إلى ملابس لائق - ومسكن لائق - وقراءة الصحف وسماع الإذاعة - فليست هذه الحاجة المشتقة إلا حاجات سطحية شعورية تشير إلى وجود حاجات أساسية أعمق منها .

وغالبا ماتكون حاجات لاشعورية أى لا يدرك الفرد ماينها وبين سلوكه من صلة .

الاحتاجات الأساسية للإنسان :

يحاول بعض الكتاب المحدثين ترتيب الدوافع والاحتاجات الأساسية للإنسان وتصنيفها ووضعها في مستويات على حسب أهميتها النسبية له . . من الاحتاجات الجسمية العضوية الدنيا التي تستهدف المحافظة على البقاء ، إلى الاحتاجات النفسية « العليا » التي تستهدف توكيدا لذاته والإفصاح عن الشخصية وتنسب هذه المحاولة إلى العالم « ماسلاو » وهو يُصنف هذه الاحتاجات في مستويات خمسة على النحو التالي :

المستوى الأول :

هو مستوى الاحتاجات العضوية التي يشترك فيها الإنسان مع الحيوان والتي تتوقف حياته وبقاؤه على إشباعها . . منها الاحتاجة إلى الطعام والاحتاجة إلى الماء - والاحتاجة إلى الإخراج - والاحتاجة إلى الاستحمام والنوم . . والاحتاجة إلى الاحتفاظ بدرجة حرارة ثابتة والاحتاجة الجنسية^(١)

هذه الاحتاجات إن لم تنرض لإرضاء كافيا مباشرا اختل التوازن الداخلي للفرد فقام من تلقاء نفسه بالأفعال اللازمة لاستعادة توازنه أو ظل في حالة من التوتر كأنه زنبك مشدود .

المستوى الثاني :

هو مستوى حاجات الأمن المادى « الجسمى » أى التي تدفع الفرد إلى تجنب الأخطار الخارجية والداخلية التي تؤذيه أو تؤلمه كحاجته إلى الملابس والمسكن وإلى تجنب المنبهات الحسية الشديدة كالأصوات العالية والأضواء الخاطفة والطعوم المرة والروائح النفاذة والحرارة والألم الجسمى بوجه عام .

(١) لنا على هذا القول اعتراض . . ولنا مثل ذلك على تفصيلات أخرى وردت فيما جئنا به هنا منسوبا لقائله . . ولقد كان لزاما أن نذكر ببعض الأقوال المشهورة قبل الوصول إلى الحق الذى قررره القرآن الكريم . . ولقد عرفنا أن العلوم درجات . . وعلوم القرآن مخدمة غير مخدمة .

المستوى الثالث :

هو مستوى الحاجة إلى الأمن النفسى المعنوى أى الحاجة التى تدفع الفرد إلى أن يكون موضع حب وعطف وعناية واهتمام ومساندة عاطفية من الآخرين . . وهى التى تدفعه إلى الاطمئنان على عمله ومستقبله وأولاده وحقوقه ومركزه الاجتماعى .

المستوى الرابع :

هو مستوى الحاجة إلى التماس التقدير الاجتماعى Recognition أى التى تدفع الفرد إلى أن يكون موضع قبول وتقدير واعتبار واحترام من الآخرين وإلى أن تكون له مكانة اجتماعية Status وأن يكون بمنأى من استهجان المجتمع أو نبذه . . ولهذا الحاجة صلة وثيقة بالحاجة إلى الأمن ولو أنها تختلف عنها، وذلك أن التقدير الاجتماعى يعزز الشعور بالأمن لكنه ليس مصدره . . فالإنسان يشعر بالأمن إن لم يكن هناك ما يهدد كيانه المادى والمعنوى لكن حاجته إلى التقدير الاجتماعى لا تشبع مع ذلك . . فهو يرنو إلى التقدير الاجتماعى حتى وإن كان أمنه مكفولا .

هذه الحاجة تبدو فى حب الإنسان للثناء وشوقه إلى الظهور عن طريق التأنق فى الملبس أو المسكن أو الزينة أو التعامل (ادعاء المعرفة) وكذلك فى حب التزعم والتفوق . . فهى أساس طموحنا وغرورنا وتوقنا إلى الشهرة . . كما أنها أساس عاطفة احترام الذات Self-respect وهى العاطفة التى تميل بالفرد ميلا جارفا إلى إخفاء عيوبه عن الناس وعن نفسه ، وإلى اتهاج ضروب معينة من السلوك دون غيرها .

المستوى الخامس :

هو مستوى الحاجة التى تدفع الفرد إلى التعبير عن الذات والإيضاح عن شخصيته وتوكيدها بأن يُحَقِّق الفرد ما لديه من إمكانيات . .

أو أن يُبدى ما لديه من آراء أو أن يقوم بأعمال نافعة وذات قيمة للآخرين .
أو أن يكون منتجا مبدعا .

وهناك حاجة أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الحاجة إلى توكيد الذات هي الحاجة إلى الانتماء Belongingness وذلك أن كل فرد منا يزداد اعتداده بنفسه واعتزازه بها متى شعر أنه ينتمي إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحّد نفسه بها . كالأسرة القوية أو النادي أو الشركة أو المصنع ذى المركز الممتاز .

ملاحظات على هذا الترتيب :

- ١ - الحاجات « العليا » فى المستويات الثلاثة الأخيرة تظهر متأخرة فى سلم النشوء (١) فهى لا توجد لدى الحيوان كما أنها تظهر متأخرة فى حياة الفرد .
- ٢ - الحاجات « الدنيا » ضرورية للحفاظ على بقاء الفرد، أما العليا فلازمة لسعادة الفرد وامنه .
- ٣ - الحاجات الدنيا طرق إشباعها محدودة .. أما العليا فهناك طرق شتى لإشباع التقدير الاجتماعى ، مثلا .
- ٤ - الحاجات الدنيا يمكن تمييزها أما العليا فيغلب أن يلتحم بعضها مع بعض .
- ٥ - إذا حرم الإنسان من إشباع حاجاته العليا فكثيرا ما ينكص على هقيبه ويسرف فى إشباع الحاجات الدنيا .
- ٦ - قدرة الفرد على إرضاء حاجاته العليا يتوقف على مدى إرضاء حاجاته الدنيا .

(١) مرة أخرى ننبه إلى اعتراضنا على بعض ما هو مشهور . فنحن نرفض القول بالنشوء والارتقاء . . . ولكن الاملاخ على أقوال المخالفين مفيد . . . بمرط البقطة والمتابعة، ومن ثم يكون التمييز .

الحاجات العامة^(١)

Public Needs

- يهدف النشاط الإنساني إلى إشباع الحاجات وهي قسيمان :
- أحدهما يقوم بإشباعه النشاط الخاص، وهو يشبع الحاجات الخاصة..
- والآخر يقوم بإشباعه النشاط العام، وهو يشبع الحاجات العامة.
- فأما الحاجات الخاصة فهي ما يحتاج إليه الفرد والأسرة التي يعولها..
- كأن يجد القوت والكساء والمأوى.

وأما الحاجات العامة فتخرج عن هذا النطاق إلى ما يُصلح من حال المجتمع كالمحافظة على الأمن الداخلي وسلامة الحدود والصحة العامة ونشر التعليم وترقية مستوياته وإقامة التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

— ولأهمية التمييز بين ما هو خاص وما هو عام من الحاجات حاول الكتاب أن يضعوا المعايير والضوابط الحاكمة.. فقال بعضهم :

- باتخاذ الجهة التي تقوم بإشباع الحاجة أساسا للتمييز.
- وقال آخرون بل نتخذ المستفيد من إشباع الحاجة معيارا لهذه التفرقة أو التمييز بين حاجات وحاجات.

(١) بعض هذه الفقرات ملخص مما قال به الدكتور زفمت المحجوب في دراسته لاقتصاديات الدولة. ويلاحظ القارىء أنه من الممكن ترك الكلام عن الحاجات العامة وما يقابلها من نفقات عامة.. لأنها أدخلت في اقتصاديات الدولة أو ما يعرف بالمالية العامة.. ولكن الأخذ بالمذاهب الاشتراكية في بعض البلاد العربية قد أضعف الفواصل بين الدراسات التي تتناول النشاط الخاص.. وذلك التي تتناول النشاط العام.. لأن الدولة أصبحت متدخلة أو منتجة.. ومن قبل كانت حامية حارسه.. على أن الصباغة والأسلوب في هذا المقال.. مما مؤلف هذا الكتاب أما بقية المقالات فلذوات مجلة وتفصيلا.. باستثناء المقال الثاني فقط.

— وفريق ثالث قال باتخاذ معيار اقتصادى يعرف بقانون المجهود الأقل . . ومعنى ذلك أن الإقبال على إشباع الحاجة الخاصة يتوقف على قلة المجهود بالقياس إلى النفقة . . وأما الحاجة العامة فيكون إشباعها على غير هذا الأساس من الموازنة بين التكلفة أو التضحية من ناحية وبين المنفعة من ناحية أخرى .

— وآخرون يتخذون من وقائع التاريخ معيارا . . فيقولون : نرجع إلى المحتزن من المعرفة . . ونقف بالحاجات العامة عند الدور التقليدى الذى كانت الدولة تقوم به حين كانت دولة حارسة وحسب ، ولم تكن الدولة المتدخلة قد عُرفت بعد . . فضلا عن الدولة المنتجة .

— وأما المحدثون من كتاب المالية العامة فيقولون بأن وضع المعيار الدقيق أو المعايير الدقيقة ، يقتضى أولا وضع الحاجة الجماعية التى يحس بها الإنسان فى أضيق دوائر التنظيم الاجتماعى كالأسرة مثلا .

وكل ذلك تهديد لوضع الحدود الفاصلة بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة .

ومن المفيد أن نلقى نظرة سريعة على هذه المحاولات الخمس التى تقدم ذكرها فنقرر ما يلى :

أولا - يعتمد الفريق الأول على القول بأن السلطات العامة . . هى التى تقوم بإشباع الحاجات العامة بطريق الإنفاق العام . . وليس هذا هو الشأن فى إشباع الحاجات الخاصة . . ولكن قولنا كهذا لايساعد على تصنيف الحاجات قبل الإقدام على إشباعها ولا يلقى ضوءا على طبيعة القسمين المميزين من الحاجات . . ومع ذلك لا يخلو هذا المعيار من فائدة . . ثم إنه بسيط وواقعى .

ثانياً - وأما الفريق الثاني فيعتمد على تعيين الشخص الذي يحس بالحاجة فإن كان فرداً فالحاجة خاصة وإن كانت الجماعة هي التي تقدر وتحس بالحاجة عامة.. ولكن يعاب على هذا المعيار أن الجماعة إنما تحس من خلال أحاسيس الأفراد ومن ثم لا يُلبّي هذا المعيار ضوءاً على طبيعة كل قسم من الحاجات.

ثالثاً - ويقول الفريق الثالث بأن المعيار الذي لا يخطيء هو قانون الجهود الأقل أو « أقل مجهود نسبي » وبهذا يقصد الموازنة بين التضحية التي يتحملها الفرد وبين المنفعة التي تعود عليه حال اتجاهه إلى إشباع حاجاته الخاصة . . ومثل هذا القول يتضمن تجريد الدولة من الحرص على مثل هذه الموازنة . . وهذا غير صحيح ، لأنها هي أيضاً توازن بدورها بين النفقة العامة والمنفعة العامة . . وتتوسع في المفهوم الأخير ليشمل التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتنشيط الطاقات المعطلة وتحريك الراكد من الموارد . . وكل ذلك في إطار من وظائف الدولة ودورها المفروض لها .

رابعاً : ويقول الفريق الرابع بالرجوع إلى التاريخ في منهج استردادي . . ولكن هذا المنهج يعيبه هنا أنه يتخذ معيار التفرقة بين حاجات وحاجات من دور محدد في التاريخ هو الدور الذي ظهرت فيه « الدولة الحارسة » (١) في ظل المذهب الفردي . . ومن ثم فإن المعيار المستمد من وقائع التاريخ حين كانت الدولة تقصر وظائفها على توفير الأمن والدفاع والعدالة - لا يصلح في ظل « الدولة المتدخلة » التي أضافت إلى الوظائف التقليدية الجديدة فتكفلت مثلاً بضمان التوازن الاجتماعي . . ويزيد المعيار التاريخي بعداً عن الصواب حين ننظر في الدولة الاشتراكية ونفقاتها الهائلة إلى إشباع الحاجات . . لأن هذه الدولة تقوم بالإنتاج .

(١) وظائف الدولة الحارسة (أو الحامية) قليلة عدداً، وهي الوظائف التقليدية . . والدول ثلاثة أنواع : دولة حارسة ، دولة متدخلة ، ودولة منتجة . . وهذا الموضوع وثيق الصلة بالسكر الاقتصادي ، ولا يتسع له المجال في هذا المدخل الوجيز .

خامساً : ويجيء المحدثون ليضعوا في المحل الأول ضرورة تعريف الحاجة الجماعية التي يتحقق من إشباعها منفعة جماعية ولكن هذا القدر - بدوره - لا يكفي لتعريف الحاجات العامة . . لأنه سيسبق دائماً احتمال قيام النشاط الاقتصادي الخاص بإشباع حاجات جماعية أو عامة .

— ومن جملة هذه المحاولات يمكن الخروج بنتيجة مقبولة ، وبينها : إن الحاجة العامة أو الجماعية هي التي يترتب على إشباعها منفعة جماعية (أو عامة) ويتولى الإنفاق على هذا الإشباع أو القيام به وتكلفته نشاط عام أو سلطة عامة .

— وكذلك يتضح مما تقدم ضرورة الإجابة عن هذين السؤالين :

من الذي يحس بالحاجة وينتفع بإشباعها ؟

ومن الذي يقوم بالنشاط وبالنفقة لتحقيق هذا الإشباع ؟

واستطرادا مما تقدم نرى أن تحديد الطرف الذي يقوم بالنشاط وبالنفقة . . يستتبع التفاوت في تحديد نطاق الحاجات العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة . . من دولة لأخرى . . بل إن هذا التفاوت يقع في الدولة الواحدة من دور إلى دور أو من عهد إلى عهد . . وفقا للنظم الاقتصادية والسياسية التي تعيش الدولة في ظلها .

— ويمكن القول بأن نطاق الحاجات العامة قد أخذ في الاتساع (ولا يزال) مع تطور الفلسفة التي تسيطر على الفكر الإنساني وانتقال الدولة في مراحل مميزة : هي دور الدولة الحارسة ، ثم « المتدخلة » وأخيراً « الدولة الاشتراكية » كما يمكن القول بأن

الدولة الحارسة في ظل الاقتصاد الرأسمالي التقليدي قد كانت تقصر وظائفها على ثلاث فقط هي الأمن والدفاع وإقامة العدالة. ولأنه تبعاً لذلك كان الجزء الذي يذهب إلى الدولة من الدخل العام أقل مما يمكن .. وجاءت بعد ذلك كل من الدولة المتدخلة والاشتراكية، فزاد الإنفاق العام حتى بلغ في الشيوعية كل الدخل القومي (١).

النفقة العامة

Public expenditure

الإنفاق سلوك ظاهري يقال له في دراسة الأموال « تصرف اقتصادي » والنفقة من الإنفاق .. وهي خاصة وعامة .. وفي هذا البحث نقصر الكلام على النفقة العامة، وفيما يلي البيان :

تلجأ الدولة وهي بسبيل أداء وظائفها إلى ما يعرف بالإنفاق العام أو النفقات العامة .. وقد احتلت مركزاً هاماً في النظرية المالية عند التقليديين لأن الإيرادات العامة ما كانت إلا مواجهة تلك النفقات .. وما كان لها من غرض^٢ آخر .. وقد ترتب على ذلك وجود قاعدة تعرف بأولوية النفقات (بمعنى ترتيب بنودها حسب الأهمية النسبية) وقاعدة أخرى هي ضرورة توازن الميزانية بأن تكون الإيرادات العادية كافية للنفقات العادية ومع التطور الذي مر به مفهوم الدولة (وقد تقدم ذكره) تطورت بدورها نظرية النفقات العامة تحت تأثير اعتبارات ثلاثة ، يبينها :

١ - التوسع في النفقات العامة إلى حد أنها أصبحت تشكل نسبة عالية من الدخل القومي .. مع الاستمرار في هذا الاتجاه .

٢ - أئنفقات العامة لم تعد مقصورة على وظائف الدولة التقليدية .. بل

(١) فما حكم الإسلام على ما تقدم بيانه ؟ هذا ما نحجب عنه في بعض الكتب المتأخرة إن شاء الله تعالى .

زادت عليها أن أصبحت من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

٣- الغرض من جمع الإيرادات العامة لم يعد مقصوراً على النطاق المالى (بمعنى تغطية النفقات العامة) بل امتد إلى كل من النطاق الاقتصادى والاجتماعى .

وهكذا تراجعت النفقات العامة عن مركزها المميز حين كانت تعتبر محور النظرية المالية كما فقدت القواعد التقليدية قيمتها وأهمها : أولوية النفقات وتوازن الميزانية .

ولكى نحدد المقصود بالنفقة العامة نلاحظ ماينبغى ان يتوافر لها، وذلك:

أولاً - أن تكون النفقة صادرة عن جهة عامة .

وثانياً - أن تكون النفقة هادفة إلى تحقيق منفعة عامة .

وهذان شرطان يجب أن يتوافرا للنفقة لكي تكون عامة . . وفيما يلي بيان موجز عن كل منهما :

أولاً - صدور النفقة من جهة عامة : يعتمد الفكر المالى فى التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على معيارين أحدهما قانونى والآخر وظيفى ، فإذا أخذنا بالمعيار القانونى فسنعبر بنفقة عامة . . كل ما تنفقه الأشخاص المعنوية العامة . . أى أشخاص القانون العام وأهمهم الدوائر والهيئات العامة القومية . . والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة . . وبمفهوم المخالفة سنعتبر نفقة خاصة كل ما ينفقه شخص خاص أو من فى حكمه كالفرد الطبيعى والشركات والمؤسسات الخاصة . . ونلاحظ هنا أن نشاط الشخص العام يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد فى ذلك على السلطات الآمرة . . أى القوانين والأوامر الإدارية . . على حين أن الشخص الخاص يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة ويعتمد فى ذلك على التعاقد والتبادل . . ويلاحظ أن التفرقة التى تقدم بيانها . . على أساس

المعيار القانوني . . قد فقدت كثيرا من صلاحيتها بعد انقضاء زمن الدولة الحارسة . . ومع انقضائها انهار الأساس الذي بُسِنِيَ عليه هذا المعيار ، وهو طبيعة النشاط الذي تمارسه الدولة وخلوه تماما بما يباشره الأفراد . . ومع ذلك . . ذهب البعض إلى أن هذا المعيار القانوني يمكن له أن يبقى في ظل الدور الجديد للدولة الحديثة على أساس أن له نوعا من الاستقلال الذاتي عن طبيعة النشاط الذي يمارسه شخص دون آخر . . ومؤدَّى ذلك أن تظل النفقة التي تصدر عن شخص عام . . في نطاق النفقات العامة . . مجرد كونها صادرة عن هذا الشخص ، وحسب .

أما المعيار الوظيفي فيعتمد على طبيعة النشاط أو الوظيفة لاعلى طبيعة الشخص الذي يقوم بالإنفاق . . ويذهب فريق من الكتّاب إلى أهمية الأخذ بهذا المعيار . . بعد أن انهار المعيار القانوني (في نظرهم) لسببين . . أحدهما أن الدولة أخذت تمارس نشاطا هو في الأصل من واجبات الأشخاص الخاصة . . والثاني أن الدولة قد تنزل عن بعض سلطاتها لمشروع خاص أو هيئة خاصة أو مختاطة ذات منفعة عامة . . واستنادا لما تقدم يذهب هذا الفريق من الكتّاب إلى أنه لا يُعتبر نفقة عامة إلا ما تباشره الدولة بصفتها السيادية . . ويؤخذ على هذا الرأي أمران :

الأول : أنه لا يتفق مع ما جرى به العمل من قصر النفقات العامة على تلك التي تقوم بها الهيئات العامة . . وهو ما يُفقد النفقة العامة معناها .

الثاني : أن هذا المعيار الوظيفي يهدف إلى استبعاد النفقات التي تقوم بها المشروعات العامة من نطاق النفقات العامة . . ولسنا في حاجة إلى هذا

المعيار الوظيفي للوصول إلى هذه النتيجة .. لأن المشروعات العامة تعتبر — عادة — من أشخاص القانون الخاص ، ومؤدى ذلك أن تعتبر النفقات التي تقوم بها هذه المشروعات العامة نفقات خاصة وفقا للمعيار القانوني . . على أن المعيار الوظيفي قد أتى بجديد على كل حال .. ذلك أنه يُخْرِجُ من دائرة النفقات العامة . . تلك النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة حين تصدُر تلك الهيئات عن نشاط مماثل لنشاط الأفراد .

جدير بالتنبيه هنا .. أن المحاولة التي يبذلها العلماء في سبيل تعريف النفقة العامة لها غرض تهدف إليه .. وهو قياس مدى مساهمة الهيئات العامة في الاقتصاد القومي ، ولذلك يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العامة . . بحيث يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام . . أى إنه يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة والهيئات العامة القومية والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة .. وقد جرى العمل في فرنسا على التفرقة بين النفقات العامة ونفقات القطاع العام . . فأما الأولى (وهي النفقات العامة) فتقتصر على ما هو وارد في ميزانية الدولة وحسابات الخزنة والميزانيات الملحقة بها وميزانيات الهيئات العامة المحلية .. وهذا التضييق في المعنى يستند إلى المعيار القانوني .. وأما في الجمهورية العربية المتحدة ، مثلا ، فإن النفقات العامة تتضمن ما هو وارد في ميزانية الخدمات وميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة .. مع اشتغال هذه الأخيرة على الاستثمارات التي تقوم بها الشركات التابعة أو المملوكة لها .

ثانيا - أن تكون النفقة هادفة إلى تحقيق منفعة عامة : هذا هو الشرط الثاني لاعتبار المال المنصرف « نفقة عامة » ، وهنا يثور التساؤل من حول

المقصود بالمنفعة العامة ولهذا المصطلح معنى تطور مع تطور الدولة . .
كما رأينا غيره من المصطلحات . . ولذلك اتسع مدلول المنفعة العامة حتى شمل
كل منفعة تترتب على الإنفاق من أجل أغراض اقتصادية واجتماعية . . ومن
ذلك : تلك الإعانات التي تُقدّم لآحاد الناس . . لأنها تسهم في تحقيق
التوازن الاقتصادي والاجتماعي . . وبقى أن ننبه إلى أن النفقة العامة
(كالنفقة الخاصة في ظل الاقتصاد النقدي) تأخذ الشكل النقدي . . أما الشكل
العيني في النفقات العامة ، فلا يعدو أن يكون استثناءً في أضيق الحدود .

الباب الثاني

الاقتصاد السياسي في الميزان

الحقيقة الاقتصادية وعلم الاقتصاد

(Economic Reality)

لقد أجمع الثقات من الباحثين في هذا الميدان من كتّاب الغرب الصناعي المتقدم بوجه خاص ^(١) على اتخاذ عام ١٧٨٩ تاريخاً للبداية المبكرة لظهور الدراسات الاقتصادية بالمنهج العلمي . . ولهم في هذا الاختيار أقوال يجيء ذكرها في مناسبته .

كذلك أجمعوا على أمور جديرة بالتركيز وبالإحاطة قدر المستطاع في هذه الكلمات :

— يقولون بأن الأصول القديمة لدراسة الثروة ومشكلاتها مستقرة في التراث الإنساني القديم من غير شك . . ويذكرون من فلاسفة الإغريق ومشرعي اليونان طائفة اشتهر أمرها بين الدارسين كأفلاطون وأرسطو ولاكسافون وصولون ، ثم يفصلون بين هذا القديم وبين العصر الذي بدأ مع الثورة الصناعية ومع الثورة الفرنسية في وقت معاً . . ويمرون مروراً سريعاً على ما بين هذين التاريخين ، ويكتفون بالقليل من البحث فيما صاحب الرسائل السماوية تباعاً وما كان في العصر الوسيط . . ويقفون عند مائتي عام مضت ويقولون : من هذا التاريخ ، بدأت بواكير علم الاقتصاد !

— والأمر الثاني الذي يجمع عليه الثقات : هو أن الاقتصاد فرع من جملة دراسات متكاملة . . منها الأخلاق والمنطق . . ومنها الفلسفة ، والاجتماع ،

(١) يلاحظ القارئ أن التلازم ثابت ومطرد بين التقدم الغربي وبين الصناعة ، ومؤدى ذلك أن يكون التقدم الذي حمل الغرب الوءه ، مادياً خالصاً .

والنفس ، والسياسة ، ونظم الحكم . . وعلى الرغم من أن الاتجاه التحليلي وإدخال الرياضيات في دراسة الظاهرة الاقتصادية يتزايد . . فإن فريقاً من الباحثين من ذوى السمعة العالمية ، يضيعون بهذا الاتجاه وينكرون جدواه . . بل إن منهم من يسميه ترفاً علياً^(١) ويشدد في تغليب القول بأن الاقتصاد من الدراسات الإنسانية أساساً . . وبأن إدخال الرياضيات في هذا النوع من المعارف ، لم يبرر الجهد المبذول في عشرات السنين ، على خلاف الحال في علوم الجوامد والطاقت ، حيث العناصر الفيزيائية الثابتة هي الغالبة . . أو هي الوحيدة في الميدان .

— ومن الأمور المتفق عليها كذلك ، أن طائفة من الحقائق العلمية والظواهر الاجتماعية التي أثرت في سلوك الأفراد والجماعات خلال مائتي عام مضت ، قد سارت معاً في موكب واحد . . منذ أن سقط الباستيل وبدأ تاريخ الثورات القريبة والمعاصرة ، في شئون الطاقة والموارد الطبيعية وانتفاع الناس بهذا التقدم التكنولوجي ، الذي بدأ عندئذ في صورة غير مسبوقه . . ولم يتوقف .

وهكذا نرى ظاهرات يتأثر بعضها ببعض ويؤثر كذلك . . وقد تتقارب المسافات أو تتخالف بعض الشيء . . وإنما موكب التقدم الاجتماعي والصناعي لا ينفصل بعض مفرداته عن بعض .

ويذكرون على سبيل المثال : المزيد من الاستفادة بموارد الطبيعة مع تخفيض التكاليف والتوسُّع في الأسواق وتقدم وسائل المواصلات والنقل . . يذكرون هذا كله مع ارتقاء الوعي عند الفرد والجماعة وحصول الناس على حقوق سياسية ، منها تكوين الجماعات والنقابات ثم الأحزاب والحكومات

(١) راجع في ذلك : مقدمة كتاب نظرية رأس المال صفحة ١٣ .

(The Theory of Capital) Proceedings of a conference held by the International Economic Association edited by F. A. LUTZ. London. Macmillan & Co. Ltd. 1961.

ومنها كسب المرأة لما يوصف بأنه جديد من الحقوق ، كأن تجمع بين شئون الدار وكسب المعاش . . ويذكرون أيضاً ما استجد من الروابط بين الأفراد والجماعات على غير ما كان معهوداً قبل الثورات . . والجدل حول الملكية الفردية . . وحول الجديد في هجوم المشروعات وصورها والقيود التي أدخلها عليها الفكر . .

هذه كلها مفردات قليلة من جملة القضايا التي يجمع الكتاب على أن بينها تماسكاً يفرض على الدارسين أن يتبينوه ، لكي يروا الصلة بين القيمة المضافة إلى المواد بفضل العمل وبين مطالبة العمال بأن يكون لهم رأى ثم صوت في الشئون العامة ثم تكون لهم مقاعد في المجالس النيابية، فالحكومات . . وحين اجتمعت السلطات التشريعية والتنفيذية في ظل فكر اقتصادي معين أو فلسفة بذاتها . . فإن أموراً قد كانت تبدو من قبل راسخة ، هبت عليها أعاصير التغيير . . كحرية اختيار العمل وحصانة الملكية الخاصة وحق الميراث . . . وكذلك يذكر الباحثون تلك الروابط المباشرة بين المنافسة على الأسواق من جهة ، وتطور الدبلوماسية الدولية وصور التعاون في ناحية . . أو التكتل والخلاف والنزاع المسلح في ناحية أخرى، ومن ثم توجيه المزيد من الموارد والطاقات (التي كانت أصلاً لفاهة الإنسان) إلى أبواب أخرى من التقدم التكنولوجي في إنتاج وسائل التدمير .

— وكذلك يجمع الباحثون (إلا ماندر) على أن الدراسات الاقتصادية المنقطعة الصلة بالدين ، وهذا أمر يعنيننا - هنا في المشرق العربي خاصة وفي الأمة الإسلامية عامة - أن نشير إليه منسوباً إلى قائليه . . ويجمعون أيضاً على أن الحقيقة الاقتصادية غير قابلة للتجديد الدقيق ، فهي خيال محجَّب إلى كل باحث، ولكنه لا يقدر على تقريبه إلى الدارسين . . هذا ما يزعج الباحثون في الاقتصاد معزولاً عن الدين ، ولكن . . نحن نقول : ما كانت الألفاظ

لتنوء بحمل المعانى . . ولكنّ النفوس هي التي تضيق بالحق ولا تطيقه . .
حين يستقلّ العقل البشرى بوضع القواعد الآمرة للناس . . من دون رب الناس .
نستغفر الله ، ولكن هكذا كانت البداية مع الثورة الفرنسية .
وماتلاها . . على توسّع في الرقعة التي هبتت عليها الأعاصير . . .

إن الحقيقة الاقتصادية ليست من عالم ما وراء الطبيعة . . إنما من هذا
العالم الذي نعيش فيه . . ويجب أن نكون على بيّنة من أنها تفرّ من المجتمع
الإنسانى كلما حاول التقرب إليها . . على حين أن المعادلات الرياضية
والقوانين الطبيعية وخصائص الأشياء تزداد تحديدا واقتراباً من العقل
البشرى ومن اليد الماهرة . . ولذلك نخيل للإنسان في زمننا هذا أنه ساد
الأرض واقرب من سيادة الفضاء . . أما الحقيقة الاقتصادية التي فويت في
سبيلها الأعمار خلال بضعة أجيال مضت . . فلا يزال وصفتها يتحشر
على الشفاه .

نقول بأنها تحقيق الرفاهة للكثرة الغالبة من الناس بأقلّ التضحيات . .
وبأنها التوازن الإنسانى الذي لا يلتزم بميزان تجارى أو حسابى أو ميزان
للمدفوعات . . ونقول بأنها الثمن العادل والأجر الذى يحفظ على الأجير
كرامته كإنسان . . وهي كفالة فرص العمل لكل قادر عليه راغب فيه . .
وهي رعاية المجتمع للأسرة إن هلك عاملها ، لأنه في حياته قد أسهم في تشييد
البناء وتعبيد الطريق ، أو أسهم في زيادة العمران بما أنتج من خدمة أو سلعة . .
وهي توفير الأمن على المال والعرض والولد وعلى جملة الحرّيات التي يستوى
فيها كل العباد .

ولكن هل يستطيع الإنسان أن ينصف غيره من الناس ؟

هذا هو السؤال الذى تصدّى له الباحثون ، أو نقول : هذه هي
التجربة التي مرّت بها الإنسانية مائتى عام (١) وفاضت المكتبات بالملايين من

(١) هذا تمديد رقمى بالقدر الكافى . . ونريد به فترة الزمن التي انقضت من تاريخ
البيمرية فيما اصطلح على تسميته بالثورات : الفرنسية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية . . =

الصفحات في صور شتى ، من مقالات ومحاضرات وإحصاءات يجمعها الهواة (١) . ويرامج لجماعات من المصلحين والساسة ودعاة الفتح وغضب موارد الآخرين . . والخطب الانتخابية وبرامج الأحزاب وسياسات الدول . . وأخيراً المراجع العلمية ومناهج البحث في الجامعات ١١

وهذا الحشد كله . . يسمى « علم الاقتصاد » إلى حد أن بعض المفكرين ضاق به ضيقاً شديداً . . ومن ثم كانت ثورة الشرق على النظريات الغربية ، وكان إنكار الغرب للفكر المناهض له . . ثم نجىء نحن في هذه البيئة الغنية بتراثها وتسامل كما يتساملون : أين يبدأ هذا العلم . وأين ينتهى ، ومتى يستقر ؟؟

وللإجابة عن هذه الفقرات الثلاث التى تتكامل فى سؤال واحد . . نقول بأن الأمر يستقر حين انفصل العلم عن الفكر والرأى . . . إن للعلم خصائص تكفل له الثبات والثراء ، بإضافة قدر منه جديد إلى أصول معلومة من قبل . . أما الفكر فقد يسير مع الهوى ومع السلطان ، ومع البغى ، ثم يزول . . فيكون الفراغ (كما يقولون) ويملا الفراغ جديد من الأهواء والآراء . . ولذلك قلنا بأنها دراسات تتناول المدارس المشهورة وأفكارها وآراءها . . وما يُعرف بالعقائد والمذاهب والسياسات ، فى مائتى عام خلت . . هى الأصل فيما تعانیه الإنسانية إلى يومنا هذا . أما الحقيقة الاقتصادية ، فقد زادت على هذه الجهود بعداً وغوضاً ، لأنها غرقت فى مواكب الزحام . . زحام البشر الذى أراد أن يضع للأمور الإنسانية قواعد من عنده وأراد أن ينكر رسالة السماء .

= وهى فزمننا هذا من أواخر القرون المعمرين قد هارت الغاية ، فى اتجاهين : أحدهما تقدم تكنولوجى يترام بعضه فوق بعض آخر ، ومن ثم يزداد قدرة على الإبداع . . والآخر مزيد من تزامم الآراء وتصارع القوى المادية والشهوات وأذن الفرائز ، حتى همت القوضى وانتصر الفساد . . نريد بهذا التنبيه المبكر إلى أهمية هذه الفترة الزمنية المحددة . . أن نوجه النظر إلى ما ورد به ذلك من تفصيلات هامة تؤكد التعديد الزمنى وما احتواء . (١) نقول « الهواة » على الحقيقة لاطل الحجاز . . وسيرى القارىء فى بحث حال أن فريقاً كبيراً من رواد الاقتصاد السياسى قد كانوا حقا من « الهواة » .

يحفظ الدارسون عن ظهر قلب .. أن المدارس التي تتابعت ، وتركت لنا هذا القدر الهائل من الفكر والرأى .. هم التجاريون فالطبيعيون فأنصار الرأسمالية فخصومها .. وخصومها هؤلاء يقال لهم «اشتراكيون» على التعميم وهم فرّق .. بعضها مشهور وبعض آخر لا يستوقف النظر عند غير المتخصصين .. كالتعاونيين .. ذلك أن التعاون في الفكر الاقتصادي ، قد بدأ في صورة حركة مضادة لبغى الرأسمالية ، حين اتخذ البغى صوراً خاصة من التجارة ثم الصناعة .. وهكذا بدأ التعاون .

ومن الفرق المناهضة للرأسمالية أيضاً .. جماعات لا تدل أسماؤها على المبادئ لأول وهلة .. كدعاة الإصلاح^(١) فهؤلاء اشتراكيون بدورهم .

ومن المذاهب ما يتخذ اسماً له أصل تاريخي يلقي ضوءاً كاشفاً على اختيار اللفظ وعلى مصدر الفكر والرأى .. كالماركسية والشيوعية .. ولكن حتى هذه المذاهب الصريحة ، يطيب لها أن تدعى بأنها وحدها تعمل على نشر الاشتراكية ، وأن ماعداها هو جهد المُقِلِّ .. أو هو مرحلة تؤدي إلى ما بعدها .

ولعرض هذه المادة في إطارها العام ، أساليب متفق عليها . منها اتخاذ الأحداث التاريخية أساساً للتقدم من خطوة لأخرى .. ومنها اتخاذ

(١) دعاة الإصلاح social reformers ومنهم الورد كينز

راجع H. W. (1952) *Great Economists in Perspective* edited by H. W. Spiegel — pub. J. Wiley & Sons Inc.

وذلك فيما كتبه سامولسون عن كينز، Samuelson on Keynes.

الفكر أصلاً والأحداث تبعاً ، ولكن الصواب هو اعتبار كلٍّ من الفكر والرأى ووقائع التاريخ مفردات تدور مع الزمن . . فبعضها يكون السبب أحياناً ويكون النتيجة أحياناً أخرى . . فارتقاء الوعي بين جماعات العمال ، أمثلاً ، قد كان سبباً في حركاتهم وما وصلوا إليه من المركز المميّز في بعض لمجتمعات . . ومن هذا المركز بدأت أحداث أخرى تلتها أحداث . . ولذلك يتعدّر القول بأن التقدم التكنولوجى كان سبباً في زيادة الحقوق السياسية للأفراد ، أو القول بأن هذا التقدم كان من نتائج التحرّر في مجتمعات كانت ترسف في العبودية ألفعام ، في أدق التقديرات التي سجّلها التاريخ^(١) نقول بأنه يتعدّر القطع بواحد من الرأيين . . وما بنا من حاجة إلى ترجيح قول على قول ، لأن النقاط الواقعة على دائرة (وهكذا عجلة الزمان) تدور وتتبادل مراكز التقدم والتبعية ، مع الدوران ، وهذه من طبائع الأشياء . . إذن من الصواب أن نقول بتكامل الآراء والأحداث وتلاحقها في ترابط دائرى^(٢) .

ومن أساليب عرض المادة أيضاً . . اختيار الأشخاص الذين عاشوا زمناً وجمعتهم فكرة أو مجموعة من الآراء . . ولهم في حياتهم أنصار ، ولهم بعد ذلك تابعون . . كما كان لهم خصوم .

وأسلوب ثالث يقوم على التّصنيف . . فيميّز الفكر والرأى والنظام والسياسة والعقيدة والمذهب . . ويضع هذا كله في موضعه المنفصل عن علم الاقتصاد . . إذ العلم لا يخضع (كالفكر) للآراء والأهواء وتتابع الأحداث

(١) من المراجع القيمة التي عرضت لهذا الموضوع كوتون في كتابه « التاريخ الواضح للعصر الوسيط »

(Medieval Panorama) by G. G. Coulton (1858 - 1947).
Cambridge University Press - 1938.

(٢) راجع جيد وريست

Charles Gide & Charles Rist, Histoire des Doctrines Economiques
Recueil Sirey, Paris.

وإنما يتألف العلم من مفردات ثابتة تقوم بينها نسب وصلات ، ولا يملك الإنسان بكل ما أوتى من حيلة أن ينال من هذه الأوضاع . . ونجد هذا واضحا في النظرية الاقتصادية التي تقوم على الحقائق المجردة عن الفكر والرأى . . كنظرية النقود مثلا ، وفعّل التضخم في مستويات الأسعار . . هذا من علم الاقتصاد . . وقد ينجح التدخل المقصود (استنادا إلى السلطة) في تعطيل بعض الآثار وإخفائها عن الأنظار أو تلطيفها زمنياً ، ولكنها واقعة حتماً إذا اجتمعت أسبابها . . وليس للإنسان رأى في هذا .

وإنما يطول الجدل أحيانا حين يغيب عن الباحث أن حياة المجتمع الإنساني وما تزخر به من ظاهرات معلنة أو خفية . . تخضع لقوانين ثابتة ، تفرض سلطانها ولو في المدى الطويل . . ولا تختلف هذه القوانين عن نظائرها التي تحكم الجوامد والطاقات ، من حيث الثبات والترابط التام بين المقدمات والنتائج .

ومن أسلوب التصنيف أيضا أن يدور البحث في ميدان محدد بمعامله الخاصة به . . كالبحث في التجارة الخارجية وحدها أو المصارف ، عبر مراحل التاريخ ، وفي ظل النظم والسياسات ، على ما بينها من تشابه أو افتراق .

وباختلاف أساليب العرض كان التكرار في الأمر الواحد من زاوية وثانية وثالثة ، وقد أتاح هذا التكرار فرصة الموازنة ومن ثم الوضوح . . ولكن الإسراف في أى شيء يقلب الأوضاع ، لذلك يقال بأن الكثير من قضايا الفكر الاقتصادي لم يزد على وفرة العرض إلا غموضا ، وبخاصة حين يتوسع الباحث ليربط الاقتصاد بجملة الدراسات الإنسانية .

سندكر هذا كله ، إذن ، بأبسط الأساليب وأكثرها أمنا . . سنعرض للأحداث والوقائع والأشخاص جميعا في تتابع زمني مع إحكام الربط بين

هذه المفردات ، على مراحل مميزة . . ولئن كان اختصار الثورتين الصناعية والفرنسية بدايةً للدراسات الاقتصادية على نهج علمي . . أمراً مسلماً . . إلا أنه من المتفق عليه أيضاً أن مقدمات هامة قد وقعت قبل ذلك ببضعة قرون وبخاصة تلك الكشوف الجغرافية التي توالت من القرن الخامس عشر ، وكانت لها آثار مباشرة على الفكر الاقتصادي عند الأفراد والجماعات . . وعند رجال الحكم والسياسة . . وهذا مانع من له بالإشارة البعيدة فيما يلي . . لمجرد التنبيه إلى ما قبل القرن الثامن عشر من أحداث لها صلة بالدراسات الاقتصادية من عهد آدم سمث ، فنقول :

كان الدافع الأكبر لتنظيم التجارة، إلى القرون الوسطى ، هو توفير الثراء لكل من الفرد والمجتمع . . وتركز مفهوم الثراء في المعادن النفيسة ، لأنها مقبولة عند كل مجتمع في المبادلات العادية ، ولأنها صالحة لدفع رواتب الجند وشراء أسرار الأعداء ورشوة القوّاد^(١) . . وهكذا كان موضع التجارة ثانوياً بالنسبة لموضع المعادن النفيسة . . ولكن كشف الأمريكتين وطريق رأس الرجاء الصالح في ختام القرن الخامس عشر أعطى للتجارة وزناً لاعهد للناس به في غرب أوروبا وفي إنجلترا بوجه خاص^(٢)، وهكذا بدأ الاهتمام بالتجارة كفروع مميزة من فروع النشاط الاقتصادي . . يأخذ سمته نحو الصدارة . . ومن أجل التجارة وعلى أساس المصالح التي يمكن أن تحققها وضعت السياسات، وأبرمت العمود والمواثيق، وقامت الحروب، وتحركت أفواج من البشر في هجرات متلاحقة

(١) هكذا كانت الزعامة الأولى للاقتصاد السياسي المعروف في القرون الوسطى وبخاصة عهد إضافة كلمة political كما أشرنا في بحث سابق — ومن قبل ذلك كان هذا الفرع المميز من فروع المعرفة يسمى بالتدبير المنزلي أو فن التدبير المنزلي من عهد الاغريق. ولذا كانت المدينة أسرة كبيرة وهي في الوقت ذاته كيان سياسي مميز عن غيره — فان إطلاق التدبير المنزلي على شئون الأسرة الكبيرة قد كان تطوراً طبيعياً .

(٢) راجع «Britons Overseas» by Carrington.

في أكثر من اتجاه .. وكل ذلك في سبيل الإثراء السريع عن طريق التجارة ،
لذا تبين بوضوح أن مضاعفة القيم بهذا الأسلوب وفي هذا العهد بالذات ،
قد كان فريداً وغير مسبوق .

كان طبيعياً أن تمتد آثار هذه الأفكار الحديثة عندئذ إلى مراكز
الإنتاج . . فخفضت السلعة في مواصفاتها وفي كمياتها إلى ما يميله الطلب في
الأسواق الجديدة ، وبخاصة في أمريكا الشمالية ، والأجور بدورها . .
وضعت في إطار يحفظ على التجارة ازدهارها . . بل إن سلوك الفرد في
إنفاق دخله من العمل أو من غيره خضع للقواعد الآمرة التي كانت تنجم
من السلطات على النحو الذي يكفل للتجارة استمرار الرواج . . وهكذا
تكاثرت الأوامر والتوجيهات . . وتوافرت القواعد الحاكمة للنشاط
الاقتصادي في أكثر من مجال بعد أن كان المجال الوحيد الذي يتسع لهذا
النشاط الذهني . . هو مجال المعادن النفيسة .

وبهذا التوسع في دراسة سلوك الناس في الإنتاج والاستهلاك . . تحققت
الثراء الكبير للأفراد وللشعوب عن طريق التجارة ، وبدأت الدراسات العلمية
المبسكرة التي ميّزت جماعات من السياسة والحكام والتجار . . ومن جملة
هذه الآراء والقواعد الآمرة تألفت مادة الاقتصاد في عهد التجاريين واتسع
مجال التطبيق حتى شمل حياة الفرد والشعب ، وسياسة الدولة في السلم
والحرب . . كما امتد سلطان هذه المدرسة الهامة من مدارس الفكر الاقتصادي
إلى الهجرات التي نشطت من بعد القرن الخامس عشر . . ثم بقيت قبضة
التجاريين شديدة نسبياً زهاء قرنين ونصف قرن . . من السادس عشر إلى
أواسط الثامن عشر . . وكان الميراث الفكري الذي عاش كل هذه المدة يلتزم
بالخط الرئيسي لهذه المدرسة ، وهو يقضي بتحصين المصالح القومية عن طريق
رواج التجارة وإن ترتب على ذلك تنابع الأوامر والنواهي الحاكمة لسلوك
الأفراد وهم بسبيل الإنتاج والاستهلاك . . وإن اقتضى أيضاً إسقاط حكومات

ولإزالة دول من الوجود . . على أن هذا الميراث الفكرى لم يستمر خالصاً كما بدأ ، وإنما . . . مع مرور الزمن . . ظهرت اعتراضات من أتباع التجاريين أنفسهم . . لا بالتشكر للمذهب الذى عرفت به مدرستهم ، بل بالخلاف فيما بينهم على وسائل التنفيذ . . ومن أشهر مظاهر الخلاف . . قول بعضهم بأن الهدف الأخير من ازدهار التجارة ونجاحها لا يصطدم بالمعيار القديم للثراء ، وهو توفير المزيد من كميات المعدن النفيس داخل حدود الإقليم ورتبوا على ذلك أمراً كان له ما بعده . . فقالوا بأن التخفيف من القيود التى أرهقت الأفراد ، وبخاصة التجار ، بشأن استيراد المعدن النفيس وتصديره . . من شأنه أن يحفزهم إلى مضاعفة الجهد لتحقيق الربح الخاص ، ومن ثم يكون الفائض من المتاجرة بالمعدن النفيس (فى ظل شيء من حرية التصرف) أكبر منه فى حالة الإلزام بالقيود . . ومن هذه البداية المحدودة كانت البادرة الأولى للتحرر النسبى فى النشاط الاقتصادى . وقيل عندئذ بأن المرجع فى هذا هو طبائع الأشياء . . ثم غلبت فكرة « الطبيعة » كمرز للقوى التى يعيش بها الإنسان . . كما يعيش بفيض من مواردها وطاقاتها . .

غلبت هذه الفكرة على فريق من الخاصة ، فى أواسط القرن الثامن عشر فأقاموا منها مبدأ يدعون إليه أو مذهباً يميزهم من غيرهم . فكانت مدرسة الطبيعيين . ولقد عاشت هذه المدرسة فى القمة^(١) زهاء عشرين عاماً وحسب . . ومع ذلك . . يعرض الكتاب (حتى فى أيامنا هذه من القرن العشرين) إلى دراسة الوقائع من حول هذا الفريق الذى لم يلبث طويلاً على مسرح الأحداث . والفكر جميعاً . . وهكذا كانت نشأة الاقتصاد المعاصر . . بين عهد التجاريين وظهور الطبيعيين^(٢) ، وكان لهذه المدرسة الأخيرة آثار جديرة بمزيد من البيان فى البحث التالى .

(١) فى هذا تفصيل تمده فى الصفحات التالية مباشرة .

(٢) راجع فى ذلك المؤلفات الوثيقة . . ومنها « جيد ورهست » و « جوزيف

شايبير » . . وراجع بوجه خاص :

Economics of Physiocracy, by Ronald L. Meek : publisher -
G. Allen & Unwin Ltd. London, 1962.

حين نقصد بالطبيعيين تلك المدرسة المعروفة في تاريخ المذاهب الاقتصادية، والتي ظهرت في فترة قصيرة في أواخر العهد الذي سادت فيه آراء التجاريين.. فإن القول ينصرف عندئذ إلى جماعة محدودة من خاصة الفرنسيين.. علا صوتهم في محافل باريس بوجه خاص في أواسط القرن الثامن عشر، وتألفت هذه الجماعة من بعض كبار الساسة والفلاسفة، أما قيادتهم فقد كانت للطبيب الخاص للملك لويس الخامس عشر.. وكان هذا الطبيب على جانب كبير من العلم والفضل. واسمه « كينزاي Dr. F. Queenay (١) »

ولئن كانت الفترة التي غلبت فيها آراء الطبيعيين، خالصة لا تسكاد تزيد على عشرة أعوام (٢) (قبيل ظهور آدم سميث) إلا أن الفلسفة التي تأثروا

(١) ومنهم من يسقط حرف الزاي عند النطق.. فيقول « كيناي » وكان أيضا الطبيب الخاص لامرأة مضمهرة في التاريخ الفرنسي، قبيل الثورة، وهي مدام دي بومبادور Mme de Pompadour - ولد كيناي عام ١٦٩٤ وتوفي عام ١٧٧٤ قبل ظهور كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » بمائتين اثنين.. ولهذه الإشارة دلالة خاصة (في تقدير شارل ريبست) ومن ذلك قوله: لولا وفاة كيناي الاقتصادي الفرنسي قبل ظهور كتاب ثروة الأمم.. لكان الإهداء إليه.. وهذا مقبول.. ويؤيده قول « مارشال » إن « سميث » أفاد كثيرا من الفرنسيين الذين عاصروه، وبخاصة « الطبيعيين ».

(٢) ومع ذلك توالى ظهور المؤلفات التي تحمل آراء هذه المدرسة اثنين وعشرين عاما (١٧٥٦ - ١٧٧٨) ومن ثم ينصرف القول الوارد في المتن إلى الفترة التي استأثر فيها الطبيعويون بانتباه الدارسين للاقتصاد في زمانهم - دون القصد إلى تحديد وجودهم بمسرة أعوام فقط.. ويلاحظ على هذه الجماعة أو المدرسة أنها كانت متأسكة متضامنة - فظهرت مؤلفاتهم تباعا وهي تؤيد فلسفة واحدة لم يحدوا عنها، كما أنهم كانوا يحرصون على تثبيت المفاهيم التي يدعون إلى قبولها ونشرها.. دون الاهتمام بأشخاصهم.. بل بالتركيز على « الطبيعية » Physiocracy وقد ظهر من آرائهم المذكورة في المتن مقدمات مبكرة (من قبل ظهور المدرسة التي تزعمها) « كيناي » ومن أشهر السابقين إلى النشر في بعض نواحي الاقتصاد تورجو Turgot (١٧٢٧ - ١٧٨١) كتب عن النقود الورقية عام ١٧٤٨ وكانت سنة عندئذ إحدى وعشرين سنة.. ولكن بحثه الهام الذي لفت إليه الأنظار ظهر عام ١٧٦٦ وكان عنوانه « نظرات في تكوين الثروات وتوزيعها » راجع جيد ريبست في كتابهما عن تاريخ المذاهب الاقتصادية، من الصفحة الأول.. وهما يعتبران هذه المدرسة أول من أسس الاقتصاد في التاريخ الحديث.

بها والقواعد التي قرروها كانت معروفة (ولو بمقدار) من قبل ظهورهم.. كما أن آثارهم المباشرة على الدراسات الاقتصادية (جملة) قد كانت يسيرة.. أما آثارهم غير المباشرة فقد امتدت من بعدهم طويلاً.. بحيث إن فريقاً من المعاصرين يعودون إلى أصول ما كتبه الطبيعيون (ما نُشر منه وما لم ينشر) ويعمقون النظر إلى كل ما ذهبوا إليه.. ومن أحدث المراجع كتاب جمع الكثير مما لم يكن منشوراً من قبل وعكف صاحبه على التحليل والموازنة في بحث طويل ينتهي إلى القول بأن الطبيعيين وإن سبوا في بعض ما قالوا به أو تشابهت أقوالهم بأقوال آخرين، إلا أن مادة البحث تريد أن تقرر بأن لهذه المدرسة فلسفة خاصة قائمة بذاتها، واسمها «فيزيوكراسي Physiocracy» بمعنى «التزام الطبيعة واعتبار هذا الالتزام نهجاً شاملاً للنشاط الإنساني».

جدير بالذكر هنا أن كل مدرسة اقتصادية قد تأثرت بالعصر الذي عاشت فيه.. هكذا كانت الحال مع التجاريين الذين عاشوا زمن الكشوف الجغرافية وتوافر فرص المضاعفة من القيم بالمتاجرة.. وهكذا كانت الحال من قبل التجاريين حين كانت بقايا العصور الأولى لا تزال تصبغ العقل البشري بصبغة الجاهلية الأولى.. ومن ملاحظنا رفع الذهب فوق المعادن إلى مرتبة خاصة، فقد كان معدن الآلهة وكان الموضوع الأليق به آقية المعابد.. ويتعاقب الأجيال، تراجع المعدن النفيس نوعاً ما، كما ارتخت قبضة التجاريين تحت ضغوط الفكر المتحرر نوعاً (للطبيعيين).. وتوافرت الفرصة لظهور هذه المدرسة بدورها ولها بيئة تأثرت بها وأثرت فيها.. كما كانت الحال لسابقتها من المدارس، وهذا ما نعرض له حالا. ولكن سنذكر دائماً أن نشأة كل واحدة من المدارس الاقتصادية لم تكن لتقضى على آثار ما سبق.. بل تواكبت المدارس تبعاً، وكلُّ منها ترك على الطريق أثراً باقياً، ومن ثم كانت الوفرة في الفكر الاقتصادي تراحمًا. من غير شك.. أما أن يكون تقدماً، فهذا قول فيه نظر !!

نعود إلى سياق الحديث عن الطبيعيين ، بدورهم ، لنصف الجوّ الذي عاش فيه هؤلاء الخاصة من رجال السياسة والحكمة ومن رجال الفكر والرأى .. وزيد بالجوّ الذي عاش فيه الطبيعيون ، الأوساط الاجتماعية والزمان والمكان . وقد عرفنا أن الزمان ، حول العهد الذي حكم فيه لويس الخامس عشر (أى أواسط القرن الثامن عشر) والمكان .. باريس .. وبقي أن نعرف شيئاً عن المجتمع الذي خالطه الطبيعيون ، ومنه بلاط الملك وما يليه من طبقات قليلة العدد وفيرة الثراء كثيرة البذخ شديدة الفساد .. ولا صلة لهذه الجماعات الغافلة عن حقيقة الحياة ، بشيء اسمه الإنتاج .. ومن دون هذه القلة الغارقة في متاع محرم ولو آثم .. مستويات من المجتمع .. ولدت في شقاء مُذل .. وحملت من الجهد ما يقصم ظهور الحيوان .. ثم حُرمت من أسباب التماسك ما لا يمتنع على بهيمة الأنعام .. وفرض عليها أن تنسج من هذا كله حاضرها ومستقبل الأجيال من أبنائها ومن أحفادها .. حتى لا يُحرم السادة من مجتمع البلاط والأثرياء ، جموعاً ترضخ لوقع السياط على الظهور ، جيلاً بعد جيل .

رأى الطبيعيون هذه الفوضى وعزّوْها إلى المدنية الزائفة التي صنعها الإنسان فباعدت بينه وبين جمال الطبيعة وما حوته من ضياء لا يُغنى عنه بريق كاذب .. ثم وازنوا بين جملة الخصال التي اجتمعت لهذه المدنية السطحية .. وبين الملامح الثابتة للحياة الطبيعية .. وهالهم أن لم يكن للجديد في بلاط الملك وحياة المترفين .. ما يسد الفراغ في حياة المجتمع وقد اعترل الطبيعة ورأوا بوضوح كيف يفقد الإنسان كل ما يكون به إنساناً .. وعلى الأخص ، الفضيلة والعدل والمؤاخاة ، وطهارة الأعراض وصحة الأنساب وتماسك الدرجات المتكاملة للمجتمع الواحد .. مع الحرص على شرف المعاملات في حدود البلاد وفي العلاقات الخارجية .. هذا كله .. قد زال . فإن بقيت فضلة منه .. فهي في مهب الرياح .

ليس عجيباً . بعد هذه الإشارة الخاطفة .. أن نرى خاصة الفرنسيين من حول الملك ومن رواد الصالونات المترعة بألوان المتاع الذي لا يعرف حداً من العرف ولا من القانون (ولندع ذكر الدين جانبا . . . تنزيهاً له عن مواطن السوء) وقد انطوت نفوسهم على إكبار للهنود الحمر ، مثلاً ، أصحاب أمريكا الأصليين . . . ومن جرى في حياته على شاكلتهم من حيث البساطة والقربى إلى الطبيعة . وهي الأصل . . . وإليها تعود أسباب المتاع كما تعود الأبدان جميعاً .

وكان من جماعة الطبيعيين رجال قانون (من المحامين بوجه خاص) وكان إدراكهم للحق مستنداً إلى مصادر قديمة كفلسفة الإغريق وشرائع الرومان ورأى هؤلاء أن للحق قدسية لا تستمد من هذه الأوضاع المنهارة . . . وإنما تستمد من جملة الأوضاع الثابتة للطبيعة ، بما في ذلك ما يكون بين الأشياء وبين أفراد الناس من علاقات هي في جوهرها كالقواعد الآمرة التي لا يترتب على عصيانها مجرد الجزاء ، وإنما يترتب على جهلها أو تحديها عن قصد . . . ضياع المجتمعات . . . وهكذا تضافرت جهود العلماء من هذه الجماعة الخاصة ، على القول بأن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة وللناذج التي تتخذ في كل نشاط إنساني يراد له البقاء .

اطمأنت جماعة الطبيب الفرنسي « كيزناي » إلى هذه النزعة القوية نحو الطبيعة وأقاموا فلسفاتهم ، ومن ثم ملامح مذهبهم ، على أمور أهمها :

— قالوا بأن الزراعة هي الصورة الخالدة الصافية لما يمكن للإنسان أن يستمده من الثروة بالمعنى الاقتصادي ، ومن ثم رفعوا الزراعة فوق غيرها من صور السعي لكسب المعاش .

— وقالوا بأن حياة الريف بما فيها من بساطة وهدوء ، هي الحياة الأفضل .

وعلى الرغم مما يبدو على هذه الجماعة الآخذة بأسباب الفضيلة ، من زهد

فسي في متاع الحياة الدنيا، فإن الكتاب الثقات يقولون بأن الاقتصاد الحديث تأثر بكتابات الطبيعيين في كل من أسلوب البحث والهدف منه، فعن الأسلوب يقال بحق إن الطبيعيين عرفوا بدقة المتكلمين والمناطقة . . وكان لحرصهم هذا على الالتزام بالمنهج العلمي الدقيق في تحليل المسائل المطروحة على بساط البحث وسلامة الترابط بين المفردات واستخلاص النتائج . . كان لحرصهم هذا مع الثببات عليه في معظم كتاباتهم آثار كبيرة على أساليب البحث التي اتخذها من جاء بعدهم من الكتاب الذين عرضوا لمادة « الاقتصاد » .

وأما الهدف الذي شغلهم تحقيقه فقد أكسبهم احترام الأجيال من عهدهم إلى يومنا هذا . . ذلك أن هدفهم هذا لا يذكر بمجرد القول بأن غيرهم قد تابعهم فيه بل يُذكر لما فيه من تشریف لتاريخ الدراسات الاقتصادية كلها . ذلك أنه ، قبل كيزناي وجماعته ، ما كانت تلك الدراسات تثير في النفس السَّويَّة أى احترام . . بل كانت تتراوح بين تسييت الظلم ، وتغليب القهر فوق الحق ، وإشاعة الفساد . . فإن كان بين الأهداف ما هو أقل بعداً عن الإنسانية . . فهو الملق والرياء ، أو التقرب إلى السلطان . . كأنما كانت هذه القربى غاية الغايات من الدراسات !! .

وعلى هذا الذى أوجزناه في كلمات . . لإجماع . . فقد كان الهدف الأول من البحث في الاقتصاد السياسى هو توفير فائض من المعدن النفيس لتمكين الملك من دفع رواتب الجند ورشوة قواد الأعداء (كما ذكرنا من قبل) وكان من الأهداف أيضاً إنارة الطريق أمام التجار لتحقيق أضعاف مضاعفة من الثروات . . وملء خزائن الملك مع خزائن المقرين . . وإلى هنا وصل اجتهاد الرواد الأوائل . . قبل « كيزناي » ، أو ذلك مبلغهم من العلم !! .

فلما عكف الطبيعيون على التمسك بمذهبهم كان هدفهم لأول مرة في تاريخ

الاقتصاد الوضعي^(١) توجيه الدراسات الاقتصادية إلى الكشف عن الوسائل الفعالة التي تقدر على التخفيف من آثار الحرمان أو الفقر المهدد لكرامة الأدمى .
من هذا التحول المبكر - في عهد الطبيعيين - نحو هدف إنساني . .
اصطبخت الدراسات الاقتصادية بصبغة تؤهلها للدخول في ميادين الدراسات الإنسانية . . وعلى هذا النهج سار الكتاب حتى أصبح الهدف الأول ، في الدراسات الحديثة والمعاصرة ، هو ما فكّر فيه الطبيعيون . . وإن زاد على تتابع الجهود صقلا وتهديبا . . فيقولون مثلا . . بأن الهدف « هو تحقيق حياة أفضل لجملة الناس » أو يقولون « هو رفع مستوى الرفاهة وتوفير مزيد الأمن » . . وسنصرف النظر هنا عن بعد ما بين الأقوال والأعمال . . ولكن هكذا يقرّر الكتاب وبهذا ينادى قادة الفكر الاقتصادي من بعد « كينزاي » ومدرسته . . ولكي نستبين مدى الجرأة والصلابة التي تميزت بها هذه الجماعة من العلماء ، نلاحظ أن أحداً من قبلهم (فيما بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر) لم يحاول في صراحة أن يقول بأن الدراسة العلمية المنهجية . . إنما تهدف إلى الإنصاف وتخفيف الشقاء عن الكادحين ، فقد كانت أقوال كهذه تعتبر عظة لا مرحبا بها ولا بمصدرها ، أو تعتبر إثارة للشغب ومن ثم تكون سبباً للساءلة أمام القانون وما يؤيده من تعذيب ومن سجون . . إن صح أن يكون هذا هو القانون ١١ .

وسنلس الأثر الكبير للطبيعيين حين نرى سلوك غيرهم من قبلهم ، من العلماء دائماً ، فقد كتب « فوبان Vauban » مثلاً قبل عهدهم بنحو ستين سنة (أى في سنة ١٧١٧) وظهرت في كتاباته علامات الاهتمام بشئون الناس كافة . . والدرجات الكادحة والفقيرة خاصة . . ولم يسعه إلا أن يبر

(١) يعلم القارىء أننا نريد بالاقتصاد الوضعي . . ما هو مشهور بالتسمية المعروفة « الاقتصاد السياسي » ولا خلاف بين الكتاب في الفرق وفي الفرق حول هذا الأمر - ففهم جيما يفصلون بين الاقتصاد والسياسي والدين ، ومن ثم كان الفكر والرأى من دعائم هذا الاقتصاد الموضوع من عند الناس

هذا المسلك غير المؤلف من عالم رزين ، وسجل التاريخ اعتذاره الذي صاغه في عبارة تناقلتها الأجيال .. قال مبرراً عنايته بشئون الضعفاء .. وإذا ابتأس الشعب ، افتقر الملك ، ومن ثم يكون اهتمامه بصلاح حال الكثرة إنما يراد به تحقيق المزيد من الثراء والرفاهة للملك وللمن في رعايته !!

ولقد ذهب الدارسون في تقدير مثل هذه الأقوال المنسوية إلى ثوبان (١) مذاهب شتى لا تخلو من الاجتهاد .. ومن ثم ظهر الخلاف بين كاتب وآخر .. عند تحديد العلامات الكبرى على طريق الفكر الاقتصادي .. وعند تقدير الوزن الصحيح لكل مدرسة وحساب ما لها وما عليها .

يقول المحدثون من علماء الاقتصاد ، من المعسكر الغربي ، بأن المحاولة الأولى لإرساء « الاقتصاد » على أسس منهجية صحيحة رتبية ، قد كانت لمدرسة الطبيعيين ، ثم جاءت خطوة كبيرة في أعتاب هذه المدرسة ، وكانت لعلمهم فرد لا لمدرسة تنأى من العديد من العلماء ، والكثير المتكامل من الثقافات . . أما هذا العلم الفرد في قولهم ، فهو آدم سميث .

يقول ألفريد مارشال بأن آدم سميث لم يكن الاقتصادي الوحيد في العصر الذي عاش فيه (١) وإنما كان يفوق من سبقه ومن عاصره بقدرات طبيعية صقلتها التجارب المكتسبة بالاطلاع وبكثرة الأسفار .

وقبل أن نتابع الكلام عن هذا العلم في تاريخ الدراسات الاقتصادية نشير إلى عبارة أخرى حرص «مارشال» على إبرازها ، بحكم الأمانة العلمية.

قال «مارشال» بأنه يعلم بأن هذا الاقتصادي البريطاني العظيم قد اقترض أو استعار الكثير من أعمال غيره من مواطنيه ومن الفرنسيين ، ثم سلم «مارشال» أيضاً بأن الفكر البريطاني والفرنسي قد تأثرا أو أفادا من دراسات قام بها علماء من هولنده ، بدورها .

ونحن (في بحثنا هذا) نتابع عرض الخطوط الرئيسية لهذه الدراسات كما هي مذاعة ومشهورة ، ولذلك لا نقف طويلاً عند بعض الأمور التي تدعو إلى مراجعة هذا المذاع . . بل نكتفي بالإشارة إلى حرص كتّاب الاقتصاد على تقصى المصادر التي عنها أخذ الكتّاب أو استعار ، سواء

(١) المرجع السابق .

أكان عمله هذا معلناً بقلبه أم كانت الأخرى ، وفاضت المراجع بالعديد من الأسئلة . وإلى هنا لا وجه للمساءلة ولا للاعتراض ، ولكن طائفة من الحقائق لا يذاع بل يقابل بالسكوت . ومن ذلك مثلاً أن آدم سميث معروف بعدد من الإضافات التي جاء بها في دراساته ... ومن أشهر ما عرف به تلك القواعد التي أرست التقنين الضريبي على أسس من العدالة تتفق مع الحقيقة الاقتصادية أو تقترب منها .. وتعرف هذه القواعد بأنها « قوانين آدم سميث للضرائب » وهي ركن من أركان المالية العامة (فيما بعد) أو اقتصاديات الحكومة قبل فصل المالية عن الاقتصاد ، كما كانت الحال لعهد آدم سميث وإلى أوائل القرن التاسع عشر .

ولأنه ليطيبُ للباحث العربي ما يطيّبُ لغيره ، من الإشادة بفضل الرواد في كل فرع من فروع المعرفة . . . ولكن من الإنصاف أن نقول . . . ومن الأمانة العلمية التي يزعمون .. أن نقرر: بأن هذه القوانين الأربعة التي تُنسب إلى يومنا هذا لآدم سميث ، هي في الحقيقة للقاضي « أبو يوسف » (١) في كتابه المعروف « الخراج » وقد عاش الفقيه العربي قبل الكاتب البريطاني . بألف عام (٢) وما هذا الذي نعترض به سياق الكلام ، إلا مجرد تنبيه إلى أهمية الرجوع إلى تاريخ العلم الإنساني - بوجه خاص - بمزيد من التحقيق والتصحيح ! !

وبعد ، فالمشهور أن آدم سميث ، عند الغربيين ، هو المؤسس الأول

(١) القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان ، عاش أبو يوسف من سنة ١١٣ إلى سنة ١٨٢ هـ (٧٣١ - ٧٩٨ م) وقد كتب مؤلفه المذكور بناء على طلب « هارون الرشيد »

(٢) آدم سميث مؤسس المدرسة التقليدية (١٧٢٣ - ١٧٩٠) عاش بعد القاضي أبو يوسف بألف عام كقائلاً في المنمن ، ويذهب كتاب الغرب إلى الظن بأن آدم سميث هو أول من أوصى بالتخصص ورأى أن العمل هو مصدر القيم الاقتصادية وأول من تكلم عن قوانين الضرائب .. وهذا كله غير صحيح .. من حيث لأن هذا الاقتصادي البريطاني له سبق .. بل هو تابع في كثير مما قال به .. وسيجد القارئ أمثلة محددة لما نقرره هنا .

للاقتصاد السياسي بعد أن أرسى الطبيعيون قواعده الأولى وارتفعوا بالهدف منه والتزموا في دراستهم بمنهج علمي مقبول . . . وقليل من علماء الغرب من يجادل في إسناد هذا المركز المميز إلى آدم سميث . . . ومن هؤلاء « جيفونز » إذ يرى أن الفرنسي « كانتيون Cantillon » هو الأحق بالصدارة . . . بفضل سبقه إلى إصدار مؤلفه القيم عن التجارة عام ١٧٥٥ (أى قبل أن يصدر آدم سميث كتابه عن ثروة الأمم بنحو عشرين عاماً) .

وعلى الرغم من هذه المحاورات العلمية المستندة إلى حقائق ثابتة . . . بقي المذاع المشهور هو هذا الذى قدمناه من صدارة لآدم سميث . . . ولهذه الصدارة ظروف تاريخية ومقومات علمية تشير إلى كل منها بإيجاز . . . وذلك فيما يلى :

أقام آدم سميث طويلاً بفرنسا . . . واتصل بمدرسة الطبيعيين ودخل مع رجالها في مناظرات واطلع على الفلسفة في عصره . . . ما كان منها للفرنسيين وما كان منها للإنجليز . . . وأحاط بما ظهر في حياته من إضافات قيّمة للدراسات الاقتصادية . . . التى أسهم بها كل من « هيوم Hume » و « ستيوارت Steuart » كما أفاد كثيراً بما نشره « أندرسون Anderson » و « يونج Young » من دراسات علمية لبعض الحقائق الاقتصادية وأضاف إلى هذا الاطلاع نشاطاً فى الترحال الكثير مع توثيق الروابط برجال الأعمال الاسكوتلانديين .

ثم إن الطبيعة حبته بقدرات غير عادية على الملاحظة والحكم الصحيح على الظواهر . . . ويرى المؤرخون لأعلام الاقتصاد السياسى أنه أحاط بكثير مما عرفه معاصروه وإنما كان أقدر منهم على عرض مادته حتى وصل فى أواخر أيامه إلى جمع أطراف المادة الاقتصادية ، ثم إنه كتب أول دراسة

شاملة لثروة الأمم^(١) بتكوينها المادى وبما يتصل بها من اعتبارات اجتماعية. ولهذا المؤلف قيمته من غير شك .. وإن كان محاولة لوصف الدخل أو الإيراد القومى .. وما كان من الميسور فى زمن آدم سميث أن يتعرض كاتب أو عالم أو باحث لثروة الأمم بمفهومها المعاصر .. على أن « آدم سميث » أضاف شيئاً إلى جملة المسلمات فى هذه الدراسة .. ومن ذلك أنه اتخذ منهجاً علمياً للبحث فى القيمة وصلتها بالحوافز الإنسانية ، فى موازنات لا ينقصها منطق ولا وضوح .. فهو يزن الحافز إلى اقتناء الشيء فى مقابل التضحيات التى لا بد منها لإنتاج هذا الشيء (أو ما يعرف بتكلفة الإنتاج) ويصف الدور الذى تؤديه التكلفة فى تحويل هذه الحوافز واتخاذ الفرد سلوكاً ظاهرياً يدخل فى مجال هذه الدراسة .. كأن يُقْبَل المستهلك على الشراء وكان يقبل المنتج على الإنتاج .

وقد يقال بحق إن هذا الذى يُنسب إلى آدم سميث قد سبقه إليه غيره .. ومنهم الطبيعىون وهاريس وكاتيون ولوك .. هذا صحيح .. ولكن الوضوح الذى عرض به « آدم سميث » ما وصل إليه من نتائج .. جعل هذه الجزئية الهامة فى دراسة القيمة .. من مآثره على « الاقتصاد » .

وفى واحد آخر من الميادين التى ارتادها الطبيعىون .. جاء آدم سميث ليزيد الأمر وضوحاً وهو ميدان تكرر البحث فيه وتفاقم الخلاف .. وهو ميدان البحث فى جدوى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى (٢) .

بدأ الطبيعىون بالتعامل على وفرة القيود التى ورثها المجتمع عن التجاريين ،

(١) هكذا فى الأصل « The wealth of Nations » والصحيح أن هذا الرائد من بين الفرنجة .. كتب عن « ليراد الأمم » أو الدخل القومى .. وما كتب عن ثروة الأمم شيئاً .. كما هو مشهور .. وكما ذكرنا فى المتن أعلاه .

(٢) ابن خلدون قد كان سابقاً .. ومن قبله آخرون ، انظر الاغارة السريعة بمد قليل .. أما لوفية الموضوع فقد حدثنا بها فى الكتاب الثانى من هذه السلسلة .

وبهذا مهدوا لحرية النشاط الاقتصادي^(١) وحذروا من تدخل الحكومة لإبمقدار.. وجاء آدم سميث ليقرر بأن الحكومة تُسئ إلى المجتمع بالتدخل في التجارة . ويلاحظ أنه إلى هذا الوقت الذي عاش فيه آدم سميث (أواخر القرن الثامن عشر) كانت التجارة هي الرمز الذي لا يخطئ للنشاط الاقتصادي الكبير (مع التحفظ بشأن الزراعة في نظر الطبيعيين) إذن حين يقول آدم سميث بأن الحكومة تضر الاقتصاد بالتدخل في التجارة ، فقد تابع الطبيعيين فيما أثاروه من نزعة إلى حرية النشاط بفروعه . . . وزاد آدم سميث هذا الأمر تفصيلا حين قال بأن الفرد قد يطمع وقد يظلم المجتمع بما يذهب إليه من المبالغة في تحقيق المصلحة الخاصة ، ولكن الحكومة (في تقدير آدم سميث) وإن اجتمعت لها أسباب الإخلاص وحسن الطوية . . لا تستطيع أن تخدم المجتمع بتدخلها في النشاط الاقتصادي ، إلا عند مستويات أدنى من نظائرها في ظل حرية الفرد . . . مها تدل على هذا الفرد في المادية . عُرف هذا القول عن آدم سميث ، وعُيّنت به المدرسة الألمانية فيما بعد . . إلى حد أن هذه الموازنة بالذات قد أصبحت عند الألمان ملحاحا خاصا يميز آدم سميث عن غيره من مؤسسي الاقتصاد التقليدي .

ومرة أخرى نقول بأن ما نادى به آدم سميث ، وزاد قضية التدخل في النشاط الاقتصادي عمقا وتعقيدا . . مرة أخرى نقول بأن هذا الأمر عندنا مستقر وغير قابل للجدل عند قوم يوقنون ؛ ففي تراثنا نصوص . . وفي المتون والشروح كنوز . . ومن ذلك ما كتبه « ابن خلدون » قبل آدم سميث بأربعمائة عام . . في المقدمة حين قال « فصل في أن تدخل السلطان في التجارة مفسدة للأرزاق مضرة بالجباية » والفرق بين ما سبق إليه العالم المسلم وبين أقوال غيره من كتّاب الاقتصاد الوضعي هو أن ابن خلدون يستقي من مصادر لا تتحول (هي الكتاب والسنة) وكذلك كانت الحال مع فقهاء

(١) سئى على الفور أن القول هنا ينصرف إلى أوروبا التي أسهمت بأكبر نصيب في جمع مادة الاقتصاد الوضعي .

المسلمين الذين سبقوا ابن خلدون . . ومحل النظر هنا أن الاستقرار عامل جوهرى فى تحقيق العدالة والأمن . . ولكنه لا يزال بعيد المنال فى كل مجتمع يفصل بين الدين والنشاط الاقتصادى .

وبجهود آدم سميث اتسعت آفاق الدراسات الاقتصادية وتشعبت ، بحيث إنه من العسير أن يتصور الباحث قدرة فرد واحد على أن يحيط بكل ما أراد أن يحيط به ، فكان يلجأ الأمر ثم يهمله أو ينساه . . وفى تقدير المؤرخين من بعده أنه أثار أموراً ربما لم يكن فى وسعه أن يقدر مداها . . وربما كانت لعده سابقة لأوانها . . كدور النقود فى جملة الدراسات الاقتصادية .

ولئن كان بعض الذى قال به آدم سميث لا يعتبر اختراعاً من عنده ولا كشفاً ، بل يعتبر بما يدركه المواطن العادى بالفطرة السليمة ، إلا أنه مع ذلك وضع الأسس القادرة على أن ترفع من بعده صروحاً ضخمة توالى . . وهى المدارس الأقرب إلى مفهوم العلم وضوابطه .

نمو المادة الاقتصادية

The Growth of Economics

كانت جهود آدم سميث وآثاره العلمية علامة كبرى على طريق الدراسات الاقتصادية المنهجية - وهذا قدر متفق عليه - بحيث إنه يجمل بنا أن نتوقف برهة قصيرة لتأمل الفترة الزمنية المحددة التي نطل عليها ، وهي بمكانها المعروف لنا من أحداث التاريخ القريب ، تاريخ مائتي عام مضت...

وإذا كان كتاب « ثروة الأمم » لأدم سميث قد صدر في سنة ١٧٧٦ ، أي في العقد الثامن من القرن الثامن عشر ، فإن الربع الأخير من ذلك القرن قد شهد جهوداً بذلها رجال عاصروا آدم سميث واتصلوا به (كما اتصل هو بالطبيين) وشهدت هذه الفترة أيضاً رجالاً جاءوا من بعد آدم سميث وتأثروا به.. وهنا يصعب على الباحث أن يضع الفواصل الدقيقة بين جماعة وأخرى ، ففي هذه الفترة بالذات وما تلاها مباشرة (أعني في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر) ظهرت مدارس ، لا مدرسة واحدة ، وغلبت عليها نزعتان : النزعة التقليدية والنزعة التاريخية .

والمقصود بقولنا « النزعة التقليدية » ، أو « كلاسيكس classics » هو التمسك بالقديم أو السابق ، إلى مدى يختلف عند كاتب وآخر . وقد تطلق الكلمة ذاتها « classics » على أصحاب هذه النزعة . ومن جملتهم تتألف الجماعة التي يقال لها « المدرسة التقليدية » .

وأما المدرسة التاريخية فهي جماعة من الباحثين هالها جسامة التفاوت بين الفروض التي وضعها التقليديون وبين الواقع الذي كشف عنه التاريخ

بتتابع أحداثه ، ومن ثم فهم يميلون إلى اتخاذ التاريخ حكماً عادلاً على قيمة الآراء التي قال بهاروآد الاقتصاد .

وفي موكب الأحداث التي صاحبت هذه الدراسات جميعاً .. وقائع كبيرة الأثر في مجرى الحياة بالنزب الأوربي ثم بالعالم ، وهي الوقائع التي مهدت للثورة الفرنسية حتى اندلع لهيبها في ١٤/٧/١٧٨٩ .. وكانت لها آثار بعيدة المدى على نظم الحكم وحقوق الإنسان ونظراته إلى الثروة وغيرها من أسباب تسلط الفرد أو الطبقة على الجوع الفقيرة من الناس .. وبخاصة السكادحين في طلب القوت^(١) .

إذن في العشرات الأخيرة من القرن الثامن عشر وفي العشرات الأولى من القرن التاسع عشر توافرت تيارات فكرية كبيرة في أعقاب العهد الذي عاش فيه آدم سميث .. ولم تكن هذه التيارات كلها اجتهاداً عليها خالصايل . كان منها أدب وفلسفة وعاطفة ثائرة .. ونلا هذا كله شعور بتقصير العلم الرزين .. فكانت الاتجاهات العنيفة نتيجة منطقية لهذا التحول في التاريخ القريب لأوروبا بحيث إنه في أواسط القرن التاسع عشر بدأت التشنج الأولى

(١) كل ذلك في أرض ناصبت الإسلام عداء سافرا ومقيما منذ أن وصلت إليها طلائفه .. ثم تحول العداء إلى سياسة ثابتة من عهد شارليان (١٨٠٠م) الذي أوصى بأن تكون أوروبا قلعة صليبية تقف في وجه انتشار الإسلام .. وليس فيها تقدم مجرد ذكر لبعض وقائع التاريخ .. بل هو في الوقت ذاته ضوء على أحداث اليوم ، في أواخر القرن العشرين .. وما كان في تلك القرون التي خلت من حقد وكره للإسلام .. وركون إلى « عقيدة غامضة ذاهلة » كما يقول كولتون (المرجع السابق) وساعد على بقاء هذه الجفوة الحطيرة بين دار الإسلام وغيرها ما ظهر في الدولة الإسلامية من ضعف نحو المادة والمتاع .. دون التفات إلى سمو الرسالة وشمولها للناس كافة .. فكانت أحوال الأمة الإسلامية من دواعي الانصراف عن النظر في التراث الإسلامي ، إلا بقصد الكشف عن خلاف أو ضعف في صفوف المسلمين أنفسهم .. تقول إن استمرار هذه الحال في أوروبا ألف عام (من قانون اكس لاشايل سنة ٧٨٩م إلى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م) هو الذي جعل المفكرين عندهم يحرصون على ترك الدين جانبا .. وفي ظل هذه المادية الألمانية نشأت مدارس الفكر الاقتصادي ، وساعد على نمورها تقدم التكنولوجيا في الوقت ذاته .. أعني من القرن الثامن عشر فصاعدا إلى الآن .

للتحول الاشتراكي وفي هذا القدر من الربط بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر.. ما يكفي الآن .. حتى تتضح معالم الطريق من بعد آدم سميث.. وبهذا ينتظم سير الأحداث .. من ظهور التجاريين إلى الطبيعيين .. ثم آدم سميث. وهو فرد علم .. ثم المدارس القليلة التي ظهرت من بعده مباشرة إلى أن بدأت تيارات الاشتراكية تهب عنيفة من أواسط القرن التاسع عشر .. وهذا الذي نقرره في كلمات معدودات ، يضع المادة الاقتصادية في إطار محكم من تتابع أحداث التاريخ القريب .. كما يضع العلامات الكبرى على مراحل نمو هذه المادة .. بما أضيف إليها من دراسات .. وفي حدود هذا الإطار الواضح نعود بشيء من البيان إلى الأدوار التي مرت بها جهود الاقتصاديين المعاصرين لآدم سميث في أواخر حياته ، ولمن جاء من بعده بقليل .

يقول « ألفريد مارشال » بأن الربع الأخير من القرن الثامن عشر يتميز باتجاه الكتاب إلى الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية مع اتخاذ طبقات العمال وشنون معاشهم موضوعاً للكتابة .. فنثلاً « أرثيونيغ » استمر في تسجيل مشاهداته التي جمعها بكثرة الترحال .. على حين أن « إيدن » عني بكتابة تاريخ للفقر والفقراء .. ويلاحظ هنا أن إشارتنا إلى الطبقات^(١) العاملة.

(١) يلحظ الفارسي أننا نذكر « الطبقات » وكأنها شيء مسلم به .. وهذا صحيح في الاقتصاد الوضعي وطائفة من الدراسات الإنسانية المنزولة عن الدين .. كالاجتماع والسياسة الوضعية (تميزها لها عن السياسة الشرعية) والأصل في هذا كله .. لغريقي .. واللفظة الأجنبية المرادفة للطبقة هي « class » والترجمة غير دقيقة واسكنها خطأ مشهور -- الإسلام لا يقر شيئاً من التمييز بين الناس على أساس « التصنيف » الذي يقال له « طبقات » ولما أقر الإسلام تنظيمها آخر هو وضع الناس في مستويات أو درجات « levels » وفيما بينهم تفاوت وظيفي لا نوعي ولا جنسي ولا طبقي .. بل تدرج على أساس المسؤولية وحسب .. والمسؤولية قرينة الساطة ، وهذه بدورها من مقتضيات حمل الأمانة في الناس .. وأحق العباد بالمستويات العليا هم أكثرهم نفعا وعلما بشرط أن يعملوا بما علموا .. وباب الترقى في المستويات مفتوح لكل آدمي من ذكر وأنتى — انظر كلمة « درجة » في كتاب الله وقد وردت في أربع عشرة آية — أما الطبقة فلم ترد بإطلاق — وأما « طبق » التي وردت في آيتين فهي بخلاف ما نحن بصددده :

والى مشكلات الفقر إنما كانت تدور في مجال الزراعة والحرف بوجه خاص ..
إذ لم تكن الصناعة (بمعناها الحديث) قد ظهرت بعد .. وعلى الرغم من هذا
التحديد الذي فرضته البيئة عندئذ على من تقدم ذكرهم من الكتاب ، فإن
الآثار التي تركوها كانت معينة لما تلاها من دراسات اقتصادية .. كما كانت
نماذج يقاس عليها عندما جاء دور الكتابة عن الأجرّاء في المصانع وعن
الظروف القاسية التي عاشوا فيها .. حين تكاملت عناصر البيئة الصناعية .

ومن بين هذا الجع من الكتاب الذين تأثروا بالتاريخ .. فريق توقف
كل منهم عند قضية بعينها تتفق واستعداده أو تشبع ميله للبحث في ميدان
محدد .. دون الدخول في جملة الدراسات الاقتصادية بأصولها وبفروعها .
ومن هؤلاء « مالثاس » وقد عكف على دراسة العوامل الحقيقية التي أدت إلى
تزايد السكان على تتابع الأجيال وعلى اختلاف الأقطار وظروف العيش
فيها . ولقد كان لبعض هؤلاء ، وعلى الأخص « مالثاس » ، نظريات بدأت
لعهده متواضعة في غمار الدراسات والآراء وهي كثيرة ومتزاحة .. ولكن
أقوال « مالثاس » ظلت بعد حياته بعشرات السنين .. ثم بعد عهده بما يقرب
من قرنين كاملين .. تتحدث دويلاً لا يزداد على مر الزمان إلا شمولاً لأطراف
العالم ونفاذاً إلى أعماق كثير من الصدور .. ولا يقترب من نظرات مالثاس
في السكان — من هذه الناحية — إلا الفكر الاشتراكي الذي بدأ ينتشر من
أواسط القرن التاسع عشر .. فاذا به ينتشر وينتشر .. ولذلك يلبس
الباحث في الاقتصاد (بوجه عام) خلال مائتي عام مضت ، أن الكثير
من المذاهب والنظريات يظهر ويختفي ، أو يراجع إلى سجل التاريخ ويخفت
صوته ، إلا هذين الفرعين المميزين وهما « مخاوف مالثاس » و « تخطيط
الاشتراكية العالمية » فهما يكسبان مع كل جيل ، مزيداً من اتساع رقعة

الأرض التي تحفل بهما، ومزیداً من الدویّ الغالب علی غیره من الأصوات (١).

ومن الكتاب الذين جاءوا بعد آدم سميث وكان لهم أثر عميق في سير الدراسات الاقتصادية « بنثام Bentham » ؛ ... كان مُقْبِلاً فيما كتب، ولكن منهجه في البحث والظروف التي عاش فيها بالإنجلترا ، كان لها أثر في تكوين آرائه التي اعتنقها كثيرون من جاءوا بعد آدم سميث .. ومن أجل ذلك كان « بنثام » جديراً بكلمة تربط جهوده بجملة الأدوار التي مرّ بها بناء الاقتصاد كما نعرفه اليوم ، وبيان ذلك :

كان هذا الاقتصادي الإنجليزي من المناطق ، وكان عيناً قاسياً في الرّبط بين القيود وأسبابها .. فما لم تكن هناك عوامل قوية تبرر تقييد نشاط الفرد أو توجيهه أو حتى إصدار التعليمات إليه من يملك ذلك ، فإن بنثام كان عيناً في تصديده لكل تدخل في سلوك الأفراد . وساعده على التمسك بما ذهب إليه وانتشاره في الأوساط العلمية ودوائر الأعمال أن إنجلترا — لعهد — نجحت في الإفادة من التطوّر السريع الذي مرّ به النشاط الاقتصادي العالمي .. على حين أن أقطار أوروبا تحكّمت عن الركب . وكان السبب الرئيسي هو تحرير السلوك الفردي — في هذا الخصوص — عند بنثام ومدرسته من التقاليد والعادات وشتّى القيود ، مع تشجيع التصرف الفردي على أساسين : أحدهما الاعتراف بالمنافسة بغير شرط ، والآخر التسليم بأن كل إنسان يبذل قصارى الجهد في تحقيق أكثر الخير لنفسه ولما يتصل به .

ويقول المؤرخون المنصفون من الإنجليز .. بأن هذه النزعة التي قوّاها

(١) ينصرف هذا القول إلى القرنين الأخيرين حين طفت المادية على العقول ، مع تقدم التكنولوجيا .. ولا نريد التسليم بأن هذه الحال باقية ، ولا نريد كذلك تبرير ما حدث أو إقراره .. وإنما نريد بما تقدم سرد الوقائع التي أدت إلى ما تلبس به العالم من فكر اقتصادي .. هذه نواته .

« بنثام » وهى النزعة الفردية مع المبالغة فى تقدير وزن المنافسة الطليقة (إن صح لها وجود بغير قيد) .. ويقول المؤرخون بأن هذه النزعة تدخل فى جملة الأخطاء التى وقع فيها الاقتصاديون الإنجليز خلال القرن التاسع عشر .. ومن آثارها أنهم أغفلوا النزعة الجماعية .. التى انتشرت خارج إنجلترا ثم تطورت وتفجّرت فى كتابات الاشتراكيين ومن تابعهم .. ويعزو البعض من الكتاب ما كان من أمر الاقتصاديين الإنجليز خلال القرن التاسع عشر ومتابعيهم لبنثام (فيمن تابعوا) إلى أن الدراسات الاقتصادية عندئذ كانت أقرب إلى دوائر الأعمال منها إلى دوائر البحث العلمى الخالص .. بمعنى أن كثيراً من الدارسين كانوا على صلوات وثيقة بالمصالح الآخذة بالازدهار .. وكان اندفاع الفرد ومقارنته من العوامل الحاسمة فى تحقيق الثراء لنفسه .. وباجتماع الثروات الطائلة للكثيرين .. يكون ثراء المجتمع .. أما أن تكون الرفاهة موزعة على الجميع .. بحيث تصل فى جملتها إلى أكبر عدد أو إلى أعلى مستوى .. فلم يدخل شئ من ذلك فى حساب رجال الأعمال المهمتمين بتشجيع الدراسات الاقتصادية وتأييدها فيما تتجه إليه من رأى يتفق وأحداث العصر .. ويقول آخرون أيضاً بأن (بنثام) ومن تابعه بالغوا فى اعتناق النزعة الفردية كما بالغوا فى البعد عن النزعة الجماعية لأسباب أملتها الفطرة .. فهم كانوا يطلبون الأمن على الحياة والولد والمسال .. فى عهد أظلمته الثورة الفرنسية القريبة من زمانهم .. وقد طغت فيها النزعة الجماعية الجامحة ، التى ظننت بأن تحقيق العدالة لا يكون إلا بتحطيم كل حصانة يعيش الفرد فى ظلها ويتلقاها عنه بنوه .. وذهب بعض الناقدين لبنثام إلى حد القول بأن طلبه للأمن وفقاً لمنهجه ، وفى ظل الرعب من أحداث الثورة الفرنسية .. سمّله على أن يصل بحقوق الفرد والنظم التى تكفلها ، إلى حد القداسة ! ومن حيث إن بعض هذه النظم كان ظلماً .

فقد أخطأ كل من تعلق بوهم القداسة ، لنظم يضعها الإنسان . . ولذلك رأينا الصروح تهاوى . . ولا تزال . . وهكذا نرى أن زوال القداسة عن النظم التي يضعها الناس ، قد مهّد لإعادة النظر في جملة الأوضاع التي استمدت وجودها من الفكر وحده . . . كما مهّد لمحاولة الرجوع إلى مصدر آخر بخلاف الفكر الذي قد يضل وقد يهتدى . . ما لم ينشط في إطار يمنعه من الخروج عن حدود طاقته . . ومن ثم كان الدين دوره مرة أخرى .. بعد أن طال احتجابه .

صعاب على الطريق

The Rough Road

عرفنا من البحث السابق أن فريقاً من المحدثين قد أحصى أخطاءً وقع فيها الاقتصاديون خلال القرن التاسع عشر .. وقالوا بأنه من أهمها — تغليب النزعة الفردية وإهمال الجماعة .. والظن بأن المنافسة الطليقة ظاهرة تصح في الحياة العملية كما تتراءى للباحث في مراحل تصوره للنماذج والفروض التي يصرف إليها قدراته الذهنية .. وكالقول بأن السعي الحثيث من جانب كل فرد إلى أن يحقق أقصى الخير لذاته ، سيؤدي تلقائياً إلى قدر مناسب من التوازن بفعل الفطرة التي تحكم سلوك البشر .. وقال هؤلاء الكتاب أيضاً بأن هذه الأخطاء وأشباهاها قدمهدت نفوس الملايين من الناس .. لقبول أى نداء يدعو إلى ما يعارض هذا كله .. فالنزعة الجماعية بوركت .. فانتشرت .. ثم طغت .. وحرية الفرد نسفت ثم أُبغضت وُبورك التدخل^(١) حتى تطور إلى صور شتى من الرقابة والمشاركة فالحلول الكامل محل الفرد والجماعة^(٢)

(١) التدخل هو ما يمار إليه في المراجع الإنجليزية بالمفردة اللغوية المقابلة Intervention وينصرف إلى كثير من الصور والأساليب التي تتخذها السلطات العامة بقصد الحد من الحرية الاقتصادية للفرد .. وقد ثبت أن جلة الحريات متأسكة .. ولا يتم قيد بمضها إلا يقيد الأخرى .

(٢) المقصود بالجماعة هنا .. جملة الأشخاص أو ما يعرف بالدوائر الصغيرة أو الدوائر الضيقة وأشهرها في النطاق الاقتصادي « الشركة » لذن يكون حلول السلطات العامة محل الفرد والجماعة هو الطريق العملي للتدخل الذي نهى إليه في المتن .. ثم إن مقررات هذه الدراسات أثرت ثراء كبيراً في ظل الثورات الصناعية والاجتماعية .. حتى قيل مثلاً لسكل من الفرد والشركة «قطاع خاص» وقيل لما يحل محل الأفراد والشركات ، قطاع عام .. وهكذا مما اشتهر أمره ، لما نبيه إلى أن هذه العبارات تراجع لأصول أجنبية نعت في البيئة التي عجمي . ذكره في سياق الكلام .. والقطاع مفردة معهورة ولكن الصحيح . « القطاع » كما في كتاب الله سبحانه ، والمفردة الانجليزية : Sector .. فيقال Private Sector ويقال أيضاً Public Sector ..

والمنافسة أُحيطت بالشكوك واستبعدت.. وأصبح التحكم أمراً واقعاً له عديد من الصور .. وساعد على انتشار هذه الموجة العاتية من الفكر الجامح ، أن لم يكن في الأرض التي طغت عليها حصون واقية أو ضوابط لا تلين .. وإنما هو اجتهاد يعارضه اجتهاد .. وأسماء تظفوا وأخرى تغوص .. فهذه تطورات وتلك تناقضات وثالثة يقال لها صراعات .. ومن حول مدارس الفكر والاجتهاد صنوف من الخلائق .. منهم مؤيدون ومنهم معارضون .. «وكل حزب بما لديهم فرحون» .

تقدم الزمن (خلال القرن التاسع عشر) إذن، والدراسات الاقتصادية تتراكم ويشيع فيها قدر من التردد والاضطراب .. فيما بين تفكير القرون الوسطى وبين نزعات الثورة الصناعية والثورة الفرنسية .. ومن ذلك مثلاً أن عاد رجال السياسة والحكم ، وكذلك التجار ورجال الأعمال، إلى النظر من جديد في مشكلات النقود والتجارة الخارجية .. عادوا بنشاط يفوق ما سجله التاريخ لأشباههم ونظراتهم حول القرن الخامس عشر .. ومن ثم لم يتوافر للدراسات الاقتصادية قدر من الارتفاع فوق الأهواء الشخصية والمصالح المتعارضة .. ولذلك تزايدت الصعاب على الطريق .. طريق الفكر والتدبر في الأمور الإنسانية .. على حين أن هذا الفكر بالذات (أعنى القوة العاقلة المدبرة في الإنسان) هذا الفكر كان ينتقل من نجاح إلى توفيق في الصناعات والفنون التطبيقية .. وهكذا اصطبح القرن التاسع عشر (بوجه خاص) بصيغتين : إحداهما مزيد من القدرة على الاستفادة بموارد الطبيعة وهباتها .. والأخرى مزيد من شقاء الإنسان !!

ولربما يقال بأن اشتغال رجال الحكم ورجال الأعمال بشئون الاقتصاد، أي بأمور تتصل بإنتاج الثروة وبعدالة التوزيع بين الأفراد وبين الشعوب ، قد كان خيراً للإنسانية .. إذ هؤلاء الساسة والتجار .. يجمعون بين التجارب وبين وفرة الاتصالات .. ولهم من هذا كله معين على حسن التقدير ..

ولكن التاريخ حفظ لهم غير ذلك .. لأن كل فرد منهم قد كان يعتمد بخبراته الخاصة ويطيب له أن يقتنع بها ثم يبني عليها حكماً عاماً . . وسنرى أمثلة عجيبة من مدارس الفكر الاقتصادي التي قعدت لهذا (العلم) كما يقولون . . أو لهذه الدراسات مُجملةً إذا أردنا دقة التعبير . . سنرى أمثلةً من تعميم القواعد استناداً إلى مشاهدات فجأة أو دراسة سطحية لبينة صغيرة أو أحداث عارضة في ظروف بعينها !! أما الأهواء والمصالح الخاصة لفرد أو لشعب أو لجنس من البشر . . فهذه أيضاً تركت بصمات واضحة على صفحات التاريخ الاقتصادي للعلم والأحداث جميعاً . . ومن الأمثلة على ما نقول به . . هذا النص الذي نوره حرفياً عن «الفريد مارشال» وهو بصدد الكلام عن «ريكاردو» . قال مارشال «إن نظرية النقود - باعتبارها جزءاً من النظرية الاقتصادية بوجه عام - هي وحدها التي تضار كثيراً حين تُبحث على ضوء الدافع الشخصي لحب المال ، دون التفات يذكر للدوافع الأخرى . وإن المدرسة المنهجية التي أقامها «ريكاردو» تكون في مأمن من العثرات . . في هذا المجال بالذات . . ثم يقول «مارشال» : «إن «ريكاردو» مذکور في بعض المراجع على أنه نموذج صادق للرجل الإنجليزي . . وعندنا (عند مارشال) أن ريكاردو قد يكون أي شيء أو أي رجل ، إلا هذا الذي قيل عنه ، ثم يستطرد مارشال مقررًا ما يلي . .

«إن ريكاردو عبقريةٌ فذةٌ ونادرةٌ بين الأمم . . وهذه العبقرية لا تجد أصولها في كونه من الإنجليز . . بل في كونه من الشعب اليهودي . . وإن قدرته على التجريد وبناء الفروض معزولةً عن واقع الحياة . . هي قدرة عجيبة لا يدانيها إلا نظائرها في فروع أخرى من الدراسات التجريدية التي أتقنها فريق من اليهود . . ومن مزايا «ريكاردو» أنه لا يخطيء حساب المراحل التي تمر بها دراسته ، حتى يصل إلى نتائج لا يجد الباحث مطعناً عليها . . في ظاهر الأمر ، ثم يقول مارشال: ولكن الاقتصادي الإنجليزي . . لا يستطيع

أن يسير في إثر ريكاردو حتى يصل باقتناع إلى ما انتهى هو إليه.. وكذلك قال عنه ناقدون من المدارس الاقتصادية الأخرى.. وزادوا الأمر إيضاحاً حين قرّروا (وأيدهم مارشال) بأن ريكاردو هذا يعتمد إلى الغموض حيث يتعدّر على من يدرس أقواله ، أن يكشف عن أهدافه .. ذلك أنه لا يريد الإفصاح بجلاء عما يريده آخر الأمر ، من دراسته.. فهو يبدأ بفرض معين ثم ينتقل إلى فرض آخر.. ولا سبيل إلى الاستفادة بالنتائج التي وصل إليها على أساس كلٍّ من الفرضين.. إن هي طُبِّقت على مشكلات من واقع الحياة!! ويزيد مارشال قوله .. إن ريكاردو لم يكتب للنشر وإنما كتب لنفسه ولخاصته من حوله .. فقد كان من رجال الأعمال وكذلك كان المقرَّبون إليه .. وكان هدفه من البحث العلمي أن يُزيل الشكوك التي تساوره !! لقد كان واسع الاطلاع ، كثير التجارب.. ولكن معرفته لم تكن متوازنة .. بل جنحت إلى ناحية ربّ العمل والممول.. وأغفلت دراسة الكادحين في طلب المعاش.. ومع ذلك أبدى شيئاً من العطف على العمال . وتمثل عطفه هذا في تأييده لصديقه « هيوم Hume » حين قرّر بأن للعمال أن يتساندوا فيما بينهم .. كما أن هذا الحق مكفولٌ لرجال الأعمال حين يتسكتلون لتحسين مراكزهم . وهذا هو كل ما يُطبقه ريكاردو من إنصاف للجاهدين في سبيل أبسط مقومات الحياة (١) « فرغنا من النص الذي أورده مارشال عن ريكاردو .. وكلاهما من رجال الاقتصاد السياسي .. وإن كان الأخير — بحكم زمانه وعمله — أكبر قدراً من غير شك .. . ضربنا هذا المثل .. حتى يتضح لنا أن بعض الصعاب التي اكتتفت طريق الدراسات الاقتصادية في التاريخ القريب .. ما قد كانت ترجع إلى المسؤوليات التي يحملها الاقتصاديون حين يكونون من

(١) Alfred Marshall, principles, 1961 p. 761 ، المرجع السابق

(م ٨ — الاقتصاد الإسلامي - ١٠)

رجال السياسة .. وإلى المصالح الشخصية التي تصبغ آراءهم بما يتفق وهذه المصالح ، حين يكونون من رجال الأعمال .. وإلى رواسب القرون في أعماق النفوس كما هي الحال عند العلماء الذين انحدروا من أصول سامية .. ونريد بهم اليهود « وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم » إن هذه الدراسات وما يكملها من اجتماع ، وأجناس ، ونفس ، ومجتمع .. قد اعترضت طريقها صعابٌ أشرنا إلى بعضها عن بعد .. بقصد التنبيه إلى حصاد الثورة الصناعية وحصاد الثورة الفرنسية ... أكان هذا الحصاد وروداً بغير أشواك ؟؟ .

ثم عكف الاقتصاديون أيضاً خلال الحقبة ذاتها (القرن التاسع عشر) على معالجة النقص الذي تبدى ، مع الزمن .. في آراء آدم سميث .. بشأن التجارة الخارجية .. وأعادوا النظر في الأسس الصحيحة لهذا النشاط العالمى الخطير .. وتأثروا بالمنهج الاستقرائى الذى يبدأ بالمشاهدة العلمية وجمع الحقائق .. . وهنا واجهت الدراسات الاقتصادية صعاباً من طبائع الأشياء .. لقد اختلف بعض الحقائق عن بعض باختلاف البلاد .. فهذا بلد زراعى وذلك صناعى .. هذا متقدم والآخر متخلف .. ولكل من هذه المكونات الخاصة لاقتصاديات الإقليم أثر على تجارته الخارجية .. ولذلك لم يكن من الميسور الوصول إلى قواعد عامة .. ومن ثم نظرية واحدة لهذا الفرع الخطير من فروع النشاط الاقتصادى العالمى ..

لقد تراخى بعض البلاد المعروفة بدراساتها الاقتصادية المستمرة خلال مائتى عام مضت (كإنجلترا) تراخى هذا البعض فى تركيز الاهتمام على كل ماله صلة بالاقتصاد المتخلف .. وهذا أمر يعيب البحث العلمى الخالص .. إن كان يهدف حقاً إلى خدمة الإنسانية برفع الكفاية وتقليل التضحية وزيادة الرفاهة .. للناس كافة .. أو لأكثريهم على أقل تقدير .. يقول بعض الثقات : إن دراسة التجارة الخارجية بقدر كاف من الإحاطة .. يُخرج إلى ميادين لا شأن للاقتصاد بها .. ولذلك تختلف بعض العلماء عن

التوسع في وضع نظريات عادلة للتجارة الخارجية .. تشمل بلاداً تنتج الحامات وتفيض عن حاجتها ولم تتوافر لها مقومات التصنيع .. وتشمل بلاداً لم يرزوا أهلها درايةً كافيةً في التطبيقات الفنية .. وأخرى لم تُرزق من المراكز المميزة ما يجعل لها الصدارة في البحر، أو عبر اليابسة .. وهكذا تفاوتت معدلات التبادل^(١) وزادت البلاد الغنية ثراءً .. كازادت البلاد الفقيرة حرماناً حتى أهدرت الحاجة آدميتها .. وكل ذلك لأن طريق الدراسات الاقتصادية لا تخلو من الصعاب !! والحق إنه مامن صعوبة لا تدلل .. إلا واحدة .. هي اقتناع الفرد بأن قدراته وهباته جميعاً .. أمانةٌ يُسأل عنها .. وهي إنما وهبت له ليجعلها في خدمة الإنسانية .. لا لتكون أداة بطش أو أداة استغلال (٢)

(١) تذكر مع الأسف - أن فريقاً من أساتذة الاقتصاد العرب قد تابع الكتاب الأجانب في القول بأن (معدلات التبادل) هي التفسير الصحيح لتخلف البلاد النامية .. وبهذا اعتبر التظالم في التجارة الخارجية ظاهرة مشروعة .. وليست كذلك قطماً .. وهذه قضية هامة لا تسخل في الطلاق المحدود لهذا الكتاب .

(٢) لا يزال سباق التكلا متصلاً .. ولا يزال متصوراً على عرض المادة الاقتصادية (المشهوره) مع تجربتها من آثار لولاء السابى الذى أظل معظم الجهود من قبل .. ولكن يطيب لنا - مع ذلك - أن نذكر التارىء في هذا الموضع بالذات ، ييمض آيات الذكر الحكيم .. وهى هنا حاسمة .. اقرأ لذن من سورة النحل الآيات من رقم .. إلى رقم ٦٦ ثم أرجع للمتن .. ووازن بين اجتهاد الناس وما يتلبس به أحياناً .. وبين القول الحق .

القرن التاسع عشر والمنهج العلمي

Scientific Method in the 19 th. Century

نقف مرة اخرى عند القرن التاسع عشر .. لنرى كم من الجهود بذل في سبيل الاقتراب من طريقة علمية لدراسة الاقتصاد ومشكلاته ، خلال هذه الفترة الزمنية البالغة الخطورة في تاريخ الإنسان . . منذ أن عمر الأرض إلى يومنا هذا .

وبين يدي الحديث عن المنهج العلمي الذي كانت له طرائق شتى عند الاقتصاديين وغيرهم ، نرى لزوماً أن نشير سؤالاً يسبق إلى الذهن . . ونحن نرى تكرار الوقوف أمام فترة معينة من التاريخ القريب ، وهي ما اصطُلمح على تسميته بالقرن التاسع عشر . . وعندما نلاحظ أيضاً أن الأحداث التي تستغرق جهود العلماء والمحققين . . والتيارات الفكرية التي شغلتهم ولا تزال . . قد جرت كلها في القارة الأوروبية وفي إنجلترا 11 لا بد إذن ، أن يكون لهذا التحديد في الزمان وفي المكان ما يبرره ، وفيما يلي البيان : أما عن المكان ، فقد كانت أوروبا (وُلدحق بها إنجلترا لتيسير الإشارة) مسرحاً للكشف عن طاقات الطبيعة وخصائص مواردها . . وهكذا قامت بأوروبا قلعة الصناعة . وأما الزمان ، فقد كانت هذه الفترة سجلاً حافلاً بالتحوّل من الحرف إلى الصناعات ، ومن البساطة إلى التركيب والتحليل . . ومن الحياة الإنسانية التي صاحبت الزراعة ، وتكاملت فيها مقومات الفطرة البشرية (من روح ومادة) إلى عصر شديد الصخب والعنت ، أخذت فيه الماديّة سمّتها الصاعد حتى لا تكاد تترك للقيم المعنوية ما تماسك به أن تزول . . ومن ثم كانت خطورة هذا القرن بالذات . . ونريد به : القرن التاسع عشر . .

وفي معاجم اللغة عديد من المعانى التي يُرمز لها بهذه المفردة : فالقرن ستون عاماً وهو مائة كاملة ، وهو الجيل من الناس ، إلى آخر ما صحَّ عند علماء اللغات .. ولكن المعنى المتفق عليه عند المشتغلين بالدراسات الإنسانية عامة والاقتصاد بوجه خاص لمفهوم القرن التاسع عشر ، هو معنى لا نظير له ولا شبيهه .. فهو فترة زمنية تزيد على المؤلف ، وهو أحداث جسام أحاطت بالبشرية إحاطة تامة ، بحيث سارت تيارات الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في موكب واحد مع تطور النظم والأساليب في معالجة الجوامد .. (ونريد بها المواد والطاقات) وفي معالجة أمور الإنسان .. كل هذا سار في وقت واحد .. وشمل التغيير ما كان جماداً وما كانت فيه الحياة .. فكأنما كانت تيارات التحول أمواجاً تغطى وجه الأرض في طوفان ، ثم إن بعض عوامل التغيير مرّ بأدوار جاءت من بعدها أدوار .. وهكذا توافر لأحداث هذا القرن ترابط شامل جعلها شبيهة بالشبّاك .. وكان انتشارها الأول حيث تواجدت الوقائع في كل مجتمع صناعي متقدم ، فمادونه ، فالبلاد المتخلفة تباعا (طوعاً أو كرها) حتى البلاد الغارقة في السكون .. لم تسلم من خيوط هذه الشبّاك .. وإذا بالظّل الكئيف للقرن التاسع عشر يحيط بالأرض كلها .. وفي هذا تفصيل لا يتسع له المقام .. وإنما نشير إلى أن الحضارة المادية ما قصّرت بذاتها عن تقريب المزيد من الرفاهة إلى الناس ، أما الفكر ومسالكه ، وأما المذاهب وما قامت عليه من اجتهاد .. فقد شابتها أمور نورد نماذج منها في المواضع المناسبة من هذه الدراسات ، ولكن أخطرها قد كان الاندفاع إلى هدم الأوضاع المستقرة لإخلاء الأرض من القديم وتصميم الجديد من النظم الحديثة اللائمة بالقرن التاسع عشر !! وشملت هذه الحركة كلاماً من مراكز الإنتاج الصناعي وجملة الأوضاع والنظم التي تعيش المجتمعات في ظلها !!

بدأت موجات التغيير في مراكز الإنتاج مع التحكم في البخار، وبدأ التغيير في الأوضاع الاجتماعية جملةً مع سقوط الباستيل، وقد وقعت هذه الأحداث

تباعاً في أزمان متقاربة . . ولا مفر من التسليم بهذا الترابط الشديد بين عوامل التغيير المادى وعوامل التغيير الاجتماعى ، ولذلك قيل بحق : إن القرن التاسع عشر بدأ في عام ١٧٨٩ وامتد إلى عام ١١٩١٤) فعندئذ فقط وصلت أحداث الثورات إلى آخر مداها وأثقلت بها السنين بالتبعبات والمشكلات . . قتهاوت . . وأفسحت المجال للقرن العشرين الذى بدأ عندئذ فقط . . وبين يديه تراث ضخيم ، قوامه حضارة مادية غير مسبوقه (واتجاهها صاعد) وأوضاع اجتماعية تتألف من عديد التجارب . . حاضرها تناقض وصراع . . ومستقبلها مزيج من الخوف والارتياح !!

هذا هو القرن التاسع عشر الذى شهد ظهور التكتلات والامبراطوريات الاقتصادية . . وما دخلت هذه كلها في دور التصفية إلا مع بداية النزاع المسلح ، في عام ١٩١٤ ، ولأنه لمن أخطر الأمور على القارىء العربى ، أن تُقدّم إليه الفروض والدراسات القائمة على فهم خاطئ للطبيعة البشرية على أنها مناهج علمية ، حقاً وعدلاً (٢) .

لذلك كان لزاماً أن نشير إلى الوعاء الزمنى وإلى الأرض التى جرت فيها هذه المحاولات . . لوضع الأصول والقواعد لما يقال له علم الاقتصاد ، دون فصل حاسم بين ما هو ثابت من الحقائق والروابط ، وبين ما هو وصف جزئى أو رأى شخصى . . كلاهما لا يصلح على التعميم . . ولذلك يجمع الثقات

(١) هذا رأى مشهور وله أسانيد التى ألحنا إليها بإيجاز . . ورأى آخر يقول: القرن التاسع عشر قد بلغ غايته في سنة ١٩٠٥ وسنرى ذلك في بحث نال بهذا الكتاب .

(٢) كان هذا أمراً واقعاً في البلاد المغلوبة على أمرها خلال عشرات من السنين. مضت تحت نير الاستعمار وفي حالات من الفرقة والتناوب بالألقاب فيما بين أجزاء الأمة الإسلامية . . وبخاصة من أواخر القرن التاسع عشر . . وزادت الآثار عمقاً وانتشاراً مع الزمن ، حتى أصبح المرض الوافد داء مستوطناً . . فقد تخرجت أفواج من الرجال تؤمن بالتقافين الفرنسية والإنجليزية . . بوجه خاص ، وتدرجوا في المناصب حتى أصبحت مراكز القوة ومهاد العالم جيمياً . . تؤمن بأن الغرب هو مصدر الإشعاع في شئون الاقتصاد الذى تتكلم عنه ، وفي غيره مما يدخل في مفهوم الدراسات الإنسانية . .

حتى هذه الدراسات.. على أن معظم القوانين الاقتصادية يُعيّنُ الميل والاتجاه.. دون تحديد العلاقات الدقيقة بين المفردات.. وهكذا تقع كغيرها من قوانين العلوم الاجتماعية في المرتبة الثانية ، على أساس أن المرتبة الأولى لقوانين الرياضة وفلسفة الطبيعة .

أما المناهج العلمية التي توصل بها الباحثون في الاقتصاد إلى وضع هذه القوانين .. ثم نقدها وتعديلها أو العدول عن بعضها ، فهي تنتمي إلى فروع أخرى من الفلسفة كعلوم الكلام والمنطق ، وهي طرق بصيرة .. تهدف إلى ترتيب العمليات الذهنية للوصول إلى الكشف عن غامض أو تثبيت أمر أو نفيه... وأشهر المناهج أربعة عدداً .. بيانها: الاسترداد، والاستنباط، والاستقراء ، والتجربة.. وفي العشرات الأخيرة من السنين كثرت التفريعات على أصول المناهج .. وبخاصة مع التزايد من الدراسة الرياضية في المناهج ذاتها بقصد تهذيبها.. كالجمع بين التجربة والاستقراء في منهج واحد ، وكالقول بأن المنهج المثالي هو الذي يعتمد الاستنباط والاستقراء معا إذ لا غنى عن مساندة أحد المنهجين بالآخر ، بل إن الأمر لا يقف عند المساندة وحسب ، بل هو تكامل يقتضى اتباع المنهجين في وقت معا .. وكل هذا حسن جميل .. وإن كان لا يرقى إلى مناهج المتكلمين من علماء المسلمين (١) ولكننا بصدد القرن

(١) ذكرنا الخطوط المريضة لما يقال له « مناهج البحث العلمي » وهي ترجمة لعبارات شتى ترد في اللغات الأجنبية.. ويلاحظ أنها جميعاً تقوم على الحواس والقوة العاقلة .. وحسب وتندرج هذه المناهج كلها تحت شعبة واحدة من الشعب التي يتألف منها أسلوب البحث العلمي عند فقهاء المسلمين .. ومن آثارهم نعلم أن هذه الشعب هي :

أولاً — تحرير النص .. بمعنى جمع النصوص والبيانات والوقائع والتأكد من سلامة الرواية ومن دقة الشاهدة والترصد عند جمع المادة التي يستند عليها الباحث .. سواء أكان بصدد تحقيق حكم .. أم بصدد تطبيقه .

ثانياً — لإعمال القوة العاقلة المدبرة ، حيث ينبغي للعقل أن يعمل .. وفي هذه الشعبة إحاطة تامة بمناهج المتكلمين من الفرنجة ومثليهم .. وفيها فوق ذلك ضابط يقف بالباحث عند الحد الذي تطاقه طبيعة البشر .

ثالثاً — العبودية .. ويقال لها أحياناً « التعمد » وما يقيت آثار الأولين من السلف إلا لأنهم كانوا يدرسون ويبحثون ويكتبون .. عابدين .. لا مستغنيين ولا لاعبين .. وفي هذا تفصيل يخرج عن نطاق هذا الكتاب .

التاسع عشر وحده، وعلماء أوروبا وإنجلترا، في محاولتهم إرساء الدراسات الاقتصادية على أسس يطمئن إليها حاكم العقل، فنقول استنادا للراجع الوثيقة.. إن جهود القرن التاسع عشر (فيما نحن بصددده) كانت مهضبة.. ولكن يؤخذ عليها الشيء الكثير، ومن ذلك :

— استمر جمع الوقائع وإعداد الإحصاءات لتكون منطلقا للمنهج الاستقرائي.. ولكن شأها انحياز ظاهر إلى ما يمس مصالح التجار والممولين، دون الطبقة العاملة التي أهمل أمرها، ومن ثم كان المسح غير شامل وكانت الصورة التي يدرسها الباحث غير كاملة.. ويستثنى من ذلك بعض الأوراق البرلمانية كتقارير الفحص والاستقصاء، فمن هذه ما تناول شؤون العمال بأسباب.. على أن عمليات جمع الوقائع وتسويتها خلال العشرات الأولى من الثورة الصناعية.. قد كانت الركيزة التي قامت عليها بعد ذلك طوال القرن التاسع عشر.. دراسات تاريخية وأخرى إحصائية.

— خلت عمليات المسح وجمع الحقائق من الموازنات.. ومن ثم جرت تيارات الفكر الاقتصادي في قناة ضيقة، لا تسمح بشمول النظر إلى ما حولها وما دونها.

— أسرف الباحثون والعلماء في محاولاتهم للتبسيط.. ومن ذلك مثلا أن ريكاردو ومدرسته كانوا يعتبرون الأدمى كمثباتا ويهملون تماما دراسة التأثيرات التي يمكن أن تطرأ عليه وتؤثر على تصرفه الاقتصادي.. بسبب وجود استعدادات طبيعية كاملة فيه.. وبسبب خضوعه إلى حد كبير للمحيط الذي يعيش فيه ثم محيط آخر ينتقل إليه.. ولقد أسرفوا في هذا الأمر إسرافا عجيبا، حتى في دراسة المجتمع الإنجليزي المحيط بهم فقد أقاموا له نموذجا من خيالهم.. وكان كل أفراد هذا النموذج، جميعا، من رجال المدينة الذين يحيطون بالعالَم وأشياءه (أعنى ريكاردو ومدرسته) وحين عرضوا لغير

أمتهم من الناس .. رأوا بوضوح أن لكل شعب بيئة وتاريخا وللناس أنماطا للمعيشة ونماذج ثقافة تنعكس على السلوك الاقتصادى وغيره .. علموا هذا ولكنهم أسقطوه من الحساب عامدين .. وفى تبرير ذلك قالوا بأن هذه الفروق سطحية .. ومن ثم لا تلبث أن تزول ، حين يتعلم الناس كلهم أجمعون ، أساليب العيش التى يتبعها المجتمع الإنجليزى ! ومن حيث إن هذا المجتمع قد كان يتألف فى تقديرهم من تكرار أمين لرجل المدينة بالجملة . . فقد أقام هؤلاء العلماء دنياهم على هذا الخيال ووضعوا من النظريات الاقتصادية ما كان هذا هو الأساس فيه ، من حيث دراسة طبائع البشر .. ولم يكن منهج الاقتصاديين فريدا فى هذا الجرمى وراء الخيال ، بل له نظائر .. فقد حاول رجال القانون من المعاصرين لهذه الأحداث والدراسات ، أن يفرضوا القانون الإنجليزى على الهندوس كتجربة مرحلية .. تمهيدا للتعميم .. على زعم أن الفروق بين الناس لا بد أن تزول !!

— لقد ترتب على هذا التصور فى المناهج أن كانت القوانين التى تحكم الاقتصاد فى هذا العصر بالذات ، هزيلة ومُرتجئة .. وفى الحق .. ما ذكرنا إلا أقل من اليسير .. ولكن أخطر ما عاب جهود علماء الاقتصاد فى القرن التاسع عشر ، فى دراستهم لطبائع الناس ، نظرتهم إلى مركز العامل من المجتمع .. وإدخالهم جهوده وشقاؤه فى سبيل كسب المعاش ضمن دائرة السلع .. وإسرافهم فى تقدير آثار عرض العمل والطلب عليه ، مع إسقاط كل اعتبار لأدمية العامل .. وهكذا تهيدات الأسباب للثورة على هذه الآراء بل على جملة الأوضاع (١) .. والحق إن مكانة الأجير ، كما كفلها الإسلام ، قد بلغت فى مراتب القيم الإنسانية ما لم يفتن له كتاب الاقتصاد إلى يومنا هذا .

(١) المرجع السابق (الفريد مارشال) ص ٧٦١ و ص ٧٦٢ .

فراغ...

Vacuum...

في أواسط القرن التاسع عشر قامت فواصل من الزمان والمكان والبيئة، حالت بين ترابط المجتمع الإنساني في داخل الوحدة الإنتاجية ، كالمصنع ، كما حالت دون الترابط فيما بين أفراد الدرجة الاجتماعية المعينة كعمال حرفة أو عمال صناعة .. وفيما بين المستويات التي يعلو بعضها بعضا ، في التنظيم الهرمي لكل مجتمع ، إلا أن تتعرض الجماعة لخطر يهدد مصالحها ، فعندئذ كانوا يتساندون ، بدافع الخوف لا بدافع الأخوة بين الناس ..

وفي هذه المرحلة من مراحل التاريخ الحديث أيضا قامت الحجُوب بين الباحث وبين الظاهرات التي يبحثها .. كما كانت الحال بين رب العمل وبين الأجر آء الذين يشتغلون لحسابه .. ولذلك كانت الدراسات الواقعية للأدوار التي مر بها التطور الاقتصادي ، مشوبة بالكثير من القصور والانحراف ، وجاءت القوانين وقتية أو جزئية أو فاسدة .. وهذا سبب رئيسي من أسباب ما يقال له تطوير الدراسات الاقتصادية أو تطويرها . . ما كان منها مجردا وما كان واقعيًا .. بل إن أصول الاقتصاد تختلف في عهد آدم سميث عنها في عهد جون ستيوارت مل^(١) عنها في عهود تالية .. إلى وقتنا الحاضر . .

(١) « جون ستيوارت مل John Stewart Mill » اقتصادي إنجليزي ، أسهم في الدراسات الفلسفية الاجتماعية . . كان أبوه اقتصادياً (James Mill) وعلمه مبادئ وآراء بنتام وريكاردو . . بدأ شديد الإخلاص لما ذهب إليه بنتام ، ثم كان نائراً عليه ، وأخيراً عاد نصيراً لما قرره بنتام من جديد . . وفيما بين عام ١٨٣٠ وعام ١٨٤٨ مر بهذه المراحل ، ويقول المؤرخون للقرن التاسع عشر بأن جون ستيوارت مل عاصر نقابات عنيفة وخطوات فسيحة في طريق السككوف الدلمية وبخاصة في فلسفة الطبيعة ثم في علم الحياة . . وكان لهذه التعبيرات التي أحاطت به آثار ظاهرة على تفكيره وكتابه . . ولأن لم ينتبه لذلك . . وأهم كتاب صدر عنه « أصول الاقتصاد السياسي ١٨٤٨ » و Principles of political Economy 1848 - راجع : « Spicgel » المرجع السابق .

وكان هذه الجهود المستمرة لعلماء دانته لهم أسباب البحث والجمع والتركيب والتحليل خلال مائتي عام . . لم تكن كافية لإرساء هذا الاقتصاد السياسي على قواعد ثابتة . . ولم تكن كافية لاختيار جملة الأصول التي تقوم عليها هذه الدراسة الهامة في حياة الإنسان . . مع أنه كان من المرجو عند هؤلاء الأعلام أن ينتهوا إلى قول فصل . . ولو في مجالات الأصول دون الفروع !!

قال الأولون بأن الأصل هو ما يُدبّتنى عليه من حيث إنه يُدبّتنى عليه (١) ومؤدى ذلك أن كل ما يقام على أصل ضعيف ، لا يثبت بل ينهار ، ويدكُّ الأصل المتخاذل الذي حملته الفروع . .

إن المتأمل في هذه الدراسات يخرج من متاهات إلى متاهات . . ويعانى من المشقة ما يعانىه من أجل علامة هادية على الطريق . . وذلك لأنها (في معظمها) حشودٌ من الآراء . والفروض ، والنماذج المصنوعة في الخيال ، والنظم الموضوعية بإرادة الفرد ، ومن بعده أفرادٌ وأفراد ، ولكل منهم رأى وسلطان . . ولكن إلى حين . . وهكذا تخرج المجتمعات من تجربة إلى تجربة . . ويقال بأن كل تجربة تساندها نظريات ، ولكن لا سكينه ولا قرار .

فما هي الأسباب الحقيقية التي جعلت « الاقتصاد » مصدر شقاء مقيم ، للعاملين به وللعاملين عليه ، في كل أرض وفي كل زمان خلال القرنين الأخيرين بوجه خاص ؟

الأسباب كثيرة . . ومنها ذلك الفراغ الخفيف الذي أظلمت زواياه من أواسط القرن التاسع عشر . . فكيف نشأ ، وما حقيقته ؟؟ هذا ما نعرض له في إيجاز يوضح بعض الأسباب التي جعلت معظم جهود الدارسين لا تزيد على حديث معاد في دوائر مقفلة ، منها إقرار الأمر ثم نقض يتلوه إقرار من

(١) راجع : كشف اصطلاحات الفنون ، للشيخ محمد أعلى بن علي التهانوي .

بعده نقض جديد .. فتعديل أو عدول، إلى آخر ما يبتدعه خبراء الصياغة...
والغموض لا ينجلي ، وإنما الشقاء يزيد !!
لهذا الفراغ عناصر محدّدة ، منها ما يلي :

— البُعد النفسى بين المالك وما يملك .. فقد كانت الحرف إلى أواخر القرن الثامن عشر تقوم على جهد المعلم أو الأسطى وتلامذته أو الصبية .. ثم أدوات قليلة يتم بها الإنتاج ، وهى ملك لصاحب العمل (وهو الأسطى) وقد تتدخل المضاربة أو التجارة بقدر يسير ، حين يقوم تاجر أو وسيط بتمويل عقد معين (كإمداد الأسطى بالخامات مثلا) وفى هذا النطاق المحدود كان المنتج يحيط بالمنشأة إحاطة نفسية ، لأنها قوام حياته وحياته عياله .. وحين اقترب القرن التاسع عشر من أواسطه، كانت وحدات الإنتاج الآلى لا تزال قليلة ولكنها حلت محل الورش والمحال الصغيرة وارتفع صرحها لبنة فوق أخرى بمجهود الجيل الذى شهد أواخر القرن الثامن عشر وعاصر مولد البخار والآلة كما عاصر الخطوات الأولى لبناء تلك المصانع .. وبانقضاء هذا الجيل ، آل النشاط إلى جبل جديد لم يشهد عهد الأدوات البدائية التى كانت تطوى آخر النهار فى صحن الدار ، ثم تنشر نهاراً فى رحابها أو فى أرض مجاورة .. ولم يشهد كذلك مولد الوحدات الآلية لأول عهدها وكيف نمت بالحرمان والقسوة .. قسوة المنتج على نفسه وعلى عياله ، فضلاً عن قسوته على العمال .. وكل الذى رآه هذا الجيل الجديد هو أنه قد آلت إليه مصانع تدور وثروات تتزايد، ولكن بينها وبينه ذلك الفراغ النفسى الذى لا يملؤه سوى المصاحبة الطويلة التى يشد من أواصرها ولاء فطرى أو اجتماعى ، ويحدوها الأمل ، كما يعطف والد على ولده يُدشّشُهُ ، والأستاذ على تلميذه يهذب ..

ولكن هذا الجيل الذى ولد فى النعيم وفتح عينيه على دخان المصانع وهو يتصاعد فى أجواء مراكز الإنتاج ، ليُحِيلَهَا إلى ظلام .. ما الذى يعرفه عن أداة الإنتاج وهو لا يراها فضلاً عن أن يلبسها !! وما الذى يشعر به نحو

هذه الجدران التي ألفها سامقة وما أقام منها الأركان ولا رفع القواعد ؟
لا شيء . . لأنه الفراغ !

- وجماهير العمال الذين يراهم الوارث لوحدات الإنتاج .. يفدون على أبواب المصانع خصاصا ويصدرون عنها خصاصاً . . ما الذي جمع بينهم وبين صاحب المال ؟ اللهم لا شيء مما كان يجمع بين الصبيان وأبيه وجده من الأسطوات ، حين كانوا (قبل ذلك بخمسين عاما مثلا) 'يسهمون في الإنتاج بأيديهم ، والصبية في عونهم . . يُنتجون ويتعلمون وهم عند صاحب العمل بمنزلة الولد . . وكذلك كانت نظرة ربة البيت إليهم ، فلم عند صاحب حساب كحساب صاحب الدار وأبنائها . . فالقليل من الطعام أو الشاهي ، يقدم للجميع في وقت واحد ، وفي مكان واحد ، وبأسلوب واحد ، في صحن الدار أو على مشارفه . . وقد عرفنا أن الدار للسكن وللإنتاج جميعاً . . هذه الصورة الإنسانية تراجعت ثم تضاءلت ، ثم زالت . . وحل " محلها تمييز " بين صاحب العمل الذي ورث أموال الأسطوات ، وبين العمال الذين ورثوا مراكز الصبيان . . ولكن قام بين الفريقين فراغ نفسى خفيف . . فلكل منهما حاضره وما يشغله ، ولكل منهما تخطيط لمستقبل الحياة . . فالمنتج أصبح معنئياً بتنمية المال . . والعمال أصبح مثقلاً بمطالب العيال . . بل إن بعض الكتاب الذين أجادوا الوصف في هذا المضمار (١) قال بأن العامل طغت عليه فكرة واحدة وليس

(١) ككتب فريق من المفتلين بالدراسات الاقتصادية، وتاريخ العمل والعمال بوجه خاص فصولاً قيمة . . وقد أشرنا لبعضهم في هذه الدراسات . . ولكننا نريد هنا أن نضيف لونا آخر من ألوان الدراسات الميدانية وقد قام به فريق من المديرين ، في أوائل القرن العشرين ، ومن هؤلاء من ترك مكاتب الإدارة وكلام المصنع والبلد . . وذهب في بيئة أخرى وعاش مع العمال بضع سنوات بين الولايات المتحدة وبين أوروبا . . ثم كتب عن خبرة ومضالمة للعمال ومشاركة لهم في واجباتهم وفي أساليب العيش . .

راجع مثلا « Whiting Williams » وله كتابان :

(Thorny Hands and Hampered Elbows) .

(What is on the Workars' Mind in Western Europe) Pub.
Charles Scribner and Sons, NeX York, 1922.

وليزيد من البيانات ومن الدراسات في الموضوع، راجع ، المؤلف ، « التصنيع ومكلائته »

مطبعة الأهرام بالقاهرة ١٩٦٤ .

منها فكاك .. هي حاجته إلى القوت : قوت اليوم .. هل سيجده وأين يجده ..
وكيف ؟ .. وقوت الغد .. ماذا سيكون من أمره ؟

فراغ نفسى مخيف .. فصل بين صاحب العمل وبين أعوانه الذين ارتبطت
أرزاقهم بتخديطه للاستثمار ولتحويل رؤوس الأموال من صناعة إلى صناعة،
ومن بيئة إلى أخرى ، ومن قارة إلى قارات .. هذه هي مشاغله .. وللنفس
البشرية مناقات .. إذا استنفدتها النزعة الفردية والمصالح الشخصية فإن أمر
الجماعة بعد ذلك نافلة .. إن بقي له مكان .. وهكذا توافر عنصر جديد
للتباعد وإساءة الظن ، فالكرهية . وما تلا ذلك من صراعات وتناقضات
وتطورات .. هذى أصولها ، أو بعض الأصول .

وصوراً أخرى من الفراغ المخيف .. يُخطئها العَدُوُّ ، فضلاً عن الحصر
الدقيق .. فالأعمال اتسعت والفروع انتشرت داخل قلعة الصناعة وعبر
المحيطات ، والأسواق لا تقف عند حد إلا لكي تتخضم - ماه من جديد .. فزادت
المسافات اادية الفاصلة بين صاحب رأس المال وعماله ، وموظفيه ، وعماله ..
وتفاهم الفراغ النفسى حتى ضل أصحاب الأعمال طريقهم ، فاستعانوا بالوكلاء ..
وتقدم القرن التاسع عشر نحو أواخره ، فإذا بالوكلاء يشكلون طبقة
عازلة بين الأطراف الذين جاءوا للتقريب بينهم . ولذلك قلنا بأن هذه
الفترة المعينة من التاريخ الحديث ، قد شهدت من الفواصل والحواجز ما زاد
قسوة الفراغ أضعافاً .. ذلك أن الوكلاء 'شغلوا' بذواتهم وبمصالحهم ..
وجاهدوا لتحسين مراكزهم ، لا لخدمة الغرض من وجودهم ... كذبوا على
أصحاب الأعمال وعلى العمال جميعاً ، ومن ثم كانت البيانات التي يقدمونها
لا تتخلو من التواء أو اصطناع لما يُرضى .. ولو على غير أساس !

في غمار هذه العواصف الاجتماعية كتب المصلحون .. واشتغل بدراسة
شئون الاقتصاد .. من يدري ومن لا يدري .. حتى اصطلحت المدرسه
الألمانية على تسمية الكثرة من هؤلاء « بالدخلاء المتطفلين^(١) » .

وفيما وعاه التاريخ عن هذا العصر القريب كتابات كأنها شواظ من نار،
لعشرات من المشتغلين بالاقتصاد، ومن أحدثهم نسبياً «ثورشتين قبلين» ..
وكتابات أخرى هادئة موضوعية ، كتلك التي تركتها المدرسة التقليدية
الحديثة من أواخر القرن التاسع عشر .. ومنهم من يقول بأنه بمن أخطر
الأخطاء التي وقع فيها الاقتصاديون الإنجليز - بوجه خاص - خلال القرن
التاسع عشر ، أنهم لم يروا العلاقة الوثيقة بين عجز العمال وبين فقرهم .. فهم
عاجزون لأنهم يعيشون في حرمان .. ومن ثم يكون التشدد في إرجاء الإنصاف .
حتى يرتفع مستوى الأداء ، مفارقاً لطبائع الأشياء وخالياً من الإنسانية ..
وخطأ آخر أضل سبيلاً، ذلك أنهم ظنوا بأن الأوضاع التي سادت في أوائل
القرن التاسع عشر قد كانت لها قدسية وحصانة .. كملكية المصنع والتزام
الأجير بعرض يده في سوق العمل تحت رحمة قانون العرض والطلب ! اظن
الاقتصاديون أن هذا صواب ، وقد دوا له ودافعوا عنه وتركوا للثامرين
عليهم أن يقولوا بأن مذهباً جديداً هو المأمول .. حتى يحفظ للأدنى
كيانه ! وهكذا ظهرت العقائد والمبادئ والمذاهب المضادة .. كرد فعل
لما كان من تخبُّط في فراغ وفي ظلام (١) .

(١) يلمس القارئ المطلع على أثاره ولو بسيرة من أحكام الدين .. البون الشاسع بينه
هذه الأوضاع وبين «الاقتصاد الإسلامي» ولأنه لفتح قريب إن شاء الله رب العالمين .

حصادة القرن التاسع عشر^(١)

The Reap of the 19 th. Century.

عرفنا من جملة الدراسات التي تقدمت .. أن القرن التاسع عشر هو أخطر مرحلة مرّت بالإنسان إلى يومنا هذا .. لأنها فتحت أبواب المعرفة التجريبية ومهدت لاستعلاء البشر على كل من الطاقات والموارد .. فما توقف التقدم التكنولوجي من ذلك العهد أبداً ، بل توالت التجارب واستمر الإبتقان والإبداع .. وعرفنا أيضاً أن هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الإنسان قد توارى كبت فيها التيارات الفكرية العنيفة وتنازعت ، ثم طغت على كل قديم فقوته وحوالت إقامة صروح من خيال .. وفي هذا تفصيل عرفنا طرفاً منه .. وأن لنا أن نبني على هذا الأساس ، وأن نتخذ منهاجاً مناسباً للمرحلة التي تبدأ بهذه الكلمات .. فنحن نعرف من القرن التاسع عشر بعض الحقائق ونعرف أن حصاده كبير لعده وأنه باق بآثاره .. إذ تلتقى عنه القرن العشرون هذه التركة المثقلة بالمشكلات .

هذا المنهج الذي نتخذه من الآن هو تقدير العناصر التي يتألف منها هذا التراث ، واحداً بعد الآخر ..

فمثلاً تقدم الإنتاج وزادت الرفاهة بضمنها .. فبرزت مشكلات الفقر

(١) نريد بالحصاد هنا جملة ما تخلف من خير وشر ، لأن الأجيال اللاحقة تعني ما زرعه جيل سابق ، أو أجيال ، وتجاوز الإشارة بمفرده أخرى كأن نقول (تراث) ولكن هذه المفردة لها ظلال ملتصقة بها .. منها أنها تشير للخير وتوغل في القدم .. ولعل لفظة الحصاد أكثر دقة في الدلالة على ما نريد من البحث ، وهو بين يدي القارئ ، أما الترجمة مشكلة .. وقد فضلنا لفظة "reap" وهي تدل أصلاً على الحفنة من القمح أو الحبوب وفي اختيارها هنا تقابل من قيمة الحصاد .. وإن كانت له كثرة الخبيث .

هو الأجر (١) وتضاعفت حجوم وحدات الإنتاج وتكاثرت صور التكتلات، من احتكار إلى تكامل إلى مناطق نفوذ وأسواق (٢) فبرزت مشكلات الملكية وتفاوتت المستويات بين درجات المجتمع الواحد وفيما بين الأقوام والشعوب، إذا أفردناها.. وكذلك إذا نظرنا إليها في جماعات تدور كل منها في فلك مميّز عن سائر الأفلاك.. وتقدّم الطبّ الوقائي والطبّ العلاجي فأنخفضت معدلات الوفيات وارتفعت معدلات الزيادة الصافية في السكان وانطلق الحاسبون لتقدير الأجيال إلى ألف عام تجيء.. وقالوا بأنهم عندئذ خمسون ألف مليون في سنة ٣٠٠٠ للميلاد، وهم اليوم ثلاثة آلاف ونصف الألف، لا يزيدون.. ومن ثم كان الفرع وكان الترحم على «مالتاس» وكانت الدعوة الصريحة إلى نشر الثقافة الجنسية وتشجيع المرنان على ضبط الإنجاب (٣) ولهذا كله من العواقب ما هو جدير بالدراسة الشاملة من زوايا الاقتصاد والأخلاق وكيان الأسرة وسلامة الأنساب.. وهو بعدُ جزئية من هذا الحصاد.

لا يزيد أن تقدّم حصرًا شاملاً لثروات القرن التاسع عشر، ولكن نريد أن نذكر بأن ما يجيء ضمن هذه المجموعة من الدراسات إن هو إلا

(١) نقول في المتن «برزت مشكلات الفقر والأجور» وربما كان من الخير أن نقول والتوزيع (بدلاً من الأجور) لأن التوزيع أشمل.. ولكننا آثرنا النص الموضح في المتن لأن دخول العاملين بجميع الدرجات هو مصدر المتاعب، ومن المتاعب ما له أساس ومنها ما هو افتراء.. ولهذه الأجور شاملة لسكل جزاء عن الجهد الذهني والمضني في جميع المستويات.. (٢) «التكتلات» هي الاتحادات التي تجمع بين وحدات تعمل في نوع واحد من وظائف الإنتاج.. كصانع الفزل مثلاً.. أو تجمع بين وحدات تؤدي وظائف يطلو بعضها بعضاً.. كالفزل ثم النسيج ثم التجهيز.. ولها صور واسماء تدل عايتها.. أما للاحتكار والتكامل فهما من قبيل التخصيص بعد التعميم.. فإن كان الفرض من الاتحاد احتكاراً للحجوم أو للدفاع كانت له أسماء اصطلاحية، وإن كان الفرض هو تغطية ميدان العمل دون قصد للاحتكار فهو «تسكامل integration» ومنه رأسى وأففى (المرجع السابق للدؤلف التصنيع ومشكلاته).

(٣) الدعوة إلى تنظيم الأسرة من أهم المشكلات المعاصرة.. وتوفية الموضوع تطالب فضولاً هو لنا أردنا التنبيه، ولعلنا نعود إن شاء الله تعالى إلى مزيد من البيان في كتاب آخر.. (م ٩ - الاقتصاد الإسلامي ج ١)

تفريع على قضايا كاية .. ذكرناها من قبل في إطار عريض .. وهكذا يمكن
الآن المساس بشيء من التفصيل بعد إجمال ، كما يمكن تعميق المعاني التي تبقى
طافية بحكم تراحم المفاهيم ..

فدؤكد مرة أخرى أن بيئة هذه الدراسات كلها هي من حيث المكان
والزمان ، محل اتفاق تام .. فالمكان : القارة الأوروبية وانجلترا .. والزمان :
من قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، إلى قيام الحرب العالمية الأولى عام
١٩١٤ .. وهذا هو الحد الزمني لما يسمى بالقرن التاسع عشر ، ومع ذلك
يرى بعض الثقات أن النهاية تقف عند سنة ١٩٠٥ (لا عند سنة ١٩١٤)
وحجة القائمين بهذا الرأي أنه في شهر يناير سنة ١٩٠٦ وصل الفوج الأول
من نواب العمال إلى مجاس العموم البريطانى .. وهذا الأمر هو القمة التي
تعلو كل أحداث الثورات : الفرنسية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية
والسياسية ... العمال في البرلمان الإنجليزي ! ! ثم في مقاعد الحكم ! !
والعمال في مركز القوة من الثورات البلشفية التي قوضت حكم القيصرية
عام ١٩١٧ بعد مقدمات معروفة .. هؤلاء العمال الذين وصلوا في أوائل
القرن العشرين .. هم الأذواج اللاحقة للطبقات التي ثارت على الظلم يوم
سقط الباستيل وما تلا سقوطه من أحداث .

وهكذا يكون منطق التاريخ أن نتف بالقرن التاسع عشر عند عام ١٩٠٥
فقد شهد العام التالي من يناير سنة ١٩٠٦ وصول الطبقة العاملة إلى أكثر
الساكنات التشريعية تسكاً بالقديم وثباتاً عليه ، ومن ثم تكون أحداث
الثورات قد وصلت إلى أهدافها الكبرى عندئذ ...

وفي تأمل الحدود الزمنية لهذه الحقبة المميزة من التاريخ الحديث ..
تعميق لمفهوم القرن التاسع عشر الذي نشدد في التنبيه إلى خطورته .. وفي
تأمل الحدود المكانية لنشأة هذه التيارات الصباحبة الجارفة مزيد من
تعميق الشعور بمسكاننا نحن العرب في مجرى الأحداث العالمية .. فلئن كان

حقاً أن الأرض كلها قد أجدبت من الفكر البصير ، إلا الفكر الذى تجمّع فى هذا المكان والزمان ، وأن كان حقاً أن الأرض قد تلبّست برداء من ظلام إلا شعاع من نور هدى إليه هؤلاء المفكرون فى المكان والزمان سألنى الذكر . . لئن كان حقاً ما تقدم من فروض . . فنحن على حق فيما نحمل عليه أنفسنا وأبناءنا من بعدنا ، من تقديس هذا الحصاد . . حصاد القرن التاسع عشر (١) !! .

وإن الأمثلة التى تحطم هذه القدسية لتتجل عن الحصر . . ولعل قدراً مناسباً منها يجيىء فى دوره ، إن شاء الله تعالى (٢) ولسكننا الآن وقبل أن تنتقل إلى سلسلة من الرطانات التى فرضتها علينا عهود التبعية الفكرية . . نريد التحذير من الولاء السلبي الذى تعيشه الكثرة الغالبة فى ظله القائم . . ونريد أن نلم للمامة سريعة بجملة ما كان من أحداث وآراء . . هى الأصول التاريخية لجدل مقيم حول النظم والسياسات والعقائد والمذاهب . .

وقصة الفكر الاقتصادى الحديث (كما عرفناها إلى الآن) تتركز فى أمور ، بيانها :

أولاً : المرور السريع بكل اجتهاد ذهب إليه الأولون ، من عهد الإغريق إلى القرون الوسطى ، واعتبار الثورتين الصناعيّة والفرنسية ، معاً ، مهبط الوحي بالاقتصاد !! .

ثانياً : الفصل التام بين الدين وجملة الدراسات الإنسانية الحديثة والمعاصرة . . وبخاصة الاقتصاد بأصوله وبفروعه ومسائله . . وتريد المدارس الأوروبية والانجليزية بالدين هنا . . ذلك القدر الذى تؤمن به ، ولا تريد الإسلام ، لأنها لا تعرفه ولا تعترف به . . وجدير بالذكر هنا أن بعض

(١) معلوم لكل . شغل بالدراسات الإنسانية أن الفرض الذى سقناه جيداً . . غير صحيح والحق أنه ما استدارت بصائر الناس كافة إلا بعد انقمار الإسلام . . راجع مثلاً حاضر العالم الإسلامى « شكيب أرسلان » .

(٢) فى المقدمة ، وفى آخر هذا الكتاب . . إشارات لما صدر عن المؤلف من أبحاث ، وما هو تحت الطبع .

الكتاب (من المسلمين) يتابع هذا البريق الذي ظهر مع القرن التاسع عشر (ك مفهوم اقتصادى) بمحدوده المكانية . ويؤسّس بأن الدين فى واد غير هذا الوادى .. ولم يقف باحث منا (إلا ما ندر) ليقول بأن أوروبا وانجلترا قد تحكمان على ما عندهما من طقوس ومراسم ، أما الدين الحق .. فلا يخضع لهذا القضاء .

ثالثاً : الإجماع على أن عزل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من دراسات الإنسان .. بوصفه كما لنا له إرادة وقدرة على التصرف .. هو خطأ بالغ ، وأن الاقتصاد يرتد عقبا إذا هو عولج بمعزل عن سائر مقوماته من دراسات النفس وللجتمتع والأخلاق والبيئة التاريخية والمعاصرة .

رابعاً : اتجاه الكثرة من الثقات إلى التقليل من أهمية الرياضيات فى دراسة الاقتصاد .. إلا فى ميادين يصح فيها التجديد .. وتقول هذه الكثرة من العلماء بأن التزيم من الرياضيات فى التحليل الاقتصادى قد أضفى على كثير من البحوث ثوبا من الترف العلمى .. كبير التكلفة قليل المنفعة (١) .

خامسا : فى التاريخ الاقتصادى الحديث .. جماعات توفرت على الدراسة ولها آثارها الباقية إلى يومنا هذا .. وأشهرها : التجاريون والطبعميون ثم التقليديون الأوائل لعهد آدم سميث ، وفريق من تابعيه .. فالدرسة التاريخية .. حتى إذا اقتربنا من أواسط القرن التاسع عشر ، رأينا تيارات الفكر العنيف تهب من كل ضوب ، ورأينا الأعداد الكثيرة من المدارس الاقتصادية التى تعارض القديم ، ثم أصبحت هذه المدارس جميعا (فى مائة عام خلت من وقتنا هذا) جماعتين : إحداهما مؤيدة للإبقاء على الأوضاع القديمة ، ويرمز

(١) راجع المقدمة ، من الكتاب الصادر عام ١٩٦١ عن مؤتمر جزيرة كورفو ، الذى عقدته الجمعية الدولية للاقتصاد السياسى ، وراجع أيضا على سبيل المثال الصفحات ٦٥ و٦٦ من الكتاب ذاته .. وهو ناه : .

"The Theory of Capital" Proceedings of a Conference held by "International Economic Association" (Lutz and Hague) Macmillan and Co. Ltd, New York, 1961.

لهذه الجماعة « بالرأسمالية » وأخرى مضادة لها ، يقال لها في شيء من التسامح « الاشتراكية » والأصل في هذه التفرقة : أنه من عناصر الإبقاء على القديم التقليدي احترام لإرادة الفرد والاعتراف بأن نزعته إلى المصلحة الذاتية يجب أن تبقى غالبية . . على حين أن المذاهب المضادة تكبره هذا وتدعو إلى الإيثار وتغليب المصلحة العامة أو مصلحة المجموع ، ومن هنا تكون المشاركة في الملك وفي اقتسام الثمرة وفي تحمل المسؤوليات وفي مباشرة السلطات ، في هيئة تشريعية أو حاكمة .

سادسا : تداعى الحدود الفاصلة بين أصول الحكم وسياسة الجماعات ، وكسب المعاش واقتسام الأرزاق ، وتوظيف المدخرات ، وكيان المجتمعات ، إلى آخر ما يشغل الناس من دراسات . . فكل فرع يستند إلى فروع ويتشابك معها ، على نحو يستلزم الخروج من منهج الإشارة البعيدة في حدود الإطار العام ، إلى قدر من التركيز على الجزئيات واحدة بعد أخرى ، مع الربط فيما بين الجزئيات تباعا ، وهذا ما حاولنا التزامه في البحوث التالية .

من القضايا الكبرى

في دراسة الاقتصاد

Major Economic Problems.

لئن كانت القضايا التي تُرهب كواهل المصلحين والقائمين على شؤون الناس في زمننا هذا ، كثيرة عدداً .. إلا أن بعضها أخطر وأشد إلحاحاً على النفوس .. ومن ثم يكون أثرها على التصرف الاقتصادي غير مأمون ، ويكون علاجها قبل غيرها أولى .. وفي بحثنا هذا عرض سريع لكبريات المشاكل الكامنة في تراث القرن الماضي .. لأنها الأصل في مشكلات العصر الذي نعيش فيه والخوف الذي يتلبس به الجنس البشري كله .. ولأن التعرف على هذه القضايا الكبرى .. التي تخلفت عن القرن التاسع عشر .. يلقي ضوءاً كاشفاً من حول المفاهيم المتداولة .. كالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية .. والديموقراطية الاقتصادية والسياسية والتكنوقراطية .. إلى آخر المصطلحات التي تزداد على البحث غموضاً نظراً لوفرة الآراء ، وكثرة الزوايا التي يختارها الكتاب للاقتراب من هذه المصطلحات .. وعن هذه المصطلحات يجيء التفصيل تباعاً — إن شاء الله تعالى — أما هذه الكلمات فعن القضايا الكبرى في خطوطها العريضة ، وفيما يلي البيان :

يرى بعض الاقتصاديين أن أشد الضربات التي أصابت الاقتصاد في

(١) نقول « القضايا الكبرى » ثم نمر عنها في الإنجليزية بهذه المفردة "Problems" أي مشكلات .. ثم نقول : لا مفارقة ولا مخالفة .. ذلك أن معظم القضايا الفكرية في دراسة الاقتصاد تنشأ عن مشكلة أو تؤدي إلى مشكلة .. بل إن منها « ممضات » عجز الفكر عن حلها " RIDDLES "

مراحل تطویره (مع تقدم الثورة الصناعية وانتشار الثورات الاجتماعية والسياسية) كانت ترجع إلى « فقدان الثقة » بين رأس المال والعمل في المحل الأول . .) ويقولون بأن التقدم الفنى ظاهرة تُرحَّب بها الإنسانية كلها . . ولكن ما لم يصحبها تثبيت وربطٌ على القلوب فإن القلق يسود . . ثم تدور الآثار في حلقة مفرغة . . فأصحاب الدخول يضمنون بها على أسواق السلع ويميلون إلى الاقتصاد الشديد في المعاش . . وأصحاب المدخرات لا يوظفونها في وحدات للإنتاج ، ومن ثم تقل فرص العمل أمام الأفواج المتلاحقة من طالبي الوظائف . . ويكثر العرض فينخفض مستوى الأجور . . ويزداد انصراف المستهلكين عن طلب السلع والخدمات . . لا خوف من المستقبل وحسب ، وإنما عجزاً عن الإنفاق أيضاً . . فتبور السلع ويزداد إبحام رأس المال عن إقامة المنشآت . . وهكذا دواليك . . حتى تصطدم عجلة الإنتاج بالقاع فتضيق النفوس بهذه الأوضاع وتثور عليها (١) .

جدير بالتنبيه هنا أن الحركات الثائرة على التنظيم الاقتصادي بوجه عام لم تصدر دائماً عن العمال أو عن الكادحين وحدهم . . بل أسهم فيها غيرهم ، وإن كانوا قلة . . وقد شهد التاريخ الحديث في كل جيل اتجاهات معارضة أو ثائرة . . على الملكية مثلاً . . وكانت لبعض الممولين والأدباء والفلاسفة الذين لم يصدروا في سلوكهم هذا عن حرمان بل عن تقديرهم لخطورة الآثار التي يمكن أن تترتب على تفكك المجتمع وانتطاع الوشائج بين العامل وصاحب رأس المال . . وكانوا يهدفون بمجهودهم إلى إيجاد أسس جديدة تعيد الثقة إلى النفوس . . وفي هذا الأمر تفصيل حسن حفلت به المراجع . . ويناقش فيه علماء الاقتصاد مراحل الرواج الذي يعم الصناعة والتجارة ودوائر الأعمال حتى ما كان منها قليل الغناء أو حديثاً كما يقولون في الاصطلاح . . ولئن كانت

(١) في دراسة الاقتصاد السياسي بند قائم بناته . . يسمى « التوقعات expectations » بوفيه تمييز بين نظر كل من صاحب المشروع ، والمدخر الراغب في توظيف إضافات جديدة من رأس المال ، إلى أجهزة الإنتاج ، والعامل ، والمستهلك الأخير . . وكل ذلك في حساب التنبؤات القريبة والبعيدة . . وهذه إضافة حسنة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة .

هذه الآراء قد وردت في كتابات « مل » ، في أوائل القرن التاسع عشر (وقد جمع بين الفاسفة وبين دراسة الاقتصاد) إلا أن قضية الثقة ظلت تجذب الأنظار دائماً .. فعاد مارشال إلى مناقشتها في أواخر القرن ذاته وفي أوائل القرن العشرين ... وأما الآثار التي يمكن أن تترتب على اطمئنان النفوس وحلول الثقة حتى تصبح الدورة صالحة خييرة بدلا من أن تكون ماحقة للرزاق ، كما تقدم البيان ، فقد لقيت مزيداً من الدراسات الفرعية .. وعلى أساسها عرف المحدثون ما يسمى بالإنتاج الدائري ، ويتلخص في إنهاض الصناعات والأعمال في وقت واحد أو على تفاوت يسير من الزمن .. فإذا بعامل هذه الصناعة يدخلون في جملة عملاء صناعة أخرى وهذه في ثالثة ، والثالثة في رابعة .. وهكذا .. ولا يتأتى لإقفال دورة الرواج على هذا النحو ما لم تكن الثقة متوافرة لدى العامل وصاحب المال جميعاً .. وعلى الرغم من الدراسات المستفيضة التي ظهرت حول هذه القضية الكبرى ، لا تزال أزمة الثقة مستحكة بين الإنتاج والاستهلاك .. مع أن المستهلك هو المنتج (١) ولو أنصف كل طرف صاحبه لأنصف نفسه في الوقت ذاته ... فلماذا استعصت هذه القضية على الحل ؟

قال بعض الثقات : لأن التقدم الفني قد جاء بمجالات ضاقت بها جماهير العمال .. وقد كان آباؤهم وأجدادهم (من الأسطوات وأصحاب الحرف) يملكون أدوات الإنتاج ويمارسون النشاط الاقتصادي في كثير من الاستقلال بالتصرف .. وظلت الحال كذلك إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حين بدأ عصر الصناعات البدائية ثم عصر الثورة والطاقت.

(١) بمعنى أن الفصل بين مراكز الإنتاج ومجالات الاستهلاك هو أسلوب منهجي. وحسب .. يراد به تيسير الدراسة التحليلية .. أما واقع الحياة فلموس مشهور .. وفيه يتداخل بعض الدوائر في بعضها الآخر .. فكل فرد نصيبه من الإنتاج والاستهلاك .. وكذلك الجماعات .

فأقام الحواجز بينهم وبين ملكية أدوات الإنتاج .. وارتقب العمال ما يكون من آثار ذلك !! فلاحظوا أن التوزيع يزداد بعداً عن الإنصاف .. بمعنى أن العمل قد مجزى صاحبه بما يحفظ عليه الحياة .. وأما رأس المال فقد اختصته الأوضاع الجديدة بالتصيب الأوفى من ثمرة الجهود المشتركة التي يجتمع فيها رأس المال والعمل في مراحل الإنتاج .. ولاحظ العمال أيضاً أن هذا التوزيع البعيد عن العدالة ، له آثار تراكمية .. ومن ثم لا تقف آثاره السيئة على الكادحين ، عند يومهم هذا ، أو الغد القريب .. وإنما تتجمع أسباب التفاوت حتى تتضخم ثروات الممول صاحب العمل ، وتبقى طبقات العمال صاغرة تعرض يدها في سوق العمل .. وقلنا في بحث سابق .. بأنه من أسوأ أخطاء القرن التاسع عشر إصرار بعض المدارس الاقتصادية (وبخاصة في إنجلترا) على اعتبار العمل سلعة .. دون إقامة أى وزن لآدمية العامل ، وتُضيف الآن أن تزايد الفروق بين الأنصبة في التوزيع .. الذى صاحب تقدم القرن التاسع عشر — مع تراكم هذه الفروق — قد اجتمعاً معاً لإثارة العاملين على مبدأ قد كان من قبل مستقراً .. ونريد به مبدأ ملكية أداة الإنتاج .. وبالتوسع (كما تراه الأصداء من حول مصدر الصوت) بدأ النقاش يدور حول ملكية الأرض وملكيتها الدار .. بل كل ملكية .. وأخطأ بعض الاقتصاديين الذين عاشوا في القرن التاسع عشر (أيضاً) من التثقل باليدى وأشياهم .. حين ظنوا بأن نظم الملكية والميراث التي عرفتها البيئة الغربية هي نظم ثابتة .. لا تطوف من حولها الظنون .. وإذا بهم يفتقون على موجات من القلق والإضراب والحرايق تشب في المصانع والمقالات تنشر والاجتماعات الصاخبة تموج بالغضب .. وإذا بالملكية من أساسها تصبح هدف الثائرين على جملة الأوضاع والنظم (١) وإذا بالملكية التي كانت من قبل مستقرة ثابتة

(١) نريد بالنظم هنا جملة الأوضاع الاجتماعية بأوسع المعاني .. وكل نظام منها يتكون من =

قد أصبحت هدفاً للتائرين وموضوعاً للجدل في أكثر الأمم الغربية هدوءاً وبروداً . . . وهي لا تزال من برامج الأحزاب ومن مقومات الدعاية الانتخابية إلى يومنا هذا ، كملكية الصناعات الثقيلة والصلب وصناعة الأسلحة . . الخ نسمع بهذا ونعلم أنه مستمر إلى أن يشاء الله . . وأصله من تراث القرن التاسع عشر . . قضية كبرى ، هذه ، قضية الملكية إلى حد أن البعض يقدمها على غيرها . . ولكن وضعها الذي جرى به الحديث في هذه الكلمات . . أقرب للمنطق . . لأن فقدان الثقة قد أدى إلى نتائج خطيرة وقضايا فرعية . . منها الجدل المقيم حول الملكية . . وجاء دعاة الإصلاح باقتراحات منها اشتراكية الملكية ، وملكية الدولة . . إلى غير ذلك من الصور التي تتلخص في إنكار هذا الحق على الفرد ، بصفة مبدئية ثم البحث بعد ذلك عن من يخلف الفرد . . أهى الحكومة أم الدولة أم الشعب أم هيئة عامة أم مؤسسة . . إلى آخر ما تتسامع به الآفاق من أواخر القرن التاسع عشر ، ولا أمل في الوصول إلى قرار !

وقال التقليديون المحدثون بأن التغيير العنيف الشامل في الأوضاع والنظم والحقوق والالتزامات . . يقتل الحوافز ويحقق من الفساد ما يزيد على كل إنصاف . . وظل المعسكران ثابتين . . كلٌّ يؤيد موقفه . . والعالم يتابع معركةً يزيداد لهيها أواراً !!

وارتبطت بتفاوت مستوى المعيشة وتجمع الفروق الفاصلة بين حجومات الثروات . . آثار اجتماعية . . في أوسع نطاق . . وشمل ذلك مركز الأسرة في المجتمع . . وحقوق الفرد في مباشرة أعمال عامة أو شغل مراكز سياسية ، وربطت جماعات العمال بين كل من الملكية وجملة هذه الأوضاع . . .

ميكانيكية تضم مجموعة من المفردات المتكاملة . . كنظام الحكم ونظام القضاء ونظام الأسرة . الخ ويقابل ذلك قولهم « institutions » وفي مواضع أخرى تنصرف لفظة النظم إلى الأوضاع الاقتصادية كقولنا اقتصاد حر ، واقتصاد موجه فهذه تقابل « Economic Order » .

واشتد التكبير على الرأسمالية وخرجت الحركات المناهضة لها عن نطاق شعوبها وأقاليمها إلى دعوى جديدة ، هي « العالمية » . وقال الاشتراكيون بأن عمال العالم جنس واحد وجيش واحد وحزب واحد . . . جمعت بينهم أحداث التاريخ وأهداف الصراع الذي بدأه آباؤهم في العشرات الأخيرة من السنين . . . وفي ذات الاتجاه الذي حددته ثورات سابقة خلال مائتي عام هي حدود هذه التغييرات المتلاحقة . . . تلك لمحة عن القضايا الكبرى ، أو بعضها . . . ولا يزال الفكر الاقتصادي يحاول الإقتراب منها .

ولا تزال البحوث تتوالى ، وما ربحت الإنسانية من هذه الجهود . . . إلا وفرة مرهقة من تزاخم الآراء !

تحديد المفاهيم الاقتصادية

Precision of Economic Terms (١)

نحن نقرب الآن من التفصيل بعد أن طوّفنا بالخطوط الخارجية لقصة الاقتصاد السياسي ودراساته الحديثة . . في مائتي عام على وجه الخصوص . . وقد وعدنا بأن نبسط الحديث عن المفاهيم المتداولة ، لكي نراها جليّة عن قرب . . فنعرف مثلاً : ما الرأسمالية ؟ متى بدأ القول بوجودها وما حقيقتها ؟ ومزاياها وعيوبها ، وما مستقبلها في رأى الأنصار . . وكيف تقضى إلى غير رجعة في تقدير الثائرين عليها ؟؟ وليس هذا الذى نتجه إليه بالأمر الهين القريب . . . يقول فرانسوا بيرو (الاقتصادى الفرنسى المعروف) (٢) إن

(١) من الكتاب من يفضل كلمة « أدوات » فيقول « tools » ومنهم من يقول مفاهيم . . concepts ومع ذلك أثبتنا الترجمة على ما هو عليه . . ولعلها وأنية بالفرض .

François Perroux Professeur au Collège de France (٢)

من المعاصرين الذين يمتد بأرائهم فى الاقتصاد الوضئى . . ومن أحسن ما كتبه من المؤلفات الحديثة لسببياً « اقتصاديات القرن العشرين (ظهر عام ١٩٦١) I, Economie du 20 eme Siècle 1961 . وبدأ يكتب من سنة ١٩٢٦ حين ظهر له كتاب عن مشكلة الربح « Le problème du profit » . وكان يقدم المؤلفات جوزيف شامبيتر ، وله فى هذا . مؤلف عنوانه السكر الاقتصادى لشامبيتر (ظهر عام ١٩٣٥) - « La penèe Economi- que du Joseph Schumpeter »

وله مؤلفات أخرى ظهرت تباعاً فى هذه الأعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٤ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . كما أسهم فى دائرة المعارف الفرنسية ؛ ونريد بهذه الإشارة أن نذير القارىء إلى أن المدارس الاقتصادية المعاصرة ، لها وزنها . . وقد كان العهد فى العشرات الأولى من القرن العشرين أن تقتصر الدراسة على المدرسة الإنجليزية فى كثير من البلاد العربية ، ومنها مصر حين بدأ المؤلف يقرأ هذه المادة فى عام ١٩٢٥ ، فى مدرسة التجارة العليا . . التى تحولت فيما بعد إلى كلية التجارة جامعة القاهرة .

هذه اللفظة قد أصبحت تنطوي على طائفة من المعاني التي تجعل وقعها عند السامع كوقع كلمة « معركة » ويستطرد الكاتب الفرنسي الكبير ليقول بأن خصومها (وأخطرهم كارل ماركس) قد شحن القواعد من تحتها بالمتفجرات .. فلما عادت أرض المعركة مهيأة للصراع بقدر ما تحولت إلى مصدر خطر على الكاتب والقارئ جميعاً .. فكل من يرفع القلم ليعرض لهذا المفهوم الاقتصادي عن قرب أو عن بعد .. يغلب عليه أحد شعورين : شعور بالتجمع وكأنما هو مهاجم يشب على خصم خطير .. أو شعور باليقظة التامة والترصد، لصد هجوم مرتقب .. هجوم ودفاع في أرض مليئة بالألغام !!

ليس هذا الذي تقدم نموذجاً من نماذج الأساليب الأدبية التي تغلب عليها التشبيهات والاستعارات لكاتب صناعته الأدب .. بل هو قول رصين لعالم غرنسي ، قضى عشرات السنين محاضراً وكاتباً من ألمع المعاصرين .. وفي عبارته دقة لا تصدر إلا عن علم بأبعاد هذه المفاهيم وأغوارها .. نحن نوازن بين الرأسمالية والشيوعية في مقال .. ونقرأ للكاتب ثقة ، عن مثل ذلك ، ثم نراه ينتقل فجأة إلى الديمقراطية والأوتوقراطية والبيروقراطية ، وهو يصدد المفاهيم الاقتصادية الخالصة ، في كتاب عن الدراسات الاقتصادية خاصة ! وقد نطن بأن هذه وثبات عقلية ينقصها من حاكم العقل ضوابطه .. ولكن هذا غير صحيح ، فالمراجع التي جرت على هذا النهج (وهي عشرات اللغات الكبرى وتصدر عن أشهر الجامعات بأقلام أكثر الرجال اطلاعاً) هذه المراجع تسلك الطريق الذي وصفناه .. وعلى القارئ أن يكون فطناً ويقظاً حين يتابع هذه المقابلات بين اليمين واليسار ونظم الحكم ، ودرجات المجتمع ، وحقوق الطبقات ، وأوضاع الملكية ، ونظم الميراث ، والفردية والجماعية .. كل هذا في حشد واحد يقال له الاقتصاد السياسي .. لقد كان فرانسوا بيرو ، أميناً في وصفه للرأسمالية بقوله « معركة في أرض مثقلة بأخطر الألغام » ونحن نستعير هذا الوصف ونمده مدّاً على جملة الدراسات الاقتصادية .. وننبه القارئ إلى أن المبسوط من القول سيقترب منه من أكثر

المواقع التحاماً بين أمواج من الفكر متعارضة.. ولقد كنا إلى الآن كمن يرقب عن بُعد معركة تاريخية دائمة.. ونريد بعد الآن أن نتحسس مواقع الأقدام لكي نكون على مقربة من مسرح الصدام، وهذا أشبه بالرؤية الواضحة، ولكنه جدير بأن يُحيطنا بأصداءٍ عنيفة من أصوات البشر، المؤيدين والمعارضين.. وهذه هي طبائع الأشياء!

سندخل أرض المعركة، إذن، وهي فسيحة كرقعة الأرض تماماً، عميقة بقدر العمق التاريخي الذي نريده، وبحسبنا من التاريخ ما هو قريب على ما عرفنا.. ولن ندخل من أجل الرأسمالية وحدها، التي كتب عنها «بيرو» فيما كتب.. بل من أجل جم غفير من المعاني، يقال لها: مبادئ وأصول، وعقائد ومذاهب، ونظم، وسياسات... وتندشط هذه كلها في مجالات أو ميادين تطبيق.. وفيها موازنات أفقية.. أي موازنات على المكان.. وموازنات رأسية أي موازنات على الزمان.. وفيها دراسات تاريخية وأخرى حاضرة وثالثة يقال لها التنبؤات وهي السند العلمي لرسم السياسات المستقبلية أو التخطيط.. وهكذا نرى أننا نتقدم نحو مادة شديدة التنوع دائمة التكاثر.. تراكمت حتى أصبحت مفاتيح تنوء بالعصبة أولى القوة من الرجال.. ولهذا رأينا بعد الحرب الثانية.. اتجاهاً إلى تكاتف الجامعة المعنية على دراسة موضوع معين.. كالهجرة مثلاً.. وقد كانت الحال من قبل أن يقوم فرد علمي (١) فإذا به يجتهد في الاقتصاد كله، وإذا باجتهاده يؤدي دور النواة،

(١) قولاً (كالهجرة مثلاً) يشير إلى اتخاذ موضوع كهذا مادة للبحث الجماعي في المؤتمر الدوري الذي تعقده الجمعية الدولية للاقتصاد السياسي.. وبهذا يسهم عدد من أعلام الاقتصاد — في كل عام — في دراسة مشكلة كبرى من مشاكل الفسك أو التطبيق الاقتصادي.. وقد صدر بحث الهجرة بهذا العنوان:

« The Economics of International Migration » edited by Brinley Thomas .

أما قولنا في المتن أيضاً « أن يقوم فرد علم » فيصرف إلى آدم سميت قبل غيره من أعلام القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوائله حين كان الجهد الردي هو الغالب.. والموازنة تهدف إلى التنبيه لما وصلت إليه القضايا الكبرى في الاقتصاد الوضعي من تعقيد ووفرة في المادة حتى يمين أن يتناول القضية الواحدة عديد من الكتاب الذين ينتمون إلى مدارس كثيرة .

وتتجمع من حوله الآراء .. وهكذا كانت نشأة كثير من مدارس الفكر في هذا النوع من الدراسات ، ولكن الحال تبدلت في العشرات الأخيرة من السنين ، بوجه خاص .

والسؤال الذى نواجهه الآن، ونحن على مقربة من أرض المعركة .. هو :

ما الذى أعدناه لخواصها ..؟ إن دخول أى ميدان للجدل العلمى أو للصراع الفكرى يقتضى الإحاطة بأمور .. منها : تحديد المفاهيم والتعرف على جملة الأدوات المستخدمة فى التحليل والتركيب . وقدر كاف من المعلومات عن الأشخاص الذين أسهموا ، أو لا يزالون يسهمون ، فى النشاط .. وتشمل دراسة الأشخاص كلاً من نزعات النفوس وآثار البيئة ..

فإذا اكتملت لنا صورة واضحة عن المفاهيم والأدوات والأساليب والمناهج والأشخاص والبيئة .. فإننا عندئذ نستطيع أن ننتفع بالاقتراب من الميدان ..

أفتريد إذن أن نخرج بهذه المادة البالغة التيسير والتقريب .. إلى بحث

علمى منهجى ؟؟

لا ننظن ذلك ، فلكل مقام مقال ، وإنما نريد أن ننبّه إلى أخطاء جسيمة وقعت فى شرقنا العربى وفى وطننا الإسلامى ، حين ظهرت فى العشرات الأخيرة من السنين .. بحوث كثيرة .. تنطق عناوينها باختلال الموازين .. وما كان ذلك ليحدث لولا فوضى المفاهيم .. فمثلاً :

كاتب يقول الرأسمالية والإسلام .. وثان يجمع الإسلام والشيوعية فى بحث مقارن .. وثالث يرى من الصبحابة - رضوان الله عليهم - من يشبهه - ولو إلى حدّ - بعض حاشية أقطاب الفكر فى القرنين الأخيرين .. وزاد كثيرون على هذا المستوى فتعطّفت بعضهم على ابن خلدون (مثلاً) وهو الفقيه المسلم العظيم .. واضع أسس الاقتصاد والتاريخ والاجتماع ودراسة

الأجناس البشرية (باعتراف خصوم الإسلام قبل غيرهم) يتعطف عليه السكاتب العربي، في المهرجان الذي أقيم لذكراه عام ١٩٦٢ (١) ويقول بأنه يلح وجوه شبه بين اجتهاده وآراء ميكيا فيلي !! مع أن أقوام هذا الميكيا فيلي نعتوه بما لا يُبقي على سمعة أو كرامة ..

هذا الأمر الذي نمره به سريعاً .. بين يدي الكلام عن دقة المفاهيم العلمية .. خطير في حاضرنا ومحسوبٌ علينا عند أجيال تجمه .. فنحن في هذا الزمان البالغ التقدم .. لا نسمح لدارس الأدب أن يذكر قطباً من الأقطاب مع نكرة من النكرات .. ولو أن ناقداً أشار إلى عمل فني أو أثر علمي كبير، ثم قرنه بعمل مبتدئ أو بجهد متواضع، لشددنا عليه التكبير .. بل إن البلاد العربية والإسلامية تسامعت بما هو أعجب .. حين كان بعض الناقدین يعقد الموازاة بين أصحاب المواهب .. من المشتغلين بالفنون وبالترفيه، فنار المشهورون وغضبوا للجمع بين أسمائهم وأسماء من هم أقل شهرة !

كل هذا عندنا مألوف، حرصاً على أقدار الناس ومنازلهم، أما أن نعقد الموازنة بين فكر مضطرب مريض وبين جملة البصائر التي جعلها الله سبحانه فوراً للعالمين، فهذا تقدم علمي وتحرر فكري؟؟ ألا ساء ما يزررون .. لأنني أفهم الموازنة بين الاشتراكية والرأسمالية .. هذا ميسور .. وأرى وجهاً للربط بين صور الملكية وأساليب الإدارة في أوسع الميادين، ما كان منها عاماً وما كان خاصاً، وبهذا تتداخل مفاهيم الاقتصاد مع الأوضاع الاجتماعية ومع الأشكال التي تتخذها المشروعات ومع تسلسل الاختصاص والتفويض بالسلطان .. إلى آخر هذه الدراسات المتكاملة، التي يؤدي بعضها إلى بعض آخر في تشابك بالغ التعقيد دائم التغيير، منذ أن كانت الثورات الصناعية والاجتماعية .. أفهم هذا وأتوقف على دراسته خمسين عاماً خلت، أو تزيد،

(١) راجع الصفحات ١٨٠ إلى ٥٢١ من أعمال مهرجان ابن خلدون (القاهرة ١٩٦٢) من منشورات «المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية» - القاهرة.

ولكنى لا أفهم الموازنة بين أى مذهب اقتصادى وبين نص من الكتاب أو السنة .. فهذا الذى نعتز به بصائر للناس وهدى ورحمة لقوم يوقنون، وذلك الذى يتصورون ويخالون .. فكر طليق واجتهاد سليم أو محموم .. فكيف نغابت عنا هذه الحقيقة الأولية ؟ وكيف فاتنا التشدد فى وزن المفاهيم ؟ ذلك أننا تابعنا فى غير روية ، فاختلط الأصيل بالدخيل ، ونحن الآن فى مرحلة اليقظة .. نريد أن نعرف قدرآ مناسباً عن أهم المفردات المتداولة وما تتدل عليه .. ويقال لها عادة المصطلحات العلمية ، حتى نقف بكل منها عند حده ، وهذا ما عرضت له البحوث التالية .

الرأي الاقتصادي والمفاهيم العلمية

Scientific Concepts & Economic Studies.

نريد بالمفاهيم العلمية ما هو مستقر من القضايا التي تصح في الفهم . . والتي ما كان ينبغي أن تثير جدالا هداما . . لقد يجوز أن يقوم الجدل بين العلماء حول الحقائق العلمية التي يسبق لها البعض ويتخلف آخرون . . هذا صحيح . . ولكن الجدل الذي يثار حول الأمور المستقرة ، بدافع الحقد وإيثار الذات بغير حق . . لا يؤدي إلى فلاح . . وهذه هي حال الإنسانية رغم التقدم التكنولوجي غير المسبوق !!

لقد أسرف المعارضون لباستير في الإساءة إليه والغضب من شأن تجاربه . . ولقد أودى الذين أدركوا عن الأرض ما أدركوا (قبل غيرهم) من خصائص وأحوال ، وكان العارفون علماء ، وكان المعارضون أشباه علماء . . ولكن المعارضين والمؤيدين تلاقوا على كلمة سواء . . حين أدرك المتخالفون مسيرة السبّاقين . . وهكذا تزايد القدر المخترن من المعرفة . . أما هذا العناد (في خصوص المفاهيم الاقتصادية) ومصدره غرور البشر . . فهو الذي أغرق الجنس كله فيما نحن فيه ، مع أن الحقائق قريبة وميسرة لمن يريد الإنصاف . .

وفي دراسة الاقتصاد بمجموعات مميّزة من المفاهيم العلمية التي ينبغي لها أن تستقر . . وأخرى تتسع لبعض الاجتهاد في المدى دون المبدأ ، وفي التفصيلات دون الجوهر . . وطائفة من المفردات المتدواللة جديرة بالمعرفة أيضا ، ولكن للتوقّي منها كما يعرف الكثير عن الأوبئة للبرء منها أو لمنع انتشارها . . ومن دون ذلك مجموعات وأقسام .

ومن المجموعة الأولى ما هو قريب إلى الرأي الباهد ، لا يثير أي خلاف . .

كضرورة استناد الإنتاج إلى عناصر ، ثم جزئيات نلصها في واقع الحياة ، كصن السلع ودخل الفرد ، وغير ذلك من الوحدات الصغيرة . . وطائفه تصف الكليات أو الوحدات الكبرى ، كثروة الأمة كلها ، ويقال لها : « الثروة القومية » ، ودخول الأفراد كلهم أو ما يعرف بالدخل الأهل . .

ومن المجموعة الثانية (التي تتسع لدراسة المدى) الموازنة بين الحقوق والالتزامات المرتبطة بالملكية ، بحيث يكون التصرف الاقتصادي محققاً ، لا كبر قدر ممكن من الرفاهة . . والملاءمة بين أشكال المشروعات ، من جهة ، وبين جملة الحقوق والالتزامات التي تقدم بيانها ، من جهة أخرى (١) . .
ومن المجموعة الثالثة (التي نعرف عنها الكثير للتوقُّس منها أو لعلاجها إذا حلت بالمجتمع) البطالة بأنواعها والأزمات والفقر . . وكل أسلوب عنيف . . كالإضراب وإقفال المصانع لتشريد العمال . . وجملة المذاهب الاقتصادية المتصارعة وقد عجزت عن إحداث أي أثر إلا الخلاف وتكاثر المظالم .

وبمجموعة رابعة تحتل الأرض الحرام . . ينتفع بها كل فريق من العلماء ، ومع ذلك يُسئرها أو يتكبر لها . . كالتأميم . . وهو عمل من أعمال السيادة يمارسه بعض الدول في ظروف خاصة . . ويقول الاقتصاديون بأن هذا المفهوم يقع في قاموس المصطلحات القانونية ، ويرفض رجال القانون

(١) لاحظ القارئ أننا نتكلم عن أشكال المشروعات لاعتنا المشروعات ذاتها . . وهذه مسألة هامة نوجه إليها النظر . . فشكل من الشركة العامة والمؤسسة والهيئة . . مجرد شكل مستحدث المشروعات . . هذا هو القول المشهور في العربية . . ويقال في الإنجليزية « وعاء pot » وفي الفرنسية « رداء Vêtement » وفي خلال القرن التاسع عشر أسرف المشتغلون بالدراسات الاقتصادية وبصمم الدارسون لقانون الوضعي وغيره من الدراسات الإنسانية . . أسرف هؤلاء جميعاً في الاشتغال باختراع المستحدث من الأشكال . . فانصرف قدر كبير من الطاقة البهرية إلى أمور لا تسهم في الإنتاج . . بل حدث أن الجديد من أشكال المشروعات أدى إلى هبوط مستويات الإنتاج .

هذا الادّعاء، ويقولون بأنه من مفاهيم الاقتصاد! ومثل ثان من المصطلحات التي تظل طافية بين التخصصات : الأرقام القياسية ، يستخدمها علماء الاقتصاد بإسراف ، مع تقدم القرن العشرين ، وينسكرون نسبتها إلى المصطلحات العلمية لدراساتهم ، ويلقون بها إلى الرياضيات .. وهذه تأباها !!

ومجموعة خامسة ، هي أدخل في السياسة كالديموقراطية الاقتصادية .. وسادسة أشبه بالمادة الجغرافية ، كالموارد الاقتصادية وهي تشمل الجوامد والطاقات .. وسابعة أقرب إلى دراسات النفس كالحاجة والرغبة والتصرف والميل والاستعداد لاتخاذ موقف معين .. وثامنة يختص بها الاجتماع كآثار البيئة على السلوك الاقتصادي للفرد وللجماعات ...

وما نريد الإحاطة بجملة المجموعات ولا بأقسام كل مجموعة ، وإنما نضرب الأمثال . وأول ما ندعو إلى التركيز عليه ، ليكون أساسا لما بعده ، تلك الطائفة المستقرة ، التي تُضفي على هذه الدراسات صبغة خاصة بها . . . ومن ذلك :

عناصر الإنتاج : وهي أربعة عددا .. ويقال لها - الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم .. فأما الأرض فيراد بها موارد الطبيعة ، فهي الرقعة المنزرعة ، وهي المناجم والمحاجر ، وهي السحب والرياح والأنهار والبحار ، وهي المد والجزر .. وواضح من هذه الجزئيات أنها تنتمي إلى « الأرض » وتدخل ضمن مكوناتها ، والواقع أنها تسمية تقليدية موفقة ، ولا يخفى من قدرها شهوة التغيير التي تستبد ببعض المدارس الحديثة .. فالأرض هي أول عناصر الإنتاج ومنها مادة الخلق الأول ، منها ما يكون به تماسك البدن والجنس ، وإذا حاولنا إسقاطها من جملة عناصر الإنتاج لاستحال هذا الإجراء على الفكر المجرد ، وعلى واقع الحياة ... ثم العمل ، وهو العنصر الثاني بحكم التاريخ القطعي الثبوت للإنسان على الأرض ، وهو بصدد الاستفادة بمواردها ... والعمل هو الإجهاد الذهني والعضلي الهادف إلى الكشف عن

خصائص الأشياء وإظهار ما بها من صلاحية لإشباع حاجات الإنسان . .
ومن العمل ما يزيد هذا الخصائص ظهوراً ومن ثم يسهم في الإنتاج . . ومن
الكتاب من يقول بأن العمل يخلق المنفعة . . وهذا تعبير فني يُستخدم
بمجرد . . ولا خلاف على أن العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج ، ولكن
الخلاف على الرابطة بينه وبين صاحبه ، وعلى الرابطة بين صاحبه وبقيّة عناصر
المجتمع ، وعلى الرابطة بين صاحبه الذي بذله وعاناه ، وبين الجيل المعاصر
وما بعده من الأجيال ، وعلى المرتبة التي يحتلها في جملة عناصر الإنتاج . .
وهناك من وقفة قصيرة لدفع بعض الشبهات ، فنقول : كيف كانت عناصر
الإنتاج من المفاهيم المستقرة أو التي ينبغي لها أن تكون كذلك ، ثم يثير العمل
كل هذه الخلافات ؟ والحق إن التساؤل وجيه . . وفي موعده الأنسب . .
لأننا سنرى فيما بعد أن الجدل من حول المسائل المتفرعة على العمل ، هو من
أخطر أسباب الخلاف بين المدارس والمذاهب جميعاً . . مما يفرض علينا أن
نرجع إلى هذا العنصر المميز مرة أخرى بشيء من البيان . . وننتقل الآن إلى
رأس المال ، وهو العنصر الثالث : مرة أخرى نقول بأنه من الناحية التاريخية
يجيء في دوره . . فقد اتحدت جهود الأدمى مع بعض موارد الطبيعة وتبلورت
في ثروة إنتاجية كأداة لإنتاج . . وهذا ما يعرف بالمفهوم الاصطلاحي (رأس
المال) وبوجود هذه الأداة أصبح الإنتاج أقرب وأيسر . . وفي التاريخ نقط
تحول كبرى . . كإنتاج العجلة الدوّارة مثلاً والقارب والشرع وطاحونة
الهواء ثم الآلة والأداة الآلية . . هذه بعض نماذج رأس المال ، وفي هذا
تفصيل لا نعرض له الآن ، فن رأس المال ما هو خاص كدار السكنى ، ومنه
ما هو عام كالطريق الذي يدخل في مقومات رأس المال القومي . . ولكننا
سنكتفي بهذا التحديد السريع . . لنلاحظ أمراً جوهرياً ، هو وجود العمل
كأداة في وجود رأس المال .

ثم يجيء دور التنظيم ، ويقال له أحياناً المخاطرة ، وهو أيضاً من قبيل
العمل الذهني . . فهو كفاح القوة العاقلة المدبّرة في مواجهة الاحتمالات التي
يصعب التحكم فيها ، وإن كان التنبؤ باتجاهاتها ميسوراً في كثير من الأحيان . .

ولكن فرق كبير بين الاتجاهات وحدها وبين الأوزان ، أى أهمية الوقائع
التي تتأتى في الحياة العملية ...

هذه أربعة إذن : وهى عوامل الإنتاج ، ولقد لاحظنا أن العمل كامن
فى رأس المال ، وأن العمل هو الطبيعة الأولى أو هو المادة الأولية
للخاطرة والتنظيم ..

ومن ثم قال بعض المدارس بأن عوامل الإنتاج اثنان فقط ، هما الأرض
والعمل ...

ومن هنا كانت بداية انطلاق الكثير من الاختلافات ، حتى من حول
المفاهيم التي ينبغي أن تكون مستقرة ، ولكن هكذا الاقتصاد السياسى ،
أو الوضعى ، الذى صنعه الناس !!

المفاهيم الاقتصادية بين الفكر والعلم

Thought and science in the Economic Concepts

في المقال السابق على هذا مباشرة .. عرضنا لعناصر الإنتاج أو عوامله ، وقلنا بأنها مثل طيب لما ينبغي له أن يكون واضحاً ومحدداً من مفاهيم الاقتصاد ، ومن ثم يتلاقى عليه الناس ، أى يتفقون .. قلنا بأن الأرض عنصر أول ، قديم وبق ما بقيت الحياة الدنيا ، ولا يصح في الفهم لإنتاج ماديّ أو غير ماديّ إذا أسقطنا الأرض من الحساب . .

ثم ركزنا على العمل ، وهو بدوره عنصر أزل . . ولكن ماكدنا نتقدم في عرض هذا العنصر الثاني على جملة الأدب الاقتصادي وآثاره العلمية (١) حتى أتضح أنه مثار خلاف شديد . . من حيث تكييف الرابطة بينه وبين صاحبه ، وبينه وبين بقية عناصر الإنتاج ، ثم من جيل إلى جيل . . ويذهب بعض مدارس الفكر إلى حد القول بأن العمل يموت بموت صاحبه بل ويموت أيضاً وصاحبه حتى يُبزق . . واستناداً إلى هذا التصور الخاص (في بعض المذاهب) تحرم ملكية أداة الإنتاج (كآلة الطباعة والمغزل والمنسج) وتحرم أيضاً ملكية الأموال النامية بغير جهد متكرر ومجدد للاقتناء ، كالدار التي تُسكّر للنتفع بها (وهو المستأجر) والحديقة التي

(١) نريد بالأدب الاقتصادي ما كتبه المشتغلون بهذه المادة ، وما جمعه من الملاحظات وما روجوه من آراء . . أما الآثار العلمية فتجرب على سبيل ذكر الخاص بعد العام . . لأن النظرية الاقتصادية والتعادل والنماذج والرياضيات المستخرجة في هذه الدراسات . . تقع كلها ضمن « مكتبة الاقتصاد » في الإنجليزية يقولون « Literature » للدلالة على ما أردناه في المتن . . كما يطلقون الكلمة بناتها على معان أخرى . . وما قصدنا الترجمة الحرفية . . بل هو قول عربي قديم ودقيق ، وإن كان تداوله محدوداً . . إذ لم يقصد إلى الأدب بمعناه الاصطلاحي ، كالتأثر والشعر .

شهر ، والسهم والحصة (١) كل هذه حرام أن تكون، بلوكة للفرد ، وأهم حجة على هذا أن ما تبلور فيها من عمل ، قد مات !! إن العمل لازم للإنتاج ، ولكي يستمر .. يجوز للعامل أن يستهلك ، أما أن يدخر ويستثمر .. فلا .. لأنه عندئذ يستغل غيره !! كل هذا في بعض المذاهب الاشتراكية المتطرفة ، ومع ذلك أجازوا للعمل أن يعيش بعد تأديته .. بقيود خاصة ، والصيافة الاقتصادية لهذه الرخصة .. هي إجازة الادخار والحصول على الفوائد أيضاً من الجهاز المصرفي ، وهو حكومي خالص ، بشرط أن تتجه المدخرات إلى الاستهلاك .. بعد تجميع قدر كاف منها .. لشراء سلعة من سلع التعمير كالسيارة والثلاجة وجهاز التلفزيون مثلاً (٢) .

هذا التحليل الذي يدور حول الرابطة القائمة بين العمل وصاحبه .. ينقل الاجتهاد إلى ميادين أخرى وثيقة الاتصال بالميدان الأول والأشمل وهو الإنتاج ، ومن ذلك .. القول بأن العمل لا ينتقل من جيل إلى جيل .. فلا وراثة في الأموال النامية !!

لا نريد الإحاطة بمذهب من المذاهب ، ولكننا نضرب الأمثال على شدة القلق الذي يحيط بهذه المفاهيم ... إن حذف العمل من بين عناصر الإنتاج لا يقول به عاقل .. فضلاً عن أن يقول به عالم .. هذه قضية لا تثير خلافاً ، ولها من الثبات ما لقوانين المراتبة الأولى .. كقوانين الطبيعة والرياضة .. أما أن ينبض العمل بالحياة أو يهلك مع صاحبه ، فهذه أمور ليست من الأصول العلمية للاقتصاد ولا لغيره من فروع المعرفة التي يستهدى بها الناس في كسب

(١) الحصة جزء من رأس مال شركة .. وهي من حيث طبيعتها كالسهم ، لأنه من جزء من رأس مال شركة .. ولكن الاصطلاح فرق بينها ، فالحصة ترمز لجزء من رأس مال شركة أشخاص (كالتضامن) أو شركة بين الأشخاص والأموال (كالشركة ذات المسئولية المحدودة) وأما السهم فهو جزء من رأس مال شركة أموال (كالسهم) ويقال للحصة في اللغة الإنجليزية « part » وفي اللغة الفرنسية « apport » .

(٢) هذا المثل مأخوذ من بعض نظم « السوفييت » .

المعاش وفي التعاون مع غيرهم .. إن هذه القضايا الفرعية ، مردها إلى الاجتهاد .. إنها فكر ورأى .. فلا غرابة إذن أن يقوم من حولها الجدل .. بل يدلنا التاريخ الحديث والمعاصر ، ووفرة الاجتهاد من جانب العمالة الأفاضل (مع الفشل دائماً) ، على أن هذا الخلاف لا يمكن أن ينتهى ... إنه أفكار وآراء واتجاهات ومذاهب يفرضها القادر زمان ، حتى إذا هوى أو زال سلطانه ، هوت معه الصور التي كان يؤمن بها .. لأنها من صنعه وتجيء صور أخرى .. وهكذا دواليك ، والفيصل في كل أرض وفي كل عهد ، هو للقوة التي تساند الرأي وتفرضه على الناس .. إلى حين .. وتأخذ القوة القاهرة التي تلزم الناس برأى الفرد .. واحدة من أربع صور تجيء في دورها (١) .

بين العلم والفكر إذن تتردد مفاهيم الاقتصاد .. والأمثلة التي تؤيد هذا النظر تتوالى مع تقدم الدراسة في هذا الميدان ، ولكن قضية الإنتاج التي عرضنا لبعض جوانبها ، تفرض علينا مزيداً من البيان ، فنقول :

هذا الإنتاج الذي عرفنا مقوماته أو عناصره يمد الباحث بأصليين ثابتين من الأصول العلمية الصحيحة :

الأول — أنه يهدف إلى إيجاد المنفعة أو استظهارها أو زيادتها .. بقصد إشباع الحاجات .

الثاني — أن مصيره إلى التوزيع .. بمعنى أن يأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج نصيبه من الناتج المشترك ، وإلا توتف الإنتاج نهائياً .. ومن شأن هذا التوزيع أن يضع بين أيدي الناس قوة شرائية .

(١) نريد بالصور الأربع : ملكية أداة الإنتاج ، وحيازة القدرات والموهب الإدارية والفنية ، وتلك ناصبة العلم ، وحمل أمانة الحكم أو ممارسة السلطان .. وبعبارة موجزة : يستند الفرد في بطشه بغيره أو استغلاله على واحد من أمور أربعة يملك واحداً منها على الأقل ، وهي : ملكية أدوات الإنتاج — التفوق الذهني في الإدارة والفنون — العلم — السلطان .. ويقرر المؤلف أن هذا الحصر اجتهاد من عنده ، ولقارء ان ينظر وأن يوازن -

ولذلك يقال بحق : إن الإنتاج يخلق الدخول .. والدخول هي الآداة
الفعّالة التي تمكّن الفرد من إشباع حاجاته .

وإلى هنا .. نجد المادة الاقتصادية (في خصوص إحدى قضاياها
الكبرى وهي قضية الإنتاج) نجدها سائغة في العقول ، لا شبهة فيها ..

وإذا تركنا الصياغة الفنية قليلا (كما نعمد إلى ذلك أحيانا للتبسيط)
لرأبنا بوضوح أن الكلام عن الإنتاج .. هو من فروع المعرفة الهادئة
الواضحة التي لا تثير غبار الرأي الجاح العاصف .. فالإنتاج عمل دائم
متصل .. لخلق المنافع باستظهار خصائص الأشياء .. وما قال أحد بأن الإنتاج
خلق من العدم .. ثم إن هذا العمل الدائب لا يقوم به إلا أفراد متفرقين ،
بل متعاونين بقدر ما يلزم للجمع بين عناصر الإنتاج التي مرّ ذكرها ..
وطبيعي أن يقسم الناس فيما بينهم جملة ما تعاونوا على إيجادها من منافع مادية
ملبوسة وأخرى غير ملبوسة يقال لها خدمات .. ولو أن البحث سار في
هذه انطريق ، ملتما بالفطرة الأولى ومستهديا بالضوابط الأزلية لجملة
الأمور الإنسانية .. لما نشأت الفسقة وقامت المدارس والنظم والمذاهب ..
واكتننا سنعرض الآن هذه القضايا الواضحة على بعض المذاهب الاقتصادية
لنرى ماذا يكون من أمرها !!

قال الثقات في هذه الدراسات ، عن إشباع الحاجات .. وهو الهدف
الآخر من الإنتاج .. ما يلي :

الحاجات لا تنتهى والموارد محدودة (١) ومن ثم يتعين على الجنس البشري
كله أن يقصر الإنتاج على سلع وخدمات تشبع بعض الحاجات دون بعض
أخرى .. وبعبارة أخرى .. يمكن القول بأنه لا مفر من إغفال بعض الحاجات

(١) الكلام عن « الحاجات needs » من أخطر القضايا في جميع الدراسات الإنسانية ..
لا في الدراسات الاقتصادية وحدها .. ول هذا تفصيل يجيء في موضعه من بعض الكتب
العالية إن شاء الله تعالى .

والوقوف عند بعض آخر هو الذى نعمل على إشباعه . . . وإلى هنا يطرد الكلام فى منطقى سليم يستقيم مع طبائع الأشياء . . . ولكن التردد يبدأ بمجرد الانتقال إلى الاختيار ، فقد اتخذ هذا الاختيار صوراً على مر التاريخ كانت من الملامح المميزة لعهد بعد آخر . . . وترتب على التقديم والتأخير ، وعلى الإجازة والمنع (١) . . . مشكلات أضفت على كل عهد صبغة خاصة به وأتاحت لكل مجتهد أن يصف العهد بما يراه مناسباً . . . ومن وقائع التاريخ واجتهاد المجتهدين تتألف مادة الفكر الاقتصادى وتنساب مع تقدم الزمان . . . فى جداول وقنوات تميز بعضها عن بعض . . . على أساس العنف أو الانحياز إلى درجة دون أخرى من درجات المجتمع . . . وفى خصوص ما نحن بصدده ، سجل التاريخ ما يلى :

— أنه فى ظل حكم الفرد أو رياسته على جمـع أو قبيل من الناس . . . كان الإنتاج يقتصر على ما يحده الحاكم الفرد ، وجرى العمل باعتبار هذه الظاهرة من خصائص الإقطاع .

— وسجل التاريخ أيضاً أنه بعد تداعى الامبراطوريات وانهار النظام الإقطاعى . . . ظهرت الرأسمالية وفيها قدر من حرية التصرف الاقتصادى ، فاتجه الإنتاج إلى إشباع الحاجات المقترنة بالرغبة فى إشباعها وتوافر القدرة المالية . . . وبتهذيب الصياغة ، مع مرور الزمن ، يقال : «إن الإنتاج يتجه إلى إشباع الطلب فى ظل الرأسمالية ، لأنه مع كفالة الحرية الاقتصادية يسعى الفرد إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح . . . ولا يكون ذلك إلا بإنتاج ما يطلبه القادرون على دفع الثمن ، بصرف النظر عن شدة إلحاح الحاجات الأخرى على

(١) نضرب مثلاً على التقديم والتأخير، فى ظل الرأسمالية تقدم السلعة التى تجد من يقدرها وإن كانت كالية . . . وتؤخر السلعة الحيوية للفقير لأن العامل الحاسم هنا هو جهاز الثمن والطلب العمال . . . وأما الإجازة والمنع فتزيد بهما صنات أخرى من هذا القبيل . . . فنلا فى ظل الاشتراكية لا تعتمد نماذج السلعة . . . بقصد تقليل الضياع . . . ولا يجوز إنتاج سيارة فاخرة ولا يجوز بناء بيوت للسكن . . . تتوافر فيها أسباب الرفاهة . . . الخ .

المجتمع ككل .. ومن ثم نرى في الرأسمالية وفرة في إنتاج الكماليات وأسباب الرفاهة .. كما نرى إهداراً أو تعطيلاً لبعض الموارد لأن الطلب على السلع التي تصنع من هذه الموارد غير قائم في نظر المنتج الرأسمالي !!

ويقال عندئذ بأن الإنتاج في ظل الرأسمالية يتعرض لسببين من أسباب الضياع .. أحدهما وفرة السلع الكمالية على حساب النقص في إنتاج ما يشبع حاجات أشد إلحاحاً .. والسبب الآخر يتمثل في تعطيل بعض هيئات الطبيعة أو الموارد الاقتصادية .

وهنا يظهر الاجتهاد من جديد ليقول بأنه يجب أن يكون الاختيار على أسس عادلة .. تشمل المجتمع كله .. فيقتصر الإنتاج على ما يلزم لإشباع الحاجات الحيوية وما يليها من حاجات شديدة الإلحاح ، ويهمل إنتاج سلع الترف والمتاع الوارف ، وإن كان الطلب عليها حاضراً .. أى وإن كان الراغبون في استهلاك هذه السلع قادرين على دفع الثمن الجزئى لمن يقوم بالإنتاج .. ولا يتأتى شيء من ذلك إلا إذا كان تحديد ما ينتجه المجتمع من اختصاص السلطات العامة .. ومن ثم ترفع أيدى الأفراد والشركات الخاصة وشركات الأموال عن الملكية والإدارة جميعاً .. وهذا هو بعض ما يقول به الفكر الاشتراكي .

بقي أن ننظر في القضية الثانية التي ارتبطت بالإنتاج (وهي التوزيع) بمعنى إعطاء كل عنصر من عناصر الإنتاج حقه في الناتج المشترك .. فنقول :

— في كل نظام إقطاعي ، يتقرر الجزاء المادى بإرادة الفرد .

— وفي ظل الرأسمالية حين ينشط حافز الربح — كما رأينا — يكون التقسيم عن طريق السوق، والمفروض أنها حرة .. وبعبارة أخرى : تؤتى القوانين الاقتصادية آثارها .. وأهم هذه القوانين : العرض والطلب .. ومن ثم يرتفع النصيب بقدر الإجابة والندرة .. دون ضغط أو تدخل من السلطات العامة .

— وفي ظل الاشتراكية يكون توزيع الناتج القومي بالقرارات الإدارية.. أما ربح المنظم فيذهب إلى صاحب المشروع في الرأسمالية ، ويذهب إلى الدولة في ظل الاشتراكية .. وجدير بالانتباه هنا أن توزيع الناتج القومي وفقا للقرارات الإدارية التي تُصدرها السلطات العامة — مع انفراد هذه السلطات بالتصرف في الفائض وهو الربح — يؤدي بالإنتاج تحديداً وتوزيعاً إلى أن يخضع للسلطات العامة .. ولكن هذه السلطات تجتمع أحيانا لغير قليل من الناس .. كما تتركز أحيانا أخرى في يد الحاكم الفرد .. وعندئذ يؤدي السلطان (أو القهر) نفس الدور الذي تؤديه الملكية الفردية لرأس المال (١).

وبعبارة أخرى : إذا دالت دولة الملكية الفردية للأدوات واسائر عناصر الإنتاج .. فإن دولة أخرى تقوم ، هي دولة السلطان المستند إلى القهر والبطش .. وعلى الحالين تتركز القدرة على استغلال الناس في قلة من الجبارين أو حاكم فرد .. مع فارق في التسميات .. ففريق يقال له : «طغاة الرأسمالية» وفريق آخر يقال له : حزب أو لجنة أو هيئة ، تُهيمن على النشاط الاقتصادي وتتحكم في أرزاق الناس .

أدرك هذه الحقائق الهامة بعض المفكرين ، منذ أن كانت مجرد نظريات .. في أواخر القرن الثامن عشر .. ثم في معظم القرن التاسع عشر .. وحاول هذا البعض ، تباعا ، أن يضع هيكلية تنظم عناصر الإنتاج .. يقال لها «نظام اقتصادي» وتكررت المحاولات وتعددت .. ولكل نظام مؤيدون ومعارضون .. وعُرف هؤلاء المفكرون المجاهدون في سبيل الإصلاح الجدي .. بتسمية خاصة بهم .. فهم الرواد من أصحاب النظم الاقتصادية الوضعية .. وهم جديرون بالذكر في مقال نخاص بهم .

(١) يلحظ الفارسي . . . العجز الذي يحيط بالاقتصاد الوضعي ، بمدى ما بذله العلماء من جهود .. ولم يبق إلا أن يرجع الباحثون في الاقتصاد إلى الحق .. وما هو الا الخضاع لأحكام الدين .

أصحاب النظم الاقتصادية

Pioneers of Economic Orders.

كان من نتائج التطور الاجتماعى الذى صاحب القرن التاسع عشر « وكانت له بوادر من خلال الأحداث فى القرن الثامن عشر » أن ظهرت فى دراسة الاقتصاد مفاهيم مستحدثة كالنظم .. كما ظهر من بين الاقتصاديين من اشتهر بأنه من أصحاب النظم ، وتميزت جماعات الاقتصاديين فى وضوح تام .. فمنهم الكلاسيكيون (أنصار النظرية التقليدية من أتباع آدم سميث ومالثلز وريكاردو) ومنهم الاشتراكيون والمصلحون ، من أمثال سيسموندى ، ومولر ، ولست . ومن بعدهم فلان ، وكولنز ، وميتشل . . ومنهم من كان من أصل جرمانى أو من قلب أوروبا ، وفريق من إيطاليا .. وأخيراً ظهر فى أمريكا فريق . . وكل هؤلاء تأثر بفلسفة قومه وبالبيئة التى عاش فيها . وكانت آراء هذا الفريق من المفكرين مثلاً واضحاً على تكامل الدراسات والثقافات .

وظهور النظم الاقتصادية وأنصارها صلة وثيقة باختيار الطريقة التى تلائم مجتمعاً بعينه .. ولهذا تعينت الإشارة إلى المعالم البارزة لهذا التطور خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .. بعرض سريع لعدد من أصحاب النظم ، وذلك فيما يلى :

« آدم مولر Adam Moller ١٧٧٩ - ١٨٢٩ » كان لآراء مولر السياسية أثرها الواضح على تفكيره الاقتصادى ، فقد قال بأنه لا كيان للفرد بدون الدولة ، وبذلك لا يستهدف قيام الدولة أداء وظيفة معينة ، وإنما يعتبر قيامها ضرورة استلزمها وجود الإنسان وهو اجتماعى بطبعه ، ولم يكن قيام الدولة - فى نظر مولر - وليد حاجة أساسية للجنس البشرى ، وإنما قامت لمواجهة حاجة عليا ، هى تحقيق التعاون المستمر فيما بين الأجيال المتعاقبة ،

بالإضافة إلى التعاون فيما بين أفراد الجيل الواحد ، وخلص من ذلك إلى القول بأن الدولة هي التعبير الجماعي لهذا التعاون ، ونظر إليها على أنها كائن طبيعي حتى .

واستناداً إلى هذا النظر هاجم مولر الملكية الفردية المطلقة ، لأنه رأى في الاعتراف بها إذكاء لنهم الحياة ، وما من سبيل إلى إشباع هذا النهم ، بأية ثروة مهما عظم شأنها !

ومن رأيه أن الاعتراف للفرد بحق التملك إنما يكون على أساس التسليم بنزوله عما يملك للدولة ، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ولم يعتبر مولر « الأرض والعمل ورأس المال » عناصر لإنتاج ، وإنما رأى هذه العناصر على أنها (الطبيعة والإنسان والماضي) وأدخل في الماضي رأس المال المادى والروحي الذى تكوّن وتجمّع على نحو يساعد الإنسان فيما يباشره من إنتاج حاضر .

ولم يكن من أنصار حرية التجارة ، بل حضّ على أن تخلق الدولة وعيها ، وطنياً يحمل الفرد على تفضيل الإنتاج الوطنى ، بحيث تستطيع (الدولة) أن توازن بين الإنتاج والاستهلاك فى داخل حدودها^(١) .

ومن جملة آراء مولر يتضح أنه لم يكن صاحب مذهب اقتصادى .

(١) إذا أعدنا النظر مرة بعد أخرى فى اقوال آدم مولر .. لرأينا مثلاً واضحاً لما تنبه إليه من تكامل دراسة الثروة والخدمة (فى الاقتصاد البحث) مع النظم الاجتماعية والسياسية داخل البلاد وفى مترك الحياة الدولية . . وفى حياة الجيل الواحد ومن جيل إلى أجيال تالية . ولأن هذا الذى نلحظه فى اتجاه آدم مولر فى وقت مبكر بالنسبة لزماننا هذا (أواخر القرن العشرين) ليدل على أن المحاولات التى جرت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين لنزول الاقتصاد وتجريده من جملة الدراسات الإنسانية .. قد كانت أقرب إلى الترف الملقى ، من حيث اجتهاد المحققين ، كما كانت عملاً عقيماً من حيث الأثر فى حياة الإنسان . . كما يقول مالينوسكى Malinowski .

متماسك وإنما كانت له آراء اقتصادية قامت على أسس اجتماعية ، وما يشبه بعض المثل الأخلاقية العليا .

ومع ذلك تركت آراؤه أثراً بارزاً في النظر إلى الملكية الفردية ، وحق الدولة على الملك الخاص ، والتعاون فيما بين أفراد الجيل الواحد ، وتعاون الأجيال .. كما ألقى على ما تجمّع من رأس المال — في وقت معين — نظرة فاحصة تجعل منه قدراً مادياً وقدراً معنوياً ، وتربط ما بينه وبين تتابع جهود الأجيال في بناء مقومات الرفاهة الاقتصادية .

نتقل بعد ذلك إلى الكلام عن «فردريك لست Frederic List ١٧٨٩ — ١٨٤٦» وهو يتفق مع مولر في تقده للمادية الصرفة التي تتسم بها آراء آدم سميث ، ولكن (لست) كتب بأسلوب واقعي^١ علمي ، ما كتبه مولر بأسلوب رمزي روحى .. وكانت له وجوه نشاط في الحياة العملية ، ومن ذلك اشتراكه في تأسيس الاتحاد الجرمي «Z iverein» الذي كان يهدف إلى إلغاء الحواجز الجرمية من بين الولايات الألمانية .. وتحقيق وحدتها^(١) .

لم يكن يميل إلى رأى آدم سميث بشأن النشاط الاقتصادي ، وقد اتسم بالمادية البحتة ، حين قرر بأن القيمة إنما تكون في التبادل .. وقال بأن الفرد قد يمتلك الثروة ولكنه مادام لا يملك القدرة على زيادة قوة الإنتاج فيها عما يستهلكه منها ، فإن الثروة تفتنى ويهود الفرد فقيراً .. ويستطرد إلى القول بأنه لا ينبغي توجيه البحث الاقتصادي إلى الثروة — في حد ذاتها كوجود

(١) نوجه النظر إلى هذه المحاولات التي تبدو مبكرة .. لإنشاء وحدة اقتصادية بين أقاليم أوروبا (الغربية على الأقل) من عهد أصحاب النظم .. وفي الحق إن هذه المحاولات ترجع إلى عهد شارلمان عام ٨٠٠ للميلاد .. وهذا هو الأصل فيما يسمى بالسوق الأوروبية المشتركة .. واقتديتنا فصولاً عن هذا الموضوع فيما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ ، ثم تقدمت ، ولما أظهر من جديد في صورة أوفى إن شاء الله تعالى .. لتتكون (مع غيرها) تذكرة للمسلمين الذين نسوا مفهوم الأمة الواحدة .

مبادئ — وإنما يكون توجيه البحث إلى تنمية القوة المنتجة للثروة .. وتأثر هذه القوة بعوامل كثيرة لا تتصل بالإنتاج مباشرة ، ومنها الدين المسيحي (١) ، وإلغاء العبودية ووراثته العرش واختراع الطباعة ، والصحافة ، والبريد ، والنقود ، والمقاييس ، والموازين ، وطرق المواصلات وغير ما تقدم من العوامل ذات الصبغة القومية العامة ... أدخل (لست) إذن ، ما تقدم ذكره ضمن العناصر الفعالة في القوى الإنتاجية .. وهى من عمل الأجيال السابقة ، أى بما تركته للأجيال المتعاقبة ، ومن ثم فإنها تعد من رأس المال الذى تجتمع لجيل حاضر بجهود بذلتها أجيال سابقة .. وهكذا تتحدد الطاقة الإنتاجية لجيل حاضر ، بمدى قدرته على الاستفادة بما تركه السلف ، ومدى قدرته أيضاً على الإضافة إلى ما ورثه .

ووجه (لست) نقده إلى ما دعا إليه (آدم سميث) من حرية التجارة ، وقرر بأنها دعوة غير عملية ، إلا إذا اتحدت دول العالم واتفقت ظروفها واتجاهاتها ، ثم يضيف بأنه من حيث إن هذا لم يتحقق ، وإن يتحقق .. فإنه يتعين النظر إلى التجارة على أساس من واقع الأمر ، فالفرد ينشط ويتعامل فى نطاق محلى وفى نطاق عالمى وتقف الدولة بين الفرد وبين العالم .. ولذلك يجب أن ننظر إلى الأفراد لا كمنتهجين ومستهلكين فحسب ، وإنما كمواطنين تتأثر قدرتهم على الإنتاج بمدى التنظيم الاجتماعى والسياسى للدولة التى ينتمون إليها .

(١) هذا عند فريدريك ليست .. ولما يدعو كتاب الذكر الاقتصادى إلى مثل ما يقول به هذا الكاتب .. أما علماء الاقتصاد المشتغلون بالنظرية فى المحل الأول ، فهم يصرحون بأن العلم منقطع الصلة بالدين ، ومنا من يتابع هذا القول دون تمييز بين الدين الحق وبين طغوسهاجها فلاسفة الغرب وليس من شأننا أن نمرض لها .. ولكن من شأننا أن نفيه إلى خطورة الولاء السلبى الذى عرقت فيه جامعاتنا ومراكز البحث عندنا .. حين ظن الباحثون فى عقرات السنين الأخيرة (طوال ما اقتضى من القرن العشرين) أن ما ينطق به كتاب الملوم الإنسانية فى الغرب هو الحق .. وإن كان فيه إهدار وتنحية للدين .. وهذا خطأ صغير .. لا يقع فيه إلا المستعصمون فى الأرض .

(م ١١ — الاقتصاد الإسلامى ج ١)

واستناداً لما تقدم رأى (لست) أن وظيفة علم الاقتصاد هي العمل على تحقيق التقدم الاقتصادى للمجتمع كاه، أو للدولة ، ولذلك فمن الخطأ فصل الاقتصاد عن السياسة ، إذ لا يجوز للدولة أن تقف مكتوفة الأيدي دون حماية القوة الإنتاجية الكامنة بها (١) .

ومن حيث إن البلاد الزراعية تكون دائماً فى مستوى أقل من مستويات البلاد الصناعية فإنه يتعين أن تتدخل الدولة بالتوجيه إلى الصناعة وحمايتها فى مراحل نشأتها ، حتى وإن تحمل الشعب بعض التضحية فى سبيل زيادة الطاقة الإنتاجية بحملتها ... ولكن هذا القول يتوقف على جدية فرص النجاح فى توطين صناعات توافرت لها مقومات الاستقرار .. وحين تصل الصناعات الوطنية إلى النضج فإن الحماية تُرفع ، وتتوقف تضحيات الشعب بعد تحقيق الغاية من حماية الصناعة .. وعندئذ يجوز القول بحرية التجارة .

لذلك يُعتبر (لست) من أنصار حرية التجارة ، إذ كانت نظرته إلى تدخل الدولة وحماية الصناعات الناشئة على أنها وسيلة لتصنيع البلاد الزراعية وتطوير البلاد المتخلفة صناعياً .. وحين تتقارب المستويات أو تتفق ، إن أمكن ذلك ، يجوز النظر فى تقسيم العمل على نطاق عالمي .. وعن السكان قال (لست) بأن لكل نظام اقتصادى ، قدرة معينة على الاستيعاب ، إلا أنه يترتب على النمو الاقتصادى أن تزيد هذه القدرة .. وفى رأيه أن كلا من الإنتاج الزراعى والصناعى ، لا يزال يتسع لبذل الجهود فى سبيل تحقيق التقدم والإبداع إلى حدٍ يتعذر التسكّن بهداه .

ومن جملة آراء هذا الكاتب يتضح أنه نصير للرأسمالية الصناعية ، وأنه يريد تمهيد السبيل لتقدمها .. ولكنه تأثر بالظروف السائدة فى ألمانيا فى

(١) هذا قدر كبير من التسامح .. فى ذكر المجتمع والدولة وكأننا هما شئ واحد .. :
والأمر جد خطير .. فالإسلام يفصل فى ثبات ووضوح .. والفكر الإنسانى يخطو ويضطرب .

عجده ، كما تأثر بأهدافها . . ولذلك تشابهت بعض آرائه مع آراء أنصار المذهب التقليدى ، وإن لم تتفق معها من بعض الوجوه .

ننتقل الآن إلى ثالث من أصحاب النظم الذين عاشوا مفكرين فى أواخر القرن الثامن عشر وفى أوائل القرن التاسع عشر ، ومنهم من امتد نشاطه إلى أواسطه . . ونريد به « سيسموندى Sismondi ١٧٧٣ - ١٨٤٢ » فنقول: كان سيسموندى من أنصار (آدم سميث) ، ولكن هذا لم يمنعه من النقد والقول ببعض الآراء التى خالفت ما ذهب إليه (سميث) ومن أهم آثاره فى هذا الشأن ، ارتيابه فى القول بأن (سعى الفرد لتحقيق مصلحته الذاتية يعود على المجتمع كله بالخير) ، كما رفض (سيسموندى) أيضا أن ينظر إلى الثروة على أنها مفهوم مادى خالص ، وقال بأنها مفهوم يقاس بمدى ما يحققه من رفاهة إنسانية .

وخالف أنصار المذهب التقليدى فى نظرهم إلى علم الاقتصاد على أنه علم يستمد قواعده من ظاهرات مادية تثبت صحتها . . وأراد أن يستخلص قواعد الاقتصاد من النتائج التى سجلها التاريخ . . ولهذا يعتبر من أنصار المذهب التاريخى . . وقد استوقف نظره ما خالط التقدم الصناعى والإنتاج الكبير فى كل من إنجلترا وفرنسا من مظاهر سوء الحال للطبقة العاملة ، وتوالى الأزمات فوجه نقده إلى الوسائل والأهداف ، كما وجهه إلى النتائج العملية لتعاليم (آدم سميث) وعارض الوسيلة المجردة التى لجأ إليها (ريكاردو) فى دراسة الظاهرات الاقتصادية وتفسيرها . . ورأى أن علم الاقتصاد من علوم الخلدق ، ذات الصلات الوثيقة بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية . . ومن ثم فهو يستمد مادته من المشاهدة والتجربة ومماواعاه التاريخ من نتائج التطبيق .

وهكذا يمكن القول بأن (سيسموندى) لا ينفذ إلى نقد المذهب التقليدى من ثغرة فى منطقته ، وإنما من ظاهرة أثبتتها التاريخ مرارا وتكرارا ، وهى الفرق الكبير بين المقدمات والنتائج . . ومن ثم عُنى فى دراسته لوظيفة علم

الاقتصاد ، بالكشف عن آثار النظم الاجتماعية والسياسية على الرفاهة الاقتصادية للشعوب . .

ثم تابع (سيدموندى) نظرتة إلى الثروة على أنها مفهوم يتصل بتحقيق الرفاهة للجنس البشرى وقال بأنه يتعين العمل على وضع نظرية عادلة للتوزيع تلتقى من العناية والاهتمام ، ما تلقاه نظرية الإنتاج ، ونعى على المذهب الفردي اهتمامه البالغ بالإنتاج ، كما نعى على هذا المذهب أيضاً قوله : إن زيادة الإنتاج لا تحمل في طياتها شراً ، نظراً إلى نشاط جهاز الثمن وقدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي . . وقال بأن مسألة زيادة الإنتاج — مجردة عن بقية الاعتبارات — تنطوي على خطورة بالغة . . لأنه ما لم تصاحبها زيادة مماثلة في رغبات الأفراد وفي طلبهم الفعال ، فإن هذا يؤدي إلى أزمت وفرة الإنتاج ومن ثم الكساد والبطالة وإفلاس المشروعات وضياع رؤوس الأموال .

كما قال (سيدموندى) إن المنافسة الحرة الطليقة تقضى على الضعفاء وإن مساوية التنافس وحرية التجارة تقع على عاتق الطبقة العاملة التي تتعرض لأسوأ صور الاستغلال والعبودية . . ولهذا طالب بتدخل الدولة لإلزام أصحاب الأعمال بكفالة العيش للمشتغلين فعلاً بالإنتاج ، ورأى أن زيادة السكان عبء تزرع تحته الطبقات العاملة ، واقترح النظر في إيجاد صور من التضامن والتعاون بين العمال وأصحاب الأعمال ، دون الإخلال بمبدأ حرية الفرد والملكية الخاصة . . ولم يسلّم بالأسس التي قامت عليها تعاليم (آدم سميث) من حيث التوافق بين صالح الفرد وصالح الجماعة ، وطالب بتدخل الدولة تدخلاً إيجابياً يكون من شأنه زيادة نصيب العمال من الدخل الأهلئ . . وأسس اقتراحه هذا على النظرية الاقتصادية ، حين قرر بأنه يعمل على تحقيق التوازن بين تزايد الإنتاج كأثر من آثار التقدم الفنى ، من ناحية ، وتزايد القدرة الشرائية ممثلة في الطلب الفعال الذي يجيء من المستهلكين

من ناحية أخرى (١).

وهكذا يمكن القول بأن سيسموندى ينقد النظرية التقليدية ويحذر من آثار الحرية الطليقة ، حال مباشرة النشاط الاقتصادى ، ويؤمن بوقوع الآثار السيئة للنافسة على الضعفاء من المنتجين . . . ويطالب بتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة نصيب السكادحين من أجل تحقيق التوازن ، بالإضافة إلى أن خطة كهذه هى الأجدر بمفهوم الثروة كما يراه ، إذ هى وسيلة لتحقيق الرفاهة الإنسانية . . وماهى بمفهوم مادى خالص ، كما رأها أنصار المذهب التقليدى .

وبالرجوع إلى الفترة التى عاصرها من تقدم ذكرهم من الاقتصاديين ، يلاحظ أنها تقع فيما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كما أشرنا من قبل ، ولم تكن الثورة الصناعية عندئذ قد تجاوزت أولى مراحلها . . ثم دخلت المشكلات الاقتصادية فى أعنف أدوارها مع انتصاف القرن التاسع عشر ، حين انتشر استخدام طاقة البخار والآلة وتزايدت الحجم وتقدمت وسائل المواصلات واتسعت الأسواق فالتجمت الحجم للزيادة من جديد . . وهكذا فى حلقة مفرغة .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر استجدت عوامل أخرى زادت من حدة المشكلات ، ومن ذلك توافر قدر من الفراغ الفاصل بين كلٍّ من العمال وأصحاب العمل لأن الجيل الذى تحمل المسئولية عن الإنتاج - عندئذ - لم يشهد بناء الصناعات فى فجر القرن التاسع عشر ولم يشهد شيئاً من عهد (الأسطى) الذى كان يجمع العمال أو (الصبيان) - بلغة ذلك العصر - فى

(١) فى هذه الأقوال كثير من الصواب . . . ولكن الرأسمالية الصناعية كانت بأول عهد النجاح الذى أطاح بتوازن القوم فى أوروبا . . . ومن ثم ذمبت هذه الصيحات أدراج الرياح . . . وتبىأت الفرصة لما هو أشد على الرأسمالية من كل ما كانت تمناه .

موقع متواضع ، ويقاسمهم النشاط وصوراً كثيرة من صور الحياة الإنسانية التي تجعل من رب العمل والعمال أسرة واحدة (١) .

دخلت هذه الظاهرات ، حول منتصف القرن التاسع عشر في سجل التاريخ وحلت مكانها صور أخرى ، تميزت فيها الطبقة العاملة بأنها مجموعة من الأجراء الكادحين الذين لا أمل لهم في تملك أدوات الإنتاج ، كما أن المالكين للوحدات الإنتاجية أنفسهم لم يرتبطوا تماماً من الناحية النفسية بالإنتاج ومقوماته ، لأنهم لم يشهدوا بناءها ، ولأن هذا البناء قد خرج بحجمه عن الحد الذي يُطبق الفرد أو الجماعة القليلة تدبير أموره .. وبخاصة حين اقتشرت الفروع ووحدات الإنتاج في مواقع متباعدة ، منها ما كان خارج حدود الإقليم .. فنشأت طبقة أخرى مميزة هي طبقة أصحاب المهن والوكلاء الذين يشغلون هذا الفراغ ، فلم يعد صاحب العمل ينظر بشخصه في شئون عماله .. بل أسند هذا الأمر إلى غيره من الأخصائيين ، ومن ثم تطورت هذه المهن (٢) على نحو أدى إلى عناية بعض علماء الاقتصاد بنقدها وإلقاء كثير من اللوم عليها في كل ما يتصل بمشكلات العمل ومشكلات التوزيع بوجه عام .

(١) جاء ذكر هذا الفراغ - لأهميته - في بحث سابق تحت رقم ١١ ، ولاحظ القارئ أن أحداث القرن التاسع عشر والعوامل السائدة فيه .. يتصل بعضها ببعض آخر .. ومنها ما يظهر زماماً ثم تهدأ آثاره حتى ينسى ، ثم يظهر من جديد ، وكذلك الآراء التي يقبل على معظمها أنه وليد البيئة .. لذلك ليس من الميسور الترام الترتيب التاريخي بحيث يفرغ الكاتب من عهد لينتقل إلى غيره دون عودة لما سبق .. بل إن تقديم اللاحق قبل السابق يكون - أحياناً - أصح لتقريب منطق الأحداث وآثارها .

(٢) يزيد بالمهنة هنا جمع مهنة .. وهي في لغة العصر الحديث « الأعمال الحرة » ومما يحكمها .. كأن يحترف صاحب السكفأة الإدارية أعمال الوكالة عن المساهمين وعن المنال .. وكان يحترف بعضهم المحاسبة والتنظيم والحمامة والعمالة .. الخ .. وهذه كلها وظائف ناشئة في حقل واحد .. ولقد كانت عناصر هذا النشاط من قبل مائتي عام .. مقصورة على الأسطى والصبي والمقاول .. ومع تزايد الحجم كسبت هذه المهنة أهمية متزايدة .. إلى حد أن بعض كتاب الاقتصاد في البلاد الرأسمالية يرى أن وجود أصحاب المهن ، وارتباط مصالحهم الشخصية بل أرزاقهم ووجودهم ، بهذا النظام الرأسمالي .. يعتبر من أسباب استقراره أو من الحصون المانعة دون تقدم الفكر الاشتراكي .. ونحن نقول بأن هذه مسألة فيها نظر ؟

كان طبيعيا إذن أن تكون المشكلات الاقتصادية (في كل من الدراسات وميادين العمل) التي شهدتها العالم من النصف الثاني للقرن التاسع عشر أشد عنفا من سابقتها من حيث الشمول وعمق الأثر، كما كان طبيعيا أن يستمر نشاط العلماء في دراسة النظم الاقتصادية .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين ظهرت آراء لطائفة من الاقتصاديين الأمريكيين الذين يدخلون في عداد أصحاب النظم ومنهم قبلن وكولينز وميتشل .

وهكذا نرى أن البيئة المكانية التي طالما أشرنا إليها (وهي إنجلترا والقارة الأوروبية) صدرت عنها وحدها آراء واتجاهات . . حتى بدأت أمريكا الشمالية تسهم في هذا المعترك الكبير . . في وقت متأخر نسبيا .

لقد كان ظهور أصحاب النظم من الأمريكيين ، في أواخر القرن التاسع عشر وفي مستهل القرن العشرين . . وكان لبعضهم شأن كبير في التنبيه إلى ضرورة الإصلاح ، ولكن المجتمع الرأسمالي المتجه عندئذ إلى بناء كيانه الاقتصادي لم يكن ليصغى لدعوة كهذه .

وُحورب دعاة الإصلاح وأوذوا . . وشهد مطلع القرن العشرين ما شهدته القرن التاسع عشر في أوائله وفي أواسطه . . ففي مطلع رفع التاريخيون صوتهم ، ولكن الرأسمالية المتصاعدة في إنجلترا صرفت دوائر الأعمال عن الاستماع للنداء . . وفي أواسط القرن ازداد التنبيه إلى خطورة التطورات . . حين كان كارل ماركس ونظراؤه يشددون التكبير على الفردية والرأسمالية جميعا . . ولكن حملة الصمت تجددت . . حتى تزايد التجمُّع وتفاقم الفكر العنيف . . ومرة أخرى يعيد التاريخ نفسه مع أوائل القرن العشرين ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، ونرى هذا واضحا في حياة بعض دعاة الإصلاح من المدرسة الأميركية . . . وسنعرض لجهود أحدهم ولما لقيه من جزاء ، في الفقرة التالية . . فنقول :

هو واحد من الأعلام في جملة أصحاب النظم . ونريد به « ثورشتاين
فيلن Thorstein Veblen ١٨٥٧ - ١٩٢٩ » ، من كتاب القارة الجديدة ..
الذين تأثروا بالبيئة الأمريكية ، وسنكتفي بهذا الكاتب وحده من جملة
المدرسة الحديثة لما بلغته كتاباته من التأثير حال حياته .. ومن بعد انقضاء
فترة الصمت التي أحكمت خلقاتها من حول آثاره العلمية .. عشرات السنين ..
ونلاحظ هنا أنه في الوقت الذي بدأ فيه (فُيلن) دراسته (كطالب علم) ،
كان الاقتصاديون من أساتذة الجامعات في ألمانيا يُدخِلون المنهج التاريخي في
دراسة علم الاقتصاد ، ومنهم من ألقى ظلاً كثيفاً من الرئيب على وجود
قوانين طبيعية تحكم سلوك الإنسان حال تدير معاشه !!

ومن ثم لقد استمد هؤلاء مادة البحث في الاقتصاد من تتابع الوقائع
السائدة .. وأسستوا نظرتهم إلى هذا العلم بوصفه تعبيراً عن رأى معين
ومسلّم به .. لأبحاثاً في ظاهرات مادية تستمد ثباتها من الطبيعة .. ومن
هؤلاء - كارل نيس ، وشمولر ، وسيمبارت ، وفيير Veber - الذين
أسهموا في إمداد الفكر الاقتصادي بزعة البحث التاريخي ، وتقديم فكرة
الرفاهة والعوامل النفسية حال النظر في وظيفة علم الاقتصاد .

وتأثر تلاميذ هذه المدرسة إلى حد بعيد ، بما استجد من آراء أضيفت
إلى مقترحات من كتب في أوائل القرن التاسع عشر كما تأثروا بالظروف
التي سادت في العشرات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والرابع الأول من
القرن العشرين ومن هؤلاء (فُيلن) وقد عرفنا أنه عاش إلى عام ١٩٢٩ ..
وسنعرف بأنه ظل يعمل في هذا الحقل ، كاتباً ومحاضراً ، إلى آخر أيامه
وقد نيف على السبعين ، إلا أنه غير مدين لمن عاصروهم أو لمن تأثر بكتاباتهم ،
بعمق النظر .. فقد وصل في أواخر حياته للإحاطة بآرائهم وبآراء غيرهم ، إلى
الحد الذي مكّن له من نقد ما كتبه سابقوه ومعاصروه .

وقد وجه فُيلن نقده اللاذع إلى المعايير الاجتماعية التي تحدد سلوك

الأفراد في ظل النظام الرأسمالي الخالص ، وقال بأنه إذا جرى هذا النظام مما
تقتنع به من ستار براق ظهر على حقيقته ، فما هو — في تقدير قبلن — إلا
صورة مكررة من سابقتها التي سادت في الجماعات البربرية . . وقال بأن
النظام النقدي وما يصاحبه من صراج على تجميد الثروات ، يؤدي إلى تكرار
العمليات التي مارسها الإنسان في عصور الهمجية من بطش وسلب واكتناز . .
ووصف الطبقة العالية التي عاصرها بأنها طبقة مميزة بالإعفاء من بذل المجهود . .
وبأنها وصلت إلى مراكز الصدارة في المجتمع الصناعي . . بأساليب تتسم
بالوحشية وبالحرص على المصلحة الذاتية وإيثار الأهل والعشيرة والأعوان . .
دون المجتمع ككل تسود أفراده روح التعاون . . وقال بأن خصائص هذه
الطبقة التي تحتل أعلى المستويات الاجتماعية في ظل النظام الرأسمالي . . هي
الغباء ، وضعف الكفاية الذاتية ، والتحلل الخلقى . . الذي يجيز لصاحبه أن
يعتمد إلى الاحتمال أو إلى القوة الغاشمة في سبيل تحقيق المصالح الفردية بمثابة
في سحق المنافسين واكتساح الأسواق وجمع الثروات .

وبهذا الأسلوب ذاته هاجم المشروعات الصناعية والتنظيمات الاحتكارية .
وقال بأن الأصل في قيام الصناعة وفي تقدمها حين تستخدم أحدث الأساليب
الفنية والإدارية . . إنما هو إنتاج ما يحتاج إليه الناس من سلع ومن خدمات
تشبع الحاجات .

ثم يستطرد (قبلن) ليقول : ولكن رجال الأعمال حولوا هذه
المشروعات إلى أدوات للسيطرة على الإنتاج بقصد امتصاص المال ، ولو أدى
ذلك إلى تضيق الأرزاق . . ومن رأى (قبلن) أن كسب المال الوفير
يتعارض مع الإنتاج المؤدى للرفاهة . . لأن تحقيق الثراء الضخم يكون
عادةً بالحد من الإنتاج أو بالتحكم فيه . . ويُضيف وإن الحصول على الثروة
كثيراً ما يجري رخصاً وبسرعة بالغة في ظل النظام الرأسمالي ، دون الاشتغال
بالإنتاج ، أو بالتجارة بمعناها التقليدي ، وإنما بمجرد حيازة سند الملكية . .

وتكريس الوقت والحيلة لأعمال السمسرة والوساطة في نقل شهادات الملكية من يد لأخرى . . والمضاربة في الأوراق المالية واحتكار الأسواق واصطناع الأزمات لتحقيق الأرباح الفاحشة^(١) .

حمل فبلن على أنصار رجال الأعمال وأعاونهم من الخبراء والمحامين ورجال المصارف وسخّر من حياة الطبقات العالية . . حين وصفها بأنها زُخرفٌ باطل لا يعدو أن يكون ثياباً فاخرة لا تصلح لمباشرة عمل مفيد، وطعام يزيد على حاجة البدن ، ورأس خلا من كل علم نافع . . أو هي حياة تنسّم بمظاهر الإسراف في النفقة ، وقصّر النشاط على مجرد استغلال جهود البشر . . وما يرهقهم من أحداث ومن ضائقات^(٢) .

وقال عن التوازن التلقائي فيما بين العرض والطلب . . بأنه مفهومٌ نظري في ظل النظام الذي عاصره . . لأن قادة الصناعة يخشون من زيادة الإنتاج أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار ومن ثم فإنهم يذهبون إلى حد التخريب الرأسمالي للحفاظ على مستويات الأسعار ، وبالتالي معدلات الأرباح ، ومن ذلك ما تعتمد عليه المشروعات المتكاملة ومنظمات الاحتكار . .

(١) ترك (فبلن) آثاراً علمية قيمة . . وأخرى في الفكر الاقتصادي . . وقد حوربت مؤلفاته عشرات السنين ، حال حياته وبعد وفاته عام ١٩٢٩ . . وقد امتدت هذه الحرب (كما سنرى في المجال التالي) إلى دور المفكر وإلى الجامعات . . وبعضها يقوم على معونات أصحاب الملايين ، ومن ثم لا يجرؤ هذا البعض على توفير الحصانة لكلمة الحق ، حتى في محراب العلم . . ومن آثار فبلن كتابان جديران بالاطلاع هما :

نظرية الطبقة الحاملة *The Theory of the Leisure Class* والكتاب الآخر عنوانه : *Captains of Industry* .

(٢) كما أنها يصف (فبلن) هنا سمسرة المال من أقطاب الصهيونية العالمية . . فهم القابضون على مفاتيح السيولة الدولية والبورصات ومعظم الأسواق . . وفي هذا قدر كاف للتحكم في كثير من التفصيلات التي تمس أرزاق الناس . . نريد بذلك : الأفرام ودرجات المجتمع الواحد والسكّرة الغالبة من العموب ونريد بذلك أيضاً : دوائر الأعمال وأصحاب السلطان . . الحاملين للأمانة في معظم الأقطار وفي أكثر الأرمغان . . وما كانت الحال لمعهد (فبلن) إلا مرحلة تميزت بالوضوح إذا قاسها الباحث بغيرها . . لأنها جاءت في ختام القرن التاسع عشر ، وقد عرفنا ما هو ، وما أهميته . .

ومثلُ هذا البغى في إدارة عجلة الإنتاج يؤدي إلى طرد العمال والإلقاء بهم في مجاهل البطالة . . كما يؤدي إلى حرمان المجتمع من فيض الناتج وانخفاض الأسعار^(١) .

ومن رأى (فيلن) أن الصراع الذي تدور رحاه في ظل النظام الرأسمالي ليس في أساسه صراعاً بين العمال كطبقة مميزة ، وأرباب الأعمال كطبقة أخرى ، على نحو ما صورّه كارل ماركس . وإنما هو صراع بين الغرائز . فالعمل سلوك ظاهري يجد جذوته المتقدمة في تشبُّث الفرد بالبقاء . . وأما اجتناء الربح فسلوك آخر يجد علته في غريزة التملك ، وفيما بين هذه الدوافع النفسية بأصولها وبفروعها تنازعٌ يرى فيه (فيلن) تفسيراً للصراع الذي يبدو وكأنه طبق (٢) ذلك أنه رأى الفراغ الخفيف الذي يفصل بين السلوك الاقتصادي في ظل الرأسمالية . . وبين المنطق الرصين الذي يبدو صادقاً وبريثاً ، عندما تجرى على مقتضاه أقوال المدافعين عنها ، والداعين إلى اعتناقها . . ورأى أنه في ظل النظام الرأسمالي قد استعشبت المملكات والعقول . . وحيل بين الفهم الواعي من جهة وبين التطبيق العلي من جهة أخرى ، أن يكونا على اتفاق يؤدي إلى الرفاهة . . مع أنه من شأن التقدم الذي حققته الحضارتان المادية والفكرية ، أن تكون هذه الرفاهة أقرب منلاً مما كانت عليه في عهود سابقة على التقدم الفني المعاصر . . ورأى أن الاقتصاد كجموعة قوانين تحكم نظاماً أبدياً . . قد انقضى ، لأنه لا يأخذ في حسابه ظاهرة التطور ولأنه لا وجود — في عالم الحقيقة —

(١) يرى الدارسون لعلم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية . . قدراً من الدقة في هذا القول من حيث أنه تهديد نظري . . لا مجرد فكر أو رأى، ولكن هذا الكتاب لا يسمي لأكثر مما قدمناه، ومن ثمّ تبيين التنبيه لما في مثل هذا الموضوع من دقة يدركها دارس الاقتصاد .

(٢) تخيير فيلن لما يسمى بالصراع والصراعات أقرب إلى نظرة الإنسان . . وقد عرضنا له بالقدر المناسب عند الكلام عن الحاجات Needs في كتاب قال .

النظام اقتصادي ثابت .. يمكن أن تستنبط منه أو توضع من أجل تحقيقه.
قوانين ثابتة ... تصحح على البرهنة في كل الظروف (١) .

ولئن كانت كتابات كارل ماركس قد سبقت ظهور قبلن . . إلا أن
اقتصاديات ماركس كانت تقليدية ، كما أن التطور الاجتماعي الذي أدخله
في حسابه كان أشبه بالتطور الطبيعي للكائنات الحية التي تخضع حال تطورها
لنسق ثابت لا ينحرف ولا يلين حتى يصل التطور بالكائن إلى غاية مقدرة.
له من قبل أو مقدرة عليه .. أما قبلن فقد قال عن التطور الاجتماعي الذي
تمر به الأجيال : إنه ليس من قبيل ماذهب إليه «ماركس» حين ظن بأنه تطور
رتيب لا يلين ولا يحميد .. وإنما يجب أن يفهم أي نظام اقتصادي للمجتمع
معين .. في ضوء مايسود هذا المجتمع من نماذج ثقافية .. ويعتدل ذلك
بقوله : « إن السلوك الإنساني هو وليد الصرح الاجتماعي والقيم التي
تحكمه .. ومن ثم يتعين حصر البحث العلمي لهذا السلوك في دراسة المؤثرات
التي تنبعث من الصرح الاجتماعي ، ومن القيم التي تحكمه ، على نحو يؤثر في
السلوك ويشكله حال خروجه إلى عالم الحقيقة » .

لقد كان للجهود التي بذلها أصحاب النظم آثار باقية في نظرة القرن
العشرين إلى الدراسات الاقتصادية .. ولهذا يطيب لنا أن نقف مرة أخرى
عند هذه الجزئية .. فهي جديرة يبحث خاص بها .

(١) يرى قبلن وغيره أنه لا وجود للنظام اقتصادي ثابت .. في عالم الحقيقة ..
ونقول « ذلك مبالغ من العلم » ومن أجل التنبيه إلى المصدر الذي تركه الباحثون في الغرب
وفي الشرق ، جهلاً أو عناداً ، صدر هذا الكتاب ومايكله .. واحة المستعان .

النظم الاقتصادية (تكملة)

Economic Orders (Continued)

وعدنا بالوقوف مرة أخرى عند هذه الجزئية التي صبغت القرن التاسع عشر بصيغته بركة من الاجتهاد في كل مجال ينشط فيه الإنسان، وحين يصدر عنه تصرف فردى أو جماعى، وحين يخضع في تصرفه هذا إلى دافع ذاتى أو يتأثر بالعوامل المحيطة به.. وقلنا في بحث سابق بأن هذه الوفرة التي ورثها القرن العشرون ليست علنا خالصاً.. وإنما هي فكر في معظمها.. وإذا نتحدث عن النظم وأصحاب النظم، فإنه تجدر الإشارة من جديد إلى أن الكتّاب المتخصصين، لم يتفقوا بعد على ماهية النظام الاقتصادى وماهية الفكر الخالص، والرأى الفرد، ورأى المدرسة، والملاحم المميّزة للمذهب، وخصائص العقيدة.. ولكن بحسبنا الآن أن نضع فواصل حاسمة بين العلم والفكر والرأى.. وهذه خطوة كبيرة.. أما أن يكون جدل بين الكتّاب حول جزئيات الفكر الاقتصادى، فهذا أمر طبيعى.. ولذلك لا يضيق الباحث حين يرى خلافاً حول الموقع الصحيح لاجتهاد المدرسة الأمريكية مثلاً، أو غيرها من المدارس.. فلنكلّ منها آثاراً جديدة بالنظر...

فمن الكتاب الفرنسيين من يرى أن النظام الاقتصادى «فكر صادف فرص التطبيق حتماً»، ومن ثم فهو مفهوم يتضمن وقائع سجلها التاريخ... ولكن هذا الرأى ليس محل اتفاق، وإلا لتعيين القول بأن أصحاب النظم قد توافر لهم من الفرص المؤاتية ما سمح بتطبيق فكرهم بأنفسهم أو بجهود غيرهم.. وهذا غير مطّرد في شأن المفكرين والفلاسفة الذين ذكرنا بعضهم ولا يزال.. ويقول الفرنسيون أيضاً بأن «المدرسة فكر ورأى لم يصادفاً حتماً فرص التطبيق العملى في بعض مراحل التاريخ»، وهذا أيضاً غير متفق

عليه ، بما يدعوننا إلى الوقوف عند حد التقسيم الواضح الثابت .. فنقول بأن أصحاب النظم قد أسهموا بالفكر والرأى ، وحسب ، وليس حتماً أن يكون لهم أثر فى التطبيق ، فى زمانهم أو من بعده ...

وفى ضوء ما تقدم من تحديد للموضع الذى يشغله أصحاب النظم نقول بأن (قبلن) قد غلب عليه طابع الإنتاج الفنى .. وأنه صرف كثيراً من الجهد فى منعه عقلية يجدها الباحث حال استقصاء الظواهرات حتى وإن كانت قائمة أو مريرة .. ومن ثم فإن كتاباته - على وفرتها - لم تترك للفكر الاقتصادى توصيات محددة أو مقترحات عملية تُخرج البشرية من هذه الحيرة ، وقد تنبه (قبلن) إلى مسلكه هذا فى البحوث التى نشرها ، وبرره بقوله بأن جلاء التناقض وتوكيده هو الواجب الهام الذى يقع على عاتق العلماء .

وواضح أنه يريد بما تقدم ما استيقنته نفسه من تعارض تام بين القواعد المسئلة لعلم الاقتصاد التقليدى وبين النتائج التى سجلها التاريخ .. أما أن يقترح العالم حلاً أو أن يبشر بمذهب فإن هذا لا يقع أصلاً فى مهمة الباحث بالطريقة العلمية .

هذه خلاصة شديدة الإيجاز لحملة (قبلن) على النظام الاقتصادى الذى عاش فى ظله ، وقد حورب من أجل نشره لهذه الآراء وأُبعِدَ عن بعض المراكز مرة بعد أخرى بنفوذ أرباب الأعمال وما لهم من سيطرة قوامها المال .. لأنه هاجمهم وسخر من أهدافهم ومن وسائلهم .

ولم تكن كتابات (قبلن) من النوع الذى ينتشر فى يسر بين الجماهير الشعبية .. وإنما كان يؤثر فى العقول التى تتولى بدورها نشر الوعى وإذاعة الجديد ومن الآراء .

وقد حورب فى حياته بتضييق سبل العيش عليه ، ومات مجهولاً وهو يشغل وظيفة أستاذ لعلم الاقتصاد فى جامعة إقليمية صغيرة فى بعض الولايات

الأميركية ، رغم ذبوع آرائه ، وحورب بعد حياته فأهملت الإشارة إليه .
في الكتب المقررة لدراسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي .. إلا أنه في الربع
الثاني من القرن العشرين اضطر الاقتصاد الأميركي كما اضطر أكثر الكتب
تحمسا للتوازن الآلي المفترض للنظام الرأسمالي . . اضطر هؤلاء جميعا الى
التسليم بما للتقدم الفنى من أهمية ، وكذلك الوفرة الإنتاجية الرتبية ، وهذه
ظواهرات لا تتأى فى ظل نظام ثابت جامد ^(١) لا يتصل بالحياة الواقعية وما
تزخر به من أمور إنسانية ، حال النظر فى التوزيع ك مفهوم تنبغى له صياغة
للقواعد العادلة ، بقدر ما تنبغى صياغة القواعد التى تحكم الإنتاج .

وقلما يوجد الآن من لا يُسأَم بهذا التطور فى النظرة العلية الى وظيفة
الاقتصاد ، وضرورة تأييد النظم الاقتصادية التى تُدخلُ فى حسابها القيم
الثقافية ، والاعتبارات الاجتماعية الواقعية ومن ثم تُودى الى تخليص الفكر
الاقتصادى من المادية المطلقة .

ولقد كان من آثار الجهود المتصلة خلال قرنين كاملين أن تبلورت بعض
القضايا الكلية وظفرت بقدر كبير من الاتفاق ، على الرغم من استمرار الجدل
حول التفاصيل .. وعلى الرغم من اختلاف المذاهب الاقتصادية ، ومن ذلك :
١ - العدول عن القول بأن الثروة مفهوم مادى خالص ، الى القول
بأنها مفهوم تخالطه فكرة اجتماعية تهدف الى تحقيق أكبر قدر ممكن من
الرفاهة ، للجمتمع كله .

٢ - تهذيب المنطق الذى تستند إليه الملكية الفردية بحيث أصبحت هذه
الملكية وظيفية اجتماعية تفرض على المالك أن يُضيف الى القوة الإنتاجية
لثروته قدرأ يزيد على ما يُصيب هذه القوة من نقص بسبب الاستهلاك ..
وهذا هو آخر ما وصل إليه اجتهاد الذهن البشرى ... بعد أدوار طويلة من

(١) جدير بالتنبيه هنا ان الاقتصاد الإسلامى يتضمن فى أصوله « ضوابط الحركة
والسكون » وينفرد بإطار ثابت لا حيدة عنه ولا ذكك منه . مع المرونة فى الجزئيات ..
ومن ثم توافرت للاقتصاد الإسلامى عوامل الاستقرار مع القدرة على مواجهة التغيرات
الطارئة والدورية .. ولان فى أحكام الزكاة وآثارها الاقتصادية مثارا دائما .. ولكنه
لا يقع فى خطة هذا الكتاب .

الخلاف والصراع . . أما حقيقة الملكية في النظام الواحد المستقر . . فهي الاستخلاف^(١) وما أزدنا إلا التنبية لهذا الأمر . . إذ هو بالغ الخطورة . . ويحيى ، عرضه في الموضوع الأنسب ، إن شاء الله تعالى .

٣ - استبعاد بعض النظريات التقليدية ، كالقول بحتمية تحقيق الخير للفرد كنتيجة آلية لسعي فرد آخر إلى تحقيق مصلحته الذاتية .

٤ - التسليم بأن النظام الاقتصادي هو مفهوم نسبي يستمد وجوده من المجتمع ، ويتأثر بالفاذج الثقافية التي تسود فيه . . واستبعاد فكرة النظام الاقتصادي الثابت .

٥ - تهذيب فكرة الحرية الفردية بما استقر للدولة من حق تحمل المسؤولية عن تحقيق التعاون فيما بين أفراد الجيل المعين ، واتصال هذا التعاون على الأجيال المتعاقبة .

٦ - الاعتراف بالمنهج التاريخي ، كأسلوب علمي لإمداد الدراسات الاقتصادية بمادتها المتطورة . . ولتقدير صحة القواعد المستقرة في زمن ما في ضوء النتائج التي ترتب على تطبيقها .

ومن جملة هذه القواعد التي يقل بشأنها الخلاف . . يخرج الباحث بنتيجة عملية ، تتلخص في أن تدخل الدولة (أو السلطات العامة) في النشاط الاقتصادي . . قد أصبح وظيفة من وظائفها ، وهذا أمر واقع في زماننا .

وأن هذا التدخل يتراوح بين القدر الهين (الذي يشبه الإشراف عن بعد) وبين الإيغال حتى يكون هيمنة تامه أو حلولا . . وهكذا صاغ الكتاب عبارات ومصطلحات للدلالة على النظم المتطرفة وما بينها . . كالاقتصاد الحر في ناحية . . والمسيير في ناحية أخرى .

وإذ كان الفكر يتطور والأوضاع القديمة موروثه . . فقد نشأت خلال

(١) في كتاب الله ، وحده ، تكيف صحيح وثابت للملكية . . وهو الاستخلاف ، وقد اكتفينا في المنى بتقرير هذه الحقيقة مع الإشارة إلى أن لها مكانها من بحوث أخرى .

القرن التاسع عشر حاجة إلى نقل هذا الفكر إلى ميدان النشاط الاقتصادي
ببأساليب . . منها التأميم . .

ونشأت حاجة أخرى إلى ابتداع صور جديدة تتخذها المشروعات وقد
كانت من قبل منشأة فردية أو شركة ذات الأغلب الأعم، فاستحدث المفكرون
والمنظمون ما دعى إليه التطور من صور غير مسبوقه فكانت المؤسسات
والهيئات . .

ولكل من الأساليب المستحدثة (التأميم) وأشكال المشروعات التي لم
يكن لها وجود كالذي يشاهده الجيل الحاضر (كالجامعة) ذكرٌ يتردد في
الأوساط العلمية وفي مراكز النشاط المالي والإداري . . ومن ثم كانت هذه
المستحدثات جديدة بإلقاء بعض الضوء عليها . . وذلك فيما يلي من البحوث .

* * *

التأميم

بين المؤيدين والمعارضين

Nationalization Arguments of Advocates and Sceptic

يرى البعض أن التأميم هو نقل ملكية المشروع إلى الدولة بعد أن كانت للنبشآت الخاصة^(١) ويشير هذا القول اعتراضاً يتلخص في أن ملكية المرفق الذي يُؤمِّم . . . لم تكن للنبشآت الخاصة في أى وقت وإنما تبقى دائماً للمجتمع ممثلاً في السلطات العامة التي تتولى الأمر فيه . . . أو بعبارة أخرى تكون ملكية المرفق للدولة دائماً ، مع إمكان إسناد الإدارة أو الاستغلال لهيئة خاصة، ولهذا يكون تعريف التأميم بأنه نقل الملكية أو انتقالها ، غير دقيق .

والأولى أن يُعرف التأميم بأنه عمل من أعمال السيادة .. تعود بموجبه لإدارة مرفق عام إلى الدولة أو يسؤل إليها مشروع يؤدي خدمة عامة ، أو مشروع يتوافر لنشاطه طابع المنفعة العامة أو الاحتكار الواقعي . .

أما أن يكون التأميم ، كفعل أو عمل تمارسه الدولة ، صادراً عن نزعة

(١) راجع مثلاً « أصول القانون الإداري » الأستاذ الدكتور توفيق شحاته لذي يقرر ما يلي « التأميم انجاء سياسى وأسلوب بمقتضاء تنتقل إلى الأمة ملكية مشروعات كانت بين أيدي الأفراد ، وتتولى الدولة نيابة عن الأمة إدارتها» ويتصب اعتراضنا على (نقل الملكية بالتأميم) لذي ما كانت الملكية في معظم المشروعات التي تؤمم . . الا للمجتمع . . سواء أقلنا بعد ذلك : للدولة ، أو للشعب . . ونلاحظ مثلاً أن قناة السويس ما كانت ملكاً للشركة المعروفة بهذا الاسم في زمانها حتى يقال بأن التأميم نقل الملكية إلى مصر . . وأما تأميم مصرف (مثلاً) فليس فيه نقل الملكية لذي الأصل في الأموال التي ترصد للخدمة عامة أو لمنفعة عامة . . أن تكون أموالاً عامة . . وإن بدأ المشروع خاصاً فإنه عندئذ يقال المال الخاص بأنه (عام بالتخصيص) وفي هذا تفصيل . . وإنما أردنا التنبيه . . ومن شاء فليرجع لمكتبة القانون وللمكتبة الاقتصادية بوجه خاص .

سياسية أو مذهب اقتصادى ، فإن هذه وقائع تتوافر كلها أو بعضها لدفع الدولة فى اتجاه ينتهى إلى اتخاذ هذا الأسلوب .

وللتأميم دعائمه وله معارضوه ... فىرى الأولون أنه ضرورى وينادى الآخرون بأن فيه أضراراً محققة يردونها إلى انعدام المصلحة الذاتية التى تتوافر للمشروعات الخاصة ، كما يردونها إلى خطورة إئثار كاهل الدولة بأنواع شتى من الوظائف الاقتصادية التى لا تتفق مع التخصص والانقطاع للوظائف التقليدية .

وفى مقالنا هذا عرض موجز لأقوال المؤيدين والمعارضين للتأميم .. مع لمحة تاريخية تلتقى ضوءاً على الناحية الموضوعية فى أقوال كل من الطرفين (١) .

وتتلخص حجج الداعين إلى الأخذ بأسلوب التأميم فى أمور وثيقة الصلة بالصالح العالم .. ومنها الكفاية الحقيقية لإنتاجية المشروعات ، والقوة الشرائية للجمع ، وعلاج الأزمات والبطالة ، وتحقيق العدالة الاقتصادية وحماية

(١) فى كل من مكتبة الاقتصاد والقانون والإدارة مؤلفات مفيدة تناولت هذا الموضوع .. ومن أقدر الذين تعرضوا له .. الأستاذ « روبسون » أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (لندن) وله عدة مؤلفات فى العلاقة بين الرقعة والرفاهة - وفى تطور السلطات المحلية بالجملة - وفى علاقة التقدم الحضرى بنمو المادة القانونية فى التشريعات الوضعية - وفى شرح قانون الرقابة على حسابات السلطات المحلية .. وغير هذا كثير .. مما انفرد به « روبسون » أو أسهم فى إصداره .. ويمتينا هنا كتابان استندنا إلى بعض ماورد فىهما .. ونوصى الدارس المتخصص بالرجوع ليهما رغم وفرة ما يصدر فى كل عام حول هذا الموضوع ، أما الكتاب الأول فهو - « The Nationalized Industries Under the Labour Govern-ment 1946-1950, edited by William A. Robson-1952 » وهو من الكتب النادرة ، وأما الكتاب الثانى فقد صدر عام ١٩٦٠ ، ثم فى عام ١٩٦٢ ، وقد اطلعنا على الطبعة الثانية ، وهى بقلم « روبسون » بمعنى أنه لم يشرك غيره فى التأليف كما هى الحال بالنسبة للكتاب الأول أعلاه - - وعنوان الكتاب الثانى كما يلى :

(Nationalized Industry and Public Ownersbip, by W. A. Robson, Professor of Public Administration London School of Economics and Political Science, University of London).

جمهور المستهلكين من استغلال الرأسمالية .. وفيما يلي تفصيل لما أجملنا :

أولاً - عن الكفاية الإنتاجية :

يقول المنادون بالتوسع في التأميم بأن المنشآت الخاصة تعمل على تحقيق الخير للمساهمين ولو على حساب المجتمع .

ومن حيث إن رأس المال الخاص يجب أن يخدم الاقتصاد القومي ، وألا يتعارض تسميره مع الصالح العام ، فإنه من باب أولى يجب أن تراعى الدولة هذا الاعتبار حال مباشرة المرافق العامة وما في حكمها ، وأضمن وسيلة للحيلولة دون استخدام المرافق العامة ونظائرهما فيما لا يتفق والصالح العام ، أن تكون مؤممة .

ثانياً - عن القوة الشرائية :

بلاحظ أن هذه الحجة - تتصل في المحل الأول - بالدعوة إلى تأميم النظام المصرفي وهيئات الائتمان وتكوين الأموال ، لأن هذه المنشآت تضيف أقداراً هامة من النقود بمعناها الواسع عند الاقتصاديين المحدثين .

ولذلك فهي قادرة على إمداد المجتمع بقوة شرائية تخلقها عن طريق الائتمان ، وبقدرتها على التمويل بما يتجمع لديها من فائض المدخرات التي يمكن توجيهها إلى الإنتاج ، على نحو يؤدي إلى إضافات رأسمالية . . ومن حيث إن بقاء هذه المنشآت الهامة في أيدي الهيئات الخاصة ، يؤدي إلى استمرار الفواصل بين الطبقات وزيادة التفاوت بين الثروات والدخول ، فإنها من أجدر المرافق العامة - إن لم تكن أجدرها جميعها - بالتأميم .

ثالثاً - عن علاج الأزمات :

يسترشد المنتج ، إذا كان فرداً أو هيئة خاصة ، عند تحديد حجم إنتاجه .. بجهاز الثمن ، ويحتفظ كل منتج بصرية قرارته . . ويبقى العلم بجملة العرض - إلى حد بعيد - أقرب إلى الحدس والتخمين ، نظراً لجهل كل منتج بقرارات الآخرين . . . ومن ثم يقع الخطأ في التقدير ويختل التوازن

بين العرض والطلب . . وهكذا تنشأ الأزمات ، وتتوالى !
وبتأميم المشروعات الإنتاجية تجتمع للدولة بيانات وافية شاملة عن
عوامل العرض والطلب الحاضرَيْن ، فيكون تقدير حجم الناتج أقرب
ما يمكن عملياً إلى الأوضاع الحقيقية الراهنة ، ويقتصر التنبؤ على
الاتجاهات المحتملة في المدى القريب والبعيد ، وتكون القرارات التي توجه
الإنتاج أكثر دقة وانطباقاً على مقتضيات الصالح العام ، فيقل وقوع الأزمات
وتخفّ حدتها حال وقوعها .

رابعا - عن البطالة :

يقول المنادون بالتأميم إنه يحدث من البطالة ومن أسباب ظهورها ،
فالمشروعات الخاصة تضع في المحل الأول من الاعتبار مقدار الأرباح
الصافية التي تعود على المشروع ، بصرف النظر عما قد يلحق الصالح العام من
أضرار ، لذلك تعتمد إلى ضغط تكلفة الإنتاج بخفض الأجور إذا انخفضت
مستويات الأثمان . . كما تعتمد إلى الحد من الإنتاج إذا ضعف الطلب ،
ولو أدى ذلك إلى فصل العمال . . أما المشروعات المؤممة فإنها لا تلجأ إلى
هذه الأساليب الهادفة إلى صيانة الربح على حساب الصالح العام وتحمّل
الخسارة المؤقتة في سبيل تجنب البطالة .

خامسا - عن تحقيق العدالة الاقتصادية :

في المشروعات المؤممة لا يذهب الربح إلى طائفة من الرأسماليين ، وإنما
يذهب إلى الدولة لتنفقه فيما يحقق الصالح العام ، وقد ترده الدولة إلى
هذه المشروعات ، أو تمدّها بأقدار من الأموال العامة ، تزيد على ما حققته
من أرباح ، لرفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على تحقيق صالح المجتمع . . .
وهذا الأسلوب لا يلائم المشروعات الخاصة ، لذلك يقتصر تطبيقه على
الوحدات الإنتاجية المؤممة . .

ومادامت الدوافع إلى الربح قد عولجت على هذا النحو ، فإن كثيراً من
المشكلات الاقتصادية تفقد أسباب وجودها ، إذ الصراع بين نوازع النفس

يؤدي إلى مشكلات . . واستبعاد أهم سبب لهذا الصراع من ميادين النشاط الاقتصادي ، يؤدي إلى تحقيق العدالة الاقتصادية ، بأقرب الطرق وأيسرها .

سادسا - عن حماية المستهلك :

في ظل الملكية الخاصة لمشروعات الإنتاج تنشط أساليب ترويج السلع بتسخير الملكات القادرة على الإقناع والتوجيه ، في تحقيق المصالح الخاصة ، ولو بالتضليل والإيهام ، فحملات الدعاية وحدها تشكل خطراً مزدوجاً على المجتمع ، فهي أولاً تعتمد على استهواء المستهلك واستغلال نقاط الضعف فيه بخطط بارعة تقوم على دراسة النفس ودوافعها ، ويفتنُّ الخبراء في تسخير العلم لتوجيه سوق الاستهلاك وجهة تحقق المصالح الخاصة ، وهكذا تشتدُّ وتتطور حملات الدعاية في توزيع السلع والخدمات ، وتكثر فيها أسلحة النفاق والمبالغة في ادعاء المزايا للسلعة والانتقاص من خصائص السلع الأخرى بأسلوب سافر أحياناً ، أو مقنَّع أحياناً . . تجنباً للمسئولية القانونية . . أما المصلحة العامة ، وأما إرشاد المستهلكين إلى القول الحق عما تخرجه وحدات الإنتاج . . فهذه أمور لا تشغل الدعاة ، بل إنهم كثيراً ما يعمدون إلى تجهيل الصواب وستره عن الكثرة الغالبة من أفراد المجتمع ، لتحقيق المصالح الخاصة .

فإذا أمّنت المشروعات الإنتاجية ، فإن هذا الصراع من أجل كسب ثقة المستهلك تنتفي علته ، بانتفاء السعي وراء الربح الخاص !!

هذه هي حجج الداعين إلى تأميم الوحدات الإنتاجية في أوسع ما يرمز له هذا المصطلح ، وقد عرفنا أنها تتلخص في ستة أمور . . بيانها : أنه يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية ، وتمنع من تفاقم الفواصل بين أنصبة الناس من القوة الشرائية ، ويحد من الأزمات بأنواعها ، ويقضي على البطالة ، ويحقق العدالة الاقتصادية ، ويحمي المستهلك من التغير الذي تحمله وسائط الدعاية والإعلان . .

أما المعارضون للتأمين، فيردون على ما تقدم بيانه من أقوال المؤيدين..
بما يلي :

أولاً - عن الكفاية الإنتاجية :

يقولون إن أحداث التاريخ وتجارب الأخذ بأسلوب التأمين لم تكشف عن تفوق المشروع المؤمن على المشروع الخاص ، بل أثبتت الأحداث أن العكس صحيح^(١) ويفسرون هذه الظاهرة بأن الدوافع النفسية التي تحرك الفرد حال تدبير معاشه وحال العمل على تأمين حاضره ومستقبله مع من يعول .. هي دوافع طبيعية تتبع من دخيلة النفس ، وهي أقوى أثراً من كل تنظيم جماعي يفرضه المجتمع على الفرد حال مباشرته للإنتاج ، ويقولون أيضاً بأن انعدام المصلحة الذاتية ، في صيانة رأس المال ورفع إنتاجيته يؤدي إلى التواكل أو عدم الاكتراث ، إلى حد يؤدي بالإنتاج للهبوط كماً وكيفاً .. وفي هذا ضياع للثروة القومية .. وللضياع نتائجها .

وثانياً - عن القوة الشرائية :

يقول المعارضون للتأمين بأن حجة مؤيديه تنقسم بالمبالغة .. وهي لا تنهض سبباً كافياً للقضاء على الملكية الخاصة للمصارف والمنشآت الائتمانية وأدوات تكوين رؤوس الأموال .. وبخاصة وأن الاعتدال في هذا الأمر يحقق الصالح

(١) من الدراسات التي تستوقف النظر في هذا الخصوص .. ما قام به الأستاذ «روبسون» وأورده في الفصل الخامس عشر من صفحة ٤١٣ إلى صفحة ٤٥٩ (المراجع السابق «روبسون» الطبعة الثانية ١٩٦٢ - ومن ذلك أن ٨٥٪ من المشروعات المؤمنة في إنجلترا قد أظهرت عجزاً في الإنتاج والأرباح بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٦٠ أي في نحو من خمسة عرعاماً .. وكان العجز في جميع الحالات (إلا ما ندر) مطرداً ومتراً كماً .. بمعنى أنه كان يترام عاماً بعد عام . ثم لأن (روبسون) أورد دراسات أخرى عن المشروعات المؤمنة في إيطاليا في الكتاب ذاته ، وهي بدورها - كالكتاب كله - جديرة بالاطلاع ومتابعة ما قد يصدر عن هذا المؤلف وغيره .

العام . . فلكية الدولة للبنك المركزي ، وتعاونته التام مع السلطات العامة .
حال تنفيذ سياستها الاقتصادية ، ورقابته الفعالة على المنشآت الخاصة في سوق
رأس المال (ومنها النظام المصرفي وهيئات الائتمان وأدوات تكوين رؤوس
الأموال) تكفي لضبط نشاط التمويل وعدالة توزيع القوة الشرائية .

هذا فضلا عن أنه يترتب على النشاط الخاص في مجالات التمويل ، أن
تستمر الهيئات والأفراد في بذل الجهود التي تحقق لل مجتمع إضافات رأسمالية
في صورة مشروعات أو مذكرات تتلمس فرص التوظيف لإنتاج مزيد من
الدخل . . وفي هذا توسيع لميادين العمل ، ومن ثم يكون الرواج والرخاء . .

وثالثا — عن علاج الأزمات :

يقولون بأن أنصار التأميم يبنون حججهم على أسس قاصرة ، لأنها مستمدة
من العوامل الداخلية للإقليم المعين . . دون النظر إلى العوامل الخارجية . . ثم
إن تفسيرهم لأسباب الأزمات غير سليم . . إذ لا يصح القول بأن انخفاض
سعر البيع السائد في السوق وتخفيض الأجور والحد من الإنتاج وفصل
العمال هي ظاهرات محلية منقطعة الصلة بما يلي حدود الإقليم . . لأن العوامل
السائدة في إقليم معين لها دون شك أثر واضح على اقتصاديات إقليم آخر ،
بل وأقاليم . . .

فالقول ، إذن ، بأن الأزمات تقوم نتيجة لعوامل داخلية ، هو قول
لا ينطبق على الاقتصاد الذي عرف مع الثورة الصناعية ، ولا يزيد الترابط
فيما بين أقاليم العالم — على تقدم الحضارة المادية — إلا وضوحاً .

ومن حيث إن الأزمات — على أقرب النظريات للقبول — تنتج عن
عاملين : أحدهما خطأ التقدير لأن المستقبل مجهول ، وثانيهما اعتماد الإنتاج
الحديث على القوة الآلية الكبيرة (وعرضها ضعيف المرونة في المدى القصير)
فإن تأميم المشروعات الإنتاجية لا يعتبر علاجاً للأزمات ، إذ لا صلة بينه

وبين أسبابها . ثم إن الأزمات تنتج أيضا عن « التغييرات ، الزمنية ، التي رصدها الباحثون في تاريخها على مدى القرنين الماضيين . . وهذه حال لانعاج بالتأميم .

ورابعا — عن البطالة :

يقرر المعارضون للتأميم بأنه إذا اتجهت المشروعات المؤممة إلى تشغيل العمال بغير نظر للعواقب فإن أول من يضار هم العمال أنفسهم ، لأن البطالة الجزئية من ظاهرات التقدم الفنى (١) وعلى المجتمع أن يواجهها وأن يسلم بها كبعض التكاليف التي يُلقيها الإنتاج العالى الكفاية على كاهل الشعوب المتقدمة . أما إذا أريد بالتأميم أن يكون وسيلة إلى تيسير سبل العمل للجميع بصرف النظر عن مستوى الكفاية ، مع التنقل من صناعة لأخرى حال تفاوت الطلب وتقلبه على السلع ، فإن سياسة كهذه قد تؤدي ، إلى وقت ما ، لتوفير فرص العمل .. ولكن الكفاية الإنتاجية تهبط والتكلفة ترتفع والأسواق تضيق . . وهذه عوامل تؤدي للأزمات . . ومن نتائجها وقف الإنتاج في الوحدات المقصرة عن الحجم الأمثل . . وهكذا تعود البطالة على صورة أقسى .. من حيث الشمول والتهديد بطول المكث في محيط العمل .

وخامسا — عن تحقيق العدالة الاقتصادية :

يقول المعارضون بأن المؤيدين للتأميم قد بنوا زعمهم بأنه يحقق العدالة الاقتصادية على مجرد إضافة أرباح المشروعات إلى موارد الدولة بعد أن كانت توزع على المساهمين !!

(١) اتصل هذه المسألة ببحث قائم بذاته يتناول كلا من « العمالة الكاملة Full Employment » و « الإنتاجية القصوى Maximum Efficiency » ويضيق نطاق هذا المقال عن التمرير لموضوع هام كهذا .

وفي هذا القول تضييق المفهوم العدالة الاقتصادية . كما أن فيه إغفالا للآثار الانسكاشية التي تترتب حتما على الحد من تكرار استعمال الدخول .

إن مصادر الدخل متعددة ، ولذلك لا يعتبر إلغاء إيرادات الأموال المنقولة حلا حاسما لمشكلة الإيراد الثابت . . إذ ستبقى لأصحاب رؤوس الأموال فرص لتوظيفها في الأرض والعقارات ، وكذلك في بعض المشروعات غير المؤتممة .

وهكذا يحى التأميم على وجوه النشاط التي تأخذ به ، دون أن يحجة من العدالة الاقتصادية أى قدر . . ولو كانت الملكية الخاصة وما تغله من إيراد ، هى موضوع البحث ، لسكانت إثارة هذه الحججة متفقة مع منطى الجدل ، لأنه عندئذ يجوز القول بأن التأميم يساعد على الحد من التمييز فيما بين الأفراد على أسس من تفاوت الدخول الثابتة !

ثم إن إضافة أرباح المشروعات المؤتممة إلى موارد الدولة يقوم حاملا بينها وبين التداول . . ومن ثم ينكمش الدخل المعد للتوزيع بقدر ما أضيف منه إلى موارد الدولة . . وليس حتما أن ترد الدولة هذه الأقدار المضافة لمواردها . . إلى أفراد المجتمع . . فى صورة زيادات فى الأجور - أو فى صورة مزايا عينية وخدمات للمجتمع . .

وسادسا - عن حماية المستهلكين :

يرى المعارضون للتأميم أن حجة الانصار مبالغ فيها . . إذ الدعاية الصادقة تحفز المشروع الخاص إلى تحقيق المزايا النوعية للسلعة . . وبفعل المنافسة يتبارى كل منتج فى إضافة المزايا الخاصة بإنتاجه . . وبهذا تتقدم الصناعات .

على أن القدرة الشرائية لجمهور المستهلكين تسهم بدورها فى تقدم الإنتاج

وفي ترقية المجتمع .. لأن المنتج يسعى دائماً للتوفيق بين التحسين وبين التزام الحد من التكلفة، حتى لا تزيد على السعر السائد في السوق ، وهذا لا يتحقق إلا بتطوير أساليب الإنتاج .. كما أن الدعاية توجه نظر المستهلك إلى إشباع حاجات لم يألف إشباعها من قبل .. فإذا كانت موارده لا تسعفه .. فإنه يبذل جهوداً متزايدة لتحقيق إضافات من الدخل الخاص ، تمكنه من إشباع الحاجات التي نبهته الدعاية إلى ما في إشباعها من رفع لمستوى رفاهته .

أما القول بأن أساليب الدعاية تمثل ضياعاً لقدر من الطاقات والموارد (كحكم عام ينطبق على جميع الحالات) فيرجع إلى النظرة المادية للثروة ، وقد ثبت فسادها ..

فلا تجوز إذن ، تحت ستار الحماية للمستهلك ، تضحية التقدم في الصناعات بما تؤدي إليه الدعاية المتزنة الصادقة من إتقان وإبداع .. كما لا يجوز إنكار ما تضيفه الدعاية على الحضارة المادية من زينة مشروعة .

هذه هي حجج المؤيدين والمعارضين وبالنظر إلى كل منهما بدوره ، يتضح أن المنطق السليم لا يعوزه .. ولذلك يخرج المطالع على آراء الفريقين بفكرة قلقه غامضة .. إلا أن تصفية الجدل من المبالغة في مشايعة رأى أو التنصّب لآخر ، تقتضى الرجوع إلى المراحل المتعاقبة لنشأة فكرة التأميم وتطورها .. ومن أكثر البلاد عناية بتطبيق هذا الأسلوب على اقتصادياته ، ومن أقدمها كذلك ، كل من فرنسا وإنجلترا .. وفي استظهار أحداث التاريخ ما يساعد على تقدير النتائج التي حققها التأميم إلى وقتنا هذا ، ومن ثم يكون تقدير المركز الراهن والاتجاهات المحتملة أقرب للصواب ...

بقى التنبيه إلى أن هذه الدراسات لا تزال حديثة أو معاصرة ، ومن ثم لم تستقر بعد ... ولقد كان الاتجاه إلى الأخذ بهذا الأسلوب الاقتصادي على نطاق واسع قد وضعت برامجها في شتاء عام ١٩٤٤ أثناء الحرب العالمية

الثانية . . إلا أن الأسس الفكرية وأمثلة كثيرة من التطبيقات . . ترجع من حيث بدايتها كفكر ورأى . . إلى أوائل القرن التاسع عشر ، حين نشأ الاتجاه نحو التأميم في فرنسا كامتداد لرأى قانونى أكثر من التأميم شمولاً . . وقد تبلور هذا الرأى القانونى فيما يُعرف « بنظرية المؤسسات العامة » ، التى تقول بأنه من حسن السياسة أن تعهد الدولة بإدارة مصالحها الفنية إلى هيئات مميّزة عن المصالح التقليدية (١) ضماناً لاستغلالها على أحسن صورة ممكنة . . وكان لزاماً أن يعمل رجال الفكر الاقتصادى وزملائهم من رجال القانون والإدارة . . على إيجاد صور وأشكال مستحدثة للمشروعات والمبشآت التى تقوم على تحقيق هذا الغرض ، وهذا هو الأصل فى ظهور الجديد من المصطلحات والرموز ، التى تداولتها الأوساط العلمية ودوائر الأعمال فى نطاق محدود خلال القرن التاسع عشر ، ثم توسع الباحثون وأسرف الداعون إلى الأخذ بهذا الجديد المستحدث فى ميادين التطبيق العملى . . حتى أصبح أمر المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات العامة والقطاع العام . . من أكثر القضايا التى تشغل الحاكم والمحكوم جميعاً ، ووفدت هذه العبارات وما ترمز له أو تدل عليه . . إلى المشرق العربى . . فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . . فأخذ بها البعض وأنكرها بعض آخر . . ومن ثم كان بحثها جديراً بمزيد من البيان فى المقال التالى .

٥ ٥ ٥

(١) المصالح جمع «مصالحة» وهى جزء من الجهاز الحكومى أو السلطة التنفيذية . . . ويقابلها فى اللغة الإنجليزية « department » وأما وصف المصالح بأنها تقليدية ، فالمقصود به هو صرف القول إلى الأوضاع التى كانت سائدة قبل المستحدثات من الأشكال . . كماؤسسة العامة والهيئة العامة .

أشكال الشروع العام والشروع المؤقت

Types and Forms of Public Ownership and Nationalized Enterprises

لم يكن التأميم عملاً مفاجئاً حين ظهر في فرنسا ثم في إنجلترا . . . وإنما كان التأميم إجراء إدارياً يأخذ شكل القرار الصادر من السلطة العامة ، وكانت له دوافعه والبيئة الفكرية التي أحاطت به . . . ثم إن صدورهم عن الجهة الحاكمة أو الهيئة التي تملك السلطان ، واتخاذهم شكل القرار الإداري مع استهدافه لإحداث آثار اقتصادية معينة ، جعله يتردد بين العمل القانوني من جهة وبين التصرف الاقتصادي من جهة أخرى . . . ولا يزال هذا المفهوم الحادث مع القرن التاسع عشر معلقاً بين المصطلحات القانونية والمصطلحات الاقتصادية . . . ولكنه وجد فرص التطبيق العملي ، ولا يزال ، وله آثار في واقع الحياة العملية . . . وله مشكلات تدور حول نوع الأداة أو المنشأة التي تتولى أمر التصرف الاقتصادي (بدلاً من الفرد) وهل تكون هذه الأداة ذات صبغة حكومية خالصة ، كالمصاحبة ، أم تتميز عنها كما تميزت عن منشآت الأفراد ؟؟ ثم كيف يتم تكوينها وربطها بسائر أجهزة النشاط الاقتصادي والسلطات العامة وجماعات المستهلكين ، وما هي الأسماء التي تدل بدقة على هذا المستحدث من المفردات في دوائر الأعمال !!

هذه أمور شغلت العالم كله . . . منذ أن ظهر الاتجاه إلى التأميم (في أوائل القرن التاسع عشر) إلى وقتنا الحاضر . . . ومن أهم ما يثير الخلاف: أشكال المشروعات ، أو الصور التي تتخذها وحدات الإنتاج (بأوسع المعاني التي ترمز لها هذه المفردة) لتكون ملائمة للتطور في نظرة المجتمع إلى الملكية ، وللتردد بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية ، وللتخisir الطارئ (مع

التكرار) على علاقات الإنتاج.. أى على علاقة العامل بصاحب الآلة والأداة والخامات.. سواء أكان فرداً أم جماعة أم دولة، وعلاقة المنشأة كالمستهلكين، وعلاقة الجيل الحاضر بالذى يليه!! وفى غمار هذه الهزات العنيفة فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كان لابد من استنباط الجديد من القوالب التى تصب فيها عناصر الإنتاج لتكون وحدة متكاملة ومعزولة عن العالم الخارجى، يقال لها مشروع اقتصادى (كصنع أو متجر) وكان لابد من استنباط هياكل جديدة للإدارة تناسب فيها السلطة بالتفويض، ويتحدد الاختصاص، وتعيّن المسؤوليات على نحو يتفق وتراجع رأس المال عما كان له من هيمنة مطلقة، أو تختفى هذه الهيمنة تماماً وتحل محلها أساليب أخرى كحداوة التعاون بين عناصر الإنتاج على قدم المساواة.. إن أمكن.. أو أساليب تخضع فيها هذه العناصر لسلطان الدولة!! وفى ظل هذا القلق الفكرى المتصل جاء أصحاب الاجتهاد فى كل من فرنسا وانجلترا، بمقترحات لقيت فرص التطبيق أو التجربة والتعثر والتعديل.. وعرف التاريخ الاقتصادى نماذج كثيرة، منها المؤسسة والهيئة والشركة المختلطة والشركة العامة، ومنها التوسع فى مدلول كلمة المرفق العام.. وفى بحثنا هذا نريد أن نقرب (بمجرد اقتراب) من بعض هذه المستحدثات فى صور المشروعات وأشكالها.. إذ التوسع فى أمر كهذا يقوم على دراسة مطولة.. ولذلك سنعرض بإيجاز لنشأة هذه المفاهيم فى مجال الفكر، ثم ظهورها فى ميادين التطبيق وأهم الأدوار التى مرت بها.. وذلك فيما يلى:

نشأت فكرة المؤسسة العامة مشوبة بقدر من الغموض، لأن النظم الاقتصادية التى أوجت بها أثارت جدلاً مقبياً.. وبما زاد فى غموض هذا المفهوم أنه اتخذ أشكالاً متعددة (١) كما اتسع نطاق تطبيقه مع تقدم القرن

(١) من أهم الأشكال التى تتخذها المؤسسات العامة أن تكون اقتصادية أو دون ذلك.. فمثلاً مؤسسة الصناعة أو مؤسسة التجارة مدار وفقاً للأوضاع المروفة فى الإدارة المالية لتحقيق ربح.. ويذهب الربح لغير الأفراد المعينين بذواتهم بل للمجتمع كما يقولون.. وأما المؤسسة التى لاتعمل فى الأموال النامية كؤسسة الأناض أو لقنون الجميلة أو للتربية والأدب.. =

التاسع عشر ، بما أدى إلى الخلط بين المؤسسة العامة وغيرها من المشروعات ذات النفع العام . . كما أنه في ظل الأنظمة الاقتصادية المتباينة التي عرفها الفكر الاقتصادي خلال تقدم الثورة الصناعية أنشئت أشكال أخرى للمشروعات ، لتحقيق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يستهدف الصالح العام ، أو لتحقيق تدخلها في النشاط الذي يحمل طابع الاحتكار ، أو يتصل بسلامة الدولة وأمنها ، أو يؤثر في رفاهة المجتمع . . وتُعرف هذه المؤسسات بأنها مؤسسات اقتصادية عامة ذات صبغة تدخلية . . وسنكتفي بعرض خطوطها الخارجية دون التفريعات . . فنقول :

كان إنشاء هذا النوع من المؤسسات في أوائل القرن التاسع عشر بقصد تأدية بعض الوظائف المعروفة للدولة آتخذ في ظل المذهب الحر ، بمعنى أن يقتصر تدخل الدولة على تحقيق وظائفها التقليدية . . وإن كان الجدل الذي مهدت له المدرسة التاريخية ، قد جعل التدخل الأشمل . . مفهوماً يخالط الفكر — عندئذ — دون الفعل ، بمعنى أنه شغل الدارسين والباحثين ولم يجد فرصة للتطبيق .

وفي أواسط القرن التاسع عشر ظهرت صورة مبكرة من خروج هذا النموذج الثقافي المعين إلى عالم الحقيقة ، ولعل أول صورة عملية هامة لتدخل الدولة في بعض النشاط الاقتصادي . . ترجع إلى عام ١٨٤٢ ، حين نظمت

= فهذه تصليح بالمنفعة العامة وتكاد أن تكون مصلحة من مصالح الخدمة العامة كتصليح الصحة أو وزارة الصحة على خلاف في أهمية الأفراد دون مفرقة في نوع . . ومن الكتاب من يقسم المؤسسات العامة إلى ثلاثة أنواع . . وبيانها :

المؤسسات العامة التقليدية	Etablissements Publics Traditionnels
المؤسسات العامة التدخلية	Interventionnistes
المؤسسات العامة المهنية	Corporatifs

هذا ولا يكاد الكتاب يتفقون على التمييز بوضوح بين الهيئة العامة والمؤسسة العامة . . ذلك أن كل هذه المذاهب بدأت في جو عاصف . . فكانت غامضة . . ومن ثم تباينت الآراء في الفهم والتأويل والتعريف . . كما تباينت الآراء أيضا في وضع الحدود الفاصلة فيما بينها . .

الحكومة الفرنسية خدمة النقل بالسكك الحديدية بقانون ، ومنحت الدولة التزام المرفق لبعض الشركات المساهمة .

وفي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت أهم المشكلات المترتبة على التدخل ، راجعة إلى مرفق النقل بالسكك الحديدية حال التوسع في مد الخطوط .. فقدمت الدولة تباعا الجانب الأكبر من المصروفات الرأسمالية ، أى من تكلفة التوسّع في شبكة الخطوط الحديدية ، كما دأبت الشركات الملتزمة على المطالبة بسد العجز في نفقات الصيانة والتشغيل ، وأجيدت إلى مطالبها كلها أو بعضها باتفاقات ألحقت بعقود بالالتزام ، مما أدى إلى جدل شديد عُرِف بأزمة عقود الالتزام ، وقد أدى في آخر الأمر إلى شراء الدولة لمجموعة خطوط الأقاليم الغربية عام ١٩٠٨ .

وفي عام ١٩١٨ أعادت الدولة تنظيم خدمة النقل .. بأن أنشأت لجنة إدارية لضمان التعاون فيما بين الإدارات المسؤولة عن خطوط شتى الأقاليم ، وعززت هذا التنظيم بتكوين مجلس أعلى للسكك الحديدية يشرف على تشغيل المرفق .. ولضمان مواجهة التكاليف المالية على نحو يكفل التعاون بين الجهات المعنية أنشأت الدولة لهذا الغرض ، صندوقا موحدا فيما بين الخطوط . إلا أنه على الرغم من كل هذه الجهود استمر العبء الواقع على الخزانة العامة في اتجاهه الصعودى حتى أعادت الحكومة الفرنسية النظر في مدى التدخل وأسلوبه ، فرخصت عام ١٩٣٧ بإنشاء الشركة الأهلية للسكك الحديدية الفرنسية .

وجاء هذا الإجراء على مقتضى صورة أخرى من الصور المستحدثة لتدخل الدولة في الاقتصاد ، وتعرف بالاقتصاد المختلط الذى تعددت حالات تطبيقه في أوروبا بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وفيه تأميم جزئى .. أو شبه تأميم . كذلك مرت صناعة الطاقة الكهربائية بأدوار شبيهة بما تقدم ذكره عن النقل بالسكك الحديدية ..

وقد ظهرت الحاجة إلى التدخل من الدولة في هذا النشاط ، بمناسبة إقامة منشآت كهربائية على الطرق الإقليمية المارة خارج المدن .. إلى أن كان عام ١٩٣٥ حين شمل تدخل الحكومة الفرنسية جميع المشروعات التي تعتمد على الفحم في توليد الطاقة الكهربائية ، واستكملت الدولة سيطرتها على إنتاج هذه الطاقة .

كما صدر في عام ١٩٣٦ قانون بتأميم المشروعات الخاصة التي كانت تُنتج السلاح والذخيرة والطائرات وغيرها من معدات الحرب ، أو كانت تستجر فيها ، أو تحقق الربح عن طريقها .

هذه أمثلة من التجارب التي مرت بها فرنسا خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين .. إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية .. وقد رأينا من نتائج الأحداث أن التغيير الذي طرأ على وحدات الإنتاج وأهمية الخدمة التي يؤديها بعض هذه الوحدات ، قد دعا إلى التفكير في التدخل ثم البحث عن الصورة التي يكون عليها هذا التدخل ١٤ ولئن كانت موجة التأميم قد استمرت وتجددت بعد الحرب الثانية ، إلا أن هذه الأصول التي صاحبت الثورة الصناعية هي التي أرست بعض القواعد واستحدثت ما عرفناه من صور للمنشآت والمشروعات ، التي خرجت من الملك الخاص خروجاً تاماً أو جزئياً . ومن ثم وُصفت بأنها عامة .. وقد سارت إنجلترا خلال الفترة الزمنية ذاتها على وجه التقريب ، في الطريق ذاته .. مما يجعل الموازنة بين أحداث هاتين الدولتين مفيداً ، وهذا هو موضوع البحث في المقال التالي .. حين نستكمل الموازنة بين البلدين ، ونربط بين التأميم والملكية .

الملكية العامة في فرنسا وإنجلترا^(١)

Public Ownership in France and in England

يلحظ القارئ (وقد فرغ لتوه من الموضوع السابق) أننا لم نستطرد في الكلام عن التأميم (كما عرفته إنجلترا) على النحو الذي جرى به القول عند الكلام عن فرنسا ،

بل جئنا بالملكية في عنوان المقال وجعلناه محل الموازنة ، مع أننا لا نزال بسبيل الكلام عن التأميم الذي يعدل من أوضاع الملكية في بعض المشروعات ! !

والسبب في تعديل منهج البحث يرجع إلى أن إنجلترا تعتبر من أكثر البلاد اعتدالا في نظرها إلى حدود الملكية العامة والخاصة .. حين يكون هذا النظر اجتهادا من عند الناس ، لا يخضع لسلطان فوق قدرات البشر .. ولذلك كان الجدل حول مفهوم الملكية في إنجلترا أقرب إلى اهتمام الدارسين من أي مفهوم آخر مستحدث .. كأسلوب التأميم مثلا .. وقد عرفنا أن صياغة العبارات الدالة عليه وعلى طرائق تنفيذه ، هي كلها من نتاج الفكر البشري في القرن التاسع عشر .. أما الملكية فنظام (Institution) بل نظام مستقر .. يقوم على حقوق والتزامات . ولولا أن الفكر الاقتصادي في إنجلترا تمسك بالملكية وبمالها من حقوق ، وحسب ، لسكانت الأوضاع فيها أكثر استقرارا مما انتهت إليه الحال في القرن العشرين ... على أننا لا نعرض هنا

(١) راجع (روبسود المرجع السابق)

وراجع أيضا « Les Nationalizations en France et en Grand-Bretagne »

La documentation Française Aout 1948, Notes,

Documentaires et Etudes. (No.983)

الملكية الدولة لكل أدوات الإنتاج فضلا عن أموال المنافع العامة (كما تريد المذاهب الاشتراكية والشيوعية) بل نتكلم عن التوسع في تحمل السلطات العامة لمسؤوليات اقتصادية . . رغم بقاء هذه السلطات موابية للنظام الرأسمالى . . كما كانت الحال بانجلترا فى مائة عام مضت أو تزيد . .

* * *

والملكية العامة (بمعناها التقليدى) قديمة بالقياس إلى غيرها من المفاهيم التى عاصرت الثورة الصناعية . . ولكنها كانت محدودة جدا أو مقصورة على أموال المنافع العامة كالطرق وقنوات الرى ومرافق الأمن والدفاع . . وإذ تعددت وظائف الدولة وتكاثرت ثم زحفت على النشاط الاقتصادى ، فإن الملكية العامة (بدورها) زحفت على بعض المنشآت التى كانت من قبل ملكا خاصا للأفراد وتجمعاتهم ، كشركة الأشخاص وشركة الأموال .

ولكى نحدد مجال بحثنا هذا نقول بأنه يدور حول البنك المركزى . . مثلا . . أىكون ملكا للدولة أم لجماعة من المالىين المتعاونين مع وزير الخزانة وفقا لأوضاع يحددها القانون أحيانا . . أو ينص عليها الدستور فى بعض بلاد أوروبا^(١) وكذلك الموانى ومخازن الاستيداع وأرصفة الشحن . . هذا النوع من المنشآت . . تردّد بين الملك الخاص والملكية العامة . . زمنا . . وهذا هو ما نُشير إليه هنا ، أما ملكية الدولة لكل شىء مُنتج فيجىء دوره عند الكلام عن بعض المذاهب ، كالاشركية مثلا .

* * *

عرفنا عن فرنسا — فيما تقدم ذكره — أنها كانت أسبق البلدين فى البحث

(١) سنضرب مثلا بالبنك المركزى لسويد ، ويرجع لإنشأؤه إلى سنة ١٦٦٨ ويستمد بعض سلطاته من الدستور على خلاف المتبع فى حالات أخرى . . ولعل النظام السويدى سائف الذكر هو خير ماظهر فى هذا المجال . . وبنك السويد أقدم من بنك إنجلترا الذى أُنشئ فى عام ١٦٩٤

راجع : « Eight European Central Banks » Published Under The Auspices of The Bank For International Settlements, Basle. G. Allen and Unwin Ltd., London.

النظري وفي التطبيق جميعا .. من أوائل القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا .. ولعلها لا تفرغ أبداً .. وهذا هو الشأن في كل فكر طليق مرده إلى اجتهاد الناس وإلى إرادة الفرد في كثير من الأحيان ..

أما إنجلترا فلم تكن لها تقاليد قديمة .. فيما نحن بصدده من الكلام عن المؤسسات العامة ومنشآت الاقتصاد المختلط على نحو ما كان لفرنسا .. لأن الأولى (أعني إنجلترا) اعتنقت مبدأ الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي، ولذلك لم تظهر فيها المشروعات التي توجد عادة في ظل أنظمة تقرر تدخل الدولة في القطاع الخاص .. وظلت كذلك إلى أواخر القرن التاسع عشر .. ثم شهدت السنوات السابقة على الحرب الكبرى (حرب ١٩١٤/١٩١٨) إقامة عدد من المؤسسات العامة، التي تناول نشاطها بعض الصناعات والخدمات .. فظهرت أول صورة هامة لهذه المؤسسات عام ١٩٠٨ بمناسبة إفلاس الشركات التجارية التي كانت تباشر نشاطها في ميناء لندن، حين رأت الحكومة أن تنشئ هيئة عامة وأسندت إليها أعمال الملاحة في نهر التيمس وأرصفتها وما إليها من المخازن وغيرها من المنشآت المعروفة في الموانئ .. ولم تكن هذه الهيئة مصلحة حكومية أو شركة تجارية، وإنما كانت هيئة ممثلة عن الدولة، وتدير أموالاً عامة .. ولعل هذه هي أقدم صورة كاملة للمشروعات الاقتصادية ذات الصبغة التدخلية التي عرفتها إنجلترا، تطبيقاً، وإن كانت قد صاحبت فرنسا خلال القرن التاسع عشر كله أو معظمه .. في الفكر والرأى والجدل .. دون التطبيق .

وفي صناعة غاز الاستصباح، كان ٣٥٪ من المنشآت ملكاً للمجالس البلدية في المدن الكبرى .. أما فيما عداها من البلدان الصغيرة فقد تركت هذه الصناعات للمشروعات الخاصة تحت رقابة الدولة وإشرافها .

وفي صناعة الطاقة الكهربائية كانت الظروف بمثابة الملكية لمشروعات الغاز وإدارتها .. إلا أن ملكية المجالس البلدية قد شملت ثلثي المشروعات،

ولم تتدخل الدولة في هذه الصناعة إلا فيما بين الحربين الكبرى والعالمية ، حين أنشأت مراكز لتجميع الطاقة في مجتمع أهلي ، وتولت سلطة مركزية توزيعها على المشروعات البلدية والخاصة ، لتتولى بدورها توزيعها على المستهلكين .

ولم يكن للهيئات العامة دور يذكر في إنشاء السكك الحديدية وتشغيلها وإدارتها .. بل كانت هذه الأعمال مُسندةً للمشروعات الخاصة في ظلّ اللوائح التي تُصدرها الدولة لضمان حسن سير العمل .

وفيما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٣ ، أنشأت الدولة لجاناً لتنظيم الخدمة بالآوتوبيس وبالسيارات العامة . ولتحقيق التعاون بين وسائل النقل التي تقدّم إنتاجها وتكاثرت أعدادها بقدر الحاجة إليها . . مع تقدّم القرن العشرين .

وقبل حرب ١٩٣٩/١٩٤٥ تمّ تأميم الإذاعة بإسناد جميع شؤونها لهيئة عامة مسؤولة عن وضع الخطط وتنفيذها لتحقيق الصالح العام ، ومنحتها الحكومة احتكار هذه الخدمة العامة ، أما فكرة تأميم صناعات الأسلحة وسائر معدات الحرب . . فقد تولت دراستها لجنة برلمانية من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٦ .. ورفضتها . . على أساس أن أمن الدولة يقتضى بقاءها في القطاع الخاص بملكيتها وإدارتها (١) .

وإلى تاريخ قيام حرب ١٩٣٩/١٩٤٥ ، كان موقف كل من فرنسا وإنجلترا من التأميم على تباين واضح ، نظراً لتطبيق نظام حرية الفرد في نشاطه الاقتصادي بإنجلترا من وقت آدم سميث إلى ما يقرب من نهاية القرن التاسع عشر ، مما أخّر اتجاه إنجلترا إلى التدخل . . وبما أدّى إلى اعتدالها عند الأخذ به .. بالقياس إلى ما حدث في فرنسا .

(١) راجع تقرير اللجنة البريطانية المشكلة للنظر في تأميم صناعات أدوات الحرب ومجارتها ،
< Report of the Royal Commission on the Private Manufacture
of and Trading in Arms - 5292 // year 1936 > .

أما المسائل البارزة في تطوّر الفكرة عند كل من الدولتين ، فتتلخص في أمرين :

أولاً — لم تأخذ إنجلترا بفكرة إنشاء المشروعات الاقتصادية المختلطة ، على حين أن فرنسا توسعت في تطبيقها .

ثانياً — كراهة الرأي العام ، في إنجلترا ، لمبدأ مساعدة الدولة للشروعات الاقتصادية .. وقد يكون المثل الوحيد الذي خرج فيه البرلمان البريطاني عن هذا التقليد ، ماثلاً في تكرار اعتماد الإعانات المالية لشركات الطيران التي أقامت خدماتها بإنشاء خطوط منتظمة على نطاق عالمي . . . وقد أنشأت الحكومة هيئة عامة للطيران عام ١٩٣٩ ، ولعل هذا التاريخ — في حد ذاته — يوحي ببعض الدوافع الخفية من وراء هذا التنظيم .. فقد كانت إنجلترا تستعد سرّاً لمواجهة هتلر من سنة ١٩٣٤ . . . وأقامت لهذا الغرض أجهزة برلمانية وحكومية (١) . ثم خرجت من الإسرار إلى العلانية ، في سبتمبر ١٩٣٩ .

ولم يكن غريباً بعد ذلك أن يتحوّل نشاط هذه الهيئة إلى الجهود الحربي فور نشوب الحرب .. أما في فرنسا فقد مرّت أمثلة من سخاء الدولة حال إعانتها للمشروعات التي تولت القيام ببعض الخدمات العامة ، كما حدث في مشروعات السكك الحديدية .. وقد مرّ ذكرها .

وباستثناء هذين الأمرين يمكن القول بوجه عام ، بأن النظرة في كل من البلدين للتأميم فيما بين الحربين — الكبرى والعالمية — كانت نظرة واحدة .. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الاشتراكية في كلا البلدين كانت تعمل جاهدة في سبيل نشر الدعوة إلى التوسع في ملكية الدولة للمشروعات .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأخيرة شمل التأميم كثيراً من الصناعات

(١) راجع « الحصار الاقتصادي » وهو من أهم المراجع لسكك باحث في الحرب الاقتصادية «Economic Blockade» Her Majesty Stationery Office, London.

والمرافق في كل من فرنسا وانجلترا .. ومع أن الاتجاه الذي أخذ به كل منها واحد ، ويتلخص في زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالتوسع في مفهوم الأموال العامة .. وبتضييق نطاق الملكية الخاصة للمشروعات الإتاحة التي تتصل بتحقيق الصالح العام ، أو التي يكون لنشاطها هذا الطابع .. إلا أن بين الاتجاهين فروقاً هامة ، في كل من الدوافع وميادين التطبيق ..

ففي فرنسا لوحظ أن بعض المشروعات تقرر تأميمها جزاءً لخيانة أصحابها لوطنهم .. أو لتعاونهم مع القوات الألمانية التي احتلت فرنسا لبضع سنوات (١).

وباتخاذ التأميم أداة انتقام أو عتاب ، ما يلقى ظلاماً من الشك على مدى الاقتناع به كأسلوب صالح لمباشرة النشاط الاقتصادي (٢).

أما من حيث اختيار أنواع النشاط الذي يجرى عليه التأميم ، فإن فرنسا اجتازت من جملة المشروعات عدداً واستثنت غيره .. لأسباب بعضها يتصل بالصالح العام .. وبعض آخر يتصل بتصرفات شخصية ! ولا يعتبر هذا الإجراء سياسة اقتصادية وإنما يعتبر جملة قرارات فردية قد تجمع بينها وحدة الفكرة بمجرد الصدفة .. أو لا تجمع .. كما حدث في تأميم بعض المصارف ، وشركات التأمين ، ومصانع السيارات ، ومصانع الطائرات ، وصناعة الأسلحة ، والمعدات الحربية .. على حين أنه في إنجلترا وضعت القواعد الموضوعية بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية .. حال رسم سياسة التأميم .. ومن ذلك ما تقرر من تأميم صناعة استخراج الفحم لتخلفها في ظل المشروعات الخاصة .. وتأميم السكك الحديدية كلها وصناعة الصلب والحديد ، وتأميم مرافق نقل الركاب والبضائع بالسيارات ، وتأميم المستشفيات ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى رفضت إنجلترا تأميم صناعات الحرب .. كما رفضت

(١) من الأمثلة المشهورة تأميم فرنسا لمصانع «رينو» للسيارات .

(٢) هذه حجة واضحة ، المعارضين للتأميم .. وقد جاءت بها مراحل التطبيق .

تأميم المصارف ، مكتفية بتأميم البنك المركزي وبمنحه سلطات واسعة للإشراف على النظام المصرفي كله ، ولا زالت هذه البلاد وغيرها . . على الطريق . . تخرج من تجربة إلى تجربة !!

* * *

في هذه الموازنات ، مع تلخيص وقائع التاريخ التي عاشت في ظلها كل من فرنسا وإنجلترا ، عظات وعبر لمن أراد أن يعتبر . . ذلك أن هذه المستجدات من النظم والمؤسسات والهيئات . . قد كانت وليدة البيئة والأحداث جميعاً . . وما كانت قوالب تُصب فيها مقادير كل الأمم ، طوعاً أو كرهاً ..

ولله في خلقه شؤون !!

* * *

بين يدي المذاهب الاقتصادية الكبرى

A prelude to the Great Economic Doctrines

في عالمنا العربي.. ازدحمت المكتبات بالعديد من المؤلفات عن المذاهب الاقتصادية المشهورة، التي يدين بها أقوام لهم الغلبة على الأرض في جيلنا هذا.. والأيام دول.. ولئن وصفنا هذه المذاهب بأنها كبرى - كما في عنوان المقال - فما ذلك إلا من قبيل المسائرة لما هو ذائع وطاق، وإن كان المضمون الحقيقي شيئاً آخر.. على ما سيوضح من الدراسات التالية..

ولقد يتعجل القارئ ذكر الأسباب التي من أجلها تتبع المشهور، فنقول بأنها كبرى - على ما يقال - وما هي بكبرى بالمعايير الإنسانية... قد يتعجل القارئ ذكر الأسباب أو بعضها ليطمئن إلى توافر القدر الضروري من الحيدة حال العرض والتلخيص.. ونحن نستجيب لهذه الرغبة، فنقول بأن الإجماع منعقد عند العلماء المحدثين والمعاصرين على أن الجانب الأكبر من المذاهب الاشتراكية، مثلاً، هي « صرخة ألم » هكذا في الوثائق ومحاضر الاجتماعات التي عقدها الاشتراكيون.. وهكذا في المراجع العلمية المنشورة بين أيدي القراء في كل بلد عربي.. فضلاً عما هو مستقر في بلد الأصل الذي صدر لنا هذا المذهب أو ذلك.. في كل المحافل الرسمية والأدبية والقانونية.. وفي دوائر الأعمال.. أعني بذلك: مجالات التطبيق في الحياة العملية.

وإذا تركنا المكتبات والمؤلفات ودوائر الأعمال.. جانباً.. فإننا سنجد المادة ذاتها في الصحافة المتخصصة وفي مادة الإعلام التي تجرى بها الأقلام وتتجاوب بها الأصدا.. فالمذاهب الاشتراكية إذن.. هي ردود فعل

وسلسلة من الانعكاسات الصادرة عن صرح المجتمع في ظروف قاسية . .
وهي صرخات ألم إلى آخر ما يجيء ذكره في الموضوع المناسب ، وإنما
نريد بما تقدم أن نوضح للقارىء . . كيف نصف هذه المذاهب بأنها كبرى
ثم نقول بأن هذا هو المشهور وحسب ، فما هو من عند أنفسنا ، ولا هو
بالتقدير الذى يُقَرِّه الراسخون فى العلم . . ولهذا المفارقة بين حقائق الأشياء
أهمية بالغة ، فى جميع الدراسات الإنسانية (١) ولكننا الآن « بين يدي
المذاهب » ونريد بهذه العبارة أننا نهمد ونقترب . . وسنبداً بشيء من البيان
حول النزعة التى صدرت عنها تيارات فكرية معينة ، وأخرى مضادة لها
كالنزعة الجماعية . . ومن قبل كانت النزعة الغالبة هى النزعة الفردية . . فما
قصة هذه وتلك . . ومتى تحدثت عنهما دعاة الإصلاح . . ومن هم الذين كتبوا !
سيجد القارىء ونحن نقترّب من ختام هذه السلسلة من المقالات عن
الاقتصاد السياسى . . أننا نبني على القواعد التى تم إرساؤها ، وسنعلم
الآن كيف تولدت عن كتابات الطبيعيين حالات نفسية واتجاهات ! !
وكيف تبلورت هذه كلها فى ميل ثابت أو نزعة نحو لإحداث تغيير (٢)
وكيف ترتب مثل ذلك على كتابات أخرى ، فتسكّثرت النزعات . . وعنها
تسكّثرت التيارات الفكرية . . ومن ثم كان النزاع والصراع اللذين لم يزيدا
على تعميق البحث وتوسيع ميادينه ، إلا حدة خلاف !

(١) يرى المؤلف أن الجانب الأكبر من أسباب شقاء العالم يرجع الى استقلال العقول
البشرية بوضع الأنظمة والقواعد الحاكمة لسلوك الفرد ولسلوك الجماعة ، دون استرشاد (بمجرد
استرشاد) بما جاءت به الكتب السماوية (فضلا عن ضرورة الاتباع) هذا عن الغرب والشرق
وما بينهما . . إلا الأمة الإسلامية ، التى فقدت كل أسباب العزة والأمن حين تركت تعاليم الدين
حال مواجهتها للأمر الإنساني ، وذلك مع علمها بأن الأصل هو أن تلتزم التزاماً ، لا أن
تسترشد بمجرد استرشاد كما يجوز لغيرها . . لأسباب تتصل بمفهوم الدين عند غير المسلمين . .
ويريد المؤلف بالأمر الإنساني كل شأن يخص الأدمى بوصفه خلقاً مكرماً يهيز بالإرادة
وبالتقدير ، كما يتميز بأنه مستخلف فى الأرض . . ويقال لهذه الأمور وما يتناولها من دراسات
ما ذكرناه فى المنه هنا « أمور إنسانية أو دراسات إنسانية Humanities »

(٢) راجع ما تقدم عن الطبيعيين فى هذا الكتاب . . ثم راجع ما تلا ذلك مباشرة من أبحاث .

فأما النزعة الفردية ، فقد جعلها بعض الكتاب المعاصرين مذهباً ، وعنه صدرت مذاهب أخرى .. ويقولون بأن مضمون هذا المذهب الفردى .. هو أن الفرد نقطة البداية فى النظام الاقتصادى ، وهو أيضاً غاية هذا النظام ، ومن ثم يجب أن يوجه الإنتاج إلى تحقيق خير الفرد أى حصوله على أكبر قدر من المنفعة ، هذا فى الصياغة الاقتصادية .. وفى الحياة العملية يحصل الفرد على أكبر ربح ممكن ، بأقل تضحية ، ويرى أنصار هذا المذهب أن مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصلحة الجماعة لأنها لا تعدو أن تكون مجموعة أفراد .

ويرون أيضاً أن الطبيعة قد أودعت فى كل فرد غريزة الدفاع عن النفس .. ومن ثم يسعى الفرد إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل تضحية (أو ألم) ويرتب أنصار هذا المذهب على ما تقدم .. ضرورة الاعتراف بحق كل فرد فى الحرية الذاتية ، لأنها الضمان لتحقيق المصالح الفردية .. وتفصيل هذه الحرية الذاتية مفيد .. لأنه يتضمن الامتناع عن جبر الفرد ، وهو يتصرف فى شئونه الخاصة وفى أمواله .. كما تقتضى هذه الحرية تنظيمها قانونياً يقوم على الاعتراف بحرية التملك ، وبحق الإرث ، وبحرية العمل ، وحرية التعاقد .. ولذا كانت السلطة تهدد الحرية الذاتية ، فقد انتهى المذهب الفردى إلى ضرورة منح الفرد حرية المشاركة فى السلطة أو ما يعرف بالحرية السياسية .

وهذه العبارة الأخيرة لا تعدو أن تكون فرضاً مجرداً .. أو شعاراً .. أو خيالاً .. لأن الحرية السياسية وإن كانت على ما يبدو من المنطق الرتيب الذى رأيناه (١) نتيجة معقولة لتقديم مصلحة الفرد واعتبارها نقطة البداية

(١) هذا مثل واضح لما يوجهه الناقدون المنصفون لكثير من القضايا فى مادة الاقتصاد الوضعى .. (كما نسميه) ما كان منها فكرياً وما كان تعميدياً نظرياً من عند الناس .. ذلك أن المناقشة تجرى هادئة ورتيبة بحيث يستسيغها العقل ويقبلها ، حتى إذا ما نزلت هذه الأفكار والآراء والفروع من مجال الدراسة النظرية إلى ميادين التطبيق العملى .. ومضت =

والنهاية .. فى المذهب الفردى .. لإلأن هذه الحرية - مع ذلك - ليست نتيجة حتمية لتقدير المصلحة الخاصة للفرد والاعتراف بها .. فالطبيعيون أنفسهم يطالبون (فى مجال السياسة) بإقامة حاكم فرد (أوديكتاتور) تكون وظيفته المحافظة على الحريات الاقتصادية !! وهم فى الوقت ذاته يؤمنون بالمصالح الفردية الذاتية وبالحرية الذاتية .. هذا عن الطبيعيين أو الفيزيوكرات الذين عاشوا فى أواسط القرن الثامن عشر (على ما قدمنا) وفى البلاد الفاشية التى تأخذ بالنظام الرأسمالى - وقد رأينا منها نماذج فى أوروبا الحديثة ، فى ضحى القرن العشرين (١) - هذه الفاشية تعترف للفرد بمصالحه الخاصة ، إلا أنها تنكر عليه حرية المشاركة فى السلطة وهى الحرية التى يقال لها سياسية .. بل تنتظر الفاشية من الفرد ، فى خصوص السياسة ، ولاءً مطلقاً .. وتسليماً غير مشروط .. وإذعاناً لكليات التعاليم ولجزئياتها كذلك !! .

ومع كل ما تقدم من استثناء وتحفظات يُسلم بها الكتاب الثقات . . فإن هذا المذهب الفردى المؤسس على النزعة الفردية .. يُعتبر رد فعل طبيعى

== سنون أو عشرات السنين .. لذا بالتأج تجيء على خلاف الأقوال .. مع وجود بون شامع ومخيف أو مع وجود تصادم ومناقشات .. ولقد تنبته المدرسة التاريخية لذلك من أوائل القرن التاسع عشر .. وتكررت ظاهرات التنبيه والهجوم والدفاع .. حتى غلبت صفة بارزة على مادة الاقتصاد، نقول بها وندعو إلى تقديرها بإنصاف .. تلك الصفة هى « الازدحام » بمعنى أن السيل المتدفق من ثمرات العقول ، لم يزد الحقيقة الاقتصادية إلا بعداً .. ولم يأت بمجديد ، وإنما أضاف جدلاً من فوق جدل ، كما تنزاحم الأقدام فى موقف عصب .. وما رأيت البشرية مثل هذا العهد الذى بدأ بما يقال له « الثورة الصناعية » ومن ورائها ثورات تكنولوجية وقصادية وسياسية واجتماعية وفى مواكب هذه الثورات سار الاقتصاد من هزال وتردد إلى ملاحاة وجدل بعضه يركم بعضاً ..

ونحن نقول بأن الاقتصاد يخضع لنظام لا يقدر الناس على وضعه من عند أنفسهم . ونرجو من الله جل شأنه أن يفيق الناس من الوهم الباطل الذى ران على قلوبهم فى ظل ما أشرنا إليه من ثورات .

(١) نريد بهذا القول ما جاء به كل من موسولينى وهتلر .

للاعتمادات التي تعرّض لها الفرد في حياته وفي حريته وفي أمواله خلال مختلف العصور القديمة . والوسطى ، وفي أوائل القرون الحديثة .

ولهذا المذهب مصادر .. منها ما هو قديم ، ومنها ما هو معاصر للفترة الزمنية التي أطلنا عليها الوقوف ، ونريد بها القرنين التاسع عشر والعشرين .. وبحسبنا إذن أن نقف عند هذا التاريخ القريب وهو معاصر للثورة الصناعية والثورة الفرنسية ، وما صاحبهما أو ما تلاهما ، من ثورات اقتصادية وسياسية واجتماعية .

وأول المصادر .. كتابات الفيزيوكرات ، وقد اتجهوا إلى الاعتقاد بوجود نظام طبيعي يحكم جماعات البشر ، وقالوا بأن هذا النظام كفيل بإسعاد الناس ، وبأنه من العسير على الجماعات أن تخرج على نظام له مصدر قاهر كهذا ، لأنهم نسبوا وجوده إلى قدرة الخالق جل شأنه .. ورتبوا على تحليلهم هذا .. القول بأنه من الطبيعي أن يسعى كل فرد إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل مجهود ، وبأنه لا ضير على المجتمع ولا على المصلحة العامة .. لأنه من ركائز هذا النظام أن مصلحة الفرد لا تنقسم عن المصالح العليا للمجتمع أو المصلحة العامة .. ولذلك اعترفوا للفرد بحرياته وبحقه في التملك .. إلا أنهم أقاموا (في مذهبهم) حاكماً فرداً يحمي هذه الحريات الاقتصادية والاجتماعية .. ومن ثم أهدروا الحرية السياسية للفرد كما ذكرنا عند الكلام على المذهب الفردي .. وهذه الكتابات هي بعض مصادره ، ومن ثم كان التشابه .

وبعد الطبيعيين في تتابع الأحداث التاريخية .. جاء التقليديون ، ومن كتاباتهم أيضاً ما يعتبر مصدراً للنزعة الفردية أو المذهب الفردي .. ذلك أنهم نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية .. وهو مبدأ يدعى (الفردية) ومن هؤلاء ريكاردو ، ومالثوس ، وساي ، وباستا .. ومن قبلهم وعلى رأسهم « آدم

سميث « .. وقد آمن هؤلاء بوجود قوانين طبيعية وبأنها عامة ومطلقة . .
وقالوا بأن الأفراد يرتبطون فيما بينهم برباط تضامني فطري . . ومن ثم
يتجه كل واحد منهم حال سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، إلى تحقيق مصلحة
الجماعة في الوقت ذاته، تلقائياً، أو بحكم طبائع الأشياء .. وعبروا عن ذلك
بوجود تلاؤم طبيعي فيما بين المصالح الفردية والجماعية . . وناقشوا بعض
التصرفات الاقتصادية على هذه الأسس . . في ميادين الاستهلاك والإنتاج . .
وقالوا مثلاً بأنه من مصلحة المنتج أن يخفض التكلفة ليزيد ربحه . . ومن
مصلحته أيضاً تخفيض الثمن ليكثر الاستهلاك . . ومن ثم يكون تخفيض
النفقات وهبوط أثمان البيع (وهما في صالح المستهلك) من بين العوامل التي
تحقق مصالح المنتجين . . وآمنوا بالتوازن التلقائي ، ومن ثم عارضوا تدخل
الدولة . . وكل هذه الاتجاهات تؤيد الحرية الاقتصادية وتدعم المذهب
الفردى (١) .

ومن المصادر أيضاً .. كتابات الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأحرار . .
ومنهم « لوك » و « روستو » وفلاسفة القانون الطبيعي كقولتير ، وزعماء
الثورة الفرنسية . . كل هؤلاء دعّموا النزعة الفردية التي بدأت بوضوح
لعهد الطبيعيين حول عام ١٧٦٠ (٢) .

ومصادر أخرى أمدّت هذا المذهب ببعض أسباب الحياة والبقاء . .

(١) في أواخر القرن العشرين (على وجه التقريب) يعود الباحثون إلى النظر في أقوال
بعض المتقدمين الذين عاشوا من نحو مائتي عام . . والحق أن شهوة التغيير هي التي حملت
بعض المدارس الحديثة على تقويض ما بناه الأولون . . ثم عجزت هذه المدارس عن إقامة
صروح أفضل . . ومن ثم كان القلق . . وكانت الموهبة من أن لاخر لبعض ما تركه الناس . .
ويرى القارىء أن هذه الحال هي أقرب إلى التقيط منها إلى أى شيء آخر . . وهي واحدة
من النتائج الحتمية لاستقلال العقل البشرى بمواجهة مفكلات الاقتصاد . . دون الرجوع إلى
الصوابط الأمرة التي تسكفل الدين بثباتها وبدموعها .

(٢) عرفنا شيئاً عن الطبيعيين . . راجع المقال رقم ٦ من صفحة ٩٠ من هذا الكتاب .

نذكر منها مدرسة بنتام Bentham (١٧٤٨/١٨٣٢) الفيلسوف والاقتصادي الانجليزي . . وقد صاغت هذه المدرسة حقوق الإنسان (في تقديرها) صياغة واقعية ، وجعلت دوافعه صادرة عن المنفعة ، وقالت بأن الفرد يسعى إلى تحقيق المتاع وتجنب التضحية والألم ، ورأت أنه خير حكم لذاته . . أي إن الفرد أقدر من غيره على وزن مصالحه الخاصة . . ورأت هذه المدرسة أن تبقى الدولة بمعزل عن النشاط الاقتصادي إلا من رقابة وكفالة انسجام . . فهي تترك المنافسة حرة لضمان انتظام النشاط في المجتمع وازدهاره . . ولا تتدخل بالتشريع إلا لعقاب المسمى ، مثلا ، ليعود إلى جملة النشاط انسجامه . . وهكذا ترجع العوامل التي تجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة إلى مصدرين : أحدهما الخوف من العقاب في حالة التعدي أو الإضرار ، والآخر هو من قبيل الاندفاع الفطري نحو طلب السعادة بأقل جهد وتضحية . . وكل هذا يؤيد الفردية ، ومن ثم كانت مدرسة (بنتام) من مصادرها .

وفي ناحية أخرى مقابلة للنزعة الفردية وما ترتب عليها . . شهد التاريخ الحديث نزعة أخرى جماعية ، هي الأصل في الفكر الاشتراكي والمذاهب الاشتراكية . . بما شاء لها خبراء الصياغة من أسماء ومصطلحات تجيء في دورها . . بالقدر المناسب . . في المقالات التالية .

الاشتراكية^(١)

Socialism

عرفنا شيئاً عن النزعة الفردية وحرية التصرف الاقتصادي والاعتراف بحرية التملك .. إلا الحرية السياسية فقد أهدرها قيام الديكتاتورية في ظل النزعة الفردية ، بحجة المحافظة على الحريات الاقتصادية ١١ و ضربنا الأمثال من بلاد راسمالية - في أوروبا - ظهرت فيها الفاشية .. وأطلقنا على هذا كله عبارة المذهب الفردي ، على نحو ما ذهب إليه الكتاب المعاصرون .. وقلنا في ختام المقال السابق بأنه في مقابل هذا كله قام المذهب الجماعى .. وهو نوع من الترسيب لنزعات ثوریه جماعية ، صاحبت الثورات الصناعية والاجتماعية وغيرهما من الثورات حين انتشر القلق في كل العلاقات والروابط التي جمعت بين الناس في صرح يقال له « المجتمع » .. وعن هذا المذهب الجماعى قامت المذاهب الاشتراكية .. ويلحظ القارىء .. أننا نقول (المذاهب الاشتراكية) بالجمع (لا بصيغة الأفراد) وسنرى كيف .. ولماذا .. على أنه قبل الكلام عن الاشتراكية في بعض صورها (وهى كثيرة ومتفاوتة) سنتكلم عن المذهب الجماعى ، فنقول بأنه يتخذ من الجماعة (لا من الفرد) نقطة البداية للنظام الاقتصادي .. ويجول من مصلحة الجماعة أيضاً .. هدفاً للنظام وينكر قيام انسجام طبيعى بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية .. لأن مصلحة الجماعة (عند هذا المذهب) ليست مجرد تجميع لمصالح الأفراد ، بل هى مفهوم مستقل ، لأن الجماعة لها

(١) الاشتراكية اسم يطلق على كل ما صدر عن النزعة الجماعية ، ولذلك قلنا في المتن بانها مذاهب ، بالجمع .. وما هى « اشتراكية واحدة » كما يفهم عند النظرة السطحية للأمر .

كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد . . هكذا يقول أنصار المذهب
الجماعي !!

ومن حيث إن الوسيلة لا بد لها أن تندمج مع الغاية وتلائمها ، فقد
اعتمد هذا المذهب على سلطة الجماعة بدلا من الحرية الفردية ، في تحقيق
المصلحة للمجتمع كله . . على أنه لا يُسقط مصلحة الفرد من حساب
إسقاطا تاما ولكنه لا يسمح بتحقيق شيء من مصالح الأفراد إلا بالقدر
الذي لا يتعارض ومصلحة الجماعة . . وهنا تتفاوت الآراء في داخل إطار هذا
المذهب . . فثلا يسمح الفكر الاشتراكي الإصلاحى بقدر من المصلحة
الفردية (أو مصالح الأفراد) أكبر من القدر الذي يسمح به الفكر الماركسى .
أما مصادر المذهب الجماعي فيمكن ردها إلى تيارين رئيسيين من الفكر
الاشتراكي . . أحدهما : الاشتراكيات الإصلاحية . . والآخر : الاشتراكية
العلمية أو الماركسية .

وفيما يلي بيان موجز عن بعض هذه المذاهب (١) .

الاشتراكيات الإصلاحية : تصدر هذه الاشتراكيات عن فكرة واحدة ،
هى كونها محاولة لعلاج المساوىء التى يعانى منها المجتمع الرأسمالى الذى قام فى
القرون الوسطى الأخيرة (بين السادس عشر والثامن عشر) ومعلوم أن بعض
هذه المساوىء لا يزال قائما فى بعض المجتمعات . . ولذلك تعتبر الاشتراكيات
الإصلاحية من قبيل صرخة الألم . . وإذا كانت هذه الاشتراكيات
تهدف إلى رفع المظالم التى تصاحب الرأسمالية الحديثة والمعاصرة ،
إلا أن هذا لا ينفى أنها تجد أصولها فى الفكر القديم . . من عهد فلاسفة
اليونان وكتاباتهم ، وتعتبر جمهورية أفلاطون . . الذى عاش
بين سنتى ٤٢٨ و ٣٤٧ ق . م . من أولى المحاولات ، لاقتراح نظام

(١) يلاحظ القارئ أننا نشير إلى المذهب أحيانا ، على أنه « فكر » وهذا الأسلوب
مقصود ، إذ المادة الرئيسة للمذهب . . هى من الفكر الطليق .

(م ١٤ - الاقتصاد الإسلامى ، ج ١)

اجتماعى تتخلى فيه طبقة الحكام وطبقه الجنود عن المملكية الفردية وعن الأسرة لتعيش هاتان الطبقتان فى ظل نظام شيوعى (ويلاحظ أنه استثنى طبقة المنتجين) وقد هاجم أفلاطون فى « جمهوريته » الفكرة القائلة بأن الفرد وحدة منعزلة تنشغل بإشباع حاجاتها الخاصة ، وأحل محلها القول بأن الفرد جزء من نظام يجد الإشباع فى ملء مكانه من هذا النظام الشامل .

ثم ظهرت فكرة المدينة الفاضلة .. من جديد .. فى عصور تالية ، ومن ذلك : فى القرن السادس عشر حين كتب « توماس مور » (١٤٨٠ - ١٥٣٦) ما أسماه « المدينة الخيالية » فى سنة ١٥١٦ .. وهاجم النظام الاجتماعى الذى كان قائما عندئذ وموقف النبلاء الذين كانوا يعيشون على عمل غيرهم .. وقال بأن المجتمع العادل يقوم على أسس تختلف تماما عن الملكية الفردية وقياس قيم الأشياء بالنقود .

ومن هذا القبيل أيضا ، محاولات أخرى .. منها كتاب الإيطالى كامبانا واسم الكتاب « مدينة الشمس » وقد صدر فى سنة ١٦٢٣ .. وكتاب آخر أصدره مورلى فى سنة ١٧٥٥ واسمه « قانون الطبيعة » ومن أجل ما تضمنه هذا الكتاب ، يرى المؤرخون للفكر الاقتصادى أن « مورلى » هذا هو أبو الماركسية أى المعلم القريب لكارل ماركس (١) ويلاحظ أن مورلى خلاص فى كتابه إلى أن الملكية الخاصة قد أفسدت الإنسان وتسببت فى شقاؤه .. وأنه لكي يصبح الإنسان سعيداً يجب أن يعيش فى ظل قانون الطبيعة .. ومن الكتاب من يرى أن « جان جاك روسو » (٢) يعتبر

(١) العبارة فى المتن تقول « المعلم القريب لكارل ماركس » وفيها إشارة ضمنية إلى أن هذا الفكر (كارل ماركس) له معلون على مسافة بعيدة من الزمن .. وثم من فلاسفة الإغريق .. ثم إن ماركس لم يكن له معلم واحد فى التاريخ القريب منه والمعاصر له ، وإنما أردنا بمباراة المتن أن نقل رأى بعض المؤرخين للفكر الاقتصادى .. حين نسبوا إلى « مورلى » أنه مصدر الإلهام والتوجيه .

(٢) راجع ماورد عن « جان جاك روسو » من قبل .. عند الكلام عن الطيبين ومذهبهم صفحة ٩٠ وما بعدها ، من هذا الكتاب .

أيضاً من المبشرين بالاشتراكية . . لأنه ندد بالفوارق بين الطبقات ،
ونادى بإلغائها ، وبحمزة تحقيق قدر من المساواة في توزيع الملكية . . يحد
من التفاوت الكبير بين الثروات وبين الدخل .

ومع التسليم بأن هذا التاريخ كله له صلة بالاشتراكيات الإصلاحية
الحديثة ، إلا أن كتبها والمنادين بها ، الذين عاشوا في القرن التاسع عشر
بوجه خاص ، قد تأثروا بمصدرين اثنين معاصرين لها تقريباً . . وهما :

١ - الثورة الفرنسية وأحداثها وتعاليمها وخطب زعمائها . .

٢ - الأوضاع التي اتهمت إليها المجتمعات الرأسمالية ، وهي بصد
الاندفاع مع التصنيع في ذلك العهد وبخاصة في إنجلترا ووسط أوروبا
وغربها .

وتعتبر الاشتراكيات الإصلاحية مجموعة يتشابه بعضها مع بعض آخر ،
وقد تختلف في جزئيات ، إلا أنها من طبيعة واحدة . . فبكل منها فئة
مصدر أو صرخة ألم أو تقلصات اجتماعية^(١) في مواجهة البغي الذي ساد
القرون الوسطى المتأخرة بوجه خاص وهاصر قيام الثورة الفرنسية وما
تلاها . . ومن أشهر هذه الاشتراكيات : الاشتراكية المسيحية ، والاشتراكية
الخيالية ، والاشتراكية البورجوازية ، والاشتراكية الفابية ، والاشتراكية
النقابية . . ولكن . . في مقابل هذا الحشد من المذاهب التي تعتبر من قبيل
المقاومة لظلم قائم ، هناك نوع واحد من الاشتراكيات يقول دعائه بأنه
علمي حتمي . . . ومن ثم تنقل إليه الحديث بقصد الموازنة . . ويقال له ،
الاشتراكية العلمية ١١ وتختلف هذه الاشتراكية عن سابقتها التي وصفناها
بأنها إصلاحية وبأنها رد فعل أو صرخة ألم . . في أمور جوهرية منها :

(١) هكذا في الأصول التاريخية نشأة هذه المذاهب . . وقد عنى بهذه الدراسة
كثيرون منهم « شامبيتر » [وفي السكتب العربية صورة طبق الأصل لهذه التعبيرات ، من
حيث الصياغة والمضمون . . أراجع على سبيل المثال مؤلفات الدكتور رفعت المحجوب
والدكتور عامر صدقي .

١ - ليست الاشتراكية العلمية أو الماركسية مجرد اقتراح لمعالجة نظام قائم ، وإنما هي مرحلة حتمية من مراحل التطور . . تؤدي إليها بالضرورة ظروف موضوعية معينة . . وكل ذلك على ما يقرره أنصارها .

٢ - تقوم هذه الاشتراكية على قواعد من القوازين التي تحكم التطور والذي تقدمت الإشارة إليه .

٣ - ليست المبادئ الماركسية (أو مبادئ الاشتراكية العلمية) من عمل مُصلح أو آخر ، وإنما هي مجرد تعبير عن التطور التاريخي ، ومن ثم كانت مرحلة حتمية نالية للرأسمالية ١١ ولا يمكن تفاديها ؟

ومن حيث إن هذا النوع من الاشتراكية قد ارتبط بكارل ماركس - بصرف النظر عن أنه مسبوق في كثير مما قال به - فقد أصبحت الإشارة إلى ما نحن بصدده من الكلام عن الاشتراكية العلمية تستوى تماماً .. إذا قلنا « اشتراكية علمية » ، أو قلنا « ماركسية » .

وقد رغبت الماركسية في أن تُتقدم المجتمع الإنساني كله تفسيراً شاملاً لجميع جوانب الحياة . . ولذلك رأت ألا تفصل بين ما هو فلسفي ، وما هو اقتصادي ، وما هو سياسي .

ويمكن ردُّ الماركسية إلى ثلاثة عناصر ، يانها :

- المنهج الجدلي ،
- والمادية والتاريخية ،
- والصراع الطبقي .

وليس لأحد هذه العناصر استقلال عن العنصرين الآخرين .. بل تتكامل جميعاً في بناء فكري واحد .. يقال له « المادية الجدلية التاريخية » . . وإذ عرضنا للماركسية ضمن المذاهب الاشتراكية ، فقد بقي أن نُفرد لها مقالا تالياً .

الاشتراكية العلمية

Scientific Socialism

قلنا في المقال السابق إن صاحب الاشتراكية العلمية يردها إلى ثلاثة عناصر .. هي :

- المنهج الجدلي ،
- والمادية التاريخية ،
- والصراع الطبقي .

وقلنا أيضاً بأن هذه العناصر تأتلفُ في مفهوم واحد .. يقال له «المادية الجدلية التاريخية» .

وفي هذه العناصر تفصيل .. وفي اتئلافها كذلك .. نما نعرض له بالقدر المناسب .. فنقول :

أولاً — المادية الجدلية ، أو (المادية الديالكتيكية) : أخذ كارل ماركس فكرة التطور الديالكتيكي عن الفيلسوف الألماني «هيجل» ، وقد كانت نظرية «هيجل» مقصورة على تفسير الطريقة التي يتم بها تطور الفكر الإنساني .. وتتلخص هذه النظرية في أن أية فكرة تحمل في ثناياها بذور فنائها ، لأنها تدعو إلى نقدها .. وهذا النقدي يؤدي حتماً إلى قيام نقيضها .. غير أن النقيض يحمل بدوره بذور فنائه .. إذ يدعو إلى نقده وقيام نقيض محله .. وهذا الأخير يجمع بين الفكرة الأصلية ونقيضها ، أو الفكرة الجامعة . . ومتى وصلت الفكرة إلى هذه المرحلة (مرحلة الفكرة الجامعة) فإنها تعامل

معاملة الفكرة الأصلية ، من حيث قيام نقيضها .. وهكذا يسير الفكر
الإنساني إلى الأمام !!

والحق إن عرض الفروض والمقدمات لا يخلو من فائدة .. وإن أدخلنا
في متاهات !! أما القول بأن الفكر الإنساني يسير إلى الأمام .. نتيجة لهذه
المقدمات .. فقول لا يستند إلى أساس .

نعود إلى « ماركس » فنقول بأنه نقل نظرية « هيجل » في التطور
الديالكتيكي من عالم الفكر والفلسفة إلى عالم النظم الاجتماعية ، وعنده
أن كل نظام اجتماعي يحمل في طياته أسباب فئائه .. أى إن السير الطبيعي
لأى نظام من النظم لا بد وأن يولد القوى التي تقضي عليه في النهاية ،
ويحل محله نظام جديد ... يتضمن بدوره بذور فئائه .. وهكذا تنتقل النظم
الاجتماعية من مرحلة إلى أخرى ، بحكم السير الطبيعي للأمر فيها . .
فالتناقض ، عند ماركس (كما هو عند هيجل) هو مصدر التطور !! ثم
إن عملية التطور تنطوي على عدة تناقضات .. ولكن العبرة بالتناقض
الأساسي الذي يترتب على وجوده وتطوره .. وجود التناقضات
الأخرى .. وتذهب النظرية الماركسية إلى هذه الفروض الثلاثة :

الفرض الأول - فيما بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج يوجد تناقض ،
والوجه الأساسي في هذا التناقض هو لقوى الإنتاج .. أما العلاقات أو
الروابط .. فتجىء تبعاً .

الفرض الثاني - فيما بين النظرية والتطبيق تناقض .. ووجه الأساسي
هو التطبيق ، ومن ثم تكون النظرية تبعاً .

الفرض الثالث - فيما بين الأساس الاقتصادي والبيان العلوي
(كالسياسة والثقافة) تناقض .. ووجه الأساس هو النشاط الاقتصادي ،

ومن ثم يكون الفكر تبعا .. أو بالعبارة المألوفة عند كتاب الاشتراكية،
يكون الفكر امتداداً للمادة . . وهذا يؤدي بالباحث إلى النظر في المادية
التاريخية.

ثانياً - المادية التاريخية: قال ماركس بأن المجتمع المدني يتألف من ثلاثة
عناصر .. هي:

العنصر الأول: القوى المنتجة، وتنصرف إلى الآلات والأدوات والأفراد
من ذوى الخبرة^(١).

العنصر الثانى: علاقات الإنتاج ويقصد بها علاقات الملكية ويعتبرها
الأساس الحقيقى لما فوقها .. من بيان علوى .. أى قانونى
وسياسى وفكرى .

العنصر الثالث: الإدراك الجماعى أو الضمير الجماعى، وهو ما يشكل
البيان العلوى بما تشتمل عليه من أفكار وأوضاع قانونية
 واجتماعية وسياسية وفنية وأخلاقية ودينية^(٢) وفلسفية ..
ويطلق عليه ماركس (الأوضاع الإيديولوجية).

ثم يقول ماركس بأن العنصرين الأول والثانى (القوى والعلاقات
الإنتاجية) يشكلان معاً الوضع المادى للمجتمع، بينما يشكل الضمير الجماعى
الوضع المعنوى للمجتمع . . ويرى (ماركس) أن التناقض بين وجهى

(١) يلحظ القارىء ذكر «الأفراد» مع الآلات والأدوات !! على حين أن الاقتصاد
السياسى عند المسكر الرأسمالى، يذكر العمل ويعتبره سلامة !! دون المال أنفسهم .. على أن
هذه التفرقة فقد وزنها أحياناً إلى حد أن اللفظة الواحدة تفيد المعنيين .. وتزيد بها
Labour فهي العمل وهى العمال أيضاً . . وهذا النظر مفارق للفطرة والأسول المطلق . .
وفى الاقتصاد الإسلامى القول الفصل .. فى دوره .. لأن شأنا الله تعالى .

(٢) يرى القارىء - فى هذا الموضع وفى غيره - كيف يدخلون الدين فى زمرة الفكر
والفلسفة وغيرهما .. « وفى ذلكم بلاء من ربكم عظيم »

«الوضع المادى» أى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . . هو «التناقض الأساسى» . . وهذا التناقض الأساسى هو الذى يحدث تطور المجتمع . . وكذلك يرى ماركس أن القوى المنتجة (وهى عامل مادى) هى العامل الأساسى فى هذا التناقض . . وخلص من هذا التحليل إلى أن القوى المنتجة هى العامل الذى يحدد جميع العلاقات القانونية والاجتماعية والسياسية القائمة فى المجتمع . . ومن ثم يحدد بالتالى الضمير الجماعى .

ومن حيث إن ماركس ركز على عامل مادى (كما ذكرنا من قبل) فقد وصفت نظريته بالمادية التاريخية، كما يطلق على فكره القول بأنه «التفسير المادى للتاريخ» أو «التفسير الاقتصادى للتاريخ» . . وأن كان ماركس قد خلس من دراسته للتاريخ إلى أن تطور القوى المنتجة هو الذى يحكم تطور علاقات الإنتاج (أو بعبارة أخرى علاقات الملكية) وهو الذى يحكم أيضاً كل التطورات الاجتماعية والقانونية والسياسية والفكرية والدينية (١) والفلسفية . . إلا أن هذا لا يبنى أن الماركسية تنفى أو تُنكر أثر كل هذه العوامل فى الأوضاع الاجتماعية . . وإنما تريد الماركسية أن تقول بأن هذه العوامل تخضع بصفة أساسية (ودون نفي آثارها الذاتية) للعامل المادى . . وبالتالى يكون هذا العامل المادى هو الذى يحدد ، فى نهاية التحليل ، تطور التاريخ .

ثالثاً - الصراع الطبقي : ترى الماركسية من دراستها للتاريخ . . أن الأحداث التى مرت بكل مجتمع حتى الآن . . لم تكن إلا تاريخاً للصراع بين الطبقات . . إذ فى كل مجتمع يقوم صراع بين طبقتين إحداهما مستغلة . . كما كشفت هذه الدراسة للماركسيين أن الحرب بين هاتين الطبقتين قد كانت

(١) هكذا . . مرة أخرى أو مئات المرات يرد ذكر الدين مع الفكر والفلسفة غيرهما . . وفى هذا الأسلوب الذى يقال له «علمى» خطر على الأجيال وهى فى بداية الأمر . . ومن ثم وجب على كل مهتم بالقيادة الفكرية أن ينبه وأن يحذر .

مستعرة ، سواء أكانت معلنة أم خفية وأن هذه الحرب تنتهى دائماً إلى تطوير المجتمع تطويراً ثورياً أو تنتهى بالقضاء على الطبقتين المتصارعتين . . ثم يضرب الماركسيون الأمثال فيقولون : في روما القديمة قام التناقض بين طبقة النبلاء والفرسان من ناحية ، وبين طبقة العامة والعبيد من ناحية أخرى . . وفي عصور الإقطاع قام التناقض بين الأمراء وسادة الإقطاع من ناحية وبين الفلاحين ورقيقى الأرض من ناحية أخرى . . ثم يقول ماركس وأتباعه بأن الرأسمالية (في نظرهم) لا تقضى على هذا التناقض وإن أدت إلى تغيير في الطبقات المتصارعة . . فهى (أى الرأسمالية) تقوم على التناقض بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ، وهذه الأخيرة هى الطبقة المستغلة ، ولسوء حالها ستتدخل لإنهاء الرأسمالية وإقامة نظام آخر بلا طبقات وبلا تناقضات وهو النظام الماركسى !!

* * *

وعن مصير الرأسمالية عند ماركس ، يقول هذا المفكر . . بأن الصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا سيؤدى إلى انهيار الرأسمالية وقيام الماركسية العالمية . . ويستند في ذلك إلى عدة قوانين . . تحكم (في نظر ماركس) سير النظام الرأسمالى ، وهذه القوانين هى بذاتها التى تساند الصراع الطبقي وتعمقه ، وبيانها :

— قانون القيمة وفائض القيمة .

— قانون التراكم الرأسمالى .

— قانون التركيز .

— قانون الإملاق العام .

ولهذه القوانين أهمية كبرى . . إذ هى - فى تقدير دعاة الماركسية -

القاضية على النظام الرأسمالى . . ليحل محله النظام الماركسى فى أوسع نطاق !!

وجدير بالتنبيه هنا . . أن بعض الكتّاب المعاصرين قد ناقش هذه الأقوال بكثير من الدقة والحياد . . وانتهى إلى أن الأمر أجلّ وأخطر ، لأن المذاهب كلها ستنتلقى وتصبّ فى قناة واحدة^(١) فهل تبقى بعد ذلك أو تزول !! هذا ما نرجئه بعض الوقت . . وإنما ننبه إلى خطورته فى البحث الذى نعرضه . . أما الآن فقد بقى لنا أن نتابع الكلام عن الاشتراكية العلمية وحتمية قوانينها كما يقولون . . وهذا هو موضوع المقال التالى .

(١) راجع Economic Systems - A comparative Analysis, by, George N. Halm. - Tufts University, Pub. : Holt, Rinehart and Winston. - 1961, New York.

نُهاية الرأسمالية في تقدير كارل ماركس

The Collapse of Capitalism
as per the Marxian Theory

رأينا فيما تقدم كيف تميزت الاشتراكية العلمية ، دون غيرها من المذاهب بدعوى أنها تقوم على أسس علمية تجعل انتشارها أمراً مقضياً .. هكذا يقول أنصارها ، وهم أتباع كارل ماركس ، ورأيانهم يحللون ويركبون .. فهم أولاً ، يميزون بين المادية الجدلية ، ثم المادية التاريخية وأخيراً الصراع الطبقي .. ويقولون بأن هذه عناصر ثلاثة لا تقبل الافتراق ، بل تتلاقى في مفهوم واحد هو « المادية الجدلية التاريخية » ،

— ورأينا كذلك أن المذهب الماركسي .. لا ينصح ولا يوصى ولا يبعث بصرخات الألم .. وإنما يعرض على الفكر البشري مجموعة من الفروض تجتمع آخر الأمر في دعوى واحدة .. هي التطور الحتمي للتاريخ واعتبار الرأسمالية مجرد مرحلة تتلوها الماركسية حتماً .. ومن ثم كان مآل الرأسمالية عند ماركس هو الانهيار والزوال .. لكي يحل محلها نظام ليس فيه تناقضات ولا صراع ، وما هو إلا الماركسية ! ولكن كيف تنتهي الرأسمالية إلى هذا المصير الحتمي ؟ قال الماركسيون إن هذا المصير لا مفر منه لأن القوانين التي تحكم الرأسمالية تسير كلها في اتجاه واحد ، هو القضاء عليها .. .

وقلنا بأن الوقوف عند هذه القوانين (وهي أربعة معدداً) مفيد .. أعلننا نقدر الأسباب التي تأخذ بالرأسمالية إلى مصيرها المحتوم !! وهذه هي : أول هذه القوانين .. هو قانون القيمة وفائض القيمة ، وعنه يقولون :

تحدد قيمة السلعة بكمية العمل اللازم لإنتاجها (في المتوسط) . . ولما كان العمل (بدوره) سلعة كباقي السلع (هكذا في الأصل) فإن قيمته تتحدد بكمية العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجه . . أي بعدد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم للعامل من مأكل وملبس ومسكن وتعليم ، حتى يمكنه أن يحيا وأن يعمل . . فالعامل إذن « يحصل على قيمة قوة العمل ، لأعلى قيمة المنتجات التي ينتجها ، و يترتب على ذلك أن صاحب العمل يحتجز لنفسه الفرق بين قيمة الساعات التي يعملها العمال (أي قيمة المنتجات) وقيمة الساعات اللازمة لهؤلاء حتى يعملوا (وتمثل في الأجور التي يعيشون بها) ويعرف هذا الفرق بفائض القيمة أو بفائض العمل . . وينبئ على ذلك عند الماركسية أن استيلاء أصحاب الأعمال على هذا الفائض هو المصدر الوحيد للربح ، وأن الرأسماليين ما كانوا ليستولوا عليه لولا ملكيتهم لأدوات الإنتاج وأن ضياع هذا القدر من حق العمال يؤدي إلى نقص الاستهلاك مما يؤدي إلى أزمات الإفراط في الإنتاج ، وخلق جيوش من المتعطلين ، وهذا بدوره يؤدي إلى انفجار النظام البرجوازي الرأسمالي إنفجاراً ذاتياً . . لأن العمال سيتدخلون ويمنعون أسباب استغلالهم ، وأهمها ملكية أدوات الإنتاج ، فينتزعونها من يد الرأسماليين لتصبح ملكاً للجماعة . . وذلك عن طريق الثورة .

— أما قانون التراكم الرأسمالي : فينصرف إلى تجميع الإضافات الرأسمالية ومن ثم زيادة حجم رأس المال الموظف في الإنتاج . . ولكن مقدمات هذا القانون (كما يراها ماركس) تلتخص في قيام المنافسة بين المشروعات الرأسمالية وهذه تتطلب تخفيض التكلفة النسبية ، ويكون التخفيض بزيادة إنتاجية العامل أو بزيادة حجم رأس المال . . وهكذا يضطر صاحب المشروع (من أجل المنافسة) إلى تحويل جزء من فائض القيمة في اقتناء وسائل الإنتاج . . وهذه هي المعدات الرأس مالية (أو رأس المال) ويظل صاحب المشروع في حاجة إلى زيادة حجم رأسماله دائماً للصمود في وجه المنافسة ، وهذا

يؤدى إلى سحق الوحدات الصغيرة التي عجزت عن البقاء في ميدان المنافسة..
وتختفى الملكيات الصغيرة ويزداد ضعف العمال ومن ينضم إلى صفوفهم ،
إذ جردوا جميعا من الملكية ، ولم يبق عندهم ما يبيعونه سوى العمل ، وهو
السلعة التي يشتريها منهم للرأسمالي ليحقق بها فائض القيمة .

— قانون التركيز : ومن تتابع مراحل التحليل الذى مر بنا يلاحظ أن
المنافسة هى التى قضت على الوحدات الإنتاجية الصغيرة وشردت العاملين
فيها ومالكها من قبل .. وبهذا تتجه ملكية وحدات الإنتاج أو المشروعات
إلى عدد قليل تتألف منها الطبقة الرأسمالية ، وهذا هو التركيز الذى يكاد
يصاحب التراكم ثم يترتب عليه .

— وأما قانون الإملاق العام : فمضمونه ، عند ماركس ، أن التقدم
الصناعى يؤدى إلى سوء حالة العمال لأنه يتطلب التوسع فى استخدام الآلات
وخلق الأزمات وتكوين جيش احتياطي من العمال المتعطلين ، وهذا
الجيش يضغط على سوق العمل ، وينخفض مستوى الأجور إلى الحد اللازم
للمعيشة .. ولذلك (على ما شاهدته ماركس وقرره) لم تكن حال العامل
فى التقدم الصناعى إلا أسوأ مما كانت عليه من قبل هذا التقدم .. وهكذا
يذئثر الفقر بأسرع مما تزايد الثروة .

فإذا أضفنا تزايد السكان وتحول صغار الملاك والمنتجين من الصناع
والزراع والتجار إلى أجراء (نتيجة لقانون التركيز) فإن بؤس العمال يزداد
عمقا واتساعا .. وهذا ما عبر عنه ماركس بقوله « الإملاق العام » .

وهكذا تتفاعل القوانين الأربعة فى تصعيد الصراع الطبقي بين الرأسمالية
والعمل ، فى تقدير كارل ماركس .. ويقول أيضا بأن التركيز (بمعنى قلة
عدد المالكين لوحدات الإنتاج) سيجعل انزاع الملكية من هذا العدد
القليل أمرا ميسورا ، بعكس ما لو كانت الملكية صغيرة فى وحداتها وموزعة

على أعداد كبيرة .. ثم يقول أيضاً بأن هذه المصادر للملكية مستكون الأخيرة في التاريخ !! لأنها وحدها ملائمة لما استجد على الإنتاج من أوضاع فرضها التقدم الصناعي .. ويقول كارل ماركس : لقد كانت الملكية الفردية دلائمة للإنتاج في عهود ما قبل الطاقات ... أما وقد أصبح الإنتاج جماعياً فإن الملكية يجب أن تكون كذلك !! أو إنها ستصير إلى هذه الحال بفعل حتمية التاريخ !!

وعن الدولة : يرى ماركس أو ترى الاشتراكية العلية .. أنه لا محل للدولة في ظلها .. ويقول أصحاب هذه النظرية .. بأن الدولة لا تعدو أن تكون سلطة نظمتها طبقة لقمه طبقة أخرى ، ومن ثم تكون علة وجود الدولة هي الحاجة إلى كبح جماح التناقضات الطبقة ، وهي نوع من السلطان تفرضه الطبقة المسيطرة اقتصادياً .. ويرى ماركس وأتباعه أن الدولة هكذا كانت في كل العصور .. ويُضيفون أن الدولة لا تختفي على الفور بمجرد استيلاء البروليتاريا على السلطة ، بل تضمحل وتذوى تدريجاً وتلقائياً مع اختفاء التناقضات الطبقة ، وكل ذلك يتوقف على سرعة تقدم المجتمع نحو المرحلة العليا من المجتمع الاشتراكي الماركسي .. . ولتوكيد هذا المعنى يقولون بأن المجتمع الذي يقوم على التناقضات الطبقة .. يكون في حاجة إلى قيام الدولة .. وما هي إلا سلطة تضمن الإبقاء على الطبقة المستغلّة في حالة من القهر والإذعان تلائم الإنتاج في ظل الرأسمالية .. ويستطردون من ذلك إلى القول بأن الدولة (في تقديرهم) هي صياغة ساسية للصراع الطبقي ، وحين تختفي الطبقات لا تبقى واحدة رهينة بالقهر والإذلال .. ومن ثم تصبح الدولة ممثلة للمجتمع كله ، لا لطبقة حاكمة مستغلّة ، ومن ثم تذوى وتضمحل .. حتى تختفي ويعيش المجتمع بغير دولة !! . ٩

لسنا بصدد نقد الماركسية حتى نعود إلى مادة المقالين السابقين بالتحليل وتقييم أقوال الناقدين .. على ما رأينا ، مثلا ، في مناقشة التأميم .. لسنا في هذا الموقف الآن ، لأن عملا كهذا يتطلب كثيرا من الأناة والصبر والمتابعة .. ولكن بحسبنا ما تقدم من إشارات سريعة توجه النظر إلى حقيقة ما شاهده فرعون وهامان جيلا بمد جيل ، أهو بناء راسخ على قواعد من طبائع الأشياء وفطرة البشر ، أم هو فروض وأخيلة .. وأسماء ما أنزل الله بها من سلطان !!

لقد نقل ماركس منهجه من الفلسفة إلى الاجتماع والاقتصاد ، وهو منهج كان لغيره من قبل ، قال به هيغل وسابقون على هيغل .. ولكن الذي فات الماركسية أن قيام التناقض وحتميته .. قد توقّف عند الماركسية .. فهي وحدها توجد بلا نقيض ؟! وهذا مجرد زعم .. وما هو بنظرية ولا قاعدة .

أقامت الماركسية صرحها كله على التفسير المادى للتاريخ .. وجعلت الوجه الأساسى لكل تناقض هو الوجه المادى ، وبنت على ذلك أن قوة الإنتاج المادية هي الأصل وما عداها فرع أو تبع أو بناء يرتفع على غيره .. وما قال أحد الباحثين بإسقاط المادة والاعتبار المادى من حساب التاريخ ولا من حساب التصرف الاقتصادى ولا من الدوافع التى تحمل النفس البشرية على السلوك .. فلا جديد إذن من هذه الزاوية ..

ولكن الذى يؤخذ على الماركسية هو تجريدتها كل شىء معنوى أو خلقى أو روحى ، من التأثير فى العلاقات وتغييرها .. وما ثبت فى التاريخ شىء من ذلك !!

لقد صاغت الماركسية مجموعة من القوانين ، وقالت عنها بأن آثارها تقتضى حتما على الرأسمالية .. ولكن هذه القوانين إما واهية الأسس أو ناقصة .. فثلا قانون القيمة يُفسّر القوة التبادلية للشىء بعنصر العمل وحده .. ويهمل

تماماً عنصر الطبيعة وهو عنصر موضوعي ، كما يُهمل عنصر المنفعة ومغياره شخصي . . . ولكل منهما وزنه في تفسير القيمة .

أما قانون التركز فلا يُقره التاريخ ، لأن الإضافات الرأسمالية التي أقامت أكبر وحدات الإنتاج ما قضت على الوحدات الصغرى التي بقيت رغم قيام عمالة الصناعات . . . هذه حقائق تاريخية وحقائق راهنة . . . ومن ثم فالتركز لا يزيد على مجرد فرض ثبت ضعفه . . . إن لم يكن قد ثبت فساده .

وعن الإملاق العام .. يُجيب أنصار الرأسمالية بقولهم: إن التقدم العلمي قد أدّى إلى حلول الآلات محل العمال .. وجعل إنتاجية العامل تتضاءل بالقياس إلى إنتاجية الأداة والآلة ، ومن ثم كانت بطالة ، وكان انخفاض في مستويات الأجور .. ولكن هذه مرحلة احتكاكية (١) قصيرة لا تصاح على التعميم .. فلقد أدى التقدم التكنولوجي إلى مزيد من خفض التكاليف والتوسع في الأسواق وإتاحة الفرص لمزيد من أفواج العمال .. وارتفعت مستويات الأجور وما كان إملاق خاص ولا عام بسبب التقدم في ظل الرأسمالية .. ومن ثم كانت الاشتراكية العلمية - كغيرها من الاشتراكيات - نزعة أو انتفاضة ، أو شكاة تُسمع من مجتمع ذاق مرارة الحرمان إبان ثورات القرن التاسع عشر .. أما أن تكون وحدها علماً ، أو توصف بأنها وحدها علمية ، فهذا مجرد ادعاء .. ولم يقد عليه دليل .

(١) « Frictional » هذا هو التعبير الاصطلاحي الذي تأخذ عنه ما في المتن . . . ولا يخلو من وجاهة . . . ويحده الباحث في دراسة بعض الظواهر الاقتصادية ، وبخاصة البطالة والبطالة وفي هذا تفصيل يجده القارئ في المراجع الويكية للاقتصاد السياسي .

الرأسمالية (١)

Capitalism

كل المذاهب التي أشرنا إليها بإشارات سريعة عابرة، تقف في ناحية وتقف
الرأسمالية وحدها في ناحية أخرى . . فهي تكاد أن تكون على نقيض كل
فكر أو رأى يصدر عن النزعة الجماعية المنكسرة للذهب الفردى . . هذا
هو الانطباع الأول . . عند النظر إلى جملة المذاهب والنظم ، وما هو كامن
وراءها من نزعات نفسية أو اتجاهات مردّها إلى انتفاضات الغيظ والحقن
على عهود طويلة من المظالم . . .

وإذ نختتم هذه السلسلة من الدراسات الاقتصادية حول الفكر وما يبنى
عليه . . فقد كان لزاماً أن نخص الرأسمالية بهذا المقال لأنها مفهوم قائم بذاته . .
ولأنها متباعدة في عالم كبير من بلاد أوروبا الغربية ومن أمريكا الشمالية
وبعض أقاليم آسيا وإفريقية . . وسنقف عند هذا المفهوم « الرأسمالية » بعض
الوقت ولكننا نذكر من الآن بأمرين لا يتسع لهما المقام الآن . . ولهما
ارتباط شديد بهذا المذهب وبما عداه .

(١) يلحظ القارئ أننا قدمنا « نهاية الرأسمالية في تقدير «كارل ماركس» وأخرنا
الكلام عن « الرأسمالية » في حد ذاتها . . وقد يبدو أن العكس هو الأولى . . ولكن
من وراء هذا التقديم والتأخير أساس سليم من المنطق الذي يلتزمه المؤلف . . وذلك أن
هذه المذاهب كلها « اجتهاد من عند الناس » وقد جئنا في المقال رقم ٢٣ بشيء يسير عن
المذاهب الاشتراكية . . وهي خصم عنيف وعنيد للرأسمالية . . وتهدف للقضاء عليها وعلى
أنصارها . . ومن ثم كان الكلام عن نهاية الرأسمالية من قبيل الاستطراد والتسكلة لما ورد
في المقال رقم ٢٣ . . ومع تقدم الاطلاع على « الاقتصاد الإسلامي » سيصبح لكل باحث
منصف أنه وحده السكّيل بتصحيح أخطاء هذا الفريق وذلك . . وأنه السكّيل بالحد من
أسباب النزاع الأيدي من أجل المتاع الموقوت . . في هذه الحياة الدنيا .

(م ١٥ - الاقتصاد الإسلامي ، ج ١)

هذان الأمران هما :

أولاً : إن المذاهب اليسارية واليمينية قد اتجه بعضها إلى الاقتراب من بعضها الآخر مع تقدم القرن العشرين . فتشابهت كل المذاهب في بعض التفصيلات .

ثانياً : لم يتوقف هذا الاتجاه ، بل هو في تزايد . بحيث يتلبأ بعض الثقات من العلماء المعاصرين . . بأن المذاهب ستتقارب إلى حد كبير . . ومن ثم تتضاءل الملامح التي تميز بعضها من بعض .

والآن سنرى ما الرأسالية ، في المحل الأول ؟

من الكتاب من يطلق هذه المفردة على مذهب اقتصادي ، ومنهم من يراها رمزاً لفترة زمنية أو مرحلة مرت بها البشرية ولا تزال . . ومن الأساليب التي أتبعها كبار الكتاب عند التعريف بالرأسالية يمكن البدء بالاقتراب من هذا المفهوم الذي قال عنه « فرانسوا بيرو » بأنه مفهوم مشحون بالمتفجرات ، كقولنا « معركة » وهذا التعبير من عند الاقتصادي الفرنسي الكبير « بيرو » وما هو من عند أديب ولا من عند شاعر . . وننتقل الآن إلى التعريف بالرأسالية على شيء من الحذر ،

فأولاً — قال بعض الاقتصاديين بأنها تتضمن قدرأ من المعاني الفنية ، إذ هي تدل على الطرق الفنية المتبعة في الإنتاج ، وتتضمن أيضاً التوسيع في استخدام المعدات الرأسالية . . فإذا أخذنا بهذا النظر ، كانت الرأسالية رمزاً لنظام يُتبع في الإنتاج ويعتمد بصفة أساسية على التقدم في الطرق والأساليب كما يعتمد على وفرة المعدات الرأسالية وإمكان التوسع في استخدامها بقدر ما تدعو إليه الحاجة . . ويلاحظ على هذا المنهج في النظر إلى الرأسالية أنه مجرد تماماً من الإشارة إلى الأوضاع الاجتماعية والمراكز القانونية . . التي تحاط كلا من التقدم الفني والاستزادة من استخدام الآلات والمعدات في عصر المخترعات والثورة الصناعية . . وواضح أن هذا التعريف وإن كان

صادقاً في وصف بعض الزوايا التي عاصرت وجود الرأسمالية ، إلا أنه لا يصفها . . بل يكاد يُتقَرَّبُ منها من الفهم .

وثانياً — قال آخرون بأن الرأسمالية مفهوم يتضمن بصفة أساسية . وجود المشروع الخاص « Private Enterprise » الذي يملكه فرداً أو جماعة من الأفراد كشركة أشخاص أو شركة أموال . . ويضاف إلى ذلك : أن هذا المشروع الخاص يُدار بمعرفة أصحابه في ظل قدر كاف من الحرية . . الحرية الاقتصادية والاجتماعية (وستترك الحرية السياسية جانباً إذ تثير جدلاً أشرنا إليه في مقال سابق) وتمثل هذه الحرية في التعاقد مع الغير . . كالعامل ، والمستملك والتاجر . . ومن ثم تقل القيود القانونية التي تحد من التصرف الاقتصادي في الإنتاج وفي التوزيع والاستهلاك ، فإذا أخذنا بهذا النظر . . فإن الرأسمالية . . تكاد تكون مرادفه لقولنا (في جملة المصطلحات الاقتصادية) النظام الحر . . ولكن هذا التعريف يصرف المفهوم إلى أوضاع سادت زمنات قصيرة . . حين كان النشاط فردياً وكان تدخل الدولة مُستبعداً . . ويلاحظ هنا أننا حين نقول نشاطاً فردياً فإننا نريد منشأة الشخص الطبيعي الواحد وشركات الأشخاص كالتضامن والتوصية وشركات الأموال كالمساهمة . . فهذه كلها مملوكة للأفراد . . والملكية الفردية فيها هي الأساس . . ومعلوم أن هذه المرحلة تضاللت مع تقدم القرن التاسع عشر . . حين بدأ دعاة التدخل (تدخل الدولة) يكررون الدعوة ويسوقون من الأسباب ما يؤيد نظرياتهم ومن ثم كان التأميم وكانت المشروعات المختلطة والشركات العامة والماؤسسات والهيات — مع تقدم القرن العشرين — في البلاد الرأسمالية . . وسندع جانباً ملكية الدولة للمشروعات كما سنترك غيرها من الصور المعروفة للملكية في ظل الاشتراكية أو المذاهب الاشتراكية (بالجمع) كما عرفنا .

إذن هذا التعريف يُضيِّق مفهوم الرأسمالية ويَقْصِرُهُ على زمان
ومكان لا يتفقان مع المعاني الرحبة . . التي يشعر بها السامع . . إذ يقال له
« الرأسمالية » في مواجهة « الاشتراكية » .

وثالثا - قال آخرون . . إن الرأسمالية لا توصف بواحد من الأوجه
التي كشف عنها المؤيدون والمعارضون . . بل توصف بها مجتمعة . . فهي
مَجْمَعٌ لعدة عناصر . . منها حب المغامرة ، والسعي وراء أكبر ربح ممكن ،
وحرية التصرف ، والتمسك بخصائص الطبقة الوسطى (وهي بين الكادحة
والمُتْرَفَة) والاحتكام إلى العقل قبل الإقدام على أى تصرف . . والقائلون
بما تقدم من فهم موسع للرأسمالية . . يرون أنه إليها يرجع الفضل في قيام
المنشآت والمنظمات ووحدات الإنتاج الكبرى . . وما تميز به العالم المعاصر
من وفرة في الأدوات والوسائط والأساليب ، أى جملة المعالم المميزة
للحضارة المادية .

ورابعا - قال فريق آخر . . بأن الرأسمالية هي تنظيم يقوم أساسا
على السوق . . ويهدف إلى كسبها والحفاظة عليها . . وهكذا يضعون
الرأسمالية في موقع محدد وواضح . . بين مراكز الإنتاج ومواطن
الاستهلاك . . والفواصل هنا زمنية ومكانية . . فمن خصائص الإنتاج الآلى
الكبير بالأساليب الفنية . . أن يكون الإنتاج سابقا على الاستهلاك (من
حيث الزمان) وأن يكون مُرَكِّزاً في الموقع الذي تتوطن فيه الصناعة . .
لأن يقوم إنتاج كبير للسيارات مثلا في قلب أوروبا . . وهذا مكان محدد . .
أما سوق الاستهلاك . . فتتسع حتى تشمل العالم . . أو بقدر ما تنشط
الأساليب الرأسمالية في التوزيع .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يضع التجارة في الموضع المميّز من جملة العناصر التي يكتمل بها وجود «الرأسمالية» .. وما كانت التجارة في أية مرحلة من مراحل التاريخ كمّا مهملاً في النشاط الاقتصادي ... لقد كانت الأرزاق ، تجرى بالتجارة في كل عهد .. ومازادتها الرأسمالية ثباتاً ولا عمقا .. وإنما صبغتها بصبغة العصر وحسب .. فليست الصبغة التجارية إذن، كما في هذا التعريف .. هي التي تصلح لتمييز الرأسمالية ك مفهوم اقتصادي .. تفرق بينه وبين غيره .

خامساً — ثم قال كارل «ماركس» .. بأن الرأسمالية مرحلة تميزت بما فيها من كفاءات لتملك وسائل الإنتاج .. وبما فيها من علاقات اجتماعية تتولد بين الأفراد .. لتدخلهم في عملية الإنتاج .. أو لاشتراكهم في بعض نواحيها .. ولم يلتفت «ماركس» إلى التقدم الفني واتساع الأسواق بوصفها من الأمور الجوهرية .. بل ركز على خصيصة واحدة هي عنده تميز الرأسمالية عن غيرها .. فقال بأنها نظام فيه يباع العمل كما تباع السلع التي ينتجها العمل .. وفيها طبقة مستغلّة تحرم من تملك أدوات الإنتاج .. وتعتمد في حياتها على بيع عملها .. ومن ثم يكون عقد العمل من أهم ملامح الرأسمالية .. مع انقسام المجتمع إلى طبقتين : إحداهما تملك أدوات الإنتاج .. والأخرى تتوقف حياتها على بيع جهدها ممثلاً في العمل ! !

وعلى الرغم من البون الشاسع بين الرأسمالية وما عداها .. فإن هذه المذاهب تتقارب .. وفي هذا يقول الأستاذ هالم^(١) بأنه في ظل الرأسمالية تتجمع الاحتكارات والاتحادات ضد الفرد .. وفي ظل الاشتراكية تقوم

(١) راجع (Economic Systems) A Comparative Analysis. by G.

N. Halm. New York, 1961.

(المرجع السابق)

المؤسسات والهيئات لتحل محل الفرد ، وفي الماركسية تتولى الدولة كل نشاط وتحرم الفرد من كل ملك كما تحرمه من حرية التصرف .. ومن ثم تلاقت المذاهب الثلاثة في اتجاه واحد .. ووصفه (هالم) بأنه تكتل وتجمع تحت تسمية ما .. لإذلال الفرد أو للتحكم فيه (١) وفي هذا مستوى الاقتصاد الوضعي ، وتتلاقى المذاهب .. وفي هذا بلاغ ،

وفي ختام هذا المقال .. نقول ،

إن ما أثاره (هالم) جدير بمزيد من التقريب والتعقيب .. ولكن في المكان الأنسب ، إن شاء الله تعالى « وكل شيء عنده بمقدار ،

* * *

(١) اختار الكاتب (هالم) هذه العبارة ، وهي الأصل فيما ذكرناه في المتن :

„ Totalitarianism versus Individual Property „

ولقد تكررت الإشارة إلى هذا الكاتب .. والحق إنه هو وروبسون من أقدر من كتبوا عن الملكية الخاصة والعامية .

الباب الثالث

خلاصة وخاتمة

هذا الكتاب :

يصدر هذا الكتاب في أوائل عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) إن شاء الله تعالى . . في وقت تكاثرت فيه عوامل القلق في معظم بلاد العالم . . وأكبر الظن أنه لا يسلم من آثار هذه الحال بلد له بالعالم الخارجى صلات اقتصادية أو سياسية . . وبعبارة أخرى : لا يكون بمنجاة من الآثار الخطيرة المحتملة لإجماعات من الناس تعيش على الفطرة في بعض مجاهل الأرض . . . ولقد درج الكتاب المحدثون على اعتبار هذه الجماعات بمعزل تام عن الجنس البشرى ، أزدراء لهم وانتقاصا من شأنهم . . إلا ماندركا في بعض الدراسات المنصفة المستنيرة . . ومنها وصف « الفيزيوكرات » (١) للمجتمع الفاسد في زمانهم . . ورتاؤهم للحياة الإنسانية الكريمة الفاضلة التي سجلها التاريخ للهنود الحمر في أمريكا قبل غزو الرجل الأبيض للقارة الجديدة . . وكما في وصف « مالىنوسكى » لبعض القبائل التي تعيش في مجاهل إفريقيا وتعرف من الأمانة والقناعة والوفاء ما لا يعرفه ضحايا المدنية المسادية الغارقة في الفسوق والعصيان . . :

يصدر هذا الكتاب في وقت تفاقمت فيه الخلافات بين المذاهب الاقتصادية وبين الشعوب وفيما بين درجات المجتمع الواحد . . والوفاق الذى كثر الكلام عنه بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (عام ١٩٧٣ م) يتعرض لاختبار قاس ، وقد يتقوض من أساسه . . هذا على الرغم من شعور السوفينيت بالحاجة إلى التعاون مع التكنكلات الرأسمالية الأمريكية (وقد كانت من قبل محل سخطها ١) وعلة هذه الفوضى في العلاقات بين العملاقين الكبيرين أن المذاهب عندهم لا تخرج عن نطاق الفكر والرأى . . وكلاهما :

(١) هم الطبيعيون ، وقد ورد ذكرهم في المقال رقم ٦ من هذا الكتاب .

يضل ويهتدى ويخطيء ويصيب ... وفي السوق المشتركة صراع مرهوب ،
وفي البلاد التي ازدهرت لبضعة أعوام (كالإيابان وألمانيا الغربية) تكاثرت
سحب داكنة تنذر بقرب الوقوع في أزمات .. وفي إنجلترا كارثة الإضراب
تعصف بالحكم في بلد قيل إنه أعرق البلاد الدستورية التي ترفعت عن تسطير
دستورها لأنه في الصدور ١١ وقد أقر الإضراب القاتل للنشاط الاقتصادي
عشرة ملايين من العمال .. وفي المستقبل القريب (في فبراير سنة ١٩٧٤)
ستجرى الانتخابات ثم تنتقل أمانة الحكم إلى جماعة تفوز بكثرة الأصوات .
وما هو بفوز (١) بل هي المعاناة ، وفي هذا البلد بالذات (أعنى إنجلترا)
نقص إنتاج الفحم نظرا لإضراب العمال لإضرابا جزئيا (يقال له إضراب
التبائط) خلال ثلاثة أشهر مضت . وترتب على التبائط نقص في موارد
الطاقة .. مع أزمة البترول الخائفة .. فهبط أسبوع العمل إلى أربعة أيام بعد
أن كان خمسة أيام ونصف يوم .. ثم هبط أسبوع العمل إلى ثلاثة أيام ..
وترى حكومة المحافظين أن النشاط سينحسر مرة أخرى ويقتصر على يومين
اثنين .. وأن التيار الكهربائي سينقطع تسع ساعات من كل يوم .. ومن ثم
يكون الإلزام وقصور عجلة الإنتاج .. والذي يبدو الآن هو أن الامبراطورية
البريطانية التي تقلصت فيما بين الحربين الكبريين .. ثم دخلت في دور
الانحدار من عام ١٩٤٨ (الخروج من شبه جزيرة الهند) .. هذه الامبراطورية
العاتية .. ستدخل في دور التصفية النهائية بعد أن استنفد خبراؤها كل أساليب
التنظيم وإعادة التنظيم والتويه على الشعوب .. فمن الاستعمار والمستعمرات
السافرة إلى الدومنيون إلى الكومنولث .. وأخيراً إلى عضوية السوق
الاوربية المشتركة بعد تجارب جانبية قيل لبعضها « مناطق العملات » وقيل
لغيرها « اتفاقيات تجارة » .. وقد آن للناس أن يبحثوا عن الحقيقة الاقتصادية
بأسلوب برىء من مساوىء القرنين الأخيرين .

(١) ظهرت النتيجة النهائية قبل طبع هذه الملمة ، وزادت الأزمة حدة لعجز المحافظين
والمال عن الفوز بالأغلبية : وأصل هذه الأزمة اقتصادى في المحل الأول .

وفي الولايات المتحدة صراع مرهوب بين الكبرياء والطمع من ناحية
وبين وطأة الأزمة الطاحنة التي تقترب من اقتصاد هذا البلد الكبير (بأمواله
فقط) إذ يكاد الاقتصاد الأميركي أن يخطق بفعل الحظر العربي المفروض
على البترول .. بحيث لا يصل إلى البلاد المعادية كالولايات المتحدة وهولندا .. وفي
هذا المجال تتردد الأنباء بالتهديد وبالوعيد ، ولا تزال المشكلة صاعدة في
البلاد المتقدمة وفي غيرها بسبب اليقظة التي أراها الله سبحانه وتعالى لفريق
من العرب .. وكل دارس لأقوال المسؤولين في تلك البلاد التي ضربنا بها
الأمثال يرى بوضوح أن هؤلاء المسؤولين لا يريدون الرجوع إلى الحق والعدل ،
بل يؤثرون الحياة الدنيا على حساب شعوب طال عليها الإمد تحت وطأة
الحرمان والقهر .

وفي البلاد العربية يقظة - كما ذكرت من قبل - ولكن المصالح الشخصية
لا تزال طاغية حتى صدق على كثير من العرب قول الشاعر :

يمارس نفساً بين جنبه كزرة إذا هم بالمعروف قالت له (مهلا ١١) .

وأخطر ما يعانیه العرب : ذلك البُرائ المزدول الذي ورثوه عن التنظيم
الاستعماري وعن جملة الأوضاع الاحتكارية التي اصطبغ بها النشاط الاقتصادي
فيما تخلف عن الدولة العثمانية .. من مجتمعات كالأقزام تحاول جاهدة أن
تطاول العمالقة .. ولو كانت دولة الإسلام قائمة .. ولو كان من دولة الإسلام
(هذه) إطار جامع للولايات الإسلامية التي يقال لها « دول ٩١ » ، لارتفعت
هامة العرب ولكانوا سدنة الإسلام وحماته كما كانوا في زمن الرسالة وعهود
تالية ، على فترة أو على فترات من الزمن .. أقول قولي هذا واستغفر الله
لي ولهم .. ولعلمهم يهتدون .

ولكن .. ما موضع هذه الصورة التي تكنتفها ظلال داكنة .. من كتاب
يريد أن يشرق بقبس من نور الإسلام ؟ إن هذا الموطن جدير بالبشرى

(١) من أبناء مؤتمر القمة الإسلامي في « لاهور » ما يدل على الاقتراب من وحدة
عملية مرفقة .. . فيما بين ٣٧ بلدا إسلاميا تظلمهم سماء واحدة وتجمعهم كلمة واحدة .. .
هي الكلمة العليا .. هي كلمة الله جل شأنه .

وبالحديث عن الأمل .. فلماذا يعدل المؤلف عن هذا وذلك ... ويتجه إلى التحذير .. بل يرفع صوت النذير ؟ .

ذلك أن بعض الجهود المبذولة اليوم تتصف بالحكمة ، وتعلق بها بقية من الأمل .. ونريد بمقالنا هذا أن نؤيد وأن نزكي .. ثم نريد أيضا ن نحذر « والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون (١) » فأما الجهود الحكيمة فقد أخذت عديدا من الصور .. منها الدعوة إلى مؤتمر اقتصادى عالمى .. أو مؤتمرات .. نرى هذا واضحا فى سياسة الجزائر ودعوة الرئيس هوارى بومدين .. ونراه فى سياسة مصر لعهد الرئيس السادات وقد أوفد بعض رجاله إلى نصف الكرة الغربى لدراسة مشكلات الغذاء .. ونراه واضحا فى مجتمعات الدول الإفريقية .. ولا يغض من هذا كله دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر البلاد المستهلكة للبتروىل .. لتكوين جبهة أو لاصطناع قوة ضاغطة على العرب .. ولئن كانت الولايات المتحدة تخفى هذا القصد أو تنكره .. إلا أنه أقرب إلى منطق السياسات الاستعمارية والاحتكارية .. وهى بعد لاتزال على العهد بها .. فى القرنين الأخيرين .

الدعوة إلى مؤتمرات عالمية وأخرى محلية ، إذن ،
هى دعوة راشدة .. ولئن كان صوت الدعاة إليها
لا يزال خافتا .. إلا أنه من واجب المثقفين
والدارسين .. ومن واجب الجامعات وأجهزة
الإعلام أن تسهم فى تركيتها ونشرها (لعل الله
يحدث بعد ذلك أمرا (٢))

* * *

(١) الآية رقم ٢١ من سورة يوسف .
(٢) من الآية الأولى من سورة « الطلاق »

وفي إطار هذه المؤتمرات يجوز أن ينصت القادرون في كل إقليم . .
لصوت العقل . . ويجوز أن يحرروا أنفسهم من ربة العبودية للمتاع
المبتذل المرذول . . وهو فوق هذا وذاك متاع ظالم . . لأنه على حساب
الجرمان الذى تعانیه الشعوب . .

يقول المؤلف : إن هذا هو مجرد أمل ورجاء . . أو بصيص من النور
في صورةٍ للعالم شديدة القتام .

والبديل من هذا الاتجاه (إلى عقد المؤتمرات الجاذبة المنصفة) البديل
هو الحرب . . الحرب العالمية التى تجتمع أسبابها وعواملها يوما بعد يوم .

* * *

ثم يقول المؤلف : إن التنبؤ الاقتصادي قدره متفق عليه . . ولقد نشر
فريق من الباحثين دراسات قيّمة في أواخر العقد السادس من هذا القرن
(بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٠) وحذروا من نتائج النظام بين الناس . . ثم
جاءت الأحداث مصدقة لما قالوا به . . ومن ذلك :

— اتجاه الامبراطورية البريطانية إلى التراجع (وربما التصفية) وضياع
المركز المميز للاسترليني .

— انهيار الثقة في الاقتصاد الأمريكى . . وضياع مركز الدولار .^(١)

— دخول العالم في (فوضى نقدية) تزلزل أركان الهيكل الاقتصادي
للعالم الرأسمالى وتهده بالانهيار .

— مواجهة العالم لمواقف حاسمة . . يختار فيها بين العدالة الاقتصادية في
المعاملات الدولية . . أو الحرب التى تقضى على كل ماتجملح من زخرف وزينة،
يقال لهما (التقدم التكنولوجى) .

(١) والسكاب مائل للطبع . . وصل سعر الأوقية من الذهب لى ١٨٥ دولارا
أمريكيا . . وقال المراقبون إن الاتجاه مساعد . . وقد يصل السعر لى مايزيد على مائتي
دولار أمريكي للأوقية الواحدة . . مع أن السعر الرسمى ٤٢ دولارا . . وهذه إحدى
الظواهر الخطيرة المعاصرة .

ولقد حدث هذا كله تباعاً.. وأشرتُ إليه صراحةً (منسوبة إلى مصادر هـ) في بحوث منشورة .. منها : تلخيص كتاب عن التضخم في العدد رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ من مجلة الأهرام الاقتصادية .. ثم في صحيفة أخبار الكويت وفي مجلة البلاغ التي تصدر في الكويت أيضاً .. وذلك فيما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧١ .

لازريد بذلك هذه الوقائع ان تتباهى بالسبق إلى نشر الكلمة الصادقة .. بل نقول وحسب : إن التنبؤ الاقتصادي فرع له وزنه في الدراسات الاقتصادية .. واستطرادا عما تقدم بيانه نقول : هذه الأحداث التي تأخذ بخناق العالم ، اليوم .. في مطلع عام ١٩٧٤ للميلاد ، هي بذاتها ما سبق التحذير منه ، ثم نقول : هذه المؤتمرات التي تفكر في دعوتها كل من الجزائر ومصر والولايات المتحدة .. والقلق الشديد الذي يهزُّ أركان السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقات الثنائية التي تتوالى ومن ثم توجد دوائر صغرى ينافس بعضها بعضاً (وبخاصة في عالم البترول) والفوضى النقدية التي لا تخضع لضابط (رغم تكاثر العلماء والخبراء في مشكلات النقود) .. وارتفاع الذهب إلى ما يقرب من مائتي دولار للأوقية الواحدة .. وقد كان السعر يدور حول ٣٥ ريالاً أو يتراوح بين ٣٥ و ٤٢ ريالاً .. والتضخم النقدي الذي يهدد أصحاب الدخل الصغيرة والثابتة ومن ثم تعجز الكثرة من الناس عن مواجهة المطالب الضرورية للحياة فيضعف بعضهم أمام المغريات ويقع في أخطر المزالق .. من انحراف إلى انحلال إلى تفريط إلى يأس من كل أنصاف .. .

ونقول : هذه الفوضى قد ألفت بظلمها الكثيف على العالم كله ، ومن عناصرها الكثيرة المزعجة يتألف جدول الأعمال لكل مؤتمر منصف راشد .. فهل نصغى أخيراً لصوت العقل ؟ أم هي الحرب العالمية الثالثة .. التي تجيء في وقتها الأنسب .. لتغسل وجه الأرض من فساد الفكر الاقتصادي الجائع .. لأنه فكر ظالم .. يأتي أن يستمع لصوت الدين !!

قديري بعض القراء أن ماتقدم بيانه من احتمالات .. لا يخلو من التشاؤم...
أو المبالغة في التشاؤم .. ثم يذهب بعض آخر إلى القول باستحالة الصدام
على نطاق عالمي .. ، وليس أحب إلى كل باحث في الدراسات الإنسانية من
أن ترتفع كلبة الحق وتنحني لها جباه الطغاة والجبابرة الذين نهبوا أرزاق
الأرض في ظل الثورة الصناعية وما صحبها من أحداث .. ولكن الحاضر
والمستقبل يدلان معاً على أن رجوع الظالم عن ظلمه عسير .. وقد يكون
غير عملي ..

* * *

ولتأييد ماتقدم . بيانه من الشك في نوايا البلاد الغنية .. سننظر معا
في نموذج واحد من رثاء عهود الظلام والظلم .. والضيق بيقظة
المظلومين (وأولهم العرب خاصة والمسلمون كافة) وفيما يلي البيان :

قال السيد « هنرى سيمونيه » وزير الشؤون الاقتصادية السابق في
بلجيكا ، وهو اليوم نائب رئيس اللجنة الأوروبية لشؤون الطاقة .. قال عن
النفط ودوله المنتجة ، وسوق الاستهلاك ، والضائقة الحاضرة .. قال
ما يلي :

« إنها ثورة .. رضيناها أو لم نرضها .. إن الدول المنتجة للنفط قد
هبتت تفكاً عن نفسها قيودا اقتصادية قيدناها بها ، واستردت حريتها
في تشكيل مقدراتها ... إن الحظر الذي فرضته هذه الدول على الزيت ، لو
رُفِعَ ، لماعادت الأمور إلى ما كانت عليه .. فلقد مضت علينا سنوات
مارسنا فيها الجشع والطمع .. كان هدفنا في تلك السنوات هو الحصول على
النفط بأبخس الأثمان ، واستهلاك أكبر قدر منه .. واليوم تأتي الدول
المنتجة أن تشارك في لعبتنا هذه ... ثم يقول للسيد « هنرى سيمونيه » ما يلي :

إذن تقف مسألة أسعار النفط إلى جانب قضية الحظر القائم في الوقت الحاضر . . ولا يكون الحل إلا باتباع سياسة تعاونية عالمية وتغيير في سياستنا - نحن المستهلكين - تجاه هذه الدول المنتجة .

إن شركات النفط كسبت أموالا طائلة . . وأقامت حكومات وأسقطت أخريات . . واستغلت احتكارها للنفط أوسع استغلال . . ومع ذلك لا يفوتنا أن نقول : إنها أمتعت الدنيا بنفط رخيص .

والآن ، وقد مضى هذا العصر لغير رجعة . . فقد تعين علينا أن نراجع علاقاتنا - نحن المستهلكين - بشركات الاحتكار هذه (١) .

يقول المؤلف : هذا مثل واحد . . وغيره كثير في الصحف وأجهزة الإعلام وفي ملفات كل وزارة للخارجية وكل شركة من شركات الاحتكار العالمي ،

ومن ثم يبقى السؤال مطروحا . . وعندنا أنه سؤال خطير ، ويدور دائما حول فكرة واحدة ، بيانها : هل التعاون بعد الاستغلال والظلم ، أمر ميسور ؟! وهل الإنصاف طوعية واختيارا هو أمر محتمل أو مرتقب ؟! للإجابة عن هذا السؤال نرجع إلى أهم العوامل التي تحرك التجمعات الدولية في زمننا هذا (من غرب إلى شرق) ثم نرجع إلى موقفنا (نحن العرب) من عالم غلبت عليه المصالح الاقتصادية إلى حدٍ غير مسبوق . . فنقول :

أما أنصار المعسكر الرأسمالي فسيعمدون إلى الدفاع عن ترأثهم ومنجزاتهم ومدنيّتهم . . ولو بالسلاح . . وأما المعسكر الاشتراكي فسيرى في هذه الفوضى دليلا على بعد نظر زعمائهم وقادة الفسكرفيهم . . ويرون فيها بداية النهاية . .

(١) انتهى كلام السيد هنري سيمونيه عن مجلة « نايم TIME الأمريكية ، وعنهما نقلت

مجلة العربي (عدد فبراير سنة ١٩٧٤) ما تقدم بيانه .

هو نقصد بذلك (نهاية الرأسمالية) التي بشر بها كارل ماركس وجاء ذكرها في الموضوع رقم ٢٥ من هذا الكتاب . . وفي غمرة الفرح الذي يطفئ على المعسكر الاشتراكي ستهون التضحيات وتنطلق أدوات الدمار المرهوبة لاستكمال المهمة التي قامت من أجلها المذاهب اليسارية . . إذن: هي الحرب كحل أخير وإن تفاوتت الأسباب الداعية إليها^(١) فالرأسماليون يدافعون عن مكاسبهم ومراكزهم المميزة ظلما واقتدارا . . واليساريون ينشطون إلى استكمال رسالتهم التي بشرهم بها الرعيل الأول من رجالهم . . على مدى عقرن من الزمان . . أو يزيد.

* * *

ولكن . . أين موقعكم يا رجال الأمة الإسلامية؟ هذا هو السؤال الذي يثيره الجيل الجديد وهم أبناؤنا وأحفادنا !!

أين موقعكم في هذا الميدان الذي يحدث فيه الصراع بالكلمة وبالحيجة؟ أو ليس مما يدعو إلى الأسى أن ينقسم العوام الإسلامي إلى رأسمالين واشتراكيين . . وليس للإسلام ذكر إلا في أضيقات الدوائر وعلى تخوف من يطش الغلاة من دعاة التقدمية والفوضوية وسائر الدعوات المعاصرة . . وهم عادة يحتلون مراكز القوة ويفرضون آراءهم السقيمة على الناس !!

* * *

(هذا نذير) والله وحده هو القادر على أن يرزق الأمة الإسلامية هداية وتوفيقا . . حتى ترى الحق حقا . . ومن ثم تتبعه عن اقتناع . .

(١) كانت حرب العاشر من رمضان ١٣٩٣ هـ تجربة مذهلة للمعسكرين (الفرقي والفرقي) ولقد أبى العرب فيها بلاء أساسه قوة الإيمان . . ولكن الدروس التي خرج بها العملاقان السكيريان . . بل العالم كله . . هي دروس تدور حول كيفية لدخال المزيد من التطوير على أسلحة الدمار . . وفي هذا الخصوص نفيض من الأثباء التي تخرج عن نطاق هذا الكتاب . (م ١٦ - الإقتصاد الإسلامي ، ج ١)

ثم أختم كلمتي هذه عن الكتاب الأول من كتب الاقتصاد الإسلامي...
آيات من القرآن الكريم . . فيها من التحذير ما يكفي

قال تعالى (فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق . . يأيها
الناس إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ثم إنا مرجعكم فننبئكم بما
كنتم تعملون ، إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات
الأرض مما يأكل الناس والأنعام ، حتى إذا أخذت الأرض زخرفها
وازينت ، وظن أهلها أنهم قادرون عليها أنادا أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها
حصيدا كأن لم تغن بالأمس . . كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون ،
والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)

* * *

عن الكتاب الثانى :

نريد بهذه الكلمة أن نذكر للقارئ بعض ما سيطالع عليه فى الكتاب الثانى إن شاء الله تعالى . . ومن ذلك ما يدخل فى باب « التاريخ للدراسات الاقتصادية » ومنه ما يدخل فى مفهوم « النظرية الاقتصادية » وطائفة ثالثة من مادة الكتاب الثانى تقع فى ميادين التطبيق والمشكلات . . ومن جملة هذه المادة المرتقبة (بالإضافة إلى هذا الكتاب الأول) تكتمل مادة « المدخل » بمعنى التمهيد والاقتراب . . ويبقى بعد ذلك الكلام عن منهج البحث (1)

و حين نخرج من نشر « المدخل والمنهاج » ننتقل إلى بعض الدراسات الخاصة بالنقد والمصارف ، والربا ، والتمويل والسكان ، والتنمية والتطوير ، والتصنيع ، والتأمين . . كما نعرض لطائفة من المشكلات الاقتصادية المعاصرة . . كمشكلات الطاقة ، والفوضى النقدية التى تعم العالم فى وقتنا الحاضر ، والتخلف الاقتصادى ، والآثار المترتبة على التكتل من جهة والاتفاقيات التنايية (أو المحدودة العدد) من جهة أخرى .

* * *

ولقد يعلم القارئ أننا كتبنا فى بعض هذه المواد ، فصولاً أو مؤلفات كاملة من حجم متفاوتة . . خلال خمسة وعشرين عاماً مضت (من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣) على نحو ما هو واضح من قائمة المؤلفات المدرجة فى موضعها

(١) المفروض أن يكون كتاب « المنهج » هو الثالث ، ومع ذلك قد سبقه بحث فى « البنوك الإسلامية » لأن هذا الموضوع محل اهتمام كبير فى الوقت الحاضر . . راجع ماورد فى مقدمة هذا الكتاب عن تتابع ظهور غيره من بعده .

من آخر هذا الكتاب .. ولكننا نريد بذكرها هنا أن نشير إلى ما سنحاوله إن شاء الله تعالى من إعادة النظر في هذا كله على ضوء الاقتصاد الإسلامى .. كما نريد أن ندعو الدارسين الذين يحرصون على الاتصال بنا (من وقت لآخر) أن يسهموا بجهودهم وأن يكتبوا هم أنفسهم .. لأن المادة الاقتصادية وفيرة جداً وعرضها على أحكام الدين الإسلامى ينطوى على جهد كبير .. والقصد من توجيه دعوتى هذه .. هو السعى إلى تكوين مدرسة للاقتصاد الإسلامى فى دار الإسلام ..

فليس حتماً إذن أن نكتب كل ما تتعلق به الآمال .. بل الأقرب إلى التحقيق هو أن يكون نشر الخطة التى ننتهجها بمثابة التمهيد .. وإن من القراء باحثين قد جمعوا بالفعل بين الكفاية والإخلاص لدين الله ، زادهم الله توفيقاً .

* * *

فأما عن التاريخ للدراسات الاقتصادية ، فللقارىء أن يرقب كلمات عن كل من المذكورين بعد ، أو عن بعضهم .. وبالله التوفيق :

القاضى أبو يوسف ويحيى بن آدم وأبى عبيد القاسم بن سلام وابن خلدون وابن قيم الجوزية .. وأخيراً .. للقارىء أن يرقب فقرة خاصة عن « خليل أفدى غانم » (١٨٤٦ - ١٩٠٣) وهو - فيما نعلم - أول من كتب عن الاقتصاد السياسى بهذه التسمية العربية فى القرن التاسع عشر .. وكتابه يسمى « الاقتصاد السياسى أو فن التدبير المنزلى » صدر فى الاسكندرية عام ١٨٧٩ بعد نشر فصوله فى بعض الصحف .. وأهمية هذا الكتاب أنه الممثل عن ترجمة الأسماء الأجنبية من الفرنسية والانجليزية إلى العربية بالكلمات التى قبلها آخرون جاءوا من بعده .. مثل حافظ ابراهيم و خليل مطران وغيرهما .. وفى هذا المجال لا نريد أن نذكر كسى كتاب « خليل غانم » وهو فى الواقع كمنسب صغير الحجم محدود القيمة جداً ، بل نقول وحسب

إن هذا الكاتب - فيما نعلم - هو أول من صاغ عبارة « الاقتصاد السياسي » في اللغة العربية للدلالة على المادة العلمية المعروفة من قبل بالتسمية المشهورة « Economie Politique » أما دراسة الأموال والخدمات في الفقه الإسلامي . . فترجع إلى القرون الأولى . . كما أن مصادر الشريعة الإسلامية . . ابتداءً بالقرآن والسنة .

* * *

وعن النظرية الاقتصادية . . سنشير ، إن شاء الله تعالى . . قضايا بالغة الخطورة . . منها « عرض العمل والعطب على العمل » ولعل هذه القضية بالذات ، من قضايا التحليل الاقتصادي ، أى العلم مجرداً عن الفكر والرأى . . هى أخطر ما نعرض له فى مؤلفنا هذا (بأجزائه المتتابعة إن شاء الله تعالى) ذلك أن الاقتصاد الإسلامى يرفض رفضاً باتاً ما انتهى إليه كِتَابُ الاقتصاد فى خصوص « العمل Labour فى عرضه وفى الطلب عليه . . فالمشهور عن المدارس كلها أن « عرض العمل the supply of labour » هو جملة جهود البشر المعروضة فى السوق عند مستويات معينة من الأجور وفى وقت معلوم . . مع التفاوت فى كميات هذه الجهود حال ربطها بالقدرات وبالمهارات « وأما « الطلب على العمل demand for labour » فىمكن تعريفه بأنه « جملة الفرص المتاحة لكسب المعاش ، يبيع العمل لأجهزة الإنتاج . . مستوى فى ذلك أن تكون أجهزة الإنتاج هذه من المشروعات الخاصة فى ظل الاقتصاد الرأسمالى أو أن تكون المشروعات مملوكة للدولة فى ظل الاقتصاد الاشتراكى . . أو أن تكون بين بين . . فيما يسمى بالاقتصاد المختلط mixed - economy » وهكذا يتضح لكل مطلع على الاقتصاد السياسى (بكل مدارسه) أن العمل سلعة يعرضها الأدمى وهى قابلة للبوار وللضياع بانقضاء الزمن وعجز المشروعات عن استيعاب اليد العاملة . . أو عجز المجتمع عن توفير فرص العمل للقادرين عليه . . كل ذلك مع العلم بأن فرص العمل التى

يحدد ما أصحاب الأعمال (وفقاً لمصالحهم الحاضرة وتوقعاتهم المستقبل)
هى القول الفصل فى « المدى » الذى تصل إليه « العمالة الكاملة
full-employment ، ومن ثم يكون تقلص البطالة أو تراجعها !!

نقول : هذا هو المشهور ، وإذ صاحبنا دراسته الاقتصاد خمسين عاماً
كاملة (من سنة ١٩٢٠ إلى إعداد هذه الكلمات فى عام ١٩٧٤) فى وسعنا
أن نقرر ما لمناه دائماً من إجماع على ما تقدمه بيانه من نظر سطحي إلى
قضية بالغة الخطورة .. ولها موضعها الدقيق فى أصول الاقتصاد .. ولقد
حاول الفكر الاشتراكي أن يعالج المسأى التى تترتب على تحكم رأس المال
فى كمية العمل المتاحة فى مراكز الإنتاج .. ودعا إلى رفع يد الفرد عن
الملكية واخترع ما يعرف بالملكية العامة الشاملة لكل أداة إنتاج ، والتزم
هذا الفكر بتشغيل كل يد قادرة أو عاجزة .. وكان وقع هذا الفكر فى
أسماع الناس .. بالغ التأثير ، بل كان سحراً .. لأنه عرض لمشكلة العالم كله
منذ عرف الدراسات الاقتصادية العملية فى مائتى عام مضت .. وجاء التطبيق
فى بيئات متفاوتة المصح الاقتصادي والاجتماعي (فى كُـلِّ من البلاد الرأسمالية
والاشتراكية) ووقف الباحثون يرصدون النتائج .. فإذا كان من أمر هذه
النتائج ؟ ؟

* * *

لا تدسّع هذه الإشارة لتوفية الموضوع حقه .. إذ نحن الآن بصدد
التعريف ببعض ما هو مرتقب من دراسات متابعة أعددنا لها قدر
الطاقة .. ولذلك سنكتفى بالقليل ، فنقول :

ترتّب على علاج البطالة فى البلاد الرأسمالية أن استقرت مناهج وأساليب
للمعونة حال البطالة .. وترتب على علاج البطالة بالأسلوب الاشتراكي أن
التزمت الدولة بتوظيف الناس كافة .. ومع تقدم القرن العشرين تفاقم

دخول المرأة إلى سوق العمل ، فزادت المشكلة حدة . . لأن دخول المرأة لم يقف عند حد ما ينبغي لها . . بل تخطاه حتى زاحمت الرجال ، بتلاطم الأجساد والحاجات . . لابتفاوت القدرات والصلاحية لتحقيق النفع العام . . وخرجت الإنسانية كلها بنتيجة واحدة أمرها مشهور . . ولكن أحدا لم يفكر في البحث عن العلة . . أما هذه النتيجة فتلخص في كلمات واضحة وقطعية الدلالة . . نقول : إن العالم في ظل الاقتصاد السياسي (وهو عندنا « اقتصاد وضعي ») . . إن العالم قد نجح في تنظيم البطالة ، وحسب .

* * *

لقد ظهر في العالم الرأسمالي تكييف جديد للمشكلة (من عشرات السنين) ويراد بهذا التكييف تبرير البطالة الإجبارية لتحقيق ما يسمى بالكفاية القصوى « maximum - efficiency » وظهر في العالم الاشتراكي تكييف يبرر العدول عن فتح الباب على مصراعيه . . وبدأ هذا العالم ينظر إلى ضرورة الاعتراف بالحوافز وضرورة الاعتراف بالثواب وبالعقاب . . بعد أن كانت الصيغة الأولى للاشتراكية هي العمالة الكاملة بغير قيد ولا شرط ١١ وما كان هذا التحول في ظل الاشتراكية إلا نتيجة للتباطؤ والهجس والتهاون . . حين تحولت العمالة إلى حشد عشوائي للناس في أجهزة الإنتاج بكل صورته وفروعه . . وما كان التحول في البلاد الرأسمالية والتفكير في الإنتاجية القصوى إلا نتيجة للنافسة داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم على المستوى العالمي . .

وخرج التحليل الاقتصادي من نظرية فرعية إلى أخرى . . أو إلى أخريات . . وبقيت النظرية الأولى قابلة في الأصول الاقتصادية الوضعية . . نريد بذلك . . الزعم المشهور القائل بأن عرض العمل إنما يجيء من العمال ، على حين أن الطلب على العمل يجيء من المنتج . . يستوى في ذلك أن يكون

المنتج فرداً أو دائرة ضيقة في القطاع الخاص (كالشركة مثلاً) وكل ذلك في ظل الرأسمالية .. أو أن يكون المنتج هو القطاع العام أو الدولة بأجهزتها في ظل المذاهب الاشتراكية .

* * *

وإذ كان وجه الحق « واحداً ، لا أكثر ولا أقل فنحن نقول : إن هذا المشهور ، خطأً بين .. والصواب أن طلب العمل فطرة أى مُسنة من سنن الخلق الأول .. ومن ثم كان سعى الفرد إلى كسب معاشه هو العنصر الذى يتألف منه جملة الطلب على العمل .

وأما عرض العمل فهو جملة الفرص المتاحة لكسب الرزق ، ويتولى المجتمع إيجاد هذه الفرص وتوفيرها بقدر مناسب من المرونة .

وفى هذا التكييف الذى نراه صحيحاً .. يقع العمل فى المركز الذى أراده الرحمن لعباده إذ حضَّهم على السعى أو الشقاء فى تدبير المعاش .. ويقع توفير القدر الكافى من فرص العمل على كاهل ولى الأمر الذى يحمل الأمانة ..

* * *

وفى هذا تفصيل (نظنُّه غيرَ مسبوق) والمرجع من كتاب الله والسنة الشريفة .. ثم مراجع الشريعة، وإنها لفريدة بين الشرائع ..

بحوث تحت الإعداد

يحرص المؤلف على متابعة الأحداث المحلية والعالمية ، ثقةً منه بأن الدراسات الاقتصادية (في جملتها) تهدف إلى إبرة الطريق أمام الجنس البشرى للحد من شقاء الحياة الدنيا ورفع مستوى الكفاية والاقتراب من العدالة . . دون إخلال بالقيم الإنسانية الرفيعة . . ومنها التراحم بين الناس وتقوية التيارات الخيرة (كما في زكاة الأموال) وتوهين التيارات الخبيثة (كما في الربا والاحتكار) .

ويعلم المؤلف — بعد طول روية — أن الإسلام وحده كفيل بما تقدم .. وبغير الإسلام : لا رجاء . وقبل أن يتسائل القارئ عن موقع هذا كله من المفهومات الاقتصادية . . نقول : قد نعرض لبعض العلم في دقته المطلقة التي تبحث فيما هو محتمل . . بفعل العوامل الاقتصادية المجردة من كل عاطفة إنسانية (كما في قانون العرض والطلب ، وكمية النقود ، وسلام التفضيل ، والدورة الاقتصادية ، والتحليل الاقتصادي .. ومن خصائص هذا القدر الذي يُعرف بعلم الاقتصاد .. أنه لا يُعنى بما ينبغي أن يكون بل . . يُعنى بما هو واقع فعلا ، وبما هو مرتقبٌ وفقًا للضوابط الحاكمة لكل ظاهرة اقتصادية .

ثم نقول : قد نعرض لشيء من ذلك بالقدر الضروري ونترك لغيرنا من المتخصصين أن يعمقوا الدراسة النظرية والتحليلية ، وهي تسهم في إراء المكتبة العربية من غير شك .. ولكننا نحرص في المحل الأول على التوسع في الدراسات الاقتصادية دون الوقوف عند حد النظرية الجامدة . . لأن هذه النظرية لا تزيد على جزء ، فقط ، من جملة الدراسات . . وليذهب الدارسون إلى ما يشاءون من تسميات فقد يقولون : هذا اقتصاد اجتماعي وذلك اقتصاد نقديّ وثالث يقال له فكر عربي ورابع يقال له فكر شرقي .. وهكذا . .

ويجىء دور الاقتصاد الإسلامى ليقرر أنه يعترف بالنظرية الاقتصادية المجرّدة من كل عاطفة أو قيمة إنسانية ولكنه يعتبرها أساساً للدراسة ولا يقبل أن تكون غاية .. فقد يفتقر العامل والموظف وغيرهما من أصحاب الدخل الثابتة بسبب التضخم النقدى ، وهذه نتيجة منطقية ، يُقصرُها الإسلام ، كظاهرة ، ولكنه يرفض الوقوف عندها بل يزيد .. ذلك أن الزكاة شرّعت للتخفيف من آثار العوامل الاقتصادية حين تنطلق من عقالها وتنعكس على الحياة الخاصه والعامه .. ولا سبيل فى الاقتصاد الإسلامى إلى الفصل بين النظرية والتطبيق .. بل هما متكاملان .

* * *

لذلك : سنتابع البحث إن شاء الله تعالى ، فى أمورٍ نشير فيما يلى إلى أهدىها .. على أن تظهر فى فصول أو فى كتب يستعمل كل منها يبحث قائم بذاته .. ومن ذلك :

ظاهرة التضخم النقدى - مشكلات السكان - الملامة بين مشروعات الخدمات والمشروعات الإنتاجية - الذهب فى الأسواق العالمية - أرصدة العرب فى الأسواق الغربية للأموال - أزمة البترول العالمية - التمييز بين « عمل المرأة » وبين « تشغيل النساء » - المصالح الاقتصادية ودورها فى اقتصاديات العالم من رمضان ١٣٩٣ هـ (اكتوبر ١٩٧٣) الأسواق المشتركة - اقتصاديات العرب - اقتصاديات البلاد الإسلامية - الوحدة العربية - الوحدة الإسلاميه - الهجرة الداخلية - الهجرة عُنبرَ الحدود .. ومِمّا نعرض له أيضا :

أزمة الغذاء فى العالم - التنمية والتطوير - المرافق الكبرى : الإسكان والنقل برّاً وبحراً وجوّاً - مشكلات الوقود - بدائل الوقود - ظاهرة الإضراب - الملكية الفردية - الملكية العامة - التأميم - البطالة فى صورها

المشهوره : المقننة ، والسافرة ، والثورية والمزمنة والإجبارية
والاحتكاكية - المصارف - أنواع الدولة عند المحدين من علماء السياسة
وصلة كل نوع منها بالنشاط الاقتصادي : الدولة الحارسة الحامية ، والدولة
المتدخلية والدولة المنتجة - أشكال المشروعات في ظل طائفة من النظم
الاقتصادية - الأمن والتأمين والائتمان - صلة التوحيد بالنشاط
الاقتصادي ، وصلة الشرك بالأزمات الاقتصادية وبالتخلف بوجه عام .

وفيما تقدم ذكره من الموضوعات .. نلتزم بإيراد ما نفهمه عن
الإسلام من حكمٍ قطعيٍّ أو من خلاف في الرأي عند الثقات من الأئمة ..
ومعلومٌ أن كثيراً من المسائل والفروع قد أثار الجدل عبر القرون ..
ومن واجب كل جيل أن يعمل على توضيق شقّة الخلاف .. لا أن يزيدا
عمقاً .. ومن ذلك مثلاً : تنظيم الأسرة وهجرة رهوس الأموال وتوظيفها
ومشكلات الحدود السياسية ، والقوميات وما يترتب عليها ، وتعدد النظم
النقدية في دار الإسلام .. والأصل أنها دار واحدة ، ودولة واحدة .

ومن أهم ما نرجوا أن نعرض له في وقت غير بعيد إن شاء الله تعالى :
الفصل بين دراسات التجارة والإدارة من ناحية وبين دراسة علوم الدين من
ناحية أخرى ١١ وإنه لمن خير ما نُشرَ على الناس في شهر رمضان من العام
الماضي (١٣٩٣هـ) مقالٌ لفضيلة الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر ..
وقد نبّه فيه إلى أن حفظ الشريعة الإسلامية من برامج كليات الحقوق
في معظم البلاد الإسلامية ، لا يزيد على ١٠٪ من جملة المواد المقررة ..
وللقوانين الوضعية والعلوم المساعدة لها .. ما تبقى .. أي ٩٠٪/ ١١
وقياساً على هذا النظر السليم (من شيخ الأزهر) الهادف إلى تنبيه

رجال التربية والتعليم ورجال الجامعات .. نقول : إن نصيب الشريعة الإسلامية من دراسات الاقتصاد والتجارة والإدارة .. في المدارس والمعاهد والجامعات ، في البلاد الإسلامية .. هو صفر في المائة !! .. يستوى في ذلك دراسات الأصول النظرية والقواعد والقوانين ، من ناحية ، والتطبيقات العملية من ناحية أخرى^(١) .

لا محل للعجب ، إذن، حين نرى التشريعات الوضعية .. غريبة أو شرقية .. وكذلك أشكال المشروعات ونظمها ، وأساليب العمل في ميادين المال والتجارة والتأمين والائتمان .. إلى آخر ما يدخل في مفهوم النشاط الاقتصادي .. لا محل للعجب ، إذن ، حين نجد هذا كله يتلبس بصبغة غريبة عن الإسلام .

وهذه الحال ، وحدها ، بالغة الخطورة على المجتمع الإسلامي ، الذي يحاول المخلصون من الحكام أن يمهّدوا لإقامته ، ولو على مراحل .
ولكن أمراً آخر أشد خطراً .. ونرى لزاماً أن ننبه إليه : وهو .. عوامل التعويق .. ويجيء بعضها من داخل المجتمع لأسباب كثيرة، منها: الخضوع والرضا، بطول الممارسة والإلف .. ويجيء بعض آخر من الخارج بفعل المؤامرات المستمرة لتأخير يقظة المسلمين .

(١) قد نجد استثناءات يسيرة ، في الدراسات العليا .. ولكن ينقصها «الضبط المتوازن» الذي يجمع بين المعرفة بقدر مناسب من التراث مع متابعة النظر في أحدث الأساليب .. في الوقت ذاته .

كتبٌ نحت الإعداد والطبع^(١)

- « الاقتصاد الإسلامي، مدخلٌ ومنهاجٌ »
بقية المدخل — الكتاب الثاني
- « الاقتصاد الإسلامي، مدخلٌ ومنهاجٌ »
في المنهاج — الكتاب الثالث
- « البنوك الإسلامية »
في مراحل الدراسة والإنشاء والإدارة — الكتاب الرابع
- « بحوثٌ في الربا » — الكتاب الخامس
- بتروال المسلمين — الكتاب السادس
- « الزكاة أداةٌ اقتصاديّةٌ » — الكتاب السابع
- « التأمين بين المؤيدين والمعارضين » — الكتاب الثامن

(١) بالاطلاع على هذه المجموعة من الدراسات الهامة يبدو على الفور أن النعرض لها مجتمة . . هر أمر عسير . . وهذا صحيح من غير شك . . ولكن المؤلف قد عكف على دراستها ولعدادها في العشرة الأعوام الماضية وآن لها أن تظهر تباعا ، بإذن الله « وكل شيء عنده بمقدار »

للمؤلف^(١)

عنوان الكتاب	السنة	بيانات أخرى
تمويل المشروعات	١٩٤٨	بالاشتراك مع الأستاذ محمد حمزة عليش
شركات الأموال	١٩٤٨	في القوانين والقرارات والنماذج من عام ١٨٥٨ إلى ١٩٥٨
المشكلات الاقتصادية المعاصرة في الإقليم المصري	١٩٦١	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى
القرآن والدراسات الاقتصادية	٦١/٦٠	من محاضرات الثقافة الإسلامية بالأزهر
النقود والمصارف	١٩٦٢	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى.
التصنيع ومشكلاته	٦٣/٦٢	الجزء الأول في التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج.
الموجز في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة	١٩٦٣	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى
التصنيع ومشكلاته	٦٤/٦٣	الجزء الثاني في التخطيط والرقابة

(١) معظم هذه المؤلفات قد نفذ .

عنوان الكتاب	السنة	بيانات أخرى
إدارة المشروعات في مراحل الإنتاج والتوزيع	١٩٦٥	الجزء الأول في التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج
اقتصاديات النقود والمصارف	١٩٦٥	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى
مذكرة في التنظيمات الاتحادية	١٩٦٦	الطبعة الأولى بالقاهرة
دراسات في الاقتصاد السياسى	١٦٩٨	الطبعة الأولى - بيروت
الربا ودوره في استغلال موارد الشعوب	١٩٦٩	الطبعة الأولى - دار البحوث العلمية بالكويت .
نحو اقتصاد إسلامى سليم « لماذا حرم الله الربا »	١٩٦٩	الناشر مكتبة المنار بالكويت
	١٩٧٠	من سلسلة أحاديث الإذاعة
حديث الفجر	١٩٧٠	الطبعة الأولى - بيروت
بنوك بلا فوايد	١٩٧٢	دار البحوث العلمية بالكويت
التأمين بين الأصيل والبديل	١٩٧٣	الناشر دار البحوث العلمية بالكويت
وضع الربا في البناء الاقتصادى	١٩٧٣	الناشر دار البحوث العلمية بالكويت
الاقتصاد الإسلامى	١٩٧٤	يطلب من دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة
مدخل ومنهاج		

* * *

مقالات في المجلات الاقتصادية المتخصصة كالأهرام الاقتصادى ...
وبحوث في المجلات التى تصدر عن الجمعيات الدينية .

اهم المراجع العربية (١)

- القرآن الكريم
— بعض كتب التفسير
— الحديث الشريف
— علم النفس الصناعي
— الخراج
— مقدمة ابن خلدون
من الكتب الصحاح ومن الشروح
للأستاذ الدكتور أحمد عزت راجح
للقاضى «أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم»
الجزء الأول من كتاب العبر
لعبد الرحمن بن خلدون

- كشاف اصطلاحات الفنون
— حاضر العالم الإسلامى
— أعمال مهرجان ابن خلدون
المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٢

- للأستاذ برنارد لويس
رئيس قسم التاريخ فى كلية
الدراسات الإفريقية والشرقية
بجامعة لندن
— الغرب والشرق الأوسط

- بعض الكتب والمقالات فى الدراسات الاقتصادية .. لكبار
الأساتذة العرب ، ومنهم : الدكتور محمد يحيى عويس ، والدكتور على
الجرىلى ، والدكتور محمد زكى الشافعى ، والدكتور عبد المنعم القيسونى .

(١) قصدنا بتأخير موقع « المراجع » إلى ما بعد السلام عن البحوث والكتب التى يجرى إعدادها ، الإشارة إلى أن هذه المراجع مما يسترشده به المؤلف . . . فيما ظهر من مؤلفات (وبخاصة هذا الكتاب) وفيما هو مرتقب من دراسات تالية ، إن شاء الله تعالى .

أهم المراجع الأجنبية (للكتاب الأول)

- Great Economists in Perspective (1952) edited by SPIEGEL, John Wiley & Sons, New York'.
- Medieval Panorama by G. G. Coulton Cambridge University Press, 1938.
- Charles Gide & Charles Rist, Histoire des Doctrines Economiques, Recueil Sirey, Paris
- Alfred Marshall, 9 th. editin, 1961 . (The Principles)
- « The Theory of Capital » Proceedings of a Conference held by the International Economic Association, edited by (Lutz and Hague) Mac millan & Co Ltd. New York, 1961.
- " Whiting Williams".
Thorny Hands and Hampered Elbows,
What is on the Workers' Mind in Western Europe" pub,
Charles Scribner and Sons, New York, 1922.
- « L'Economie du 20 ème Siècle » F. Pirroux.
- Nationalized Industry and Public Ownership,
By William A. Robson, 1962. Publishers : George Allen & Unwin Ltd., LONDON.
- Economic Systems. A Comparative Analysis by G. N. Halm, Holt, Rinehart and Winstoton, New York.
- The Theory of the Leisure Class, by Thorstein Veblen,
- Captains of Industry, by T. Veblen,
- The Nationalized Industries Under the Labour Government 1946-1950, edited by William A. Robson, 1952 .

- Les Nationalizations en France et Grand-Bretagne .
- Economic Blockade, Her Majesty Stationery Office .
- Eight European Central Banks,

Published Under The Auspices of The Bank for International
Settlements, BASLE.

فهرست

صفحة	بيان
١	مقدمة
٧	أصل هذا الكتاب
١٣	الباب الأول مدخل البحث
١٥	المقال رقم (١) الاقتصاد الإسلامى فى كلمات
٢١	تعريف
٢٣	الأسرة
٢٨	خصائص الاقتصاد الإسلامى
٣٧	التكامل بين علوم الدين والعلوم الإنسانية
٤٠	جهاز الثمن
٤١	أخطاء باللغة الخطورة
٤٥	أصول الاقتصاد (أو قوازين الاقتصاد)
٦١	المقال رقم (٢) الحاجات والدوافع
٦٣	بعض المصطلحات
٦٨	المقال رقم (٣) الحاجات العامة
٧٧	الباب الثانى الاقتصاد السياسى فى الميزان
٧٩	المقال رقم (٤) الحقيقة الاقتصادية وعلم الاقتصاد
٨٤	المقال رقم (٥) الاقتصاد المعاصر
٩٠	المقال رقم (٦) مدرسة الطبيعيين

صفحة	بيان
٩٧	المقال رقم (٧) آدم سميث
١٠٣	المقال رقم (٨) نمو المادة الاقتصادية
١١٠	المقال رقم (٩) صعاب على الطريق
١١٦	المقال رقم (١٠) القرن التاسع عشر والمنهج العلمي
١٢٢	المقال رقم (١١) فراغ
١٢٨	المقال رقم (١٢) حصاد القرن التاسع عشر
١٣٤	المقال رقم (١٣) من القضايا الكبرى في دراسة الاقتصاد
١٤٠	المقال رقم (١٤) تحديد المفاهيم الاقتصادية
١٤٦	المقال رقم (١٥) الدراسات الاقتصادية والمفاهيم العلمية
١٥١	المقال رقم (١٦) المفاهيم الاقتصادية بين الفكر والعلم
١٥٨	المقال رقم (١٧) أصحاب النظم
١٧٣	المقال رقم (١٨) النظم الاقتصادية (بقية)
١٧٨	المقال رقم (١٩) التأميم
١٨٩	المقال رقم (٢٠) أشكال المشروعات
١٩٤	المقال رقم (٢١) الملكية العامة في فرنسا وانجلترا
٢٠١	المقال رقم (٢٢) بين يدي المذاهب الاقتصادية الكبرى
٢٠٨	المقال رقم (٢٣) الاشتراكية
٢١٣	المقال رقم (٢٤) الاشتراكية العلمية
٢١٩	المقال رقم (٢٥) نهاية الرأسمالية (في تقدير كارل ماركس)
٢٢٥	المقال رقم (٢٦) الرأسمالية

الباب الثالث

خلاصة وخاتمة

صفحة	بيان
	المقال رقم (٢٧) ماذا عن الكتاب الأول
	المقال رقم (٢٨) ماذا عن الكتاب الثاني
٢٤٩	بحوث تحت الإعداد
٢٥٣	كتب تحت الإعداد والطبع
٢٥٤	للمؤلف
٢٥٦	أهم المراجع العربي
٢٥٧	أهم المراجع الأجنبية
٢٥٩	فهرست

تطلب كتب المؤلف من المكتبات الكبرى بجمهورية مصر العربية ،
والكويت ، ولبنان ، ومن دور النشر والتوزيع الآتية :

دار نهضة مصر للطبع والنشر
أحمد محمد إبراهيم وأولاده
١٨ شارع كامل صدقي بالقنطرة - القاهرة

٩٠٨٨٩٥ }
٩٠٩٨٣٧ } تليفون
٩٠٣٣٩٥ }

دار البحوث العلمية بالكويت
عمارة الشرق الأوسط شارع فهد السالم
ص . ب ٤٨٥٧ الكويت .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٤/٢٢٩٠



شركة الطباعة الفنية المتحدة

١٥ شارع الساعة

تلخه ٨٢٧٤٦٧

هذا الكتاب

قصة الاقتصاد الإسلامي ليست من قصص تطور العلوم ، على النحو المعروف في تطور الكيمياء أو العلوم الطبيعية أو الطبية . ذلك لأن الاقتصاد الإسلامي ، بعلم من علوم الإسلام ، يقف ، كسائر العلوم الإسلامية ، فوق الركائز الأساسية للتصور الإسلامي ، وليس جانب التطور فيه ، إلا في مرحلة التطبيق . لكن ثمة أمر يجب الالتفات إليه ، هو أن هذا العلم - للأسف الشديد ، قد توأمت عدة عوامل على إخفائه ، حتى كاد ينساه المسلمون ، وكادوا - بالتالي - يستمرون في « التسول الفكري » على موائد الغرب العلماني ... وقد يكون من المفيد جداً أن نبرز كيف عادت الأمة الإسلامية إلى رشدها بعد فترة التيه ، فأحيت علما من علوم دينها ... وما هذا الكتاب إلا مدخل تمهيدى لتلك الظروف التاريخية والاقتصادية ... التي جنت منها البشرية حصيلة ضخمة من الفساد ... والقلق ... والاضطراب ... وجمت منها الأمة الإسلامية بخاصة ركاماً هائلاً من التخبط والذل والتبعية ... المادية والمعنوية . أجل : إنه مدخل يتناول تلك الظروف ، والنتائج ... ويمهد - في الوقت نفسه - لدراسة الاقتصاد الإسلامي ، ذي المادة الخصبة الثرية ... التي تكفل إقامة بناء اقتصادي لائق بإنسانية الإنسان ، ومحقق للعدالة في أرواحها ، وللرخاء في أسمى معانيه .

Bibliotheca Alexandrina



0408106



دار الإحصاء

٩٠ قرشاً